

عماد سيد أحمد

# الفلسطينيون وسقوط المحرمات





# **الفلسطينيون وسقوط المحرمات**

محمّد باقرى

دار الكتب المصرية  
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية



أحمد، عماد سيد.  
الفلستينيين وسقوط الحرمات/ عماد سيد أحمد. - ٣/ - القاهرة: مركز  
الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠.  
عدد الصفحات: ٢١٢.  
المقاس: ١٧ × ٢٤ سم.  
تدك ١ ١٥٢ ٢٢٠ ٩٧٨ ٩٧٧ ٩٧٨  
١ - فلسطين - تاريخ  
١ - العنوان

٩٥٦،٩

رقم الإيداع / ١٧٦٦٦ / ٢٠١٠
ISBN 978 - 977 - 320 - 158 - 1

### الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون: ٢٥٧٨١١٠٣ - ٢٧٧٠٢٤٤٥

البريد الإلكتروني: actp@ahram.org.eg

تصميم الغلاف: أحمد سليمان

# المحتويات

٥	تقديم
٩	مقدمة
١٣	الفصل الأول: إصلاح أم فوضى
٥٩	الفصل الثاني: نيران شقيقة
١٢١	الفصل الثالث: غزة تحت حكم حماس
١٧٣	الفصل الرابع: الضفة الغربية ومشروع أبو مازن/فياض
٢٠٧	خاتمة



## تقديم

كثيرة هي الانقسامات التي حدثت في داخل حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار. وقليلة هي هذه الحركات التي نجت من انقسام هي صغوفها. ولكن الانقسام الفلسطيني ليس كغيره. إنه جديد في نوعه، وفريد في تاريخ النضال الوطني التحرري.

فقد تجاوز هذا الانقسام التناقض السياسي والأيدولوجي، وأنتج فصلا جغرافيا بين المنطقتين الصغيرتين الباقيتين من فلسطين واللتين كان النضال الوطني يهدف إلى إقامة دولة مستقلة فيهما. فبدلا من أن يستقل الفلسطينيون عن إسرائيل، «استقل» طرفان متصارعان عن بعضهما البعض وانفرد كل منهما بجزء من الأرض التي كان تحريرها هو هدف النضال الوطني. ولكن هذه الأرض لم تحرر، ولم يستقل شعبها عن الاحتلال، بل «استقل» كل من حركتي «فتح» و «حماس» عن الآخر في «كانتون» خاضع لسيطرة الاحتلال أو واقع تحت حصاره. فأصبح الشعب المبتلى واقعا بين مطرقة الاحتلال أو الحصار وسندان قمع وقهر لم تعد أجهزة «فتح» و «حماس» تجيد غيرهما.

وبهذا المعنى، كانت «موقعة غزة» الفاصلة في يونيو ٢٠٠٧ نقطة تحول في تاريخ النضال ضد الاستعمار بشكل عام، وليس في مسار قضية فلسطين فقط. فقد فصلت تلك «الموقعة» بين مرحلتين في تاريخ القضية التي بدأ طابعها في التغير منذ ذلك الوقت، وكرّست انقساماً بدأ أيديولوجيا في آخر ثمانينيات القرن الماضي وخلق صراعا سياسيا في العقد التالي ازدادت ضراوته يوما بعد يوم وفشلت محاولات تسويته إلى أن أنتج فصلا جغرافيا.

ويبدو أن الصدمة، التي أحدثها هذا التحول في مسار قضية نشأت عليها أجيال عدة في العالم العربي، جعلت الجدل بشأنه والسجال حوله مقدما على البحث في خلفياته وتسجيل أحداثه وكتابة قصته المتناثرة تقاصيلها والمقطعة خيوطها والمتناقضة رواياتها.

ومن هنا أهمية الجهد الدؤوب الذي قام به الصحفي والكاتب عماد سيد أحمد في متابعة

خلفيات قصة «موقعة غزة» والمقدمات التي أدت إليها عبر جمع كم هائل من المعلومات وإخضاعها إلى عملية غريبة وتنقية بالغة الصعوبة بالنظر إلى غياب معلومات موثقة بشأن بعض الملفات الأساسية فيها، فضلا عن تداخل بعض أحداثها والاختلاف الشديد بين الروايات المتعلقة بها.

وقد أثمر هذا الجهد عملا يساهم في فهم حقيقة ما حدث بين حركتي «فتح» و«حماس»، وجعل التناقض الذي كان ثانويا بينهما رئيسيا إلى الحد الذي طغى على تناقض كل منهما مع العدو الحقيقي الذي يحتل الأرض ويسرق التاريخ والمستقبل ويرتكب أبشع الجرائم.

وربما يلهم هذا العمل آخرين لمواصلة البحث من أجل إجلال ما بقى غامضا في «موقعة» كان يمكن أن تسدل الستار على قضية فلسطين أو تؤدي إلى تلاشيها لولا أنها تزامنت مع تدهور لا يقل حدة في إسرائيل حال دون حسم الصراع لمصلحتها.

ولذلك لا يصح النظر إلى الآثار المحتملة للانقسام الفلسطيني، الذي يلقي هذا الكتاب أضواء جديدة على معطياته، بمعزل عن التداخيلات المتوقعة للتدهور النوعي الذي يحدث في إسرائيل نخبة ومجتمعا، سياسة واستراتيجية، فكرا وعملا.

ولعله من لطف القدر بالشعب الفلسطيني، الذي تحمل ما لا يطيقه بشر، أن يتدهور أداء النخبة الإسرائيلية ليحدث تعادل موضوعي مع التدنى في أداء الفصائل التي حملت لواء قضية نبيلة أساءت التصرف فيها، وأن تفقد الدولة الصهيونية الاتجاه في الوقت الذي تدخل هذه القضية مرحلة الضياع.

وهذا تنبيه واجب قبل قراءة هذا الكتاب، الذي يقدمه مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع للقراء اسهاما منه في ترشيد الجدل والسجال بين أنصار فصائل فلسطينيين صار كل منهما للآخر عدوا.

فما يكشفه الكتاب، عبر معلومات سعى مؤلفه إلى تدقيقها وتحليلها، كثير وخطير إلى الحد الذي قد يدفع إلى قطع الأمل في إنقاذ قضية فلسطين من هاوية سحيقة أخذتها «فتح» و«حماس» إليها. ولأن قراءة الكتاب تظهر هول المأساة التي حلت بهذه القضية، يصبح واجبا التنبيه



إلى أن التدهور الذي يحدث في إسرائيل لا يقل هولاً. وربما يجوز القول بشئ من التبسيط أن إسرائيل رفضت «هدية» تاريخية تلقفتها من جراء ما بلغه الانقسام الفلسطيني من مبلغ كان كافياً لحسم الصراع لمصلحتها لو أنها في الوضع الذي كانت فيه حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين. والحال أن إسرائيل التي فقدت الرؤية والاتجاه، وأفلست استراتيجيا، وباتت تدير أمورها يوما بيوم، وانفلقت سياسيا ودينيا، وفسدت نخبتها وتدنّت، وتفككت مجتمعا ونال منه الترف، لم تكن مؤهلة لاستثمار الانهيار الفلسطيني.

فإذا كان الفلسطينيون هزموا أنفسهم بانقسامهم، فهم موجودون على أرضهم لا يمكن اقتلاعهم منها، بخلاف الإسرائيليين الذين يدمرون أنفسهم من جراء الازدياد المستمر في تطرفهم واستعلائهم وانعزالهم وراء أسوار وجدران مادية ومعنوية.

غير أن هذا لا يعنى الاستسلام أمام الانهيار الناجم عن الانقسام الفلسطيني واعتباره قدرا لا فكاك منه. فتكريس هذا الانقسام يعنى -لا محالة- تلاشى إحدى أكثر قضايا التحرر الوطنى نبلا وعدلا إذا وجدت إسرائيل من ينقذها من نفسها في قادم الأيام.

**د. وحيد عبد المجيد**



## مقدمة

إذا كان ياسر عرفات هو المشكلة فلماذا لم تتحسن حياة الفلسطينيين بعد سنوات من رحيله؟ ربما يحتاج الأمر لسنوات أخرى حتى يمكن تقييم إرث عرفات، خصوصا أن الفلسطينيين مازالوا يواجهون المشكلات ذاتها وبدرجة أكثر حدة، فضلا عن الانقسام في الصف الوطني والموت البطئ الذي تواجهه عملية السلام، وسكوت بنادق المقاومة.

فحماس التي كانت تطالب بدولة فلسطينية من البحر إلى النهر، بات حلمها الآن فتح معبر لتبقى على قيد الحياة. وفتح التي كانت تدعو لدولة على أرض ١٩٦٧، ذات سيادة واستقلالية، باتت تحلم بعودة غزة أولا، وتحول الأمر إلى انقسام حاد بين غزة والضفة الغربية. الأولى يسيطر عليها فريق يدعو للمقاومة المسلحة ولا يفعل، بل يلاحق من يقوم بذلك وينكل به، والفريق الثاني يدعو للسلام، والمفاوضات معك سر لا تتقدم خطوة واحدة. والأبرياء في غزة والضفة يموتون جوعا وعطشا وقهرا وبالرصاصة وفي كل وقت وفي أي مكان، وهذا هو العادى وهذه هي الحياة في المنطقة التي تمضغ الشعوب فيها الأيام بلا احتجاج، وكأن الحياة خلقت هكذا... وهكذا ينبغي أن تكون.

كل ساعة تمر على الشرق الأوسط تصبح المشكلة أكثر تعقيدا، وكلما تقادمت المشكلة هنا في الزمن احتاج حلها إلى شئ من تلاعب الأقدار.

كانت فلسطين معمل اختبار بكل ما تحمل الكلمة من معنى بعد ١١ سبتمبر. إفرام هاليفى، رئيس الموساد الأسبق، الذى شارك في وضع خطة تغيير النظام الفلسطينى التى تبناها شارون عام ٢٠٠٢ وأقنع بها بوش، يقول: «كانت هذه هي المرة الأولى التى يتبنى فيها النظام الدولى خطة لتغيير وضع داخلى ونظام ما من الخارج». لم يكن مستغربا أن يوافق بوش على خطة شارون التى وضعها الموساد الإسرائيلى بالأساس، لكن المدهش للغاية، بتعبير هاليفى، أن عواصم عربية وافقت على الخطة كما هي، دون أى تحفظ!

قامت الخطة على تقليص سلطات عرفات للحد الذى يصبح معه مجرد ديكور، ونقل صلاحياته لرئيس وزراء (استحدث المنصب في ٢٠٠٢)، تمهيدا لإزاحته بالكلية أو اختفائه من مسرح

الأحداث، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية وإجراء عملية ديمقراطية شاملة، كل ذلك قبل البدء في تطبيق خريطة الطريق وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن لا شئ جلبته هذه الخطة على الفلسطينيين سوى المزيد من الفوضى، وما أقسى أن تخضع لروشتة علاج وصفها لك عدوك!

بعدما تخلصت إسرائيل من عرفات تعاملت مع أبو مازن بنفس المعاملة، وعندما استجاب الفلسطينيون وتم إجراء انتخابات حرة نزيهة، فإنهم تعمدوا معاقبة الشعب على اختياره، بل خنقه لأنه اختار حماس. فالمسألة ليست إذن البحث عن شريك، يدعون أنهم يفتشون عنه في كل مكان، بل هي قتل الشريك أيما كان، حتى يتحقق السلام الوحيد الذي يرتضونه، وهو سلام القبور، ليدفنوا فيه الطرف الآخر. وبينوا فوق جثته مزيداً من المستوطنات.

إنها الفوضى الهدامة وليست الخلافة مثلما كانت تقول كونداليزا رايس، تلك النظرية التي وضع أساسها «ميكا فيلي»، وطورها مايكل ليدن العضو البارز في معهد «أمريكا انتربرايز» المعروف بأنه قلعة المحافظين الجدد. ومايكل ليدن من أكثر الشخصيات التي ارتبطت بنظرية التدمير البناء، وهو مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط، الذي انطلق من فلسطين وتوقف نتيجة انهياره في أفغانستان وانكساره في العراق.

لا أحد يفي الفلسطينيين من الخطأ، فعلى أيديهم سقطت المحرمات وأصبح الدم الفلسطيني أرخص من ماء البحر، وارتكبوا سلسلة أخطاء متتالية بمساعدة العرب، جعلتهم على ما أصبحوا عليه الآن.

وهذا الكتاب نتاج عمل متواصل ومتابعة يومية امتدت لعشر سنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠) في تغطية ومتابعة الشأن الفلسطيني، ونتاج اتصال دائم بالمنظمات الفلسطينية المختلفة وقياداتها الفاعلة على الأرض. والكثير مما يرد هنا من معلومات وأفكار يستند على مقابلات مع القيادات الفلسطينية أو بيانات خاصة بالمنظمات أو وثائق، وغير ذلك مما يعتمد عليه الصحفي في عمله وبلهث وراءه طوال يومه، وليست هناك مبالغة عندما يقول البعض إن الاهتمام بقضية كهذه واجب وطني، لكن انكفاء الجماعة المصرية على ذاتها أكثر من اللازم ومتابعتها القضايا الخارجية، المتصلة اتصالاً مباشراً بالمصلحة الوطنية المصرية، متابعة المترفع أو المستغنى لا صاحب الحاجة أو المصلحة، وتعاملها مع ما يجري في فلسطين أو على أرض السودان أو في

دول حوض النيل، كل ذلك وغيره مسئول عما آلت إليه الأوضاع، بحيث أصبح كل فراغ نتركه خلفنا تملؤه قوى إقليمية أخرى، ليست جاهزة ومستعدة فحسب لثرت الدور المصرى فى هذه المناطق، بل متحفزة ومتأهبة للانقضاض عليه وإخراجه من هناك بأى وسيلة، مثلما حدث للدور المصرى فى فلسطين وغير فلسطين. لست مغرما بالنموذج الناصرى فى التعامل مع القضايا الخارجية، لأنه كان متخرطا أكثر من اللازم، والمشكلة الآن أن الدور المصرى متحفظ أزيد من اللازم، وكأن القاهرة غير معنية بما يدور حولها.

ولا شك أن السياسات التى كانت تصلح للاستينيات من القرن الماضى لم تعد تصلح الآن، وما يصلح اليوم قد لا يكون مناسباً لعد، فهذه السياسات إن لم تتجدد وتتطور على ضوء ما يجرى حولنا، ستكون بلا قيمة أو تأثير. ولذا فإن أبرز مشكلات السياسة الخارجية المصرية أنها فى الحقة الراهنة طورت نفسها فى التعامل مع العالم الخارجى البعيد، وظلت محكك سر فى علاقاتها بالجوار، وبمرور الأيام بهتت هذه السياسة وانهار عليها التراب.

وصحيح أن هذا الكتاب ليس عن السياسة الخارجية المصرية، وإن تناول قضية من أبرز قضاياها، وإذ نكتب فى قضية من هذا النوع لا نفعل ذلك من باب التقييف، ولكن من باب الاهتمام والتنبية لخطورة ما يجرى حولنا وطرحه بعياد، مؤكدين على أهمية لفت الانتباه الوطنى العام إليه. وإلا خدعنا أنفسنا.

والكتاب، بعد ذلك، يتضمن أربعة فصول، أولها يعالج نتائج أحداث الحادى عشر من سبتمبر وانكساراتها على الوضع الفلسطينى، وحدثها فى أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة الثانية، وتفاصيل الخطة التى وضعها الموساد الإسرائيلى لتغيير هيكلية النظام الفلسطينى ورد فعل السلطة الفلسطينية وما ترتب على المضى قدما فى تنفيذ هذه الخطة ودعم العديد من الأنظمة العربية لها، وتشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن) وسقوطها بعد مائة يوم، والصراع داخل فتح والسلطة وكذلك الأيام الأخيرة فى حياة عرفات.

أما الفصل الثانى فيتناول الانتخابات الفلسطينية وفوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة وتحولها من حركة معارضة إلى الحكم، والحصار الدولى الذى فرض عليها، والصراع مع فتح، والانفصال بين غزة والضفة الغربية.

ويُفرد الفصل الثالث لحكم حماس في غزة بما له وما عليه، من خلال الوقوف على الأوضاع المختلفة في القطاع، ومحاولات حماس المستميتة لتحقيق ما يعرف بالتأسيس الثاني لمنظمة التحرير، لتتخلص مما تراه معوقاً لدورها، وهو ثنائية الحكم في فلسطين لتكون المرحلة حماسية مثلما كانت كانت فتحاوية في الماضي، وتحايلت على ذلك بأفكار عديدة، بأت جميعها بالفشل، ولازالت تحاول. وواجهت حماس انتقادات عنيفة نتيجة سياساتها في القطاع، فضلا عن أنها ورطت غزة في حرب مع إسرائيل دفع ثمنها الأبرياء من الفلسطينيين.

والفصل الرابع يعالج مشروع أبو مازن/ فياض، المعروف خطأ بمشروع سلام فياض، أو ما يسميه البعض الآخر، وبشكل خاطئ أيضا، مشروع السلام الاقتصادي. والواقع أنه مشروع الرجلين فلولا الأول ما كان للثاني دور في السلطة الفلسطينية، وليس معنى ذلك التقليل من دور سلام فياض في هذا المشروع، فلا شك أن للرجل دورا كبيرا، وإن لقي انتقادات في كل مكان، وفي الداخل أكثر من الخارج، حتى إن البعض يصفه بأنه عدو الفصائل الفلسطينية رقم واحد، لكنه استطاع إقناع الاتحاد الأوروبي والطرف الأمريكي بمصداقية الفلسطينيين وبحسن نواياهم، لذا يلقي دعما وتأييدا كبيرين منهم. غير أنه بدون عملية سياسية جادة من قبل إسرائيل يظل مستقبل مشروع كهذا غامضا يتأرجح على السلم.

وإذا كان المرء يدفع ثمن أخطائه لاحقا، فالعرب والفلسطينيون خاصة، يحصدون ما اقترفته أيديهم، عندما أيدوا الخطة الإسرائيلية لتأييد أعمى، مرة، وعندما تعاملت حماس وقوى أخرى بمشوائية قادت إلى حرب أهلكت غزة، مرة أخرى. كأن ليس في الحياة سوى الأبيض والأسود، متجنين الخيارات الوسط، فاستمر الانقسام، واستمر التلاعب الإسرائيلي بالعرب الذين لا يدركون فعلا خطورة ما يجري حولهم.

عماد سيد أحمد

٢١ مايو (أيار) ٢٠١٠

## إصلاح أم فوضى

مع إغلاق الستار على مفاوضات كامب ديفيد الثانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعدما باءت بالفشل، ووقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة، واجه الشعب الفلسطينى مصيرا غامضا. لم يكن بمقدور أحد أن يرى له مستقبلا فى تلك اللحظة العvisية التى تجمعت فيها سحب كثيفة، محلية وإقليمية ودولية، يستعصى على أحد، أى أحد، أن يزحزحها مهما تبلغ قوته. فالرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات، وغريمه رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود باراك، كانا عازمين ومتحمسين، آنذاك، لإنجاز شئ ما يحقق الاستقرار لشعبيهما<sup>(١)</sup>. وبذل الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون، قدر المستطاع، جهودا لإنجاز هذا الشئ، وذهب الجميع إلى منتجع كامب ديفيد، الذى شهد أكبر انجاز للسلام حينما وقعت مصر أول اتفاق مع الإسرائيليين بعد حروب ضارية. لكن مع كل هذا عاد الجميع يخفى حنين هذه المرة.

ولا شك أن وضعية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى كانت فى حال، وبعد إخفاق هذه المفاوضات باتت فى حال آخر، ولم تكن هناك فرصة للعودة للخلف، فالعودة للخلف دائما مستحيلة.

بدأ الإسرائيليون فى إعادة ترتيب أوراقهم، آنذاك، لكن الواقع لم يكن يساعدهم على المضى فى اتجاه تحقيق طموحاتهم لاستغلال هذا الفشل. فى المقابل كان الرئيس عرفات وفريقه فى حالة ترقب، حتى قام زعيم الليكود أرييل شارون بزيارته الاستفزازية الشهيرة لباحة الأقصى، هذه الزيارة التى قام بها متعمدا وساعيا للصدام الذى اعتبره الأسلوب الأمثل فى التعامل مع الفلسطينيين الذين أراد شارون معاقبتهم، لا على شئ، سوى التعتن الإسرائيلى فى مباحثات ألسلام، فاندلعت الانتفاضة الثانية فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وعندما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي مثلت صدمة للجميع، انقسم الإسرائيليون إلى فريقين من حيث قراءتهم للحدث. الغالبية العظمى منهم اعتبرت أن هذا ليس سوى الوجه القبيح للعرب الذي يراه الإسرائيليون يوميا، وبالتالي فالعنف الذي يمارسونه ضد الفلسطينيين له مبرراته ودوافعه، وأن الفرصة متاحة الآن أمامهم، أكثر من أي وقت للقضاء على التنظيمات الفلسطينية وإخضاعها. وكان في مقدمة أصحاب هذا الموقف شارون ذاته.<sup>(٢)</sup>

أما الأقلية فقد رأت أن هذا الحدث انعكاس لفشل عملية السلام وانسداد أبواب الأمل أمام الفلسطينيين، ومن ثم العرب والمسلمين الذين يرون أن قضيتهم المركزية «فلسطين» معلقة. ولا حل لها، فقررت جماعة منهم الانتقام الآن وليس غدا.

كان شئ ما يتم تجهيزه في المطبخ السياسي الخلفي في إسرائيل لم يكن قد تبلور بعد، إلا في أعقاب فوز شارون بالانتخابات وتشكيله للحكومة خلفا لحكومة «باراك»، حيث استطاع شارون أن يستثمر فشل عملية كامب ديفيد، كذلك أراد أن يتعامل مع أحداث ١١ سبتمبر، وبالنسبة لذاته، ليستقلها لصالحه.

ظل شارون يردد أنه يشعر بالإحباط والأسى من إصرار الرئيس الأمريكي جورج بوش على الالتقاء بياسر عرفات في نيويورك، بدلا من أن يوجه إليه أصابع الاتهام ويحملة مسئولية الأعمال الإرهابية<sup>(٣)</sup>. وكان القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن خرجا من رحم الفلسطينيين لا من جعبة الأمريكان، أثناء الحرب التي خاضها المقاتلون العرب والمسلمون ضد السوفييت في أفغانستان بالوكالة عن الأمريكان أنفسهم، في تسعينيات القرن الماضي.

بعد شهر قليلة، تخلت إدارة بوش عن كل تعهداتها للعرب الذين ساندوها في حملتها، التي أطلقت عليها «الحرب على الإرهاب»، بل ذهبت الإدارة الأمريكية إلى أبعد من هذا، فتبنت موقف شارون.. «عرفات لم يعد شريكا بالمفاوضات»، «لا شريك فلسطيني لاستئناف المفاوضات». وبدأت تدعو كما شارون إلى إصلاحات ديمقراطية في مؤسسات السلطة بحجة أنها متخلفة ويضر بها الفساد<sup>(٤)</sup>. مشروع إدارة بوش كان يتمثل في تعيين رئيس وزراء فلسطيني وتشكيل حكومة فيها وزير داخلية موثوق به ووزير مالية مستقل، ولم يكن هذا المشروع - الذي رأى فيه عرفات تقليصا لصلاحياته، ولذا كان يرفضه بشدة - سوى جزء من مشروع أوسع



تضمنته خطة خريطة الطريق لإجراء انتخابات عامة وبناء نظام برلماني ديمقراطي في ظل الاحتلال. وفي تلك الأثناء بدا أن شارون نجح في قلب الطاولة وجعل الأنتظار تتجه إلى الفلسطينيين الذين بات عليهم أن يصلحوا من أنفسهم في ضوء معايير حددها لهم عدوهم، وأنه قبل استجابتهم لهذه الإملاءات فلا يحق للفلسطينيين المطالبة بخروج الاحتلال ولا حتى بالتفاوض، مجرد التفاوض، حول حقوقهم. بل إن شارون بدأ ينتزع منهم كل مكسب تحقق في إطار عملية السلام. ولم يكن قد مر عام على الأحداث الدامية في الولايات المتحدة حتى كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد فقدت معظم مؤسساتها، وفقدت أراضيها المحررة والمعروفة بالمنطقة (أ) ومعهها كل سلطة على المنطقة (ب)، وعادت القضية الفلسطينية إلى ما كانت عليه عام ١٩٩٣، قبل توقيع اتفاق أوسلو، وهو الاتفاق الذي قام شارون بإلغائه تماما مع الاتفاقيات الملحقه به<sup>(٥)</sup>.

في وقت لاحق كشف «إفرايم هاليفي» رئيس الموساد الإسرائيلي سابقا، ورئيس مجلس الأمن القومي، تفاصيل خطة الإسرائيليين التي تم إعدادها في الاستخبارات الإسرائيلية لإحداث تغيير في القيادة الفلسطينية، ووافق عليها شارون وتبناها كلية. يقول هاليفي: «نظرا إلى الإدراك السائد أن ياسر عرفات غير مهتم بأي وفاق مع إسرائيل، فإن الإمكان الوحيد يكمن في الدفع نحو قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية». وكى يتحقق مثل هذا التغيير، كان لابد من أن ينشأ مركز قوة جديد داخل النظام البرلماني الفلسطيني، وأن يعمل المجلس التشريعي الفلسطيني على استعدادات منصب رئيس الحكومة الذي لم يكن موجودا وقتذاك، وتزويده بصلاحيات تجعله الرئيس التنفيذي للسلطة. وكانت هذه أول مرة يطرح فيها اقتراح إحداث تغيير في النظام في الشرق الأوسط على المجتمع الدولي، وكان لابد من أن تؤخذ في الحسبان الأوضاع السائدة داخل السلطة، ولاسيما الموقع الرئيسي الذي كان يشغله عرفات والدعم الشعبي العارم الذي كان يحظى به. لذا بدلا من إزاحته عن المسرح تماما، كانت الفكرة تقضى باحتفاظه بلقب الرئيس، مع نقل صلاحياته بطريقة تجعله رئيسا اسميا للدولة على غرار ملكة إنجلترا، كما يقول المنهكمون.

كان الموساد قد انتهى من وضع مخطط شديد التفصيل وقدمه إلى رئيس الحكومة، يتلخص في التالي: أولا، يعين رئيس للحكومة الفلسطينية يتمتع بصلاحيات، ثانيا، على الفلسطينيين

إعادة تنظيم أجهزتهم الأمنية وخفضها إلى ثلاثة بدلا مما يقارب ثلاثة عشر، ويكون كل منهما على حدة مسئولاً أمام الرئيس. كما يجب إعادة النظر في النظام المالى للسلطة الفلسطينية ووضعه تحت مسئولية وزير للمالية خاضع لسلطة رئيس الحكومة. «وعندما تتم هذه الأمور كلها، نعرف عندئذ أنه سينشأ شريك ذو مصداقية للعمل والتفاوض، وأن هذا الشريك سيتمكن من حكم دولة فلسطينية مستقلة تعمل إلى جانب إسرائيل ضمن حدود مؤقتة. وعندما يتم ذلك، تؤول المفاوضات بشأن الوضع الدائم إلى أجل غير محدد».

هذه هي الأفكار الرئيسية التي طرحت على رئيس الحكومة بينما كانت المعارك لا تزال مستمرة في الضفة الغربية. وكانت تلك، حسب هاليفي، أول مرة تطرح فيها «سياسة تغيير الأنظمة» على طاولة البحث الدولية. ولاشك في أنها أول مرة يقترح فيها رئيس الاستخبارات مثل هذا المفهوم على المستوى السياسى في إسرائيل. وبعد مداوالت مفصلة بين شارون ومجموعة منتقاة من مساعديه الشخصيين والسياسيين، أقر المفهوم والمخطط التفصيلي. وفي مدة لا تزيد على عشرة أسابيع، عرضت الخطة على واشنطن ولندن والقاهرة وعمان، وغيرها من العواصم الرئيسية في المنطقة وخارجها. وتم تلقفها واعتمادها بحماسة كبيرة، الأمر الذي أدهش كثيرين داخل إسرائيل وخارجها. يقول هاليفي: «وفي أثناء جولتنا على عواصم العالم، شعرت أنا والجنرال كابلتسكى، السكرتير العسكرى لرئيس الحكومة، بأننا نصنع التاريخ. شعرنا بأننا عندما أخذنا زمام المبادرة وملأنا الفراغ السياسى قبل أن ينافسنا أحد بشأن ذلك، وبعدما عرضنا مجموعة من الافتراضات والاقتراحات التي تقتضى تنازلات مؤلمة لكن معقولة من الجانبين، لم يكن العالم مستعدا للاستماع فحسب، بل أيضا لاعتماد الأفكار كأنها أفكار».<sup>(٦)</sup>

عندما أصبح البيت الأبيض في واشنطن جاهزا لإطلاق مبادرته الخاصة بشأن إيجاد حل للقضية الفلسطينية كانت تل أبيب متلهفة لمعرفة مقدار النجاح الذي حققته. بعد ظهر يوم ٢٤ يونيو، ظهر الرئيس الأمريكى في حديقة الزهور وأعلن ما سماه: «دعوة إلى قيادة فلسطينية جديدة». قال العنوان كل شيء وكانت التفاصيل تسلسلا متطقيا لهذا المعنى ولما ورد ضمن الخطة الإسرائيلية.<sup>(٧)</sup>

إن هاليفى لا يذكر، حسب قوله، مثالا آخرأ قدم فيه جهاز استخبارات مساهمة مؤثرة كهذه فى رسم الاتجاهات الإستراتيجية فى المنطقة.

وتدقق الدعم لخطه الرئيس بوش من داخل المنطقة وخارجها على السواء، فحول مثل مصر من جهة وروسيا من جهة أخرى ساندت التحرك الجديد على الأرض، على الرغم من استمرارها فى تأييد شرعية الرئيس عرفات بالقول لا بالفعل، وشجعت العناصر الأكثر اعتدالا فى المعسكر الفلسطينى على اغتنام الفرصة.

حصلت القيادة الإسرائيلية على أكثر مما توقعت من المجتمع الدولى ومن القوى العربية الأساسية فى تنفيذ خطتها، آنذاك، وعندما حان وقت التنفيذ، كان شارون يتابع ذلك بنفسه يوميا، وأعطى تعليمات بأنه يجب الرجوع إليه فى كل صغيرة وكبيرة فى هذا الشأن.

فى غضون ذلك كان هاليفى عاكفا على وضع اللمسات الأخيرة على تصور تنفيذ اقتراحاته، وفى الوقت ذاته توصل الجنرال «غيورا أيلند» رئيس فرع التخطيط فى قيادة الجيش الإسرائيلى وفريقه إلى تصورات واستنتاجات مماثلة. واستدعى شارون كلا منهما على حدة فى المقر الرسمى للحكومة وتناول مع كليهما الإفطار، مستمعا لعرض كل واحد فى عدم وجود الآخر. لقد تناول رئيس الحكومة «فلورين كاملين» فى ذلك الصباح، وفى اليوم التالى استدعاهما معا لمتضية نصف يوم فى مزرعته الخاصة فى الجنوب، وهناك وجدا مسئولين آخرين وقام هذا الفريق بوضع مشروع الوثيقة النهائية ولائحة تشمل نقاط الانطلاق لبدء العمل وخطة التنفيذ، وطلب شارون من هاليفى ترك هذا التقرير على أن يجيبه خلال أسبوع. كان شارون يريد استطلاع آراء دائرته الضيقة، لكن الأمر لم يستغرق أكثر من ثلاثة أيام للحصول على الموافقة ومن ثم كانت التعليمات بالتنفيذ.<sup>(٨)</sup>

فى تلك الأثناء بدا أن الرئيس عرفات متوتر وفريقه منقسم على ذاته داخل السلطة وما لبث هذا الانقسام أن امتد إلى داخل حركة فتح (حركة تحرير فلسطين)، وظل الزعيم الفلسطينى يرفض الخطة الأمريكية الإسرائيلية، ويقاوم الضغوط الداخلية والخارجية الواقعة عليه، وعند نقطة محددة رأى أنه لن يستطيع الوقوف فى وجه تلك الضغوط أكثر من ذلك خصوصا القادمة من الدول العربية ومن الداخل الفلسطينى.<sup>(٩)</sup>

ومارس الأمريكيان والإسرائيليون مقاطعة محكمة ضد عرفات، حتى الأوروبيون استعدوا للتخلي عنه إن لم يعين «رئيس وزراء ويقبل بحكومة». فاضطر مرغما على ذلك.

فى النهاية جرى تعيين محمود عباس «أبو مازن» وقبول قائمة حكومته ووزير أمنه الجديد محمد دحلان، لإدراك عرفات أن إعصار الخليج وما بعد العراق يستهدفه مباشرة. وهناك الكثير من الأحاديث السرية عن اتفاقات بين الرئيس الأمريكى جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون للتخلص من عرفات بعد الرئيس العراقى صدام حسين، حسب تقديرات رئيس السلطة الفلسطينية، آنذاك. فكان عليه أن يقوم بخطوة تتدارك الخطر وتبقيه متمتعا بالشرعية وربما تتقذه من الضغوط الأوروبية والحجج الأمريكية والإسرائيلية التى ربطت أى تقدم فى المسار السياسى أو توقف الضغط العدوانى، بإجراء تغييرات أمنية وإدارية ومالية لجسم السلطة.<sup>(١٠)</sup>

لقد قبل عرفات هذا التعين وحاول قدر الإمكان أن يقلل من صلاحياته الهامشية، لكن كل هذا لا يعنى أن عرفات بقى الريان المسيطر أو أن أبو مازن كان هو أداة إدارية إرضائية مؤقتة لتمرير الضغوط، فقد كانت الأمور أعقد من ذلك بكثير، والأوضاع داخل السلطة ومنظمة فتح مهياة للانفجار فى أى لحظة.

فى ٢٩ أبريل ٢٠٠٢ وبعد تشكيل حكومة شارون، وغزو العراق، وتشكيل أول حكومة للسلطة الفلسطينية برئاسة (أبو مازن) قدمت اللجنة الرباعية رسميا خطة خريطة الطريق إلى كل من حكومة شارون وحكومة أبو مازن، وأعلنت حكومة شارون الموافقة المشروطة بأربعة عشر شرطا على خريطة الطريق، وأبدى البيان المشترك من «باول ورايس» تفهم حكومة الولايات المتحدة مخاوف إسرائيل الجوهرية بشأن خريطة الطريق. ونص البيان على أن الولايات المتحدة تشاطر «حكومة إسرائيل رأيها بأن هذه اهتمامات حقيقية، وسوف تعالجها كليا وجديا عند تنفيذ خريطة الطريق». ووافقت إدارة بوش على ١٢ بتدا من البنود الأربعة عشر، وتحفظت على بند «يهودية الدولة»، وبند مطالبة إسرائيل إلغاء الإشارة إلى مبادرة السلام العربية. فى المقابل وافقت السلطة الفلسطينية على خريطة الطريق دون تحفظات.<sup>(١١)</sup>

بدا رئيس الحكومة الفلسطينية الجديد متحمسا للغاية للقيام بمهمة إصلاح مؤسسات

السلطة، تمهيدا لتنفيذ خريطة الطريق، وسلطت عليه الأضواء أكثر من أى وقت مضى، فى حين كانت مخاوف الزعيم الفلسطينى عرفات تتزايد وهو يجلس محاصرا فى مقره على مرمى قذيفة من قوات الاحتلال. وفى الوقت الذى أقلت فيه طائرة خاصة رئيس الحكومة أبو مازن وبعض مساعديه للقاء عدد من قادة العالم البارزين وفى مقدمتهم الرئيس الأمريكى بوش، وليس آخرهم شارون الذى بدا عليه الحبور فى ذلك اليوم، لأنه استطاع أن يتخلص من عدوه التاريخى «عرفات» ويرغمه على الجلوس فى المشهد الخلفى.

وذهب أبو مازن لتمثيل الجانب الفلسطينى فى قمة شرم الشيخ الأمريكية - العربية (٣ يونيو ٢٠٠٣). وبعدها توجه للمشاركة فى قمة العقبة بحضور بوش والعاقل الأردنى الملك عبد الله الثانى وشارون. كان لافتا للنظر اللوم الذى وجهه الرئيس الأمريكى للإسرائيليين على أنهم لا يساعدون أبو مازن للقيام بدوره فى السيطرة على الوضع وضبط الأمن. لكن الوفد الإسرائيلى لم يعجب ذلك وبدأ شاقول موفاز فى الرد عليه متعللا بأن الفلسطينيين غير جادين فى أى شئ خصوصا المسألة الأمنية، فعقب بوش: أنه لكى يكون الفلسطينيون جادين هم فى حاجة إلى تعاونكم معهم أولا وإلى مساعدتكم، وليس إلى انتقادكم المستمر لهم. وعندما كان بوش يهم بالخروج سأل شارون: من هؤلاء، هل من جماعتك؟ فرد شارون، هؤلاء هم العقلانيون المعتدلون، فقال له بوش، إذا كان هؤلاء معتدلين فمن هم المتطرفون عندك؟. كان الجوابى إيجابيا وقد شجع هذا أبو مازن ليلقى كلمة، فأشار إلى أهمية ضبط السلاح وتوحيد الأجهزة الأمنية، كما أنه أدان الإرهاب.<sup>(١٢)</sup>

عقب عودته لم يكن يتوقع أبو مازن أن يُقابل بهذا السخط من قبل جماعات فلسطينية محسوبة بالأساس على حركة فتح، وهو أحد قياداتها التاريخية، حيث طالبت «كتائب شهداء الأقصى»، الجناح العسكرى للحركة، بإسقاط حكومة محمود عباس وحجب الثقة عنها بسبب سعيها للقضاء على الانتفاضة. ودعت «كتائب شهداء الأقصى» وزراء الحكومة، لاسيما المنتهين لـ«فتح»، بتقديم استقالاتهم. وأضاف بيان لها: «نطالب الأخوة الشرفاء من الوزراء فى الحكومة الجديدة، ونخص بالذكر الفتحاويين منهم، بتقديم استقالاتهم من هذه الحكومة والانسحاب منها والنضال مع الأخوة الشرفاء فى المجلس التشريعى للعمل على حجب الثقة عن هذه الحكومة». وجاء فى البيان أن حكومة أبو مازن تستهدف «رأس الكرامة والطهارة المتمثل

بالمقاومة ضد المحتلين بضغط الاستكبار الأمريكى». واعتبر البيان أن التدخل الأمريكى جاء من أجل القضاء على الانتفاضة. وشددت «الكثائب» على رفض دعوة أبو مازن لعدم عسكرة الانتفاضة. وأضاف البيان أن العمليات «الاستشهادية» ستتواصل. وفى إشارة إلى ما ورد فى بيان أبو مازن فى قمة العقبة، قالت الكثائب: «ثوابتنا مقدسة وليست ملكا لأحد حتى يتنازل عنها، بل هى بحاجة لمن يحميها ويدافع عنها». وأضاف البيان أن عمليات المقاومة ستعمل على «تفتيت خيوط المؤامرة المسماة بشرم الشيخ وقمة العقبة».<sup>(١٢)</sup>

من ناحية ثانية دعى الأسرى الفلسطينيون فى السجون الإسرائيلية الفصائل الفلسطينية إلى تجميد الحوار مع حكومة أبو مازن فى كل ما يتعلق بقضية الهدنة ووقف عمليات المقاومة، وذلك بسبب تجاهلها لقضية الأسرى. واستنكر الأسرى الفلسطينيون فى بيان لهم، تجاهل أبو مازن لقضية الأسرى فى خطابه فى قمة «العقبة» وكذلك قضية حق اللاجئين فى العودة.<sup>(١٣)</sup>

جاءت المطالبة بإقالة الحكومة الفلسطينية الأولى أسرع من المتوقع وبعد أيام قليلة من تشكيلها. صحيح أن حكومة أبو مازن واجهت عراقيل منذ البداية ومناكفات كان يقف خلفها عرفات نفسه، إلا أن هذه العراقيل وتلك المناكفات زادت عن الحد للدرجة التى شعر معها أبو مازن أن مهمته صعبة للغاية وأن عليه التراجع بعد شهر ونصف الشهر، ففى اجتماع له مع بعض مساعديه قال: إن أبو عمار ضاق ذرعا بالحكومة ويريد منحى رئاسة المجلس التشريعى.

كان عرفات يعتقد أن هذه الحكومة عليها أن تنفذ برنامج احتلال، تحت شعار جذاب ومثير للخيال هو الإصلاح، وكان أبو مازن يرى أن مكافحة الفساد من أهم مسئوليات الحكومة، وكذلك ضبط الأجهزة الأمنية وتوحيدها وصياغة أهدافها وتحديد مهماتها. وإعادة إصلاح مؤسسات السلطة هى الأولويات والمهام الأساسية لحكومته.<sup>(١٤)</sup>

لم يقدم أبو مازن استقالته هذه المرة ورأى، وعدد من مساعديه، أن الوقت لا يزال مبكرا وأنه يمكن الحصول على ثقة عرفات ودعمه بدلا من مناكفته، لكن الذى قدم استقالته فى ١٧ مايو ٢٠٠٣، كان شخصا آخر هو صائب عريقات وزير المفاوضات الذى قال: «لم أقدم استقالة بل استقالتين، الأولى للرئيس عرفات والثانية لرئيس الحكومة أبو مازن».<sup>(١٥)</sup>

لم يقبل أبو مازن أن يتخلى عن شئ من صلاحياته الممنوحة له كرئيس وزراء، في حين كان عرفات يصارع على المرفأ الأخير، ويقاتل على ما تبقى له من غرفتين يمارس من خلالهما صلاحياته، ويدرك أن أبو مازن سيطر على كل شبر، دوليا ويستقبل هناك كرئيس فعلى. الأمر الذى فاهم المشكلات بين الحكومة الجديدة وبين عرفات، فقد رفض الأخير أن يتخلى عن التدخل فى الشأن الداخلى، لأنه إذا كان قد ترك الشأن الخارجى لأبو مازن، مرغما، فإنه لم يكن يترك صغيرة أو كبيرة داخليا إلا ووضع يده فيها، بما فى ذلك تعيينات كبار الموظفين وإفالتهم. مثلما حدث فى واقعة إقالة محمد أبو شريعة، رئيس ديوان الموظفين العام فى السلطة الفلسطينية بناء على قرار مجلس الوزراء وتعيين محافظ المنطقة الشمالية فى قطاع غزة صخر بسيسو، فى موقعه. كانت هذه الواقعة تحديدا تشير إلى حجم الخلاف بين الجانبين، حيث لم يكن أحد يتوقع رد الفعل على قرار أبو مازن الذى لم يقدم على إقالة وزير أو تعيين شخص من خارج دائرة عرفات، فإذا كان أبو شريعة من الرجال المحسوبين على عرفات فإن صخر بسيسو من الأعضاء القدامى فى فتح ومن المقاتلين الذين تلقوا تدريباتهم العسكرية على يد عرفات نفسه فى معسكر الهامة بسوريا، أول ساحة لتدريب كوادر فتح فى ستينيات القرن الماضى. ومع ذلك كان رد عرفات مبالغا فيه، فبعد ساعات من قرار أبو مازن، وفى الصباح الباكر فوجئ العاملون فى ديوان الموظفين العام الكائن فى حى الرمال الجنوبى بجوار مقر منظمة التحرير، بعشرات المسلحين التابعين لكتائب شهداء الأقصى يحيطون بالمبنى ويقتحمونه ويتحصنون على سطحه، لحماية أبو شريعة الذى أصر على رفض قرار أبو مازن.<sup>(١٧)</sup>

وازدادت الأجواء توترا عندما حضرت إلى المكان قوات معززة من قوة التدخل السريع التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية وقامت بمحاصرة المبنى، وأطلق مسلحو كتائب الأقصى طلقات تحذيرية فى الهواء. وقال أبو شريعة للصحفيين إنه اتصل بالرئيس الفلسطينى ياسر عرفات الذى أخبره بأنه لم يصدر أى قرار بإقالته من منصبه، وأنه طالما لم يتلق تعليمات منه بتقيد إقالته من منصبه، فإن عليه أن يواصل إدارة الأمور بديوان الموظفين.

وبرر المسلحون الذين جاءوا لدعم أبو شريعة وجودهم بأنهم قدموا لضمان تنفيذ توجيهات عرفات التى تنص على إبقاء أبو شريعة فى موقعه. وبذلك وضع عرفات أبو مازن فى موقف لا يحسد عليه.

من ناحيته رفض صخر بسيسو التوجه لتولى المنصب قبل أن يحسم الخلاف بين الطرفين وحاول من أن يشرح الوضع للرئيس عرفات، وأجرى ٥ اتصالات هاتفية على مدى يومين معه وأبلغه، بل أقسم أنه لن يذهب لتولى منصبه إلا إذا أذن له هو شخصياً. لكن موقف عرفات كان متشددا وسجل اعتراضه على قرار أبو مازن، قال له: «أنت محافظ وأنا من قام بتعيينك وأبو مازن لم يستأذني في تعيينك في رئاسة ديوان الموظفين مثلما لم يخبرني بشئ عن إقالة أبو شريعة».<sup>(١٨)</sup>

لم تكن هناك مراعاة للمصلحة العامة في تلك اللحظة بقدر ما كانت هناك محاولة لحسم صراع النفوذ والسيطرة داخل مؤسسات السلطة، ومنها ديوان الموظفين أحد أهم هذه المؤسسات، إذ إنه يشرف على أوضاع ما يزيد على أربع وثلاثين ألف موظف.

أخذ الفريقان في توجيه الاتهامات إلى بعضهما البعض، فريق أبو مازن يتهم عرفات بعرقلة جهود الحكومة في الإصلاح، وفريق الرئيس يوجه اتهامات لأبو مازن بأنه أثبت عجزاً في تحقيق أية إنجازات فعلية بعد أكثر من مائة يوم على حكومته، فضلاً عن الخلافات الشديدة التي كان البعض يتهمه بإثارتها مع الرئيس عرفات، وإصرار حكومته على المضى في تنفيذ برنامجها الذي لم يجلب للفلسطينيين سوى الشقاق والخلاف، حتى بعض من تحمسوا لأبو مازن من قادة الصف الثاني في حركة فتح، باتوا يرددون في تلك الأثناء أن على أبو مازن أن ينسق مع عرفات أو أن يستقيل من منصبه.<sup>(١٩)</sup> تصدر هؤلاء محمد حوراني وقدورة فارس، وهما عضوان في المجلس التشريعي، وكانا عشية تشكيل الحكومة من أشد المتحمسين لأبو مازن، غير أنهما وأعضاء آخرون في المجلس التشريعي من أمثال حاتم عبد القادر، كانوا يرون أنه إذا ما استمر أبو مازن في منازكة الرئيس فإنه سيجد نفسه خارج السلطة. «إذا اضطررنا في يوم من الأيام أن نختار أحداً من بين الاثنين فنفضل الذي انتخبه الشعب، أي عرفات، وعلى محمود عباس أن يتذكر أنه فُرض على الشعب الفلسطيني». وأضاف عبد القادر أنه «منذ تعيين أبو مازن والشعب الفلسطيني مشغول بإخماد حرائق داخلية، وكأن حرائق الاحتلال لا تكفى. إننا نريد رئيس وزراء يدرك أنه ليس في خانة واحدة مع عرفات وإذا اضطررنا للاختيار، فإننا سنختار الرمز، الرئيس».<sup>(٢٠)</sup>



وخيبة الأمل من أبو مازن ووزيره للشؤون الأمنية محمد دحلان لم تكن مقتصرة على الجانب الفلسطيني، بل امتدت للدوائر الإسرائيلية وداخل الإدارة الأمريكية، التي كانت ترى أنه ليس أمامها خيار آخر ويظلان العنوان الوحيد لمحداثات السلام بالنسبة لهما. لذا حاولت أن تمارس ضغوطاً قوية على عرفات للحيلولة دون قيامه بالإطاحة بحكومة أبو مازن، لأن مثل هذه الخطوة ستشكل ضربة قاضية لخريطة الطريق حسب تقديراتها.<sup>(٢١)</sup>

تزايدت ضغوط عرفات على أبو مازن ليعمل بإرادته تخليه عن رئاسة الحكومة، وما هي إلا أيام قليلة حتى شعر أبو مازن أنه وصل إلى طريق مسدود وعليه أن يحسم أمره، ولم تمر أكثر من ٤٨ ساعة على تقديم تقريره للمجلس التشريعي الفلسطيني حول أداء حكومته في الأيام المائة الأولى التي طالب فيها بإعطائه مزيداً من الصلاحيات، استقال رئيس الوزراء الفلسطيني من منصبه. وجاءت هذه الاستقالة بعد مرور ١٢٨ يوماً فقط على إعلان تشكيلها وحلف اليمين الدستورية أمام الرئيس عرفات في مقره برام الله في ٣٠ أبريل، كتب أبو مازن الاستقالة وبعث بها لعرفات، وقام «حكم بلماوى» الذي كان يشغل موقع أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بالاتصال بالوزراء وإبلاغهم بقراره هذا.<sup>(٢٢)</sup>

قبل أن يذهب أبو مازن للمجلس التشريعي أعطى كتاب الاستقالة لياسر عبد ربه الذي كان وقتها وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، فذهب بها إلى مقر الرئيس ليسلمها، وهو يعتقد في قرارة نفسه أن عرفات لن يقبل الاستقالة، وسيجدد الثقة في أبو مازن لما بينهما من تاريخ نضالي طويل ومشترك، خصوصاً أن الاستقالة كانت في غاية التهذيب والرفقة: «بما أن الثقة غير متوافرة فيّ فأنا لا أستطيع أن استمر في ادائي هذه المهمة».

عندما دخل ياسر عبد ربه، لمح عرفات المظروف الكبير الذي في يده وبذكائه الشديد طلب منه أن يعطيه الاستقالة. قال عبد ربه لعرفات: هذا المظروف يحتوي على رسالة لك، وأرغب منك في عدم قبولها. أخذ عرفات الرسالة وقرأها وقال للحاضرين هذه استقالة أبو مازن وأنا قبلتها.<sup>(٢٣)</sup>

وفي الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم ذاته، اجتمع أبو مازن مع المجلس التشريعي وقدم استقالته في كلمة شرح فيها أسباب الخلاف مع الرئيس عرفات، مؤكداً أنه ليس خلافاً شخصياً،

بل خلافا حول أسلوب العمل والتداخل الوظيفي. وأعطى أمثلة على ذلك، موضوع الأجهزة الأمنية.. وموضوع تثبيت الرئيس عرفات لرئيس ديوان الموظفين رغم قرار الحكومة بإقالته.

أبو مازن بدأ كلمته أمام المجلس التشريعي بالتعبير عن حزنه الشديد واستيائه من المظاهرات التي استقبل بها خلال جلسة المجلس التي عرض فيها تقريراً مفصلاً عن أداء حكومته، وأتهم فيها بالخيانة والعمالة للأمريكيين. واختتم كلمته بـ «أننا نواجه برفض وصد إسرائيليين لأي طلب نتقدم به بدءاً من الإخراج عن الأسرى إلى وقف البناء في الجدار العنصري. والأمريكيون من جانبهم يرددون صباح مساء أنهم يدعمون أبو مازن ولا أرى شيئاً من هذا الدعم لا من الإسرائيليين ولا من الأمريكيين، إنني لا أرى سوى الإخراج». وارتسمت علامات الأسى وكثير من السخط على قسما وجهه وهو يقول بلهجة عامية: «يبدو أن الله خالفني غلط وما حدا عاجبه شكلي لا أنتم ولا الأمريكيين ولا الإسرائيليين».<sup>(٧١)</sup>

والتقى المجلس التشريعي في الساعة الخامسة بعد الظهر مع الرئيس عرفات في مقره ليستمع إلى وجهة نظره في مسألة الخلافات والاستقالة. فما كان من عرفات إلا أن أعلن أنه يقبل الاستقالة ولن يرجع في قراره وسيكلف حكومة جديدة.

جاء في نص خطاب الاستقالة التي تقدم بها أبو مازن رسمياً وبعث بها للرئيس عرفات في ٦ سبتمبر ٢٠٠٢، أنه «نظراً للظروف الصعبة والمستحيلة التي مرت بها حكومتى، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية جداراً سدت به الطريق أمام أى تقدم في عملية السلام، ومارست أبشع أنواع القهر والأذى بشعبنا وأرضه وحقوقه، وتهربت من الاستحقاقات وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى عدم وجود تصميم دولي أكثر حزمًا تجاه تطبيق خريطة الطريق»، كان واضحاً أن أبو مازن لم يرد أن يزيد من انقسام الصف الفلسطيني ومن اتساع هوة الخلاف مع الرئيس عرفات، وأرجع أسباب إخفاق حكومته إلى السياسات الإسرائيلية والموقف الأمريكي، ولم يذكر الأسباب الداخلية التي ساهمت في عرقلة عمل الحكومة إلا على استعفاء. وبدا أنه حريص على تأكيد ولائه للرئيس عرفات: «إن هذه الحكومة تعرضت لأبشع أنواع التحريض والتشويه ووضع العقبات والعراقيل في طريقها قبل ولادتها بهدف شلها وعدم تمكينها من إنجاز مهامها التي رسمتها قيادة المنظمة على الوجه الأكمل». ولم تخل الاستقالة

من إشارات قوية إلى حالة الغضب والسخط التي خرج بها أبو مازن من هذه التجربة: «ومادمت مقتنعين بأننى كرزأى فلسطين وأنتى خنت الأمانة ولم أكن على قدر المسئولية، فإننى أردّها لكم لتصرفوا فيها».<sup>(٢٦)</sup>

تزامن مع استقالة أبو مازن وفض أول حكومة فلسطينية صدور قرارين مثلاً نقطة تحول فى الوضع الفلسطينى، وكانا بمثابة رد فعل على خروج الحكومة، حيث اتخذ الاتحاد الأوروبى قراراً بإعلان حماس منظمة إرهابية، وقد رحبت إسرائيل بهذا القرار واعتبرته الخارجية الأمريكية «خطوة هامة على طريق وقف تمويل النشاط الإرهابى» حسب نص البيان الأمريكى.<sup>(٢٧)</sup>

أما القرار الثانى فهو القرار الذى اتخذته المجلس الحكومى السياسى الأمنى الإسرائيلى بشأن التخلص من عرفات، حيث جاء فيه أن رئيس الحكومة الإسرائيلية أعطى توجيهاته للمؤسسة الأمنية بالعمل دون توقف وبصورة دءوبة ومتواصلة لتصفية المنظمات الإرهابية.

وأضاف قرار شارون «لقد برهنت حوادث الأيام الأخيرة مجدداً أن ياسر عرفات عقبة بالطلق أمام أى مسار من المصالحة والمسالمة بين إسرائيل والفلسطينيين، وستعمل إسرائيل على إزالة هذه العقبة بالشكل وبالموعد وبالطرق التى ستحدد لذلك على انفراد».<sup>(٢٨)</sup>

جاء قرار شارون بالتخلص من عرفات فى ضوء معارك شرسة كان يخوضها الجيش الإسرائيلى ضد المقاومة الفلسطينية التى كانت تعمل موحدة على الأرض، فعناصر من المنظمات الإسلامية (حماس والجهاد) وهضائل اليسار الفلسطينى، إلى جانب فتح كانت جميعها تشارك جنباً إلى جنب فى مواجهة التوغل الإسرائيلى فى غزة والضفة<sup>(٢٩)</sup>. هذه الأوضاع فى مجملها انعكست على المفاوضات التى بدأت فى تلك الظروف لتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة أبو مازن برئاسة أحمد قريع.

تجلت حالة الارتباك والاضطراب فى تفتير قريع لمسمى الحكومة التى يريد تأليفها. ففى البداية أعلن أنها حكومة عادية ثم قرر فجأة أن يؤلف «حكومة أزمة» مصغرة، ثم تراجع عن الفكرة -وكان الأزمة انفرجت- وعاد يبحث فى تأليف حكومة عادية، ثم تحول إلى البحث

فى تأليف حكومة مصفرة من اثنى عشر وزيرا، إلى أن قام الرئيس عرفات بتأليف حكومة طوارئء عين قريع رئيسا لها.

أما أسباب حالة الاضطراب هذه، فهى بالأساس كانت انعكاسا لحالة الاضطراب داخل فتح، ومؤسسات السلطة نتيجة إخفاق أول حكومة فلسطينية، آنذاك. كما أن الرئيس عرفات كان مسكونا فى ذلك الوقت بمعركة البقاء، وذلك بعد القرار الإسرائيلى بالتخلص منه. وكانت هناك مؤشرات تقول إن دوافع الرئيس ورئيس وزرائه لم تكن متطابقة، فقريع أراد أن يكون رئيس وزراء بصلاحيات فعلية، كما نص على ذلك القانون الأساسى، وأراد أن يقيم علاقة إيجابية مع الرئيس عرفات تغطيه وهو يمارس صلاحياته، لكن عرفات الذى تمود الاستحواذ على القرار فى كل شىء تقريبا، لم يرد أن يرى تكرارا لتجربته مع أبو مازن وحكومته، إذ شعر عرفات حينها بقدر كبير من التهميش.

لجأ عرفات إلى إعلان حالة الطوارئ وتأليف «حكومة طوارئء ليصبح صاحب القرار الأول والأخير، ومصدر الشرعية التنفيذية الوحيد، الأمر الذى — بحسب اعتقاده، آنذاك— قد يدفع من أخذوا قرار إقصائه إلى التراجع عن ذلك القرار والمودة إلى التعامل معه، أو يشيهم عن تنفيذ تهديداتهم بالتخلص منه كى لا ينشأ فراغ سلطوى سياسى أو دستورى، لأن عرفات هو رئيس السلطة وهو رئيس الوزراء الفعلى عندما قام بإعلان حالة الطوارئ.<sup>(٢٩)</sup>

لكن المجلس التشريعى لم يقبل قرار عرفات، ليس هذا فحسب بل إن «فتح» ذاتها شهدت خلافا كبيرا بشأن تأليف الحكومة الجديدة، وبرنامجها تركز حول ثلاثة محاور رئيسية هي:<sup>(٣٠)</sup>

١- طليعة هذه الحكومة وشكلها، هل تكون حكومة طوارئ لا تعرض على المجلس التشريعى لنيل الثقة، أم تكون حكومة عادية مصفرة تعرض على المجلس لنيل الثقة؟

٢- ما هى أولويات هذه الحكومة، ولاسيما على الصعيد الأمنى، كونها حكومة طوارئ، أمهى التصدى لحماية الشعب الفلسطينى من العدوان الإسرائيلى والحفاظ على الأمن الداخلى للمجتمع الفلسطينى، وحمايته من الفوضى والشغب، أم القيام بمهام أمنية لصالح أمن إسرائيل؟

٣- ما صلاحيات وزير الداخلية، هل تشمل الأذرع الأمنية كافة، أم تشمل الأذرع ذات العلاقة بالأمن الداخلى فقط، وتكون باقى الأجهزة كالأمن الوطنى والمخابرات والاستخبارات بيد الرئيس عرفات، وما المهمات الأمنية التى سيتصدى لها وزير الداخلية؟

فيما يتعلق بالنقطة الأولى برزت وجهات نظر متعارضة، بعضها مؤيد وبعضها معارض، ففى حين كان الرئيس عرفات متحمسا جدا لحكومة طوارئ حظيت بثقة المجلس التشريعى أولا، كان هناك آخرون من أعضاء اللجنة المركزية، وفى مقدمتهم أحمد قريع نفسه، غير متحمسين لهذه الحكومة، بعد أن تأكد لهم عدم إمكان عرضها على المجلس التشريعى لنيل الثقة كحكومة طوارئ، ولما يتضمنه ذلك من مخالفة صريحة للقانون الأساسى. وقريع من جهة أخرى، لا يستطيع تحمل مسئولية حكومة لا تحظى بثقة المجلس التشريعى، لأن ذلك سيتركه ويترك الحكومة فريسة سهلة أمام المعارضة، وعلى رأسها حركة «فتح»، وخصوصا بعد صدور بيان باسم الحركة ضد الحكومة.

كذلك الحال بالنسبة إلى المرشح لوزارة الداخلية، اللواء نصر يوسف، الذى استنكف حلف اليمين الدستورية أمام الرئيس ياسر عرفات رافضا قبول هذا المنصب من دون نيل الحكومة ثقة المجلس التشريعى، وهذا أوجد إشكالية كبيرة أمام الرئيس عرفات بعد إخفاقه فى الجمع بين حكومة طوارئ وثقة المجلس التشريعى. وحاول الرئيس خلال الاجتماع الذى عقد بالمجلس التشريعى مطلع أكتوبر ٢٠٠٣، ممارسة الضغط على النواب لقبول عرض حكومة طوارئ على المجلس التشريعى لنيل الثقة، بينما رفض النواب ذلك، وأصروا على موقف شبه موحد، وهو إما أن تكون حكومة طوارئ لمدة شهر لا تحتاج إلى عرضها على المجلس التشريعى، وإما أن تكون حكومة عادية مصغرة تعرض على المجلس لنيل الثقة، ثم يجرى توسيعها بالتدريج وتكون حكومة عادية فى حالة الطوارئ التى أعلنها الرئيس.

فى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على عرض الحكومة فى اليوم التالى كحكومة عادية، على أن يعقد المجلس التشريعى اجتماعا فى ٩ أكتوبر. غير أن الاجتماع تأجل بسبب تراجع الرئيس إلى حكومة الطوارئ وتكليف أبو علاء تولى حقيبة الداخلية بدلا من اللواء نصر يوسف، الأمر الذى أغضب أبو علاء ودفعه إلى ترك جلسة اللجنة المركزية التى سبقت عقد جلسة المجلس التشريعى بساعة، وهذا ما أدى إلى فشل عقد جلسة المجلس التشريعى.<sup>(٢١)</sup>

وقد كان هذا الخلاف وعدم عقد الجلسة في مصلحة المجلس، إذ أن المجلس بعدم انعقاده لم ينفذ «حكومة طوارئ» ولم يمنحها الشرعية، خصوصا وأنها تلقى معارضة واسعة في الشارع الفلسطيني ومعارضة كبيرة أيضا داخل المجلس. لكن هذا الإنجاز أتى ربما مصادفة، فأغلب الظن أن الرئيس عرفات كان سيضمن «الحكومة الطوارئ» الثقة من مجلس يشكل نواب حركة فتح - حزب الرئيس عرفات - الأغلبية فيه.

مع ذلك، فإن الفشل في عقد الجلسة، وعدم تمكن الرئيس واللجنة المركزية لفتح ورئيس الوزراء المكلف من الاتفاق على قرار، وعدم نجاح الرئيس وقادة فتح في الوصول إلى المجلس في ظل ترقب واهتمام كبيرين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كل هذا كان فعلا مؤشرا تراجع على قدرة الرئيس على ممارسة القيادة وممارسة دوره المعتاد في عمل ما يريد، ولا سيما أنه تمتع، إلى عهد قريب من ذلك، بسيطرة شبه تامة على التشكيلات القيادية في اللجنة المركزية لحركة فتح، وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٣٢)</sup>. في غضون ذلك، كانت الأوضاع على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية تتجه نحو التصعيد والتدهور، إذ قامت إسرائيل في يوم الإعلان عن الحكومة الجديدة بمحاولة فاشلة لاضطلال أحد مؤسسي «حماس» في غزة، الدكتور محمود الزهار، ودمرت بيته وقتلت ابنه وأحد حراسه وأصابته هو بجراح. ثم خطفت أحد قادة «حماس» رائد البرغوثي من قلب مدينة رام الله. وهددت «حماس» بالمقابل بالرد القاسي على الممارسات الإسرائيلية والوصول بالعمليات إلى المنازل الإسرائيلية.

وفي الوقت الذي أعلن فيه أحمد قريع قبوله تكليف الرئيس ياسر عرفات بتشكيل حكومة، وقال إن حكومته ستكون صغيرة وتسمى حكومة «أزمة مؤقتة» ولن تضم أكثر من ١٠ وزراء، وأن هدفها سيعتزل على تهدئة الأوضاع مع إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية تجاهلت هذا التطور وقررت الانعقاد الطارئ لإقرار شكل الحرب الجارية التي ستشنها على حماس. كان ذلك يمثل إحراجا كبيرا للحكومة الفلسطينية الوليدة.<sup>(٣٣)</sup>

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، قد قرر قطع زيارته إلى الهند، عندما سمع بالعملية التفجيرية الثانية في القدس، منتصف ليلة الثلاثاء ٩/٩/٢٠٠٣ (علما بأنه عندما

سمع بالعملية الأولى أمام قاعدة صرфند العسكرية التي قتل فيها ٨ جنود، قال إنه لن يقطع الزيارة لأنه لا يريد للإرهاب أن ينتصر وأجرى مشاورات مع القائم بأعماله، وزير الخارجية «سلفان شالون»، ومع وزير الدفاع «شاؤول موفاز»، ورئيس المخابرات «آفي يختر»، وصادق على عدد من العمليات السريعة بينها تصفية الدكتور محمود الزهار وكل من يمكن الوصول من قادة حماس.

وتبين أن هذا هو «القرار الصغير» الذي توصلوا إليه وأن هناك «قرارات كبرى» جرى اتخاذها بعد عودة شارون، الذي لم ينتظر حتى يعود لمكتبه، بل دعا لجلسة طارئة لمجلس الوزراء الأمني المصغر للحكومة الإسرائيلية واجتمع بهم في مطار اللد لحظة وصوله ظهر الأربعاء ٢٠٠٣/٩/١٠. وخلال الاجتماع تم وضع تقرير مختصر أمام شارون، وعكس التقرير أن عدد القتلى في العمليتين التفجيريّتين في إسرائيل بلغ ١٥ يهوديا (٨ جنود في عملية صرфند و٧ مدنيين في مقهى «هليل» في القدس) وعدد الجرحى تجاوز المائة، منهم اثنان يصارعان الموت و١٣ جراحهم صعبة.<sup>(٢١)</sup>

كان الفلسطيني الذي نفذ عملية «صرفند» قد تخفى بلباس جندي إسرائيلي وحشر نفسه بين الجنود والضباط الصغار الذين وقفوا على محطة الحافلات، مقابل القاعدة العسكرية «صرفند» قرب مستشفى «إساف هروفيه»، ثم قام بتفجير حقيبة يحملها في يده كمادة الجنود الإسرائيليين.

أما عملية القدس، فقد تمت عندما وصل الشاب الفلسطيني إلى مقهى في حي الألمانية جنوب المدينة، فقد حاول الدخول إلى المقهى حيث كانت تقام حفلة للفتيات. وحاول الحارس الأمني منعه لكنه لم ينجح، فقد دخل الفلسطيني بالقوة وتقدم بضع خطوات وقام بتفجير نفسه.

كانت مثل هذه العمليات أمرا محرجا للغاية بالنسبة لأجهزة الأمن الإسرائيلية، إذ أنها أثبتت فشل نظرية الأمن الإسرائيلية بشكل مطلق، حيث إنها كانت قد أعلنت حالة استنفار أمني قصوى، بدرجة واحدة أقل من إعلان حالة الطوارئ الحربية، وحولت مدينة القدس بشكل خاص إلى كتلة عسكرية، دورية وحاجز في كل شارع، وفرضت طوقا عسكريا على جميع المناطق الفلسطينية، ووضعت حراسة عسكرية شديدة على كل مقهى ومطعم ومتجر ومحطة

حافظات أو تاكسيات. وتمكن الفلسطينيون من اختراق كل هذه الحواجز وهما يحملان كمية كبيرة من المتفجرات. ويذكر أنهما كانا طالبين جامعيين.

وبقدر الشعور بالفشل والخيبة، كانت شدة الحقد والرغبة في الثأر والانتقام لدى الإسرائيليين هبّدهوا يعدون العدة للعمليات الحربية الانتقامية.<sup>(٢٥)</sup>

في حين حاول أبو علاء أن يشترط الحصول على ضمانات أمريكية أوروبية بأن توقف إسرائيل عملياتها الحربية تماماً بما في ذلك الاغتيالات، وتغير سياستها تجاه الرئيس عرفات، حتى يقبل برئاسة الحكومة. لكن واشنطن رفضت إعطاء ضمانات كهذه وأبلغته أنها ستساعده إذا أثبت قدرته على لجم «حماس» والتنظيمات العسكرية. فأنصل بشارون طالبا مكاملة طويلة أو جلسة سريعة للتفاهم ووقف التدهور وفتح صفحة جديدة، لكنه لم يتمكن من ذلك، وأرسل له شارون بعض التطمينات بأنه لن يمانع في التعامل معه إذا أثبت قدراته الأمنية.<sup>(٢٦)</sup>

ولكن، في ضوء التدهور الشامل الذي ترافق مع التصعيد، قرر أخذ زمام الأمور، وقال للمحيطين به إن هذه مسئولية خطيرة لا يجوز انتظار شيء للقيام بها. وعلم أن الرئيس عرفات يعطيه كامل الدعم في هذه المهمة ويوافق حتى على منحه بعض الصلاحيات الأمنية.

كانت الإدارة الأمريكية تحاول الضغط على شارون للتخفيف من ردة فعله، وقد أبلغته أنها لا توافق على طرد الرئيس عرفات في هذه المرحلة وأنها تفتش عن طريقة لوقف التدهور وليس للتصعيد، وأنها تتلقى إشارات فلسطينية مشجعة حول وقف العمليات من قبل حكومة قريع.

وكان الناطق باسم البيت الأبيض الأمريكي سكوت مكليان قد خرج معلنا أن «أول مهام أبو علاء هو وضع حد للعنف، فالهجومان البشعان اللذان وقعا في إسرائيل يظهران، أكثر، ضرورة وأهمية تفكيك المنظمات الإرهابية». وأضاف: «من المهم وجود رئيس حكومة فلسطينية ملتزم بالسلام».<sup>(٢٧)</sup>

حصل قريع بذلك على شئ من الدعم الدولي فرضته الظروف، وكان ذلك جيدا بالنسبة له، وإن لم يتمتع بالدعم الذي كان قد حظى به «أبو مازن» وحكومته. وخلال اجتماع لقريع مع بعض مساعديه، اعتبر أنه «رب ضارة نافعة»، لأنه لحظة قبوله بتشكيل الحكومة لم يكن يحظى سوى



بدعم من عرفات وحده، ولا يعرف هل ستقبله القوى الدولية أم لا، في حين كان يتمتع سلفه بدعم المجتمع الدولي، لكن فشلت مهمته بسبب عدم دعم عرفات له، ومن ثم فإن الدرس المستخلص من التجربة الأولى: هو أن أى حكومة فلسطينية لن يكتب لها النجاح إلا بدعم من الطرفين.

بعد حصول قريع على الدعم من عرفات والقبول من المجتمع الدولي، عقد اجتماعات عديدة ليرى مدى إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية، في محاولة من جانبه لضمان تحقيق التهدئة المطلوبة في الأراضي المحتلة، وفي ٢ أكتوبر ٢٠٠٣، وأخيرا أعلن «قريع» عن تشكيل الحكومة الجديدة، لتحل محل حكومة الطوارئ التي لم تدم سوى أقل من شهر. ولأنه أخفق في إقناع الفصائل الفلسطينية الأخرى أن تشارك ضمن حكومته، اتفق مع عرفات على تشكيل حكومة مصغرة ضمت ١١ وزيرا، وفي بيان رئاسي مقتضب، أعلن نبيل أبو ردينة المستشار الإعلامي للرئيس عرفات أن برنامج الحكومة، الذي اعتمد وأقر من القيادة الفلسطينية، يتمشى مع الاتفاقات الموقعة بما فيها «خريطة الطريق» والعمل على تجديد الهدنة. وقال إن المجال سيكون مفتوحا للتوسع وإضافة المزيد من الوزراء عند الحاجة، وحسب الظروف.<sup>(٢٨)</sup>

ورغم كل ذلك لم تتمكن الحكومة الجديدة من تحقيق تقدم على صعيد التهدئة، لأسباب خارجة عن إرادتها، واستمرت حالة الانقسام الفلسطيني القائمة على الصعيد السياسي، وإن كان هناك تقارب، بعض الشيء، من جانب الأجنحة المسلحة التي تشارك في الانتفاضة.

كتب صالح زيدان، القيادي وعضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مقالا يعبر عن هذه الحالة: «الرؤى المتباينة في الصف الفلسطيني لتكتيك إدارة الصراع وأشكال العمل والنضال شكلت ثغرة كبيرة تستفيد منها الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد الحدود. والثغرة الأهم ما زال يشكلها واقع اعتماد الشريحة المتنفذة في السلطة عن اعتماد سياسة تتقدم على طريق الوحدة الوطنية بأفق وبرنامج القواسم المشتركة للخروج من الأزمة العميقة داخل البيت الفلسطيني، وصولا إلى إعادة بناء إستراتيجية وطنية موحدة ببرنامج سياسي موحد وإتباع نهج موحد للمقاومة» التي أظهرت جماعتها تقاربا وتوحدا في بعض الأحيان «خلال الانتفاضة الثانية»، اعتبر زيدان «أن حكومة الطوارئ انتهت إلى طريق مسدود، وهي

لم تكمل شهراً واحداً من عمرها، لأنها تعبير عن رغبة المتنفذين في السلطة لاحتكارها من جديد، وقبلها كانت استقالة حكومة أبو مازن بعد فترة قصيرة من تشكيلها، وكل ذلك ناجم عن الأزمة المزمنة التي تعاني منها مؤسسات السلطة والتي ترجع بالأساس إلى الطابع الفردي لآلية صنع القرار الفلسطيني، ولا يمكن حل هذه الأزمة الآن بحكومة فتوية ضيقة أو موسعة يشكلها الأخ أبو علاء من جديد، إذا استمر نفس النهج الذي تسبب في تفاقم الأزمة».<sup>(٣٨)</sup>

في الأسبوع الأخير من شهر مايو سافر أبو علاء مهرولاً إلى القاهرة كي يبلغ الرئيس مبارك بنيته الاستقالة، فقال شاكيها ومصوراً حالة العجز التام: «ليس لدى أى صلاحيات، وعرفات يعرفني عن استخدام أجهزة الأمن». وقص على الرئيس مبارك أدق تفاصيل الإطاحة بالمشرف على أجهزة الأمن «الحاج إسماعيل».

وعلى الفور تدخل الرئيس مبارك، حيث اتصل تليفونيا برئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وأبلغه قائلاً: «سوف أرسل إليك رئيس المخابرات عمر سليمان». وفي مكتب شارون، تلقى سليمان تقريراً كئيباً عن القيود التي تقيد أبو علاء. قال شارون «محظور عليه (أبو علاء) أن يصدر أقل الأوامر، حتى ولو لجندى مرور فلسطيني».

في المحطة التالية لعمر سليمان، المقاطعة، طلب رئيس المخابرات المصري أن ينفرد بعرفات، وتبادر للحظة في أذهان المقربين لعرفات شك في أن سليمان جاء ليرافق عرفات إلى منفى جديد، ولكن سليمان وضع خطاباً رئاسياً مصرياً وقال لعرفات: «إقرأ ورد، الرئيس مبارك في انتظار ردك مكتوباً».<sup>(٣٩)</sup>

كان المضمون الأساسي لرسالة مبارك هو مطالبة عرفات بالتعاون، ومد يد المساعدة لتهدئة الأمور في غزة تحسباً لفك الارتباط. فمصر مصممة على العمل من أجل خريطة الطريق، التي ستؤدي إلى الدولة الفلسطينية المأمولة. وشرح مبارك في رسالته إلى عرفات: «لا أستطيع أن أطلب من شارون فتح محور مروي بين القطاع والضفة إذا لم يكن هناك نشاط جاد في مناطق الضفة الغربية كذلك إذا لم تمنح صلاحيات أمنية لرئيس وزرائك، لن نستطيع أن نضمن لك شيئاً لدى الأمريكيين أو لدى الإسرائيليين».<sup>(٤٠)</sup>

قرأ عرفات، ووعد سليمان بأن يرد على «أخيه مبارك». وفي منتصف الأسبوع، سافر جبريل الرجوب، مستشار عرفات الأمني لإجراء محادثات تسقيق في القاهرة، وكانت تنتظر ردا من رام الله، لذا سافر مبعوث رسمي إلى عرفات ليذكره بالرد الذي يجب أن يقدم للرئيس مبارك، لكن المبعوث لم ينجح إلا في استخلاص مجرد كلمات مبهمه وتهرب منه عرفات.<sup>(١٢)</sup>

كانت الأوضاع داخل فتح متدهورة، وحالة الانقسام تتزايد وتعمق بمرور الوقت، ووصل الأمر للحد الذي خرج فيه «دحلان» يقود مظاهرة ضد الرئيس عرفات، ندد فيها بسيطرته على كل شيء. في الوقت الذي جلست فيه قيادات تاريخية لفتح في بيوتها لم تجرؤ على فعل ما فعله دحلان، حتى وإن كان دحلان يدرك أن خطوته هذه محسوبة، فهو من اعتاد أن يحسب خطوته في الصراع داخل «فتح»، ولم يكن يحسبها في صراعاته خارجها. فدحلان كان يدرك أن «عرفات» أصبح قاب قوسين أو أدنى من الرحيل أو الخروج من اللعبة، التي تحكم فيها على مدى أربع عقود. فلم تكن نتائج عينات التحاليل الخاصة بعرفات، والتي أجريت في عمان في نهاية عام ٢٠٠٣، مطمئنة على أية حال.<sup>(١٣)</sup>

ولأن دحلان كان يعرف «عرفات» جيدا، ويعلم أنه لن يقصيه أو يعاقبه على ما فعل، لأنه لم يعد قادرا على ذلك في تلك اللحظة، فضلا عن أنه اعتاد أن يحتوي العناصر من جيل الشباب من أبناء فتح، فما بالنا بالفتى المدلل من شبيبة «فتح»، «محمد دحلان». وقد كان لدحلان ما أراد وما سعى إليه، ليس هذا فحسب بل عاد «عرفات» ليعتمد عليه مجددا، وعاد ليكلفه بالصعب من المهام، فمثلما كان قد اصطحب دحلان معه إلى «كامب ديفيد» وقام هناك بدور بارع لا يستطيع أن يؤديه أعظم ممثل في هوليوود، كلفه عرفات هذه المرة بالمشاركة مع «سمير مشهوراي» أحد قيادي فتح بأن ينسقا مع حماس لترتيب الأوضاع في ضوء ما أعلن عنه «شارون» بشأن خطة فك الارتباط مع غزة.<sup>(١٤)</sup>

ولأن الأوضاع داخل فتح ومؤسسات السلطة لم تكن تسمح بأن تتصدى للتحدي الذي فرضه شارون فجأة على الفلسطينيين (الانسحاب الأحادي من غزة) من دون مشاركة حماس، والتي باتت صاحبة حضور قوي في الساحة، خصوصا في القطاع. فكان ضروريا التسقيق معها. ففي الوقت الذي كان الصراع فيه محتدما داخل حركة فتح، كانت حماس تبذل جهودا واسعة من

أجل حشد الصفوف الفلسطينية والرأى العام فى غزة والضفة لصالحها. وساهمت عوامل عدة فى إقناع الفلسطينيين بحماس كبديل يصلح لخلافة فتح فى قيادة الشعب الفلسطينى وتمثيله، أو على الأقل المشاركة فى تحمل تلك المسئولية، خصوصا أن هناك تقاربا واضحا بين حماس والفصائل المختلفة منذ بدأت الانتفاضة الثانية التى أطلقت فتح شرارتها الأولى على يد مروان البرغوثى، الذى اعتقلته إسرائيل فى وقت لاحق. وكذلك فشل حكومات فتح وصراعات الحركة الداخلية، كل ذلك عزز من صعود نجم حماس.<sup>(١٥)</sup>

ولم تكن عمليات الاغتيال التى باشرها شارون بنفسه، وحصدت الكثير من قيادات الفصائل الفلسطينية، أغلبهم من حماس، سوى إضافة لرصيدا الشعبى، وبقدر ما كانت هذه التصفيات تؤثر فى حماس، بقدر ما كانت تصب فى مصلحتها وتدفعها للتماسك، فخسارة الشيخ أحمد ياسين، مؤسس الحركة وزعيمها الروحى، واغتياله فى مارس ٢٠٠٤، وكذلك عبد العزيز الرنتيسى، الذى خلف ياسين فى قيادة الحركة، واغتيال إسماعيل أبوشنب، وغيرهم من قيادات حماس، خلق حالة من التعاطف الشعبى مكنت حماس من الصعود السياسى، وإن أفقدتها قيادات قوية ونافذة. لذلك أبدت استعدادا للمشاركة فى مسئولية الحكم، واستعدادا لخوض أية انتخابات فلسطينية على أى مستوى، بعد أن كانت ترفض مرارا وتكرارا المشاركة فى أية انتخابات.<sup>(١٦)</sup>

وفى مقابلة مع سعيد صيام الذى شغل منصب وزير الداخلية فى حكومة حماس المقالة، والذى اغتالته إسرائيل، قال: إن الانتخابات أفضل وسيلة لفرض من يمثل الشعب وتوفر وضعا أكثر راحة وطمأنينة، ولاسيما إذا جرت فى جو انتخابى سليم، كما أنها تعطى فرصة حقيقية لتداول السلطة ولاشتراك كثير من الكفاءات المعطلة والمغبية. وأضاف: نحن فى حركة حماس مع إجراء الانتخابات فى جميع مؤسسات الشعب الفلسطينى، وكى لا تظل حكرا على جهة معينة نتصرف فى القرائت تحت شعار «لا أريكم إلا ما أرى».<sup>(١٧)</sup>

واعتبر صيام أن الأوضاع تغيرت، وهناك معطيات كثيرة على الساحة منها الوضع الداخلى لحركة «فتح» ومنها السلطة ووضع الاحتلال، ومنها تهديم الاحتلال للندية والشراكة مع السلطة، ورفضه الاعتراف بوجود الشريك الفلسطينى، وبطبيعة الحال فإن أحدا لا يستطيع

تجاوز وضع حركة حماس، ولا يستطيع أن يتجاهل أن حركة فتح، بحكم انحيازها إلى السلطة، هي التي تتحمل أوزار المرحلة السابقة.<sup>(١٨)</sup>

ومما لا شك فيه، أن من الأشياء التي أصابت سمعة «فتح» في المجتمع الفلسطيني بشرخ كبير، آنذاك، لم يلتزم حتى اللحظة، ووصمت الحركة وحكوماتها المختلفة بالفساد، ما عرف إعلامياً بـ «هضيحة الأسمنت». وهي القضية التي تمثلت في تحايل شركات فلسطينية ومسؤولين كبار في السلطة على قرار مصر بحظر تصدير الأسمنت إلى إسرائيل وإقحامهم على تسهيل شراء أسمنت مصري بترخيص من وزارة الاقتصاد الفلسطينية ثم بيعه لشركة إسرائيلية.<sup>(١٩)</sup>

وفي التقرير الذي وضعته لجنة الموازنة والشؤون المالية ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان واللجنة القانونية بشأن هذه القضية والذي قدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته التاسعة في ١٠ يونيو ٢٠٠٤، ما ذكر نصاً في البند (د) من الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة: «أدى ذلك إلى الإضرار بشكل كبير بالسلطة الوطنية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني وتشويه سمعتها جميعاً من خلال ما تم تداوله في وسائل الإعلام المصرية والعربية والأجنبية من أن مسؤولين فلسطينيين وشركات فلسطينية تساهم في بناء جدار الفصل العنصري وتوفر الأسمنت اللازم لذلك».

تكونت لجنة التحقيق البرلمانية الفلسطينية من ثلاث شخصيات هي: «عبد الكريم أبو صلاح» رئيس اللجنة القانونية، و«عماد الفالوجي» مقرر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، و«سعد الكرتز» رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية. ومن خلال اللقاءات والاجتماعات والوثائق التي حصلت عليها اللجنة ثبت ما يلي:<sup>(٢٠)</sup>

قام المدعو «زئيفي بلنسكي» ألماني يهودي، صاحب شركات (بلنسكي للأسمنت) وشركة بلنسكي «لان LTD» في حيفا، و«شركة توزيع الزيوت والبترو»، بتوقيع اتفاق مع شركة مصر بنى سويف للأسمنت لشراء ١٢٠ ألف طن من الأسمنت السائب لصالح السوق الإسرائيلي خلال فترة بناء جدار الفصل العنصري. وأسس شركة خاصة به لنقل الأسمنت السائب من المصنع إلى معبر العوجا (نتسانا)، لتقوم بعد ذلك شركة النقل التي يملكها في إسرائيل بنقله من مصر العوجا إلى إسرائيل، وفتح مكتب له في القاهرة في منطقة المهندسين تحقيقاً لهذه الغاية.

وعندما تسربت تلك الأخبار إلى لجان مقاومة التطبيع وتداولتها بعض الصحف المصرية، وتحديدًا صحيفة العربي الناصري، مما دفع جهات أمنية مصرية للتدخل، والضغط على مصنع بنى سويف للأسمنت للتحلل من هذا الاتفاق، ومنعه من عملية توريد الأسمنت المصري إلى شركات إسرائيلية، الأمر الذى دفع بلنسكى إلى اللجوء إلى شركات فلسطينية لإتمام عملية استيراد الأسمنت المصري.

وهنا بدأت بعض الشركات الفلسطينية باستصدار أذونات استيراد للأسمنت المصري من وزارة الاقتصاد الفلسطينية، وبلغ مجموع هذه الأذونات ما يقارب ٤٢٠ ألف طن، وكان من الملاحظ أن تراخيص الاستيراد الصادرة عن الحكومة الفلسطينية لا تحمل تاريخًا محددًا لصلاحيتها مما يسمح بالتلاعب فيها. وقد استخدمت كميات الأسمنت هذه فى بناء جدار الفصل المنصرى.<sup>(٥١)</sup>

فى ظل التخبط الذى كانت تعيشه فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، أكد شارون أنه عازم على تنفيذ ما عرف بخطة «فك الارتباط» أو الانسحاب الأحادى من غزة، وقال: «لن نتراجع عن ذلك مهما كانت التقديرات والمخاوف»، فى غضون ذلك بدأ يتردد كلام كانت تقف وراءه مؤسسات ومراكز أبحاث إسرائيلية يتوافق وتقديرات فلسطينية أن حماس تنوى السيطرة على غزة والانفراد بإدارتها بعد الانسحاب الإسرائيلى، وكان ذلك يعكس حجم القوة التى خرجت بها حماس من الانتفاضة الثانية. وعملت حماس على وأد هذا الكلام ونفته بشدة، آنذاك.

أكد سعيد صيام: ليس لدينا توجه أو رغبة فى السيطرة، وما يقال فى هذا الصدد يهدف إلى إرباك الساحة الفلسطينية. وقد أمن قيادات من فتح على هذا الكلام، وفى مقابلة مع صخر بسيسو، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومحافظ غزة السابق، قال: «حركة حماس لم تشارك فى الانتفاضة أو المقاومة من أجل السيطرة على قطاع غزة أو من أجل ضرب مؤسسات السلطة الوطنية، وبالتالي فإن انسحاب الجيش الإسرائيلى من قطاع غزة لا يشكل انتصارًا لحماس على السلطة الفلسطينية، كى يكون ذلك سببًا للاستيلاء على الحكم، ولا أعتقد أن الأخوة فى حماس يفكرون بهذه الطريقة على الإطلاق. حماس تتحدث عن شراكة على اعتبار أن هذه المنطقة محررة، ودفعت ثمنًا فى تحريرها، وأن الشراكة يجب أن تتم وفق أسس وصيغ

غير تلك التي قامت عليها السلطة الوطنية، كما نتحدث عن ضرورة البحث عن شكل من أشكال إدارة هذه المنطقة المحررة»<sup>(٥٢)</sup>

لم يكن شارون يناور عندما طرح خطة الانسحاب الأحادي من غزة، مثلما اعتادت حماس على ترديد ذلك، قالت في أكثر من مناسبة «شارون يناور فهو رجل مخادع طوال الوقت». عرفات الوحيد في الساحة الفلسطينية الذي أدرك أن شارون يعني ما يقول تحديدا، لذا أرسل محمد دحلان الذي طلب من سمير مشهراوي، رفيقه في الحركة، عقد لقاء بحماس للتنسيق معها حسب تعليمات عرفات.<sup>(٥٣)</sup>

في السجن نسج مشهراوي علاقته الأولى مع قادة حماس والجهاد، الأمر الذي أهله أخيرا ليحل محل الوسيط الذي لا يوجد له مثيل. ليس هناك خلاف أو خصام بين حماس وفتح أو السلطة «لا يمكننا أن نفاهم بشأنه أنا وصلاح شحادة. كنا نحل الخلافات الصعبة بيننا في السجن على كوب شاي، اكتسبت سمعة الإنسان النزيه والوسيط الذي يحترم كلمته». لا يزال محمد ضيف من حماس والذي أصيب بصورة بالغة في محاولة اغتياله مطلع الانتفاضة الثانية، يردد لمن حوله: «سمير مشهراوي صديق أمين يحترم كلمته حتى وإن كان خصما سياسيا».

حمل دحلان رسالة عرفات وهو يخشى من موجة عمليات انتقامية كرد فعل على اغتيال أحمد ياسين. الرسالة، بأمر اللقاء المزمع، أرسلت إلى حماس بخط اليد، وكذلك كان الرد عليها: «لينتظر أبو فادي (لقب محمد دحلان) في منزل أبو باسل (لقب مشهراوي) غدا بعد حلول الظلام».<sup>(٥٤)</sup> كانت قيادات حماس المعروفة لا تظهر أبدا في تلك الأيام، فهم لا يعرفون على وجه التحديد الأسماء التي تضمها قائمة الاغتيالات التي يستهدفها الموساد.

مرافق الرنتيسي وصل إلى منزل مشهراوي ورافق الاثنين إلى منزل في حي الرمال، حيث كان هنية والرنتيسي وسعيد صيام - ثلاثتهم من قادة حماس الكبار- في المكان. الدكتور محمود الزهار، الذي يعتبر أرفع شخصية في الحركة بعد تصفية الرنتيسي، لم يشارك بسبب زفاف ابنته.

دحلان والرنتيسي كانا على معرفة جيدة ببعضهما البعض لأنهما ترعرعا معا، الباب قرب الباب في مخيم خان يونس. مشهراوي يقول إن اللقاء كان عاطفيا جدا بعد سنوات من الفراغ.

الرنيتسى سأل عن صحة والدته دحلان التي كان يعرفها من أيام طفولته. «والله إننى أشتاق لوالدتك وطعامها». دحلان من ناحيته رد: «أنا هنا فى غزة وأنت دائما مدعولن يارتنا، وستفرح أُمى جدا إذا رأتك».

بعد ذلك انتقل الاثنان إلى جوهر الحديث. دحلان عرض على الرنيتسى خطة الانسحاب الإسرائيلية من غزة، وقال له إن علينا الاستفادة قدر المستطاع من رغبة شارون بالانسحاب، وعلينا أن بنى نموذجاً ناجحاً ومزدهراً وأن نثبت للعالم أن المشكلة كانت فى الاحتلال الإسرائيلى وليس فى الشعب الفلسطينى غير القادر على الوقوف وحده على قدميه.

الرنيتسى وافق وأبدى ترحيبه بكلام دحلان. حكى مشهراوى أن محمد دحلان نجح فى إقناعه بأن الأمر مصلحة فلسطينية هامة للجميع، «توصلنا فى ذلك اللقاء إلى نقاط إجماع وكان واضحاً للجميع أنه إذا انسحبت إسرائيل من غزة فستكون حماس مستعدة لقبول مبدأ إيقاف العمليات فى غزة ومن غزة».

فى ختام اللقاء الذى استمر عدة ساعات، طرح الرنيتسى مطالب مفادها أن يكون أعضاء حماس هاعلين فى بناء المؤسسات الجديدة، بما فى ذلك دمجهم فى الذراع العسكرية داخل أجهزة الأمن الفلسطينية فى القطاع. اسمع، قال الرنيتسى لدحلان، لدينا جيش من الجنود المسلحين وعلينا أن نجد لهم مواقع عمل، وعلى أن أدفعهم للشعور بأنهم جزء من العملية حتى لا يصيبهم الإحباط.

كان الرنيتسى فى تلك اللحظة قد تخلى عن تشدده المهود، حيث أدرك أنه لم يعد رقم ٢ فى حركته بل قائداً لها، وأن عليه أن يبدى القدرة على تحمل المسؤولية، وعندما أصبح واضحاً أن الرنيتسى جاد، اتصل دحلان بعرفات وأخبره بأن حماس لديها استعداد للتعاون. دحلان أعطى الهاتف للرنيتسى وتحدث مع الرئيس مباشرة: نحن مستعدون، قالها لعرفات صراحة.

الجانباى اتفقا فوراً على أن يجرى مشهراوى وهنية اتصالات مباشرة لتنسيق المواقف آنذاك. وعندما وصل خبر أنباء أول اجتماع بين مشهراوى وهنية، يقول إن إسرائيل اغتالت الرنيتسى. اقتحم مراقبوه الغرفة مذهولين وقالوا إن الإذاعة الإسرائيلية تقول إنهم قد اغتالوا الدكتور الرنيتسى.<sup>(٥٥)</sup>



لم تكن خطة شارون هي اغتيال قيادات حماس بالمطلق ولكنها كانت تتعلق بالأساس بالتخلص من قيادات الفصائل وهي المقدمة فتح وحماس، من نوعية تلك القيادات التي تستطيع أن تصنع تفاهات فلسطينية- فلسطينية، ولا يمكن أن تتورط في صراع دموى فلسطيني - فلسطيني. فشارون مثلما اغتال الشيخ ياسين ومن بعده الرنتيسي، قام باعتقال مروان البرغوثي، القائد الفتحاوى الذى كان يمكنه السيطرة على الميدان فى أى وقت، وهو أيضا من اغتال أبو على مصطفى. كان جميعهم من القادرين على التحكم فى الأمور وتوجيهها ولم يكن أحدا منهم يقبل أن يتورط فى عنف داخلى. كانوا على قناعة بأن الدم الفلسطينى حرام. كان ذلك بالنسبة لهم عقيدة.

كان الدور قد جاء على عرفات، وبومها قال شاقول موهاز، الذى كان وزيرا للدفاع: «بدون أن نغير القائد الفلسطينى سيكون من العسير إلى درجة المستحيل أن نبدأ المفاوضات، وأعتقد فى تلك الأيام أن مسألة ملرد عرفات هي مسألة وقت فحسب. ونحن نقرب بشدة من هذا التوقيت».<sup>(٥٦)</sup>

أرسل الإسرائيليون لعرفات مبعوثا خاصا لكنه كان دون المستوى، شخصا لم يسمع به أحد من قبل. كان شارون يحاول إهانة عرفات وتحطيمه معنويا، ألقى عرفات نظرة واحدة على مبعوث شارون، ثم نهض غاضبا وصاح «هل تصدقوا أنهم أرسلوا هذا، إنه لا يزيد عن كونه صبيا فى مقهى، أرسلوه لكى يجرى معى مباحثات».<sup>(٥٧)</sup>

كان عرفات يخاطب فى تلك اللحظة «جورج تينيت» مدير المخابرات المركزية الأمريكية السابق، وصاحب «خطة تينيت الشهيرة»، وكان يجلس مع عرفات فى غرفة مكتبه ويصحبته اثنان من مساعديه فى السى أى إيه.

كان «تينيت» هو آخر مسئول أمريكى كبير زار عرفات فى مقره فى رام الله. بعدها عاد تينيت إلى القدس، حيث إلتقى بثلاثة من الفلسطينيين هم «صائب عريقات» و «محمد دحلان» و «جبريل الرجوب»، وقام بإبلاغهم أنه تلقى الرد حاليا من الإسرائيليين على الخطة الأمنية بهدف تحقيق تهدئة تمتد لسته أشهر، وطلب منهم أن يردوا عليه فى أسرع وقت، على أن يكون ذلك فى أقصى تقدير مساء نفس اليوم. وعندما مر الموعد النهائى ولم يتلقى تينيت ردا

من الفلسطينيين، طلب من رجاله في الفندق الذى كانوا ينزلون به فى تل أبيب أن يستعدوا للرحيل. وبالفعل أخرج رجاله حقائبهم إلى الشارع.

ثم اتصل تينيت بالفلسطينيين وأبلغهم أنه عائد إلى واشنطن، ولن ينتظر ردهم أكثر من هذا. بعد هذه المكالمات بدقائق تلقى تينيت من «سعد خير» رئيس الاستخبارات الأردنية مكالمات هاتفية، وأبلغه أنه إذا عاد إلى رام الله سيحصل على الاتفاق الآن. وتبع ذلك اتصال آخر من «عمر سليمان» ومن «الرئيس مبارك» شخصياً، وطلب منه الرئيس المصرى الذهاب لمقابلة عرفات، واتصل به جبريل الرجوب قائلاً: «عد، الخيار سيوقع».

وعندما وصل تينيت ورجاله إلى المقاطعة لم يكن «عرفات» فى انتظارهم عند الباب، ليعيهم، كما هي العادة، وكان ذلك ينذر بسوء، وعندما دخلوا إلى غرفته فى حجرة الاجتماعات، الملحقة بمكتبه، كان التعبير الذى يملو وجهه، ينبئ بالأسوأ، يقول تينيت: «النظرة نفسها التى كانت ترمقنى بها والدتى عندما تكون غاضبة فعلاً».<sup>(٨٨)</sup>

بقى عرفات متجهماً لفترة من الوقت، ثم قال لتينيت: «يجب أن أحصل على اتفاق جانبى معك بشأن هذا الاتفاق». فقال له تينيت: «لا، أراد شارون واحداً أيضاً، وقلت له لا يمكنك الحصول على اتفاق ثنائى جانبى، وسأعامل الجانبين على قدم المساواة، كما أنك ستسريه إلى الصحافة وتفسد الصفقة».

عندما انتهت «تينيت»، نظر له عرفات، وابتسم، وقال: «هذا صحيح»، وتابع على الفور، «حسناً لا اتفاق جانبى، لكننى أريد أن أكتب لك رسالة».

أجابته «تينيت»: «السيد الرئيس، أعتقد أن اتفاق وقف إطلاق النار الذى حصلت عليه مهم وعادل، لكن لا يمكننى أن أرغب فيه وأسعى إليه أكثر منك. إذا كنت لا تريد أن تأخذ الاتفاق كما هو، فسأعود إلى بلدى، ولا أريد رسالة».

قال «غوبف أوكندل» مساعد «تينيت»: «إذا كان رئيس السلطة يريد أن يكتب إليك رسالة، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك، فهو هو النهاية رئيس الشعب الفلسطينى».

كان هناك ثلاثة أمريكيين فقط في الغرفة «تينيت»، و«غيوف»، و«جون برنتد»، الذي كان أحد أكبر مستشاري رئيس المخابرات المركزية. وكان مع عرفات مساعدان فقط، وبدءوا يبحثون ما يمكن أن يدرج في الرسالة. وعند كتابة كل مسودة فقرة، كان عرفات ينسحب إلى الغرفة المجاورة، حيث يجلس عشرون مستشارا، وكانت خلافتهم ومناقشتهم الحادة يتردد صداها في المكان.

سأل «تينيت» مساعده «جون برنتد» الذي يتحدث اللغة العربية: «ما الذي يجري؟» أجابه، «ليس بالأمر الجيد».

وفيما كان فريق عرفات يتصايحون، أجرى «تينيت» اتصالات هاتفية مع «بيل بيرنز» مساعد الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، و«جوناثان شوارتز»، وهو من أهم رجال الـ «سي. آي. أ.» وأراد تينيت أن يطمئن إلى أن ما يوافق عليه متسق مع السياسة الأمريكية. و- «أ. أمريكا طرفا فيها»<sup>(٩١)</sup>

تفاوض الفريقان على ثلاثة فقرات بهذه الصيغة: «... هذا الحد، لكن بعد اكتمال الفقرة الأخيرة من الرسالة دخل عرفات وقال: «... قاتلا: «لقد أغلق البازار».

وسط هذه المباحثات سمعت أصوات انفجارات وطلقات نارية هزت مقر القيادة، وبعد تبادل سريع للنظرات بين عرفات ومساعديه، قال عرفات ومساعدوه بصوت واحد، «احتفالات، لا تقلقوا، لا يوجد خطر، الناس يحتفلون بشيء ما». في وقت سابق من النهار أحرقتم دمي لتينيت وبيل بيرنز في شوارع رام الله.

أخيرا حصل تينيت على موافقة عرفات، واتصل به بوش من الطائرة الرئاسية، لتهنئته، وبعد حوالي أسبوع انهار الاتفاق بأكمله.

خرج «تينيت» بانطباعات محددة تتعلق بعرفات ووصفه بأنه كان «أشعث» ومعزولا عن شعبه، ومسجوناً فعلياً في مقر قيادته الذي تحاصره الدبابات الإسرائيلية، غير أنه كان لا يزال يحمل لقب «الزعيم الفلسطيني»، وقد زاره تينيت أكثر من مرة، ليحثه على إصلاح الأجهزة الأمنية، ووضعها تحت تسلسل واحد وقيادة موحدة.

كان «تينيت» يرى أن عرفات يمكنه أن يتجنب المصير الذى اختاره له عدوه اللدود، شارون، وأنه يمكنه أن يغير اتجاه الدبابات المصوبة إلى مقره، ويزيح أكياس الرمال المحيطة بالمقر، ويفك الحصار القاتل الذى فرضه الإسرائيليون.<sup>(٦٠)</sup>

كان «تينيت» يرى هذا فى حين أن «شارون» أصبح عازما على التخلص من «عرفات»، وكان يقول «إن معظم (الإرهاب) يأتى من عباءة عرفات، وينفذ من خلال قوات خاضعة لسيطرته الكاملة».<sup>(٦١)</sup>

كان «عرفات» يدرك جيدا ما يعده له شارون، وما ينوى فعله منذ عام ٢٠٠١، حتى وإن بدا الزعيم الفلسطينى متماسكا وهادئ الأعصاب. وفى ٢٥ مارس ٢٠٠٤، حين اقتحمت إسرائيل الضفة الغربية، كان عرفات وبصحبه «محمد دحلان» يقفان فى الممر الذى يربط المينيين الرئيسيين للمقر الرئاسى فى المقاطعة. قال عرفات لدحلان: «إن الأمر يبدو صعبا» فقد كان هذا الشهر هو الأكثر دموية فى تاريخ الانتفاضة.<sup>(٦٢)</sup>

فى حين أن الآلة العسكرية الإسرائيلية نفسها كانت أقوى وأشرس من أى وقت مضى، فإن الإسرائيليين أنفسهم باتوا أكثر عرضة للسقوط أكثر من أى وقت مضى منذ الخمسينيات من القرن الماضى، حتى إن الدبابات العسكرية من طراز «ميركاف» التى تدعى إسرائيل أنها الأفضل فى العالم، تم تفجير اثنتين منها، وقتل طاقما جنودهما فى كمائن نصبها الفلسطينيون فى الآونة الأخيرة.<sup>(٦٣)</sup>

كانت ذروة العمليات المتبادلة، وتقارب الخسائر، التى وصلت إلى إسرائيلى واحد مقابل ثلاثة فلسطينيين، بعدما ظلت هذه النسبة تاريخيا واحدا إلى عشرين. كلف «عرفات» «دحلان» أن يذهب متحدثا باسمه، ليدرس «إمكانية وقف إطلاق النار». أجرى دحلان اتصالات مع الطرف الأمريكى، لكن الأمريكان رفضوا، وأبلغوه أن وساطتهم لن تكون مفيدة فى ذلك.

بعد اتصالات عدة، نجح «دحلان» فى أن يرتب لقاء مع الإسرائيليين، واجتمع مع وزير الدفاع ورئيس الأركان فى الجيش الإسرائيلى، آنذاك. وبعد ثلاثة أيام من المباحثات عاد للرئيس

الفلسطيني بموقف مكتوب، وقبل أن يمد دحلان يده ليسلمه إلى عرفات قال: «تعرف أن يدي في النار مثلك، وأنت محاصر، وأعتقد بأن عليك أن توقف العمليات في أى حال من الأحوال بالتوافق مع الفصائل، لأن الجوفى إسرائيل يشهد تقارباً بين حزب «العمل» و«شارون» تحت ضغط الجمهور لتدفع أنت والضفة وغزة الثمن».

طلب عرفات من دحلان أن يشرح ذلك في اجتماع لأعضاء المجلس الثورى في رام الله، فدعاهم إلى مكتبه، وقدم «دحلان» تقريراً مفصلاً. وكان «مروان البرغوثي» يجلس على يمين دحلان في الاجتماع. قال «دحلان»: إن علينا وقف العمليات، لأن الرئيس والضفة سيدفعان الثمن، ويجب ألا نقطع الأمل لدى الطرف الإسرائيلي بوقف إطلاق النار، لأن ذلك سيطلق العنان لأتته العسكرية، بلا حماية سياسية من المجتمع الدولى للشعب الفلسطينى، وما يحمينا ليس قوتنا العسكرية، بل الحاضنة الدولية، والمجتمع العربى.

لم يمترض أحد على ما عرضه «دحلان» سوى «مروان البرغوثي»، الذى قال: «علينا وقف كل العمليات في إسرائيل»، وترك هامشا في أراضى ٦٧.

اعترض «دحلان» قائلاً: «الإسرائيليون يبحثون الآن عن ذريعة جديدة، وينتظرون عملية واحدة لإطلاق العنان لعملية عسكرية كبرى».<sup>(١١)</sup>

خرج المجلس الثورى لفتح مقتنعا أن المناورة لن تجدى الآن، ويجب وقف العمليات على الأقل في الأفق المنظور.

في اليوم التالى، طلب الرئيس «عرفات» قيادة حماس في الضفة، وشرح الوضع وقال إنه سيدفع ثمن أى عملية. بعد يومين نفذت حماس عملية «ننانيا» التى قتل فيها ٢٠ مدنياً. ومما لا شك فيه أن شارون كان ينتظر على أحر من الجمر عملية تفجيرية بهذا الحجم، وفي ذلك التوقيت.<sup>(١٢)</sup> فلم يكن الهدف الرئيسى لهذه العمليات هو إلحاق الأذى بالإسرائيليين، بقدر ما كان الهدف هو إضعاف السلطة وتقويضها، وإضعاف عرفات تمهيداً لبديل آخر. كانت حماس في تلك اللحظة ترى ذلك جيداً، وتدركه. وقررت الاستمرار في اللعبة حتى النهاية والصعود على جثة عرفات، إذا لزم الأمر.

بعدها كان الاحتجاج والحصار الكبير الذى استمر ٢٣ يوما. وحين بدأت العملية، أجرى عرفات اتصالات مع بعض معاونيه، ومن بينهم «ياسر عبد ربه»، و«جبريل الرجوب» و«محمد دحلان»، الذى سأله «عرفات»: هل من الممكن عقد اجتماع عاجل للجنة الرباعية الأمنية، إسرائيل وأمريكا ومصر والسلطة؟ فأجاب دحلان: «سيكون صعبا»، ووعد بأنه سيفعل أى شئ. حاول دحلان الاتصال بالإسرائيليين فلم يرد عليه أحد، فتأكد بأن العملية آتية.

عقب بدء العملية، كان دحلان قد انضم لعرفات فى المقر الرئاسى، إلا أن الرئيس عندما أحس بأرتال الدبابات تقترب من المقاطعة، أصر أن يخرج «دحلان» ويذهب إلى أحد المنازل القريبة وهو لأحد كوادرفتح، ليتمكن من إجراء اتصالات مع المجتمع الدولى، خصوصا أن عرفات توقع قطع الاتصالات عنه. وهو ما حدث بالفعل.<sup>(٦٦)</sup>

بعد مرور شهر من حصاره، سمحوا لعدد محدود من القيادات الفلسطينية بزيارة «عرفات». ذهبوا تحت حراسة عسكرية إسرائيلية، ومررت عليهم سيارة تابعة لجيش الاحتلال أخذتهم للمقاطعة، وسط منع تجول فى رام الله وخراب ونفايات فى الشوارع، فالمدينة محتلة وفيها حرب مستمرة منذ شهور. وعند المقر الرئاسى، الطرق مدمرة تماما، الأسلاك الشائكة وضعت فى كل مكان، وأنابيب المياه مكسورة، وحالة من القذارة تحيط بالمكان، ولم يكن مسموحا إلا لعدد محدود من القيادات الفلسطينية بالدخول، والذين دخلوا إلى عرفات كانوا هم: «أبو مازن» و«أكرم هنية» و«صائب عريقات» و«ياسر عبد ربه». وكان «أبو علاء» فى منطقة بعيدة، ولم يتمكن من زيارة عرفات إلا بعد أن تدهورت حالته الصحية. يقول ياسر عبد ربه: «لما دخلنا المكان كانت الرائحة قاتلة، والمياه مقطوعة تماما عن كل أجهزة الصرف الصحى التى كان يستخدمها مئات من الناس، وعددها ستة مراحيض».

تكررت هذه الزيارات، وكانت تشاورية، وأنفقت القيادات الفلسطينية مع عرفات وقتا طويلا فى البحث عن حلول لهذه الأزمة. ولما كانت قوات الاحتلال لا تسمح للقيادات الفلسطينية بحمل حقائب يدوية، كان ياسر عبد ربه لا يتمكن إلا من حمل السجائر للحرس. وفى أحد الزيارات سأل عن نوع الأكل الذى عند أبو عمار، فوجده جافا رديئا إلى حد بعيد، «عندما عدت للبيت فتحت الثلاجة، وجدت فيها قطع لحم ودجاج، فوضعتها فى حقيبة صغيرة وذهبت

بها إلى المقاطعة، وقتلت للجنود اسلقوها فحطم من أجل تناول شيء دافئ، ورجعت في اليوم التالي، فقالوا رميناه، لأن عرفات قال: أنا عندي ٤٠٠ شخص، ستكفى من؟ ولم يقبل أن يختلف طعامه عن طعام البقية. كان إلى هذه الدرجة يساوى نفسه مع الآخرين، لكنه كان يقظا سياسيا، ولم يكن يحب إظهار ضعفه»<sup>(٦٧)</sup>

كان عرفات دائم الشكوى من التهاب معوى يعالجه بالأعشاب، ويرفض اللجوء إلى الأدوية وبسبب نوع الحياة والغذاء، وثقل الهواء الذي كان يتنفسه، تفاقم أمراضه<sup>(٦٨)</sup>.

وفي يوم الثلاثاء ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤، بعد العشاء، لاحظ ساكنو المقاطعة أن الرئيس يجد صعوبة في الوقوف وحده على رجله. شكوا عرفات من أنه يعاني غثيانا وقيئا. طلب القنصل العام لمصر في السلطة، نادر الأعصر، إلى عرفات أن يأذن له بأن يرسل إليه وفد أطباء مصريين. وافق الرئيس وفي الغد، ١٣ أكتوبر، أجريت عليه فحوص شاملة. قرر الفريق المصرى أن عرفات مصاب بنزلة صدرية وعاد إلى القاهرة<sup>(٦٩)</sup>.

في ١٨ من الشهر نفسه، أرسل رئيس تونس، زين الدين العابدين، وفدا طبيا من قبله إلى المقاطعة. شخص الفريق التونسي، لأول مرة، أن عرفات قد أصيب بالترومبوتستوفانيا (انخفاض في عدد أقرص الدم التي تشارك في عمليات تجلط الدم). لم يكن سبب الظاهرة واضحا، وأوصى الأطباء بأن ينتقل عرفات إلى العلاج والمتابعة في المستشفى في رام الله. أوضح التونسيون لمستشاري الرئيس أن غرفة العلاج المتواضعة في المقاطعة لا تكفى. عرفات، الذي رفض في السنة الماضية مطالب مشابهة، خوفا من ألا تسمح له إسرائيل بالعودة إلى مكتبه، لم يرفض في هذه المرة الاقتراح رفضا باتا<sup>(٧٠)</sup>.

كان رئيس الحكومة الفلسطيني أبو علاء يزور عرفات كل يوم منذ بداية تدهور الحالة الصحية للرئيس. كانت أحاديثهما تدور حول ما يحدث في السلطة وفي الساحة الدولية. عرفات، بالرغم من تعب، أبدى اهتماما كبيرا بالتطورات، ثار انطباع لدى أبي علاء أن «الخيار» سينجح في تجاوز هذا المرض أيضا. ولكن في يوم الثلاثاء، ٢٥ قبل الصباح هاتفه «رمزي خوري»، رئيس مكتب الرئيس وأبلغه عن تدهور حاد في وضعه. قال خوري «إن عرفات يعاني آلام بطن شديدة، وإرهاقا ومشكلة تركيز شديدة. إنه يتقيأ كل زاد يبتلعه ولا يعرف بعضا ممن حوله». هاتف أبو

علاء فى نفس الليلة أبأ مازن (محمود عباس) ، وأوضح أن وضع عرفات ازداد خطورة وأن على أبأ مازن أن يزوره. رد أبأ مازن على الاقتراح بالإيجاب.<sup>(٧١)</sup>

ضغط رئيس الفريق الطبى المصرى، الدكتور إبراهيم مصطفى، لنقل عرفات من فوره إلى المستشفى. فى النهاية تقرر انتظار فريق طبى ثالث، أردنى، يُبْدى رأيا آخر. آنذاك، تم استدعاء الطبيب الشخصى لعرفات «الكردى»، استدعيت أيضا السيدة الأولى، سهى عرفات، بتعجل من تونس، - حيث كانت فى زيارة هناك - إلى المقاطعة. فى الليلة بين الأربعاء والخميس تجمع فى المقاطعة عشرات الأطباء، والمقربين والمستشارين. أقام الصحفيون خيمة عند مدخل المقاطعة، ينتظرون البشائر الطبية.

«عندما قابلته فى يوم الخميس، لم يكن ذاك عرفات الذى عرفته»، ويكمل الدكتور الكردي: «لقد عانى فقدان وزن، وآلاما فى منطقة الكلى والبطن، وفقدانا تاما لشهوة الطعام وانخفاضاً فى إنتاج أقرص الدم. كانت هناك بقع مستديرة حمراء كبيرة على وجهه، وجلده أصفر. سيقول لك كل طبيب إن هذه أعراض تسميم». يقول خبير الدم من مستشفى هداسا عين كارم «إنه إذا كان الحديث عن تسميم، فسيُلاحظ أيضا انخفاض فى إنتاج الكريات البيضاء - وهذا الأمر لم يحدث». ولكن فى زعم الكردي، ربما يكون الحديث عن سُم غير معروف لا يجب أن يعمل كـ «سم عادى» وأن يمس بالكريات البيضاء أيضا.<sup>(٧٢)</sup>

لم تُر سهى عرفات زوجها فى السنين الأربع التى سبقت موته. لقد سكنت شقة فخمة فى باريس مع ابنتها زهوة، وكانت تتفق من مخصص شهرى حصلت عليه من مكتب عرفات. عندما دخلت سهى الغرفة الضيقة للرئيس، وفيها سرير لفرد، عرفها على الفور، ودعاها «حبيبتي» و «عزيزتي»، يقول أحد الحضور. «قُبَلته سهى على خده ورد عليها بقبلة». منذ هذه اللحظة فما تلاها تولت قيادة ما يجرى على نحو شبه تام. بعد أن عرفت حقيقة وضعه الصحى، أقنعت الرئيس بأنه يحتاج إلى علاج فى الخارج، حُلّت سهى معضلة هدف السفر وأعلنت أنها هى وزوجها قررا «أن يكون العلاج فى مستشفى فى باريس، مقر سكنها».<sup>(٧٣)</sup>

الآن بدأت المشاورات المتعجلة مع فرنسا ومع إسرائيل، التى طُلب إليها أن تسمح بخروج عرفات إلى الخارج، ويعودته أيضا. توجه أبو علاء إلى القنصل الأمريكى هناك لى يتأكد من الولايات



المتحدة أن «الإسرائيليين لن يعرقلوا». وفي النهاية تحدث مباشرة إلى رئيس الحكومة أرييل شارون، الذي وافق على أن يخرج عرفات لقحوص في مستشفى في رام الله. لم يكن واضحا للفلسطينيين ما إذا كان الإذن يشمل أيضا السفر للخارج؛ ولهذا هاتف عضو الكنيست أحمد طيبي مستشار شارون، دوف فايسغلاس، وحصل منه على وعد إسرائيلي رسمي أن يستطيع عرفات الخروج إلى فرنسا والعودة من هناك إلى رام الله، حتى إن شارون اقترح إرسال فريق أطباء إسرائيلي للمساعدة في القحوص<sup>(٧٤)</sup>.

دخل أبو مازن، وأبو علاء وياسر عبد ربه إلى غرفة الرئيس. «يجب عليك أن تخضع للعلاج في الخارج لكي يكون في الإمكان مساعدتك»، توجه إليه أبو مازن. «نجح عرفات في الجلوس حتى لقد أكل قليلا»، يقول أحد الحضور: «كان مزاجه حسنا واستمتع بأن يسمع منا عن هاتف وعمن سأل عن سلامته». بعدهم دخل محمد دحلان ورشيد. قال دحلان للرئيس «أنت مريض وعليك أن تسافر. لا تقلق بشأن عودتك». رد عرفات: «حسنا، سأسافر، ولكن ستأتي أنت ورشيد معي. سنكون هنالك ليومين وسنعود». سأل أحد الحضور الرئيس، بسخريّة، أريد دحلان إلى جانبه، لأنه يخاف أن يسبب المشكلات في البيت ساعة غيابه. ضحك عرفات ورد «أحب أبوفاذي (دحلان)»<sup>(٧٥)</sup>.

في غرفة الجلوس المجاورة ابتدأ النقاش المشحون الذي يتصل بمن يملأ الفراغ الذي سيتركه عرفات أثناء غيابه. اجتمع عشرة من المسؤولين الكبار في السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقرروا أن يكون أبو مازن، كأمين عام لـ «م. ت. ف» قائم مقام رئيس المنظمة أيضا. سيتابع أبو علاء ولاية رئاسة الحكومة ويحصل على الصلاحيات التي منحها القانون له لكن عرفات سلبه إياها، في موضوعات الخارجية والأمن. مع انقضاء النقاش نشر إعلان في الصحف جاء فيه أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتمنى لأبي عمار الصحة والشفاء العاجل وأن عرفات يخرج لعلاج طبي في الخارج، وسُلمت أيضا أسماء القائمين مقام عرفات. أبدت عواصم عربية ترحيبها بذلك. واعتبروا جميعا أن هذا مؤشر جيد على ما سيكون في المستقبل. واطمئنوا إلى ذلك، ونسوا دور القوى الفلسطينية الأخرى مثل حماس وسط الزحمة.

في منتصف جلسة متأخرة من المساء، أجرتها القيادة الفلسطينية الموسعة، دخلت سهى عرفات الغرفة، بالرغم من أن كثيرا من المشاركين لم يفهموا لماذا تشارك في جلسة القيادة.

سيطرت على إدارة الجلسة وبينت للحاضرين أنها ستخرج مع زوجها إلى باريس في الغد صباحاً. اقترح أحد مسؤولي فتح الكبار أن يدير أبو علاء الاتصالات بالفرنسيين، لكن سهى رفضت ذلك رفضاً باتاً، بصراخ تقريبا. «أنا زوجته، أنا المسئولة عنه»، قالت: «نسقت كل شيء مع الفرنسيين ولا توجد حاجة لتدخل آخر». بعد زمن قصير دخلت الغرفة أم سهى أيضاً، ريموندا الطويل. «كان معلوماً للجميع أن إحداهما لم تر الأخرى منذ زمن طويل»، يقول أحد أعضاء القيادة. «توقعنا لقاء درامياً، لكننا دهشنا لرؤية أن سهى لم تقم حتى لاستقبال أمها. انحنت ريموندا إليها، واحتضنتها وقبلتها وقالت «حبيبتي سهى». لكن الابنة اكتفت بقبلة وبسلام بارد: «أهلاً يا ماما».<sup>(٧١)</sup>

عرفات نفسه نام الليلة الأخيرة، كلها تقريبا، التي كانت له في رام الله. في يوم الجمعة، في الثالثة قبل الفجر، دخل غرفته الأمين العام للسلطة، الطبيب عبد الرحيم، وجبريل الرجوب. جلس عرفات على طرف سريرهم. أمسك الرئيس بيدي الأمين العام للسلطة وقبلهما، وعندها توجه إلى الحضور في الغرفة وطلب ما بدا لعدد منهم الطلب الأخير: «عليكم أن تهتموا بأن تتزوج ابنتي زهوة رجلاً محترماً». كانت هذه الوصية الوحيدة لعرفات. لم يقل شيئاً عن الورثة أو عن القائمين مقامه.<sup>(٧٢)</sup>

في ساعة مبكرة من الصباح هبطت في ساحة المقاطعة مروحتان من طراز سوبر فارلون أردنيتان، إحداهما مزودة بعتاد طبي متقدم. بطلب من الرئيس، انضم إليه دحلان، ورشيد، وأبوردينه، وخوري، وسهى أيضاً، وأحد الأطباء الأردنيين وفريق حراسه. حمل رشيد معه حقيبة فيها نصف مليون دولار نقداً، كان يفترض أن تكفي كل حاجات الحاشية في باريس. يقول أحد مقربيه «طلب الرئيس إلى أن يخرج إلى الساحة وأن يستقبل الطيارة»، فعلت ذلك وعندما عدت قلت له «إنه يمكنه الخروج إلى المروحية». كان عرفات حائراً وسأل: «أي مروحية؟». بينت أن الحديث عن مروحية سنسافر فيها إلى الأردن وبعد ذلك سنطير نحو المستشفى في باريس. أجاب الرئيس: «لماذا المستشفى ولماذا باريس؟»، لقد كان مطموساً على عقله حتى لم يفهم ما يحدث حوله.

بعد مضي زمن قصير خرج عرفات من مبنى المقاطعة، واقفاً على رجله، لكنه يمتد على المساعدين والحراس. كانت هذه المرة الأولى التي يخرج فيها من المقاطعة المحاصرة بعد أكثر

من سنتين. مع صعوده إلى الطائرة، لاحظ الرئيس صائب عريقات يكفكف دمه. عرفات، الذى لوح بيديه بالسلام فى كل صوب، توجه إلى عريقات وقال له بالعربية بلهجة مصرية: «متخفش، أنا حرجع».<sup>(٧٨)</sup>

المستشفى «بارسى» معروف كأحد المراكز الطبية الجيدة فى أوروبا لعلاج أمراض الدم. ولكن لكونه مستشفى عسكريا، طلب مديروه أن يكون حضور مصاحبي المرضى فى المكان ضيقا قدر الإمكان ويحتاج الأمر إلى تصريح لقريب قرابة أولى، وهى سهى عرفات فى هذه الحالة. هذا الرسم خدم مصالح سهى التى أبعدت ثلاثة من مقربى عرفات فى الحاشية، دحلان وأبوردينه ورشيد، عن كل اتصال بالرئيس. اضطر الثلاثة إلى البقاء فى الفندق بعيد، «انتركونتيننتال»، يقول أحد أفراد الحاشية «إنها نكلت بهم ببساطة». «لقد اضطروا إلى الخضوع لمن لم تكن إلى جانبه فى أثناء السنين الأربع الأصعب فى حياته. جلس الثلاثة فى الفندق، يقتلهم الملل، وتحدثوا فى الهاتف مع الصحفيين، يتظاهرون بأنهم على معرفة بالتطورات أولا بأول. كان رشيد هنالك بمثابة صندوق يمشى على قدمين. كل من يحتاج إلى المال، للطعام أو للباس، كان يطلب إليه وكان رشيد يسحب من الحقيبة الأوراق النقدية ويوزع».<sup>(٧٩)</sup>

التقرير الطبى لفريق مستشفى «بارسى» هو إحدى الوثائق الأكثر حفظا للسلطة الفلسطينية. سُلمت نسخة واحدة منه للأرملة، سهى عرفات. ونُقلت نسخ معدودة أخرى إلى أيدي بعض كبار المسؤولين فى السلطة.

فى الأيام الثلاثة الأولى من علاجه، كان ما يزال يسود حاشية الرئيس تفاؤل. أبدى عرفات علامات انعاش. قلت آلام البطن، ولم تظهر أى علامات على ورم، واستقرت تقيصات التجلط وعاد عرفات إلى الأكل (فى اليومين الأولين كان يُغذى عن طريق الوريد)، وقام بنشاط صغير مثل المشى فى الغرفة.

ورد فى التقرير الطبى، فى الليلة الخامسة من علاجه ابتدا تدهور شديد. انخفض إنتاج أقراص الدم مرة أخرى، «عاد المريض ليكون غافيا، ومتعبا ومبليلا». فى اليوم التالى جرى تشخيص انحطاط آخر، بيّن فحص عصبى أن عرفات ذهب فى غيبوبة ورد فقط على تنبيهات مادية مثل الوخز. عانى القسم الأيسر من جسمه شللا وبيّن فحص النشاط الكهربائى للدماغ

تباطؤا ملحوظا». كتب أطباء قسم علاج الدم الذى كان يعالج فيه عرفات، حتى نقله إلى قسم علاج الطوارئ، أن «المريض ابن الخامسة والسبعين، غرق فى غيبوبة نتيجة لتلوث، ومشكلات تجلط، أو كليهما معا». عولج بسبب مرض فى الأمعاء يُذكر بالتهاب فى الأمعاء الغليظة مع مشكلات تجلط، ولكن من غير أن يلحظ تلوث (يسبب التهابا) فى زمن النقل إلى قسم علاج الطوارئ. وُجد دليل على هيمويغسيستوزس (وهو وضع تبتلع فيه خلايا جهاز المناعة كريات حمراء يظهر أحيانا عند مرضى الإيدز). تطور تدهور وضع الوعى الذى مصدره الدماغ، ليكون غيبوبة اضطرت إلى نقل المريض إلى وحدة علاج الطوارئ فى يوم علاجه السادس. نُقل عرفات إلى الوحدة، ونُقلت إلى جسمه أدوية كثيرة وقرر الأطباء الحفاظ على وضع الغيبوبة لكى يستطيع الجسم مواجهة الضيق الذى دُفع إليه. لكن شيئا مما فعلوا لم يساعد. بُين لمقربى عرفات أن الرئيس موجود فى وضع Reversible Comma أى غيبوبة انعكاس. ومع مرور الساعات غرق عرفات فى غيبوبة عميقة.<sup>(٨٠)</sup>

بالرغم من الانقطاع عن المستشفى، تابع دحلان الحصول على تقارير دائمة من الاستخبارات الفرنسية عن وضع الرئيس. فى الثالث من نوفمبر هاتفه أحد ضباط الاستخبارات وأخبره أن عرفات فى وضع حرج و«الحديث عن وفاته مسألة ساعات». قرر دحلان العمل، خرج إلى المستشفى ولقى سهى، لكنها رفضت فى هذه المرة أيضا أن تُمكنه من زيارة قائده ورفضت اقتراحه أن يستدعى إلى باريس أبو مازن وأبو علاء. توجه دحلان إلى رام الله ليُحدث الوريث أبو مازن بالوضع. فى هذه الأثناء كان قد وصل إلى المستشفى رئيس فرنسا، جاك شيراك، الذى نظر إلى عرفات من خلال نافذة زجاجية فى غرفة علاج الطوارئ. شيراك، الذى سمع عن الغضب الذى يثيره رفض سهى تمكين قيادة السلطة من رؤية عرفات قبل موته، توجه إليها وطلب أن توافق على الزيارة مع ذلك. «إنه فى الحق زوجك، لكن الحديث هنا عن شخصية عامة أيضا»، سهى الغاضبة لم تتردد فى إجابة ضيفها بشدة أيضا: «إذا ما سمحت للمسئولين الكبار بزيارته، فسأقدم شكوى ضدك إلى المحكمة. لا تتدخل». هكذا تحدثت إلى الرئيس شيراك.<sup>(٨١)</sup>

التقى دحلان فى رام الله، أبو مازن أشار عليه بالخروج عاجلا إلى باريس، بالرغم من معارضة زوجة الرئيس، حار أبو مازن وأبو علاء. لقد تخوفا أن يصلا إلى مستشفى «بارسى»

وأن يُطردا من هناك، وستجد القصة طريقها إلى الإعلام وقد يكونان متهمين بمحاولة عزل. تحدث دحلان مرة أخرى إلى سهى، هذه المرة من بيت أبو مازن، بحضور مسؤولى السلطة الكبار: «نحن نُجلك وسنساعدك». لكن سهى بقيت على حالها: «لن أسمع لأى أحد بالدخول إليه». فى نهاية الأمر توجه الأمين العام للسلطة، الطيب عبد الرحيم، إلى الحضور وحذرهم قائلاً «قد تسقط السلطة الفلسطينية إذا لم يخرج وفد من فوره إلى باريس». وافق المشاركون فى اللقاء وبعد مضى ساعة قصيرة خرج أبو علاء وأبو مازن ورئيس المجلس التشريعى، روحى فتوح، إلى فرنسا.

عندما سمعت سهى أن الوفد الفلسطينى فى طريقه إلى باريس خرجت عن طورها. أرسل محاموها رسالة إلى إدارة المستشفى وهددوا بتقديم دعوى إذا ما مُكّن المسؤولون الفلسطينيون الكبار من الزيارة. رفضت سهى، لأسباب غير واضحة، توصية لا لبس فيها من فريق الأطباء أن تُجرى على عرفات فحص بيوفسيا فى الكبد لنفى إمكانية مرضى لمفاوى نادر. فى المقابل، توجهت إلى مراسل شبكة «الجزيرة» فى إسرائيل وفى المناطق، وليد العمرى، وطلبت إليه أن ينقل إعلانا خاصا ببيت حى. دهش العمرى، مثل ملايين مشاهديه، لسماع الأقوال التى قرأها مكتوبة، فى حديث هاتفى معه: «هذه دعوة للشعب الفلسطينى. إن جماعة من المتآمرين تريد دفن أبى عمار وهو ما يزال حيا.. لكنه فى وضع صحى جيد وسيمود. لن أسمع بذلك»<sup>(٨٧)</sup>

عمل الإعلان الدراماتيكي مثل عصا مرتدة. أجرت وسائل الإعلام فى ذلك اليوم لقاءات مع مواطنين فلسطينيين هاجموا سهى بسباب وشتائم. شعر مسئولو السلطة الكبار، الذين كانوا قد وصلوا فى تلك الأثناء إلى باريس، شعورا جيدا بالدعم الذى يصل من المناطق. فى مقابلة ذلك تحدث رئيس تونس إلى سهى وحذرها أنها «تجاوزت كل حد». عمل النقد عمله. عندما وصل الوفد الفلسطينى إلى مستشفى «بارسى» (بعد لقاء مع الرئيس شيراك)، انقضت سهى على أعضائه باكية، واحتضنتهم وقبّلتهم واعتذرت من فعلها. ومع ذلك تم الاتفاق على أن يُسمح لأبى علاء فقط بزيارة عرفات.

انهار أبو علاء فى اللحظة التى دخل فيها الغرفة ورأى عرفات، كان جسم الرئيس كله موصولا بأنابيب، وقد فقد وزنا بصورة ملحوظة، ولم يكن فى وعيه. واضطر أفراد الفريق الطبى إلى مساعدة أبى العلاء على القيام عن الأرض.<sup>(٨٧)</sup>

حصل أعضاء الوفد على توجيه رسمي من الفريق الطبى عن حالة الرئيس (بحسب قرار السلطات الفرنسية وخلافا لطلب سهى). يقول ناصر القدوة، ابن شقيقة الرئيس الذى كان آنذاك سفير منظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة: «بين رئيس فريق الأطباء فى باريس ومدير المستشفى لنا أن كل أجهزة الجسم توقفت عن العمل»، «قالوا إن الأمر قد ينشأ عن عدة أسباب: السرطان، أو تلوث شديد أو تسميم. لكن الأطباء بينوا أنهم كشفوا يقينا عن أن عرفات ليس عنده سرطان ولم يوجد فى دمه تلوث شديد. وبحسب أقوالهم، لم يجدوا دليلا على أى سُم معروف».<sup>(٨٤)</sup>

عاد الوفد الفلسطينى أدراجه إلى رام الله، وقد غدا واضحا لأعضائه أنه يجب الاستعداد سريعا لجنائز عرفات ولنقل السلطة. بطلب من العائلة، سافر رئيس المحاكم الشرعية فى المناطق، الشيخ بيوض التميمى إلى باريس، لكى يكون رجل دين بجوار الرئيس فى لحظاته الأخيرة.

بقى الآن فقط الإعلان الرسمى عن موت عرفات، لكن هذا تابع تأخره. مرت ستة أيام منذ أن غاب عن الوعي، لكن الشيخ التميمى أبلغ من المستشفى أن أبا عمار، الموصول بآلات التنفس، ما يزال حيا. بحسب الشريعة الإسلامية، يحظر حظرا شديدا فصل إنسان من آلة التنفس، وهو لا يزال حيا. فى يوم الثلاثاء، التاسع من نوفمبر، فى الرابعة فجرا فتح عرفات عينيه للمرة الأخيرة. رد على اللمس وعلى الخطاب الشفهى. بعد ذلك بنحو ساعة لم يعد هنالك رد. بين فحص «سى. تى» أجرى على دماغ الرئيس نزها شديدا، مثل «تسونامى»، فى أجزاء مختلفة من الدماغ. رُفض إمكان عملية جراحية رفضا تاما بسبب وضعه العام. يقول القدوة: «علمنا أن الأمر قد انتضى، لكننا تمسكنا بالأمل طوال الوقت».<sup>(٨٥)</sup> ولكن فى الحادى عشر من نوفمبر فى الساعة ٢:٣٠ فجرا، مات عرفات فى المستشفى فى باريس.

تم ترتيب خط عودة جثمان عرفات تمهيدا لدفنه، وإفساحا للطريق أمام خلافته، كانت الترتيبات تجرى فى باريس والقاهرة والرياض ورام الله وتل أبيب وواشنطن. وصل جثمان عرفات إلى مدينة رام الله بعد جنازة عسكرية فى العاصمة المصرية القاهرة. شارك رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية دول عربية وأجنبية فى مراسم عزاء قصيرة فى قاعدة جوية فى القاهرة عقب أداء صلاة الجنازة عليه.

وبكت أرملة الرئيس الراحل سهى عرفات وابنته زهوة، وكانت تواسيهما قرينة الرئيس مبارك، وهما تشاهدان النعش محمولاً إلى طائرة أُلقت به إلى العريش، ومن هناك نقلته مروحية إلى رام الله حيث مثواه الأخير. وكان كبار المسؤولين الفلسطينيين، ومن بينهم محمود عباس، قد تلقوا المزاء من المشاركين. وقد سار الزعماء العرب خلف عربة مدفع حملت نعش عرفات وسط حراسة أمنية مشددة إلى قاعدة ألماتة الجوية في القاهرة. كانت محاولة للتغطية على موقف النظام العربي خلال السنوات الأخيرة حيال عرفات. ولم يحضر أى مسئول إسرائيلي الجنازة.

وقد دفن الزعيم الفلسطيني في قبر يغلفه تراب أخذ من ساحة الحرم القدسي الشريف، حيث موقع المسجد الأقصى في القدس. وكانت وصية عرفات الأخيرة أن يدفن هناك وهو ما رفضته إسرائيل بشكل قاطع.

وضعت وفاة عرفات الفلسطينيين أمام مفترق طرق. أخيراً عليهم أن يختاروا بين التفاوض مع إسرائيل للحصول على أفضل اتفاق ممكن، أو الاستمرار في القتال سعياً وراء حلم قد لا يتحقق أبداً.

ووضعت وفاة عرفات إسرائيل أيضاً على المحك، حيث كانت تزعم أن الرئيس الراحل كان العقبة الوحيدة في طريق محادثات السلام، وأصبح عليهم الآن أن يثبتوا أن ذلك لم يكن مجرد ذريعة لمرقلة السلام.

## الهوامش

- ١ - مايكل ميرش ودانييل كلايدمان: معركة اختيار الإرادات، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٨ يوليو ٢٠٠٠، ص ١٢.
- ٢ - مجلة مختارات إسرائيلية، شهرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٨٣، نوفمبر، ص ٥٠، نقلاً عن جريدة معاريف الإسرائيلية.
- ٣ - عقيبا أندار: تشيكوسلوفاكيا ١٩٨٣، مدريد ١٩٩١، فلسطين ٢٠٠١، مجلة مختارات إسرائيلية، م س ص ٤٣.
- ٤ - نايف حواتمة: الانقراض.. الاستمضاء، فلسطين إلى أين؟، دار سفدياد للنشر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٣، ص ٣٨٥.
- ٥ - د/ عبد المنعم سعيد: العرب و١١ سبتمبر، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣، ص ٤٩.
- ٦ - مجلة الدراسات الفلسطينية، فصلية تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع ٢٠٠٧، ص ١١٠.
- ٧ - إبراهيم أبو الهيجاء: حكومة أبو مازن واحتمالات المستقبل، موقع الجزيرة، تقارير.
- ٨ - نايف حواتمة: م س.
- ٩ - المرجع نفسه.
- ١٠ - جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٠ يونيو ٢٠٠٣.
- ١١ - جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨.
- ١٢ - صالح النعامي: كتاب الأقصى تطالب بإسقاط حكومة أبو مازن، جريدة الشرق الأوسط، (لندن) ١٠ يونيو ٢٠٠٣.
- ١٣ - جريدة الأهرام، القاهرة، ١١ سبتمبر ٢٠٠٣.
- ١٤ - المرجع نفسه.
- ١٥ - على الصالح: أبو مازن يقبل استقالة عريقات ويضع حداً للشائعات، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٨ مايو ٢٠٠٣.
- ١٦ - مقابلة مع صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، نشر جانب منها في جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.
- ١٧ - جريدة الأهرام ١٨ مايو ٢٠٠٣.
- ١٨ - جريدة المصري اليوم: م س.
- ١٩ - جريدة الشرق الأوسط، ٧ سبتمبر ٢٠٠٣.
- ٢٠ - المرجع نفسه.
- ٢١ - المرجع نفسه.



٢٣- جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٤- جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٧ سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٥- المرجع نفسه.

٢٦- نص استقالة أول حكومة فلسطينية برئاسة محمود عباس أبو مازن، يمكن الرجوع إليها في مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٥٦، خريف ٢٠٠٣، ص ١٦٨.

٢٧- السابق ص ١٨٣.

٢٨- إبراهيم غوشة: المئذنة الحمراء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط ١، ص ٣١٦.

٢٩- الموقع الرسمي لحركة فتح.

٣٠- المرجع نفسه.

٣١- صالح زيدان: حكومة قريع حلقة من مسلسل النزاع الفئوي، صراع أجنحة السلطة الفلسطينية إلى أين؟ موقع الحوار المتعدن، العدد ١٦٦٩، ١ ديسمبر ٢٠٠٣.

٣٢- مجلة مختارات إسرائيلية، عدد ١١٥، يوليو ٢٠٠٤، نقلا عن جريدة يديموت أحرونوت، ٤ يونيو ٢٠٠٤.

٣٣- المرجع نفسه.

٣٤- المرجع نفسه.

٣٥- <http://www.ahewar.org/debut/show.art.asp?aid=12144>

٣٦- المرجع نفسه.

٣٧- الشرق الأوسط، لندن، ٣ أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٨- المرجع نفسه.

٣٩- مجلة مختارات إسرائيلية: العدد ١١٥، م.س.

٤٠- المرجع نفسه.

٤١- المرجع نفسه.

٤٢- [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

٤٣- المرجع نفسه.

٤٤- الموقع الرسمي لكناثب الشهيد عز الدين القسام.

٤٥- المرجع نفسه.

٤٦- عماد سيد أحمد: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مجلة السياسة الدولية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤، ص ١٦٠.

٤٧- الموقع الرسمي لكثائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

٤٨- المرجع نفسه.

٤٩- <http://newsvote.bbc.uk>

٥٠- فضيحة الأسمنت وأحوال الحكم والإدارة في الضفة والقطاع: مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف ٢٠٠٤، العدد ٥٩، ص ١١٠.

٥١- المرجع نفسه.

٥٢- المرجع نفسه.

٥٣- مجلة مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٤، م ص.

٥٤- المرجع نفسه.

٥٥- موقع أمد الفلسطيني للإعلام.

٥٦- المرجع نفسه.

٥٧- جورج تينيت: في قلب المصافى.. (السنوات التي قضيتها في المصافى)، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، ترجمة عمر الأيوبي، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١١٦.

٥٨- المرجع نفسه.

٥٩- المرجع نفسه.

٦٠- المرجع نفسه.

٦١- جريدة المصري اليوم ٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٢- عامير ريبورت وناداف: حديث خاص مع شاول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي، وردت ترجمته العربية في مجلة مختارات إسرائيلية، حوار، العدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣.

٦٣- جريدة المصري اليوم ٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٤- حوار مطول مع القيادي في فتح محمد دحلان الكاتب الصحفي غسان شريل، ونشر في جريدة الحياة الدولية، في خمس حلقات، (لندن) ٥ سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٥- المرجع نفسه.

٦٦- المرجع نفسه.

٦٧- المرجع نفسه.

٦٨- حوار مطول مع ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أجراه غسان شريل، ونشر في جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٩- المرجع نفسه.

٧٠- <http://newsvote.bbc.uk>

٧١- <http://www.alaytouna.net/arabic>

٧٢- المرجع نفسه.

٧٣- الموقع الرسمي لحركة فتح.

٧٤- [http://alarbia.net/sav\\_\\_print.php?](http://alarbia.net/sav__print.php?)

٧٥- المرجع نفسه.

٧٦- المرجع نفسه.

٧٧- الموقع الرسمي لحركة فتح.

٧٨- <http://www.alwatanvoic.com.arabic/print>

٧٩- المرجع نفسه.

٨٠- المرجع نفسه.

٨١- المرجع نفسه.

٨٢- جريدة الحياة الدولية، لندن، ٧ / ٨ / ٢٠٠٨.

٨٣- موقع أمد الفلسطيني للإعلام.

٨٤- <http://www.alwatanvoic.com.arabic/print>

٨٥- المرجع نفسه.

٨٦- <http://www.newsvote.Bbc.co.uk/mpapps/pagtools/print>



## نيران شقيقة

فى منتصف العام ٢٠٠٠ كانت فتح، عرفات، تحظى بشعبية أكبر بأربع مرات تقريبا من شعبية حماس فى غزة، لكن بنهاية ٢٠٠٢ كانت حماس قد تقدمت عليها.

أكد مشعل: «ينبغى أن يدرك الإخوة فى السلطة الفلسطينية وفتح حقيقة التغييرات وما تتطلبه منهم. ينبغى أن يقبلوا مشاركة حقيقية لفصائل وقوى المقاومة والابتماد عن ذهنية تهميشها، دعم الشيخ ياسين مشعل بلغة أكثر وضوحا، قال لموقع حماس الإلكتروني: «إذا كان الانسحاب الإسرائيلى من غزة كاملا وتاما، ستصبح حماس فى جوهرها حزبا سياسيا وتبدأ المشاركة فى الحكومة».<sup>(١)</sup>

فى تلك الظروف، كانت حماس قد قررت أن الوقت قد حان لمراجعة شاملة لسياستها فيما يخص انتخابات السلطة الفلسطينية، فقد رفضت حماس باستمرار تقديم مرشحين أو المشاركة فى العملية الانتخابية بأى شكل. ناقشت حماس الأمر طيلة شهور عندما ظهر النقاش للعلن، حققت الحركة مكاسب واعدة فى أول جولتين من الانتخابات المحلية. تم اتخاذ القرار النهائى بالمشاركة فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى، بعد أن حققت نتائج قوية فى الانتخابات المحلية، فقد سيطرت على ستة عشر مجلسا محليا مقابل عشرين لفتح.

تم الإعلان عن قرار تقديم مرشحين فى مارس من العام ٢٠٠٥. أخيرا ستثبت حماس ما كانت تقوله. كانت الحركة قد سببت إزعاجا كبيرا لكوادر فتح بادعاءاتها المتكررة أنها تمثل ما يصل إلى نصف الفناخين، آنذاك، كان ما تقوله على المحك.

قبل ذلك كانت قيادات حماس كررت عشرات المرات فى مناسبات مختلفة أن مشاركتها فى الانتخابات الفلسطينية أمر مرفوض. وكان مشعل يردد أن السلطة الفلسطينية صنيعة اتفاق

أوسلو، وأن مشاركة الإسلاميين فيها سيتمنحها قبولا وشرعية، في حين أن ذلك الصرح الآيل للسقوط قد بدأ عده التنازلى منذ انطلاق الانتفاضة الثانية. وعندما تغير موقف حماس وبدلت سياستها بعدما يقرب من ١١ عاما من الرفض، أوضح مشعل في مقابلة صحفية قائلا: «لم يكن العام ١٩٩٦ وقتا مناسبيا للمشاركة، أما الآن فإن الظروف مختلفة، مصرا على أن موت عرفات في نهاية العام ٢٠٠٤، لم يكن له علاقة بتغير موقفه الأيديولوجى المبدئى. جادل مشعل، أنه مع بداية ٢٠٠٠، كان مفهوما، محليا ودوليا، أن اتفاق أوسلو قد فشل. كانت الانتفاضة الثانية أفرزت، بالفعل واقعا جديدا للنزاع فى تلك المرحلة التى أطلق عليها مشعل «ما بعد أوسلو»، مرددا فى أكثر من مناسبة أن الناحيين الفلسطينيين يستحقون بديلا أفضل بعد معاناتهم طيلة سنوات من إساءة فتح لاستغلال الأموال والموارد التى كانت السلطة الفلسطينية تحصل عليها بشق الأنفس. أخيرا، أكدت حماس أنها ستلتب حتى النهاية، بعد مشاركتها فى الانتخابات المحلية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، وبمشاركة كاملة فى انتخابات ٢٠٠٦ لحكومة كامل الأراضى المحتلة، أدعى مشعل: «ينبغى أن نشارك فى المسئولية، خصوصا إذا كنا فى موقع لمحاربة الفساد ونقدر على إصلاح شئون السلطة». واعتبر رئيس المكتب السياسى لحماس أن هذا الخيار سيوفر النطاء والحماية لخيار المقاومة والكفاح المسلح.<sup>(٢٢)</sup>

ولم تكن حماس وحدها هى المتحمسة لإجراء الانتخابات فى تلك الظروف وفى هذا التوقيت، بل أيضا كانت الانتخابات وتوقيتها ذات أهمية قصوى بالنسبة لعباس، ذلك فى إطار محاولته لكسب الشرعية الضرورية كخلف لمرفات، فإذا ما تم تأجيلها فإن القوى التى تحاول الانتقاص من أبى مازن ستزداد، حيث إن أى تأخير سوف يعطى المعارضة وقتا أطول لتنظيم صفوفها وتشكيل خطر على القيادة الجديدة نفسها. فأبو مازن يحتاج، أكثر من أى وقت مضى، إلى دعم عربى ودولى لإحياء عملية السلام، وسوف يحتاج إلى هذا الدعم أيضا لتطبيق الالتزام الفلسطينى بضبط الأمن، وفق خارطة الطريق. التى تنص صراحة على أهمية وجود عملية ديمقراطية فى فلسطين قبل تنفيذ بنودها المتعلقة بحل الدولتين.<sup>(٢٣)</sup>

وفى ذلك الحين كان الاتحاد الأوروبى قد اتفق على مبادرة جديدة على الصعيد الفلسطينى الإسرائيلى تبناها خافير سولانا مهندس السياسة الخارجية فى الاتحاد الأوروبى، آنذاك. أولت خطة سولانا أهمية كبيرة لتقوية وتعزيز الشرعية الفلسطينية، من خلال إجراء انتخابات

شاملة في فلسطين وتعزيز الأمن والاستخبارات وإجراء إصلاحات إدارية واسعة.<sup>(٤١)</sup>

بالنسبة لفتح، كان هناك مطلب كبير على الطريق، بعد كشف حماس عن نيتها المشاركة بكامل قوتها، وفي الجولة الثالثة من الانتخابات البلدية في مايو ٢٠٠٥، استجمعت فتح قواها بفاعلية للفوز بخمسين مجلسا، لكن الحركة الإسلامية تمكنت من السيطرة على ثمانية وعشرين مجلسا. وفي أثناء مناوراتها للتغلب على فتح، خففت حماس من لهجتها والتزمت بوقف إطلاق النار، المتفق عليه، ضد إسرائيل، خلال اجتماع الفصائل الفلسطينية، في القاهرة في مارس ٢٠٠٥.

قبلها كانت قيادة حماس قد تقدمت بورقة مشروع بيان إلى اللجنة العليا للانتفاضة في غزة، ودعا مشروع البيان إلى ترسيخ الوحدة الوطنية واعتماد سياسة الحوار البناء والفعال، وسيلة وحيدة لحسم الخلافات داخل الفصيل الواحد أو بين الفصائل والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، وتحريم الاحتكام للسلاح أو أي مظهر من مظاهر القوة في حل الخلافات الداخلية، وإجراء عملية إصلاح شاملة وجذرية للوضع الفلسطيني الداخلي، للقضاء على كل مظاهر الفساد الإداري والمالي بحيث يشمل ذلك كل نواحي الحياة الفلسطينية.<sup>(٤٢)</sup>

بدت حماس تلك اللحظة وكأنها الصوت الماثل في فلسطين، حتى وإن كان ما جاء في مشروع البيان الذي تقدمت به حماس لقيادة الانتفاضة في غزة مستوحى من نص البيان المشترك الذي صدر عن الجبهتين الديمقراطية والشعبية قبل ذلك بيومين فقط، وكان أشمل وأعمق من مشروع بيان حماس.<sup>(٤٣)</sup> بيان حماس والبيان المشترك للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وجداء أصداء واسعة، داخل المجتمع الفلسطيني، فقد جاءت هذه البيانات على خلفية الأحداث الدامية التي كان يشهدها قطاع غزة، آنذاك. بدت حماس أكثر قدرة على تسويق نفسها كبديل أكثر من الآخرين. ولفتت أحداث العنف المندلعة في غزة أنظار العالم واستقطبت اهتمام وسائل الإعلام على اختلاف تبعيتها واتجاهاتها، ورآها البعض إشارة على وجود أزمة عميقة تعصف بالنظام السياسي الفلسطيني برمته. وكان عنوان هذه الأزمة ما عرف بالفتان الأمنى، الذي كان بمثابة نزاع داخلي في فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، فضلا عن تلك الحوادث التي كانت تقف وراءها مجموعات مسلحة متبينة الهوية، وهذا الصراع عكسته وسجلته حوادث

عدة ابتداء من ١٦ يوليو ٢٠٠٤. ففى ذلك اليوم جرى اختطاف قائد الشرطة الفلسطينية اللواء غازى الجبالى، على يد كتاب شهداء جنين، التى لم تطلقه إلا بعد وساطة من قبل رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية اللواء أمين الهندى ورئيس جهاز الأمن الوقائى العميد رشيد أبو شباك، بالإضافة إلى أمين سر حركة «فتح» فى قطاع غزة أحمد حلس، واتصال هاتفى بين الرئيس ياسر عرفات وزعيم الجماعة الخاطفة. بعد ذلك بساعات قليلة قامت كتائب أحمد أبو الريش فى خان يونس باختطاف أربعة نشطاء فرنسيين كانوا يعملون متطوعين زائرين فى مستشفى الهلال الأحمر. وفى الوقت ذاته قامت مجموعة أخرى فى رفح باختطاف مسئول قوات الارتباط العسكرى فى جنوب قطاع غزة العميد أبو العلا ثم أطلقتته. الأمر الذى دفع كلا من اللواء أمين الهندى والعميد رشيد أبو شباك إلى تقديم استقالتهم إلى الرئيس عرفات وتبعمها بعد يوم واحد اللواء جمعة غالى، المسئول عن قوات البحرية. تلك الأحداث شكلت البداية لأحداث أخرى وقعت فى قطاع غزة والضفة الغربية.<sup>(٧)</sup>

وخلال الانتخابات المحلية التى جرت فى الأراضى المحتلة تجددت الاشتباكات العنيفة بين أنصار فتح وحماس فى غزة. وفى تلك الأجواء استطاعت حماس استعادة شعبيتها. حيث بدا المشهد العام أن السلطة الفاسدة ورجالها المتنازعين على المال والمناصب لا يهتمها مصلحة الشعب، بل تواجه معارضيتها بالقمع والضرب والسجن خصوصا حماس، رغم أن هذا كان صراعا مسلحا على الأرض بين فصيلين كل منهما يمتلك القوة والسلاح.

كانت حماس حريصة طوال الوقت على إظهار الكثير من الوفاء للرئيس عرفات، لم تظهره فى حياته، بل أظهرته بعد رحيله، وكان مشعل لا ينعته سوى بالشهيد الذى دفع حياته ثمنا لموقفه الصلب، وكتب مقالا فى الجارديان البريطانية فى ٦ يناير ٢٠٠٩، ونقلته جريدة الدستور الأردنية فى اليوم التالى: «علينا أن نتذكر أن ما تتعرض له غزة الآن من عدوان هو نفس ما لاقاه الزعيم الراحل ياسر عرفات، فعندما رفض الرضوخ لشروط إسرائيل تم سجنه فى المقاطعة برام الله، حيث حاصرته الدبابات لمدة عامين، وعندما لم تكسر كل هذه الإجراءات إرادته تم قتله عن طريق السم»، رغم أن رواية قتله بالسم من قبل إسرائيل غير محسومة ولا تقول بها فتح نفسها التى اعتاد كبار قياداتها أن يكتفوا بالقول إن «موته كان غامضا».<sup>(٨)</sup>



لم تكن محاولات حماس إظهار الوفاء لعرفات هدفا، القصد منه تكريم الرجل بعد موته، بل الهدف هو إظهار تناقض وهوة واسعة بين عرفات وخلفه، هذا الرجل الذى لم يكن سوى أبو مازن الذى صورته حماس على أن معطف عرفات واسع عليه، فقد دعا مشعل مع بداية انطلاق حملات الدعاية الانتخابية للتشريع إلى مشاركة كافة الفصائل الفلسطينية مجتمعة فى تعيين قيادة جماعية موحدة فى مرحلة ما بعد عرفات.

فى غزة كان إسماعيل هنية، الذى عمل مساعدا بارزا للشيخ «ياسين»، يردد اقتراحا هو بمثابة دور محدد يمكن أن تلعبه حماس كمعارضة سياسية، عندما قال فى أكثر من مناسبة: «إن الحركة ستكون فى وضع أفضل فى مواجهة الفساد من داخل البرلمان (المجلس الوطنى التشريعى)».<sup>(٩)</sup>

فى غضون ذلك لم يكن الكلام الذى يردده أبو مازن بشأن السيطرة الأمنية واقعيا، بل كان تكتيكا سياسيا، فى الواقع بدأت المجموعات المسلحة التى كانت خارج السيطرة بتحقيق المكاسب العام الماضى، فلمرة الأولى منذ بدء الانتفاضة قتل عدد من الفلسطينيين فى أحداث عنف داخلى يماثل عدد من قتلوا فى المواجهات مع إسرائيل، حسب أرقام نشرتها وزارة الداخلية الفلسطينية، ويقول المحلل السياسى الإسرائيلى يوسى ألفر: «كان عرفات يشجع الفوضى، ولكنه كان بمكانة تسمح له بالسيطرة عليها من خلال بعض الوسائل. أما أبو مازن فلا يستطيع ذلك، والأكثر من هذا أن بعض الجماعات المسلحة هذه أخذ يعمل بعضها ضد أبو مازن، لأنه منع رواتبهم التى كان يدفعها عرفات، فالرئيس الجديد كان ملتزما تماما بالخطة التى وضعها سلام فياض للإصلاح المالى».<sup>(١٠)</sup>

فى الوقت ذاته أرادت حماس أن تستغل عملية الانسحاب الإسرائيلى وتوظفها لصالح حملتها الانتخابية التى بدأت ميكرا، اعتادت الترويج أن الاحتلال فر هربا من المقاومة المسلحة. وفى اليوم الذى أكملت فيه إسرائيل تفكيك المستوطنات كانت الأحياء الفلسطينية فى غزة تمتلئ بإفراط خضراء لامعة رفعتها حماس، وكتب عليها «غزة هى البداية».

كانت حركة المقاومة الإسلامية تحاول أن تبشر الشعب الفلسطينى بالتحريك كما وعدت فى برنامجها السياسى من «البحر إلى النهر» وكامل فلسطين التاريخية، خصوصا عندما خرج

محمود الزهار وزير خارجية حماس فيما بعد وأحد مؤسسي الحركة في فلسطين قائلا: «نحن لسنا منظمة التحرير الفلسطينية ولن نكرر عملية فاشلة، لقد خسر الشعب الفلسطيني كل شيء بعد أوسلو».<sup>(١١)</sup>

كان كلام الزهار جزءاً من حملة حماس الانتخابية أيضاً، لكن الزهار كان أكثر جرأة من «هنية» ومن «مشعل». هالأول دعا لتكون حماس كتلة معارضة في البرلمان (المجلس التشريعي) فقط، تحاسب السلطة والحكومة، والثاني دعا إلى تشكيل قيادة جماعية خلفاً لعرفات، لكن الزهار قال بوضوح في تعليقه على سؤال للمراسل الصحفي في غزة «كيف بيرايونو» حول ما يردده بعض المسؤولين في الجيش الإسرائيلي بأن غزة ستصبح تحت سيطرة حماس بعد انتهاء عملية الانسحاب: «ينبغي أن تصبح حماس صاحبة الكلمة العليا، ولم لا؟ لسنا فاسدين ونخدم الطبقات الفقيرة وندافع عن أرضنا ينبغي أن تكون حماستان».<sup>(١٢)</sup>

الكلام عن الفساد والإفساد في السلطة كان النغمة التي عزفت عليها حماس في كافة الحملات الانتخابية التي قامت بها الحركة. وهذا ليس معناه أن حماس كانت تدير الأموال التي تتدفق عليها هي الأخرى بطريقة أكثر شفافية أو تحت أي نوع من الرقابة المستقلة. لكن وجود (فتح) في السلطة عزز من انتقادات حماس المتواصلة. وأضافت لرصيدا الانتخابي نقاط، قوة.<sup>(١٣)</sup> حماس منذ تأسست ظلت تفرق بين نوعين من الانتخابات: النوع الأول، هو الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية التي حرصت على المشاركة بها لتعزيز وجودها من جانب، وإظهار قوتها في الشارع من جانب آخر. والنوع الثاني هو الانتخابات السياسية المرتبطة بمشاريع التسوية مثل الرئاسة والمجلس التشريعي، التي تحدد موقف حماس بشأنها على أساس مصالحها السياسية.

شاركت حماس في معظم الانتخابات الطلابية في الكليات والمعاهد والجامعات الفلسطينية، كما شاركت في انتخابات النقابات المهنية الخاصة بالأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والمرضين وموظفي وكالة غوث، وذلك تحت لافتة الكتلة الإسلامية، ما عدا انتخابات الصحفيين ونقابات العمال بسبب ضعف وجودها في تلك المواقع. ومنذ أواخر عام ١٩٨٧، حققت الحركة تقدماً كبيراً في ساحات العمل الشعبي الانتخابي على حساب قوى اليسار

الفلسطيني بالدرجة الأولى، وعلى حساب سيطرة «فتح» التقليدية بدرجة أقل. وتنامى التأيد لمرشحي حماس (الكتل الإسلامية) ليصل إلى نسبة قريبة من نسبة التأيد لفتح في معظم الأحيان، ومساوية لها أحياناً كثيرة، ومتفوقة عليها في أحيان أقل. وقد أشارت دراسة أعدها الدكتور معمود الزهار حول نتائج انتخابات ثلاث وعشرين مؤسسة في الضفة الغربية، والقطاع خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢ إلى مدى قدرة ونفوذ الحركة الإسلامية في الشارع الفلسطيني، ومدى نديتها لحركة فتح، حيث بلغ عدد الذين أيدوا الكتلة الإسلامية ٤٤٠٩١ ألف ناخب، أي بنسبة ٨٨,٥٠٪. وكانت نسبة المستقلين ١٢,٣٪ في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد الناخبين الذين أيدوا حماس ١٦,٠٥٠ ألف ناخب، أي بنسبة ٤٢,٦٢٪، بينما بلغ عدد الذين أيدوا الكتلة الوطنية ١٨,٠١٦ ألف ناخب، أي بنسبة ٥٢,٦٥٪ والمستقلين ٤,٥٣٪. بناء على هذه النتائج، وبصرف النظر عن مدى اعتراف الأطراف الفلسطينية الأخرى بها، فإنها كانت الأساس الذي اعتمدت عليه الحركة فيما بعد وطوال عقد التسعينيات من القرن الماضي، للتأكيد على أن الحركة تحظى بتأييد في الشارع الفلسطيني ما بين ٤٠٪-٥٠٪، وهي النسبة نفسها التي طالبت بها الحركة لدخول المجلس الوطني الفلسطيني (م.ت.ف) في عام ١٩٩٠. غير أن هناك دراسات أخرى تتخفف بنسبة الدعم الشعبي لحماس في الشارع الفلسطيني إلى ما بين (٢٥٪-٣٠٪) خاصة في الاستطلاعات التي أجريت خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ على أثر انتخابات المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦.<sup>(١٤)</sup>

كان من الواضح أن الظروف التي أحاطت بالسلطة الفلسطينية وبحركة فتح وانقسامها خلال الانتفاضة الثانية عززت من وجود قوى المعارضة بما في ذلك «حماس»، فقد رفضت خلال الانتخابات البلدية في ٢٠٠٥ الشعارات التي تتراوح بين المقاومة كخيار في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، وبين سمعة الاستقامة و«نظافة اليد». ولا عجب أيضاً في أنه خلال الانتخابات التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٥، في عدد من مدن الضفة الغربية الكبرى، إضافة إلى بلديات أصغر ومجالس قروية، كان أداء «حماس» مميزاً في المدن الكبرى، الأمر الذي اعتبره البعض آنذاك، مؤشراً إلى ما هوات في الانتخابات النيابية.

وعلى الرغم من هذه التوقعات، فإن استطلاعات الرأي المتواترة، لعشرة مراكز استطلاع على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تمنح «فتح» فرصة جيدة من حيث التأيد لها بين

المستطلعين. وخلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٥، تراوحت نسبة التأييد لحركة «فتح» بين ٣٥٪ و ٤٥٪ في بعض الاستطلاعات، ولم تزد النسبة التي حصلت عليها «حماس» على ٣٥٪ من جهة أخرى. ثمة عدة متغيرات تؤثر في رأى الناخبين يوم الاقتراع، بينهما الدعاية الانتخابية ومن ثم لا تشكل استطلاعات الرأى سوى مؤشر فقط لا يمكن الركون إليه كليا، في كل الأحوال، إن استمرار تقنت «فتح»، أو توحيدها النسبى، سيترك أثرا في أدائها يوم الاقتراع سيظهر ذلك جليا إضافة إلى هذا، فإن من ترشحه «فتح» خاصة في الدوائر ال ١٦ سيدت فارقا أيضا. إذ أن أحد التفسيرات الممكنة لأداء «فتح» الجيد في استطلاعات الرأى، لكن لا في الانتخابات البلدية، هو أن الجمهور يميز بينها وبين مرشحيها، أى أنه يؤيد «فتح» لكن ذلك مشروط بوجود مرشحين ذوى مصداقية ولا يمثلون «القديم» الذى يريد الناخبون تغييره. وبهذا المعنى يمكن القول إن «حماس» التقطت «نبض الشارع» بتسمية قوائمها «الإصلاح والتغيير».<sup>(١٥)</sup>

حددت لجنة الانتخابات المركزية التي يرأسها الدكتور حنا ناصر، رئيس جامعة بيرزيت السابق ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥، آخر يوم لتقديم أسماء المرشحين. وكان قد سبق ذلك بثلاثة أشهر على الأقل نقاشات وحوارات محمومة بين أطراف متعددة لتدارس صيغ التحالفات الممكنة في الانتخابات المقبلة، وبموجب قانون الانتخابات المعدل الذى أقره المجلس التشريعى، بعد نقاش دام ثلاثة أعوام، تقسم المقاعد النيابية ال ١٢٢ نصفين: ٦٦ مقعدا لدائرة واحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوزع فيها المقاعد بناء على نظام التمثيل النسبى، و ٦٦ مقعدا توزع على ١٦ دائرة انتخابية في الضفة والقطاع، بنسبة عدد السكان في الدائرة وتجرى فيها الانتخابات بناء على نظام الأغلبية، وجرى تحديد الحد الأدنى من المرشحين في القوائم الانتخابية التي تخصص فيها المقاعد بموجب التمثيل النسبى بسبعة، في الدوائر ال ١٦ ترشح ٤٣٦ شخصا ل ٦٦ مقعدا (أى بنسبة تقارب سبعة إلى واحد)، وذلك بحسب اللائحة الأولية التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية في ١٨ ديسمبر، مع إمكان انسحاب بعض هؤلاء حتى موعد الأول من يناير ٢٠٠٦.

وكانت المفاجأة الأولى في القوائم وجود اسم مروان البرغوثى على رأس قائمتين: قائمة «فتح» الرسمية، وقائمة «المستقبل»، التي تشكلت من «الجيل الثانى» في «فتح» المنافس لما اصطلح على تسميته «الحرس القديم». وبعد مفاوضات دامت عدة أيام تم حذف اسم مروان البرغوثى

من قائمة «فتح» الرسمية بعد أن طلب منه أن يختار واحدة لعدم جواز الترشيح في قائمتين، كما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية. وامتلات الصحف الفلسطينية بالتحليلات والتنبؤات فيما يتعلق بمصير حركة «فتح» في الانتخابات بوجود هذا الشرخ الواضح، وبدأت مساع مكثفة لتوحيد القائمتين. وكانت هناك مفاوضات مع مروان البرغوثي في سجن «هداريم». وتم السماح له بالاجتماع إلى مندوبين من الحركة مخولين متابعة الموضوع معه. وبدا كأنه يدير الحملة الانتخابية لـ «فتح» من سجنه. وانتهت الأمور بتوحيد القائمتين برئاسة البرغوثي، لكن الخلافات بين مراكز مختلف القوى في «فتح» ظلت قائمة، وعمت الفوضى صفوفها، ولم تتورع مجموعات مسلحة تابعة بشكل فضفاض لـ «فتح» عن الاعتداء على المراكز الانتخابية ومقار تابعة للسلطة، وأحيانا على الشرطة الفلسطينية.<sup>(١٧)</sup>

وكانت حركة «فتح» شكلت لجنة لمتابعة الانتخابات التمهيدية داخلها قبل إقفال باب الترشيح بعدة أشهر. لكن المشكلة الأساسية أمام انتخابات داخلية مثل هذه يؤمل منها أن تفرز أسماء مرشحي الحركة للانتخابات النيابية، كانت معروفة منذ مدة، أي غياب معايير للعضوية متفق عليها، ونظرا إلى عدم فاعلية مؤسسة «فتح» وعدم فاعلية مجالسها ولجانها الداخلية، والمقدان النسبي لشرعيتها داخل الحركة وكون آخر مؤتمر لها عقد في سنة ١٩٨٩ في الجزائر، وغياب قوائم بأسماء الأعضاء فقد شكلت الانتخابات التمهيدية الداخلية فتيل التفجير داخل الحركة وجرى الطعن في نتائجها من جانب عدة مرشحين في هذه الانتخابات وشابها ادعاءات بالتزوير وبتصويت أشخاص ليسوا في الحركة جرت إضافتهم إلى سجلات الأعضاء من باب حشد الأصوات لا غير. وتماثلت أصوات داخل الحركة تندد بغياب المعايير المتفق عليها لمن يرشح نفسه للانتخابات التمهيدية الداخلية، وأشار البعض إلى فوز مرشحين في هذه الانتخابات غير معروفين لدى الجمهور، الأمر الذي يضعف فرص الفوز، خصوصا في القوائم الانتخابية إذ أن المطلوب هناك أشخاص معروفون على صعيد الضفة والقطاع. واحتج آخرون على أن هذه الانتخابات نجح فيها عدد من المنافسين «الميدانيين» الذي يجب مكافأتهم بطرق أخرى غير الترشيح للانتخابات النيابية التي يلزمها خلفيات أخرى لها نصيب أكبر من العلم والمعرفة وسعة الإطلاع والمراس السياسي. في المقابل اتبعت «حماس» آلية مدروسة للترشيح. فنظرا إلى أن استطلاعات الرأي أظهرت بوضوح أن جمهور «حماس» سينتخب

القوائم على أساس اسم الحركة، كان القسم الأكبر للأسماء على قائمتها من أشخاص غير معروفين جميعا لدى الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في الدوائر الـ ١٦ الأصغر، حيث المنافسة ستكون شديدة، فقد رشحت «حماس» أشخاصا معروفين لدى الناخبين في تلك الدوائر، بينهم عدد لا يستهان به من أساتذة الجامعات أو الأطباء أو المهنيين ذوي الثقافة العالية ويتمتعون بسمعة جيدة، إضافة إلى تحالفات مع مستقلين في بعض المواقع. وقد أفاد هذا «التكتيك» في الانتخابات البلدية «حماس» وخصوصا في نابلس التي حصلت فيها قائمتها على ١٣ مقعدا من مجموع ١٥، وهذا أمر نادر الحدوث في نظام التمثيل النسبي.<sup>(١٧)</sup>

بقدر ما كانت استعدادات «حماس» للانتخابات التشريعية قوية بقدر ما ساهمت الحوادث المختلفة في تعزيز فرص حماس بالفوز. ففي منتصف يناير ٢٠٠٥، تم نقل شارون فجأة إلى مستشفى هداسا في القدس بعد إصابته بجلطة خفيفة. تنفس الإسرائيليون الصعداء عندما خرج شارون خلال أيام، لكن بعد ثلاثة أسابيع، مع بداية العام الجديد، عانى رئيس الوزراء البدين ما وصفه الأطباء بأنه نزيف دموي كبير في الدماغ، عندما كان في مزرعته في منطقة جنوب النقب، تم نقله على وجه السرعة إلى المستشفى حيث دخل وسط توقعات متشابهة من الأطباء بغيوبة طويلة.

كان مرض شارون وغيابه عن الساحة إحدى المفاجآت العاصفة الأخرى. أولا عرفات، والآن، بعد أربعة عشر شهرا فقط شارون، الذي لعب الدور الرئيسي وميز تلك المرحلة في تاريخ المنطقة بطريقته الخاصة. هو وعرفات. رجلا طاعنان في السن، كانا مؤلفي نص معظم أحداث الأزمة التي أدخلت شعبيهما في نزاع بشع، ولا يزال مستمرا منذ عقود، تماما مثلما لم يستطع ياسر عرفات العنيد الفرار من برائن أرييل شارون الداهية، لم يستطع كذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي التخلص من قائد منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(١٨)</sup>، في مواجهة مباشرة، حتى وري الثرى، وذلك رغم كل ما فعله «شارون»، الذي خطط مبكرا لانفجار الوضع الفلسطيني الداخلي. فكان يعاقب السلطة ومؤسساتها عقب كل عملية تقوم بها المقاومة ويصب جام غضبه على عرفات، وعندما قام شارون بحصار عرفات في المقاطعة برام الله، كان مصرا على التخلص منه بالبطء، ولو استطاع أن يمنع عن عرفات الهواء، الذي يتنفسه، لما تردد لحظة.<sup>(١٩)</sup>

شارون كان يعلم أنه عندما يخرج من غزة ويحقق الانسحاب الأحادي في ظل غياب عرفات أن الفوضى ستعم الجانب الفلسطيني. ومع ذلك استغل شارون عملية الانسحاب أفضل استغلال فقد طلب مقابل الانسحاب من غزة، موافقة مكتوبة من بوش «أن يأمر إسرائيل الاحتفاظ بمستوطنات كبرى في الضفة الغربية، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل». (شرح شارون لاحقاً أن الاتفاقية تغطي ست مستوطنات، مع أن بوش لم يسم أيًا منها علناً). وتحدثت الصفقة النهائية، التي توطدت كتابة في أبريل ٢٠٠٤، بلغة خريطة الطريق، الخطة الدولية للانتقال نحو إقامة دولة فلسطينية لكن معناها الحقيقي يكمن في عبارة واحدة: «سيكون من المستحيل في ضوء حقائق جديدة على الأرض، إعادة جميع الأراضي المحتلة للفلسطينيين».<sup>(٢٠)</sup>

ظن البعض أن شارون يلعب لكسب الوقت، وأنه سيجد أي ذريعة لتجنب عملية الانسحاب من غزة، وذهل الإسرائيليون لأن الانسحاب كان مسبقاً بالقليل فقط من العنف من قبل المستوطنين والفلسطينيين. مما شكل مفاجأة. ما الذي كان ينوي اليلدورز أن يفعله وهو يدمر منازل ومعابد يهودية ويزيح المستوطنات ويخرج المستوطنين. إلى أي مدى سيستمر في ذلك؟ وأخبر كلمان غير وهو أحد مستشاري شارون البارزين، الأمريكي أن شارون قد يكون مستعداً للتخلي عن ٩٠ بالمائة من الضفة الغربية، لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية، وربما المساومة حتى على تقسيم القدس. نفى شارون تعليقات مستشاره لاحقاً. لكن لا أحد كان يمكنه أن يعرف ما الذي يفكر فيه، آنذاك. ففي ذهنه أن الخداع لإحراز منافع تكتيكية أمر مقبول. لكن الإسرائيليين أدركوا في وقت لاحق ما كان يريده شارون بالفعل، فلم يكن أحد يرى ما يراه هو، حيث إن الانسحاب الأحادي الجانب معناه أن يسيل الدم الشقيق، حاراً وبغزارة.<sup>(٢١)</sup>

في غضون ذلك مضى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون قدماً في تنفيذ خطته الخاصة لفصل الإسرائيليين من طرف واحد عن الفلسطينيين. في المقابل صادر جزء آخر مهما من أراضي الضفة الغربية بدفع مسار الجدار والسيج الذين كان يبنيه داخل الأراضي الفلسطينية. نشرت مجلة نيوزويك، مقابلتين في عدد واحد لشارون وأبو مازن وأبدت القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية حماساً وتفاؤلاً، وإن بدا شارون حذراً للخطوة التي كان يعتزم القيام بها ووصفها البعض بالغامرة. كان إنجاز المرحلة الأولى من عملية الانسحاب الأحادي، الخطوة الأكثر صعوبة حيث تم تفكيك المستوطنات في غزة، وعندما سألت محررة نيوزويك «لالي ويموث» عن

أسباب قراره بفك الارتباط وتمسكه بهذا القرار قال: «لا أعتقد أبداً أن تكون هناك إمكانية أن تصبح أقلية صغيرة في غزة نحو سبعة أو ثمانية آلاف إسرائيلي يعيشون وسط ١,٢ مليون فلسطيني يتضاعف عددهم كل جيل، يمكن أن تكون أغلبية أو تؤسس موضعاً قد يصبح جزءاً من دولة إسرائيل. لكن في المقابل أكد شارون التزامه ومساندته لاستمرار الكتل الاستيطانية الكبيرة واعتبر أنها ستظل جزءاً من إسرائيل «يمكن أن نتفاوض عليها خلال مباحثات سلام في المستقبل في ضوء خارطة الطريق».

كان أبو مازن يتحدث بقوة وثقة عندما قال: بعد خروج الإسرائيليين نحن جاهزون لتولى الأمور، والسيطرة على الوضع الأمني كله. ولن نسمح لأحد مهما كان أن يقتحم المستوطنات، اشتكى أبو مازن في غضب «أنهم يفعلون كل شيء من جانب واحد. ولا يتحدثون إلينا» في إشارة إلى السياسية التي أنتهجها شارون لتنفيذ خطة الانسحاب من غزة<sup>(٢٢)</sup>. قيادة حماس تنفست الصعداء مرة بعد انسحاب شارون من غزة، ومرة بعد تأكدها من الغياب التام للبلدوزر عن الساحة، وترغمت حماس تماماً لإدارة الحملة الانتخابية. كان خالد مشعل هو العقل المدبر، والذي انتقلت إليه قيادة الحركة بعد اغتيال الشيخ ياسين، فانتقلت القيادة من الداخل للخارج، حيث يقيم مشعل في دمشق. كان يقود الحملة الانتخابية من هناك، بوصفه الرجل الخفي أو الحاضر الغائب. توزع بياناته في الضفة وغزة وأحياناً يلقى خطاباً عبر الهاتف المحمول، ويوضع ميكروفون متصل بمكبرات صوت منتشرة في مكان الحشد الجماهيري. واستمر يلقى خطابه وتوزع البيانات الممهورة باسمه في أنحاء غزة والضفة، طوال الحملة الانتخابية.

وفي اللحظة الحاسمة لم يكن رئيس حماس يجرؤ على إعلان صريح بفوز حركته في الانتخابات، أثناء إعلان النتائج. كانت أفضل نتيجة توقعها مشعل أن يكون التناقص متكافئاً تماماً بين حماس وفتح. وكان يحسب حساب الفصائل الأخرى وكان يشير إلى أنه «يمكن أن يشكّلوا كتلاً لمؤازرة فتح». كانت كافة حساباته تنتهي إلى أن كل قوة الحركة تمكّنها من الجلوس في الأمان على مقاعد المعارضة. كان إعلان النتائج النهائية بطيئاً، كان أكثر من مليون ناخب قد توجهوا إلى صناديق الاقتراع وحماس قد أدت جيداً، لكن استطلاع آراء الخارجين من مراكز الاقتراع توقع فوز فتح، وأشار الفرز الأولي للأصوات إلى أن ذلك في طريقه ليصبح حقيقة.



عندما ذهب الفلسطينيون إلى النوم في ليلة ٢٥ يناير كانت نتائج الانتخابات تبدو متوافقة مع التوقعات.

في رام الله، التي يفترض أنها أحد معاقل فتح، خرجت مجموعات من الشبان المناصرين لفتح إلى الشوارع. كانوا نافذى الصبر، وأرادوا الحصول على النتائج النهائية، لكنهم اقتنعوا أنفسهم بنتائج استطلاعات رأى الخارجين من مراكز الاقتراع وقضوا الليل يحتفلون ويجولون في المدينة بالسيارات ويطلقون أعيرة نارية ابتهاجا، لكن في الصباح أفاقوا ليكتشفوا أن العالم قد تغير. وفي الخليل لم يكن هناك شيء أفسى من هزيمة قيادات فتح، فالابن البكر لأسرة الرجوب، وهو جبريل كان يشعر بالذهول عندما تبين أن حماس اكتسحت الانتخابات، وفازت بكل المقاعد التسعة عن المنطقة. ذهبت سبعة مقاعد إلى نشطاء بينهم شقيق جبريل الأصغر مربى النحل نايف، الذي كان بين الأشخاص المبعدين إلى جنوب لبنان، عندما حاولت إسرائيل القضاء على الإسلاميين في السنوات التي سبقت اتفاق أوسلو. فاز نايف بأكثر عدد من الأصوات. وسقط شقيقه سقوطا مدويا.

كانت حماس التي أربكها ذلك بطريقة ما قد حققت فوزا كاسحا.. (٧٤ مقعدا في برلمان مؤلف من ١٢٢ عضوا). قال عضو البرلمان الجديد عن حماس رياض مصطفى: «لم نتوقع تشكيل الحكومة، كنا نعتقد أننا سنشكل معارضة قوية في أحسن الأحوال، نحن مذهولون بالفعل». لم يكن بمقدور تسعة من مرشحي حماس الفائزين بالانتخابات الذهاب إلى البرلمان لأنهم كانوا محتجزين في سجون إسرائيلية، كانت إحدى اللواتي سيذهبن إلى التشريعي مريم فرحات، المعروفة باسم أم الشهداء. كانت قد قدمت ثلاثة من أبنائها كاستشهاديين وأنتجت شريط فيديو عن نفسها وهي تساعد ابنها البالغ من العمر سبعة عشر عاما على وضع حزام ناسف قبل أن ينطلق ليقتل خمسة إسرائيليين.<sup>(٣)</sup>

فازت فتح، الحركة التي تتمتع بتاريخ عريق بثلاثة وأربعين مقعدا فقط. وجاءت النتائج لتعكس حالة التردى داخل فتح نتيجة الصراع الداخلي، ولو أن القيادة احتوت النزاع بين المنفيين العائدين من حرس عرفات القديم والجيل الجديد الفاضب الذي نشأ في الأرض المحتلة وكان يعتقد أنه محق بما يكفي وأن دوره قد حان. ربما اختلفت النتائج.

ترتب عن رفض المعسكرين في فتح الاتفاق على قوائم المرشحين وجود أشخاص من فتح يتنافسون ضد بعضهم على المقاعد نفسها، بتشتيت الأصوات غير المخصصة لحماس، كانوا قد ساعدوا في تمهيد الطريق أمام الإسلاميين للحصول على خمسة وستين بالمائة من المقاعد، بالرغم من أنهم لم يكونوا يحظون بدعم سوى أربعة وأربعين بالمائة من أصوات الناخبين.

ظهرت الاتهامات داخل فتح مباشرة، قال القيادي في رام الله ناصر عبد الحكيم يشتكى من سيطرة الحرس القديم في فتح: «عاقبنا الشعب بسبب سوء إدارة وفساد المافيا التي جاءت من تونس. كانت هناك دعوات غاضبة تطالب برأس عباس من داخل فتح. خوفا على حياته، أنفى الرئيس اجتماعا مقررا كان يتطلب منه السفر إلى غزة، حيث قام مؤيدوه بأعمال شغب، أحرقوا سيارات، أطلقوا أعيرة نارية وهددوا بقتل بعض مرشحي فتح الخاسرين»<sup>(٢٤)</sup>

أدق تعيين لما جرى في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، هي المفاجأة. فلقد أتت نتائج الاقتراع لتحدث زلزالا سياسيا اهتزت له أركان «النظام السياسي» الفلسطيني وتوازاته التقليدية وأطاحت به لفترة قد لا يعلم مداها الزمنى، وستظل انعكاساته - خارج مركز الزلزال - تنشط لفترة لتغير معالم حقبة من العمل الوطني الفلسطيني لم يكن أحد يتوقع، بمن في ذلك قادة «حماس» وأطرها وجوهرها، أن تنهوى المعادلة السياسية الداخلية بهذه السرعة، وأن تتحول الأرجحية الفتحاوية في ميزان التمثيل الشعبى إلى أرجحية إسلامية (حماسية)، حتى دون أن يمر التوازن من مرحلة انتقالية تشهد فيها شكلا ما من القطبية الثنائية.

«جرى كل شيء سريعا دون أن تلحظ استطلاعات الرأى أو تستبين منه ملمعا. تستوى في ذلك مؤسسات الاستطلاع الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية: التي اختلفت في نسب الفوز المتوقع بالمقاعد إلا في أن «حركة فتح» هي الأعلى نسبة وعددا. لقد حولت المفاجأة مؤسسات الاستبيان تلك إلى مؤسسات تتجيم وكهانة تقرأ الطالع في فتاجين الرغائب والتمنيات أو تضرب الخط على رمال متحركة، وألقت بالحقيقة الصارخة أمام الجميع، حميمة الرأى وسرية الاختيار عند صاحب الكلمة الفصل في المنافسة (المواطن) وتفاهة التخطيط الكمى لاتجاهات الرأى وللظواهر الاجتماعية»<sup>(٢٥)</sup>

لم يكن سهلاً تقدير حجم الخسارة التي تستشعرها حركة «فتح» والوطأة الشديدة لحالة الصدمة والذهول التي أملت بعشرات الآلاف من مناضليها ومنتسبيها ومئات الآلاف من مناصريها في داخل الوطن المحتل وفي الشتات. فهي المرة الأولى التي يهتز فيها مركزها القيادي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أربعين عاماً. وهي المرة الأولى التي تفقد فيها موقع السلطة والحكم منذ اثني عشر عاماً، وهي المرة الأولى التي تجد نفسها مدفوعة إلى أداء دور المعارضة في الحياة السياسية الفلسطينية المعاصرة. تستطيع أن تمزى النفس بالقول، إنها الفصل الذي حمل شرف إطلاق العمل الفدائي، وقيادة الثورة ومنظمة التحرير، وإدارة فصول انتفاضتي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠، وتستطيع أن تنباهي بأنها خاضت منافسة ديمقراطية نظيفة ونظمت - من موقعها في السلطة - انتخابات نزيهة خالية من الشوائب. وهذا كله، وغيره صحيح بغير جدال. «لكنه ليس يرتق خرقاً في النفس اتسع، ولا يجلى من الحلق مرارة كما ليس يهون ضياع مجد القيادة والسلطان الذي ابتنته (فتح) لنفسها بالتضحيات الجسام وبقوافل الشهداء والأسرى».<sup>(٢٦)</sup>

في مقابلة مع سعيد صيام القيادي بحركة حماس ووزير داخليتها فيما بعد، أكد: «جرت الانتخابات في أجواء ديمقراطية، وأستطيع القول إن العملية الانتخابية برمتها كانت جيدة وتمت على صورة مشرفة عن أداء الفلسطينيين الانتخابي. جاءت شهادة سعيد صيام حول نزاهة الانتخابات التي نظمتها السلطة الفلسطينية ولم تشارك حماس في إدارتها لتؤكد رضى حماس وسعادتها بالنتائج».<sup>(٢٧)</sup>

وحدد سعيد صيام أربعة عوامل من وجهة نظره وقفت وراء فوز حماس غير المتوقع، «حماس خدمت الشعب الفلسطيني من خلال مؤسساتها الخيرية والصحية والتعليمية على مدار ٣ عقود، ثم أدائها الجهادي، وتقديمها الشهداء العظام الذين قضوا على طريق التحرير، فتضامن معها الشعب وقدر لها تضحياتها، هذا بالإضافة إلى الفساد المستشري في مؤسسات السلطة، أيضاً رغبة الشارع الفلسطيني في التغيير باتجاه من يثق به».

هذه كانت هي الخلطة السحرية من وجهة نظر قيادي بارز في حماس والتي لم تتمكن حتى مراكز البحوث واستطلاعات الرأي من رؤيتها، وتوقع نتائجها.<sup>(٢٨)</sup>

فقد خابت كافة توقعات المركز الفلسطيني للسياسات وبحوث الاستطلاعات، والذي يعد أهم مؤسسات قياس الرأي العام في الأراضي المحتلة، بل إنه من هول الصدمة فإن مدير المركز خليل الشقاقي تساءل: «ما الذي صوت له الفلسطينيون حقاً؟». وحاول أن يضع تحليلاً مقنعاً لما جرى: «إن معرفتنا بالاقتراع أظهرت أن أكثر من ٨٥٪ من الجمهور يعتقدون أن السلطة فاسدة، وأن أكثر من ٨٠٪ كانوا يشعرون بعدم الأمان في منازلهم وأحيائهم، وقد رفعت حماس بذلك أهمية هاتين المسألتين إلى قمة الأجندة العامة. وعندما ذهب الجمهور إلى مراكز الاقتراع كان ثلثاه قد أدرج هاتين المسألتين كأهم الأولويات، ونظر أقل من الربع إلى المسائل الاقتصادية باعتبارها حرجية، و ١٥ في المائة فقط رأوا في العملية السليمة أولوية متقدمة، كما أن أكثر من ٨٠ في المائة من المواطنين رأوا إقدام إسرائيل على تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي الجانب انتصاراً للمقاومة المسلحة».<sup>(٢٩)</sup>

قيادات فتح كانوا يحاولون قراءة فوز حماس وهزيمتهم من زاوية مختلفة، بعيدة عن اتهامات الفساد. قال نبيل عمرو أحد أعضاء فتح ووزير الإعلام السابق: «نامت فتح طويلاً على حرير الشعور العميق باستحالة فقدانها للسلطة مهما فعلت، ولم تنتبه مبكراً إلى أن تغيراً جوهرياً يحدث على الأرض وأن حماس تنمو بقوة في ظل رهان فتح على خيار واحد وهو نجاح تجربة أوسلو من دون الأخذ في الحسابان احتمال الفشل والانهياء». وأكد نبيل عمرو: «لقد تعاملت فتح مع الواقع منذ بداية ترجماتاتها في جميع الانتخابات التي جرت على جميع المستويات، في الاتحادات الطلابية وفي المجالس المحلية وغيرها بطريقة غير منطقية، معتبرة أن هذا السقوط مجرد سقوط جزئي».<sup>(٣٠)</sup>

لم تكن الهزيمة من نصيب فتح وحدها وإن كانت هزيمة فتح أكبر وأعمق من هزيمة الآخرين، فقد رسب اليسار الفلسطيني أيضاً، رغم محاولاته تحقيق تقدم في هذه الانتخابات، ورغم انخراط اليسار في عملية الكفاح المسلح واستهداف إسرائيل لقياداته مثلما اغتالت «أبو على مصطفى» أحد قيادات اليسار الفلسطيني ذات الثقل.<sup>(٣١)</sup> أقر ممثلو القوى اليسارية أن الهزيمة التي منوها بها فاقت كل التوقعات، وعزا صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجيبة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي فاز تحالفها مع الحزب الشيوعي بثلاثة مقاعد فقط في البرلمان الجديد، هذه النتيجة إلى طبيعة النظام الانتخابي الفلسطيني الذي ينص على

انتخاب نصف أعضاء البرلمان بالانتخابات النسبية، والنصف الآخر يتم انتخابهم كممثلين للدوائر الانتخابية في المناطق التي يتواجدون فيها. وأكد أن هذه الطريقة أدت إلى مضاعفة النصر الذي حققته حماس وجعلت قوى اليسار تمنى بهزيمة كبيرة، ونوه إلى أن تشرذم قوى اليسار وعجزها عن التوحد في قائمة موحدة قبل الانتخابات ضاعف من الهزيمة، مؤكداً أن رفض هذه القوى للتوحد في قائمة واحدة جاء لاعتبارات فتوية وشخصية ضيقة. وأضاف أن قوى اليسار الفلسطيني عانت من حصار مالي خانق، وذلك بخلاف حركة (فتح) التي تمتعت بدعم مباشر من السلطة ومن الولايات المتحدة، وحركة «حماس» التي تتمتع بدعم جماعة الإخوان المسلمين.<sup>(٣٢)</sup>

في تلك الأثناء كانت هناك نقاشات داخلية مكثفة في حماس من أجل الاتفاق على تحديد شخصية رئيس وزرائها الذي سيكون منوطاً به تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. وبعد مرور شهر تقريباً على إعلان نتائج الانتخابات، أعلنت حماس رسمياً ترشيحها لإسماعيل هنية، الذي كان يقب داخل الحركة برجل المطافى لقدرته على حل الخلافات الصعبة. وقال الدكتور صلاح البردويل الناطق باسم الكتلة النيابية لـ«حماس»: «إن جميع أطراف حماس في الداخل والخارج أجمعت على اختيار هنية».<sup>(٣٣)</sup>

في غضون ذلك أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أن على حركة «حماس» اتخاذ خيارات صعبة للتأقلم مع الواقع بعد فوزها في الانتخابات. وذكرت أن الإدارة الأمريكية لن تتعامل مع حماس، حتى تراها تتعايش مع التزامات السلام الفلسطينية وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، لكنها أعربت عن أملها في أن تقرأ حماس الواقع وتتعامل معه «بشكل لا يضر بمصالح الفلسطينيين». وفي الوقت الذي بدأت فيه رايس جولة أوروبية لتسقيط الخطوات، بعثت برسالة لـ«حماس» من خلال جريدة عربية خصتها بالحديث خلال زيارتها لـ«لندن» قائلة: «إن الإدارة الأمريكية لن تقوم بقطع المساعدات عن الفلسطينيين، ولكن عندما يتعلق الأمر بدعم حكومة تديرها منظمة إرهابية، فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تفعل ذلك. والمجتمع الدولي يتوقع من حماس أن تكون ملتزمة بعدم ممارسة العنف والتمسك بالتزامات فلسطينية موجودة منذ وقت طويل تتعلق بعملية السلام».<sup>(٣٤)</sup>

كانت ردود الأفعال الأوروبية معاملة لرد الفعل الأمريكي، وقد اعتبرت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل أن هذا الفوز لا يمنح حماس الشرعية لأنها هي المسئولة عن غالبية العمليات الانتحارية ضد إسرائيل، لذا أدرجها الاتحاد الأوروبي على لائحة المنظمات الإرهابية.<sup>(٢٥)</sup>

في المقابل جاء رد فعل حماس مغلفا بشئ من الهدوء والثقة، فيه شئ إيجابى ولا يخلو من التكتيك، ولم يكن هناك شئ أكثر مما قاله خالد مشعل وأعلنه من دمشق بأن حماس ستعامل بواقعية مع اتفاق أوسلو. وضع مشعل ما يمكن أن نسميه برنامجا مبدئيا لعمل حكومة هنية، التى لم تكن قد تشكلت بعد، حيث حدد رئيس المكتب السياسى لحماس ثلاث قضايا رئيسية هى: «حماية المقاومة، والإصلاح والتغيير، وترتيب البيت الفلسطينى ومؤسساته السياسية، بما فى ذلك منظمة التحرير، باعتبارها مؤسسة القرار». وطرح مشعل فكرة تشكيل جيش فلسطينى موحد يضم كل الفصائل «للدفاع عن الشعب الفلسطينى». كما أكد أن «حماس» ستعامل بواقعية شديدة مع «أوسلو» وستحرص على الحوار مع الدول الأوروبية وأمريكا والالتزام بما يصب فى مصلحة الشعب الفلسطينى من الاتفاقات التى وقعتها السلطة. وجدد مشعل رغبة «حماس» فى تشكيل حكومة تضم جميع الفصائل بما فيها حركة فتح. لكن هذه الرغبة لا تلقى ردودا إيجابية واضحة من القوائم المشاركة فى البرلمان. فباستثناء حركة فتح التى أعلنت بشكل غير رسمى رفضها المشاركة، فإن الجبهة الشعبية و «الطريق الثالث» و «فلسطين المستقلة» و «البديل» ربطت مشاركتها فى الحكومة بالبرامج السياسية والاجتماعية التى ستطرحها «حماس». أما الجهاد الإسلامى التى قاطعت الانتخابات أصلا، فقد أبدت الاستعداد للمشاركة فى حكومة تستند كما قالت إلى «برنامج المقاومة».<sup>(٢٦)</sup>

كان واضحا أن قيادات حماس عمدت إلى تغيير خطابها بدرجة غير قليلة فى تلك الأثناء، فمحمود الزهار الذى تعود أن يدلى بتصريحات ثورية خلال حملة حماس الانتخابية سواء فى الصحف ووسائل الإعلام المختلفة أو فى كلماته خلال المهرجانات الانتخابية، قال فى مهرجان بيت لاهيا: «إن الحركة بعد فوزها ستسعى إلى إعادة صوغ المجتمع الفلسطينى على أسس إسلامية وإدارية صحيحة، بعيدا عن الفساد والفوضى والمحسوبية». وفى المهرجان الانتخابى ذاته وجه عشرات من اللعنات والشتمات «لأمريكا، وإسرائيل وأعوانهما فى المنطقة». أما بعد فوز حماس بالانتخابات، وكانت بصدد تشكيل حكومتها، فقد أعلن الزهار فى مقابلة

مع جريدة الصنداي تليغراف البريطانية: «أن الولايات المتحدة ليست عدوا»، «والرئيس بوش يمسك بمفاتيح السلام في المنطقة»، وقال الزهار أيضا «يجب ألا يخشانا العالم» ليس هذا فحسب، بل أكد: «نحن نسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل ترتيب البيت الفلسطيني، ولن نفرض وصاية على أحد».<sup>(٢٧)</sup>

بعد ثلاثة شهور تقريبا شكلت حماس أول حكومة لها، بدون مشاركة الفصائل الأخرى. وعندما زارت رايس الشرق الأوسط بعد أسابيع من ذلك كانت قد تخلت هذه المرة عن دعوتها المتكررة لإحلال الديمقراطية وإصلاح المؤسسات الفلسطينية. كان نظام فتح بقيادة أبو مازن أول حكومة عربية تفقد السلطة عبر تعبير ديمقراطي عن إرادة شعبها. لم يكن موقف واشنطن ليبدو جيدا إذا سعت علانية للإطاحة بحكومة منتخبة! وبالمعنى إلى العام ٢٠٠٣ كانت واشنطن قد أصرت على تجريد منصب رئيس السلطة الفلسطينية من صلاحيات أساسية في محاولة لتخفيف قبضة ياسر عرفات على الشؤون الفلسطينية، كرئيس للوزراء في ذلك الوقت كان محمود عباس هو المستفيد. كان بحاجة إلى تقليص سلطات عرفات الواسعة كي يصبح رئيسا قويا للوزراء. بعد فوز حماس سعى أبو مازن لعكس ما كان يعمل من أجله في الماضي، ولم يكن ليقبل أن تتسع صلاحيات وسلطات الحكومة الجديدة على حسابه، لأن العالم لم يكن يسمح بذلك.<sup>(٢٨)</sup>

ومنذ أن أعلنت نتائج الانتخابات الفلسطينية وتبين أن المعارضة «حماس» فازت بغالبية المقاعد، والمستشارون في ديوان الرئاسة الفلسطينية راحوا يدرسون وضعهم القانوني ومدى المناورة التي يستطيع الرئيس (أبو مازن) التحرك فيها. بل إن خبراء الشؤون الفلسطينية في العديد من عواصم دول العالم، من واشنطن حتى تل أبيب، ومن لندن حتى القاهرة، أجروا أبحاثا ومراجعات مماثلة، كل لأهدافه الخاصة. والعواصم العربية التي كانت تضغط على عرفات بشدة لمنح صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء بدأت تعيد حساباتها من جديد، في تلك اللحظة. وكان واضحا من القراءة الأولية لقوانين السلطة الفلسطينية والأنظمة الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية، أن الرئيس يتمتع بكامل الصلاحيات في جميع مجالات العمل الكبرى فهو، كرئيس، يتمتع بحق اختيار أى نائب يريده لرئاسة الحكومة والقانون لا يحدد لأبى مازن مدة زمنية لهذا التعيين ولا يحدد أن يختار رئيس الكتلة الأكبر. إنما يحدد لرئيس

الحكومة الممين مدة شهر لتشكيل الحكومة، فإذا فشل يعيد المهمة للرئيس. وهو من الناحية النظرية يستطيع تكرار التعيين شهرا بعد شهر. كما أن الرئيس يتمتع بكل الصلاحيات فى المواضيع الأمنية وفى السياسة الخارجية وفى عملية السلام وحتى فى شؤون الإدارة الكبرى للسلطة؛ فهو القائد العام للأمن الوطنى، ولاتنين من الأجهزة الأمنية.. «الأمن الوطنى والمخابرات» يتبعان له بشكل مباشر وليس من خلال وزارة الداخلية. وهو المسئول المخول عن إعلان حالة الطوارئ التى يستطيع فى إطارها شل عمل الحكومة أو إسقاطها وحل المجلس التشريعى وإعلان انتخابات جديدة. حتى أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية، فإن الرئيس حسب القانون يستطيع التدخل فيها، إذا اصطدمت مع سياسة الأمن الوطنى التى يحددها هو ومستشاروه الأمنيون وأجهزته الأمنية.<sup>(٣٩)</sup>

والسياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية تخضع لسلطة الرئيس مباشرة، بوصفه المسئول الأول عن السياسة الخارجية والسفارات الفلسطينية فى الخارج تابعة لدائرة الشؤون الخارجية فى منظمة التحرير الفلسطينية. وفى حالة وجود تناقضات بين وزير الخارجية وبين رئيس الدائرة السياسية فى المنظمة، وقد كانت هناك خلافات كبيرة وحادة، فإن الرئيس هو صاحب الصلاحيات لحسمها والبت فيها. المسيرة السياسية وكل مفاوضات السلام تدار من الجانب الفلسطينى بواسطة دائرة المفاوضات فى منظمة التحرير الفلسطينية، وهى خاضعة لرئيس المنظمة مباشرة. وهكذا فإن الرئيس يستطيع العمل فى نطاق واسع جدا من دون (حماس) حتى لو كان رئيس الحكومة وجميع الوزراء من أعضاء هذه الحركة، لكن هذا صحيح من الناحية النظرية فقط.<sup>(٤٠)</sup> وفى المقابل كانت حماس غير مرتاحة لهذا الوضع، ولم تكن دعوات «مشعل» لإصلاح منظمة التحرير فى ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة إلا بهدف تقليص صلاحيات رئيس المنظمة وتوسيع صلاحيات الحكومة، ولم تجدى تكتيكات مشعل نفعا فى هذا الاتجاه ولم تجد دعوته صدق لتشاركه فتح فى الحكومة، فقد دعاهم مشعل فى أكثر من مناسبة، «عشنا معا فى خنادق المقاومة، لهذا دعونا نبقى معا فى خنادق السياسة».<sup>(٤١)</sup>

فتح وحماس كانا أشبه بشريكين يجلسان على مقعد واحد، وكل منهما يضع كوعه فى جنب الآخر دون هواده. أحدهما يجلس منذ زمن طويل، بينما الآخر كان يجلس للتو إلى جوار شريكه.



لم تكن الأجواء تبعث على التفاؤل، وقعت ثلاثة أحداث دامية وضعت حكومة «حماس» على المحك في اليوم الأول من تسلمها مقاليد الحكومة في إطار سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، حسبما ينص اتفاق أوسلو. لم تَمْضِ ساعات على عمليات تسليم وتسلم الوزارات حتى نفذت «كتائب شهداء الأقصى» عملية انتحارية على أبواب مستوطنة «كدوميم» في منطقة نابلس، أسفرت عن مقتل ٤ مستوطنين. وأدت هذه العملية إلى حدوث أول خلاف بين مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحكومة حماس. فبينما أدان الرئيس محمود عباس العملية، وقال خلال وجوده في جنوب أفريقيا «ندين الحادث الذي وقع في بلادنا ولا نقره. نحن كسلطة فلسطينية، نريد أن نعيش في سلام دائم إلى جانب إسرائيل»، دافعت حكومة حماس عن العملية، وقالت إنها رد طبيعي على العدوان الصهيوني. ولم تغير إدانة أبو مازن للعملية، من واقع رد فعل إسرائيل، إذ حملته مسئولية العملية التي نفذها أحمد محمود مشاركة من مدينة الخليل الذي أفرج عنه من سجون السلطة في قبل فترة وجيزة. وقال جددعون مثير المسئول في وزارة الخارجية الإسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية، عن السلطة: «يظهر أنها لم تعد تكتفي اليوم بالبقاء مكتوفة الأيدي أمام الإرهاب، بل إنها تشجعه».

وبعد أقل من ٢٤ ساعة من الهجوم على المستوطنة الإسرائيلية، قتل خليل أبو القوقا، ٤٣ عاماً، قائد ألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، في تفجير سيارة مفخخة بينما كان في طريقه إلى أداء صلاة الجمعة في «حي النصر». وازداد الوضع إخراجاً للحكومة الوليدة، لاسيما وزير داخليتها سميد صيام، بعد الاشتباكات التي وقعت بين عناصر من جهاز الأمن الوقائي وعناصر من لجان المقاومة الشعبية، عندما أطلق مسلحو «الوقائي» النار على مؤتمر صحفي أتهم فيه أبو عبيد الناطق الإعلامي باسم لجان المقاومة الشعبية، جهاز الأمن الوقائي بالتواطؤ مع إسرائيل في عملية اغتيال أبو القوقا. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل ٣ أشخاص، وجرح ما لا يقل عن عشرين.<sup>(١٧)</sup>

في أول اجتماع تعقده حكومته، قال هنية إن خزينة السلطة الفلسطينية خاوية وإن الحكومة تحاول جاهدة لإيجاد مصادر تمويل من أجل دفع رواتب الآلاف من الموظفين. وأكد هنية أن حكومة حماس ورثت الأزمة الاقتصادية والمالية عن الحكومة السابقة التي كانت تنتمي لفتح. وأضاف: «سنعمل ما بوسعنا من أجل الإيفاء بالتزاماتنا تجاه الموظفين على الرغم من الأزمة

الاقتصادية التي نواجهها وعلى الرغم من الدين الذي تفرق به الخزينة والحكومة إجمالاً، كما أعلنت الحكومة أيضاً في جلستها عن تجميد قرار التعميمات الإدارية التي أصدرته حكومة فتح السابقة.

كانت هناك محاولات من مشعل الذي أجرى عشرات الاتصالات في غضون ذلك، لسد العجز. قال وزير المالية الفلسطينية عمر عبد الرزاق إنه يتوقع الحصول على ٨٠ مليون دولار من السعودية والكويت والإمارات، للمساعدة في دفع رواتب شهر مارس التي تقدر بنحو ١١٨ مليون دولار، ومن المفترض أن تدفع في مطلع شهر إبريل الجاري. إلا أن عبد الرزاق لم يوضح كيف يمكن له الحصول على باقي التمويل اللازم للرواتب. كانت حماس قد تلقت وعداً بالحصول على مساعدات من دول عربية وإسلامية، من بينها السعودية وإيران، إلا أنها لن تعلن عن أرقام محددة لهذه المساعدات. كانت هذه هي الرسالة التي وصلت الحكومة الجديدة من المكتب السياسي في دمشق.<sup>(١٧)</sup>

عملها، كانت سياسة الحصار المالي التي اتخذتها أمريكا وإسرائيل قد بدأ تنفيذها وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي وافق على الشروط الأمريكية الإسرائيلية التي وضعت أمام الحكومة الجديدة. والشروط هي: أن تعلن حماس نبذ العنف وتعترف رسمياً بإسرائيل وتعلن الالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة باسم الشعب الفلسطيني. رفضت حماس الشروط الثلاثة فأوقفت واشنطن وبروكسل تدفق المعونات.<sup>(١٨)</sup> كما أوقفت إسرائيل تحويل عشرات الملايين من الدولارات من عائدات الضرائب التي حصلت عليها نيابة عن السلطة. وكانت قيمة أول دفعة شهرية تم تجميدها ٥٠ مليون دولار من العائدات التي تحق للفلسطينيين والتي جمعتها إسرائيل كقوة احتلال. ردت حماس بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا الحصار. بدأت قيادات كبيرة من حماس بجولة في المنطقة، التماساً للمال بالتوازي مع الحملة التي بدأها رئيس الحركة نفسه.<sup>(١٩)</sup>

وتوجه وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار للقاهرة وحصل على تعهد من الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بمساعدة الحكومة الفلسطينية في الأزمة المالية التي تحاصرها من الداخل والخارج، وأعلن موسى عن استمرار تقديم الدعم للسلطة الذي يبلغ

خمس وخمسين مليون دولار شهريا. كان واضحا أن الحكومة بدأت تتحرك سريعا في كافة الاتجاهات، حيث نشر أحد المواقع الإلكترونية المقربة من «حماس» إعلانا يدعو للتبرع من أجل دعم الحكومة الفلسطينية، وحدد أرقام حسابات في مصرفين في مصر يتم التبرع من خلالهما، وهى مبادرة كانت قد أطلقتها الجامعة العربية داعية أيضا لدعم الشعب الفلسطيني من خلال التبرع المباشر.

كانت الإدارة الأمريكية تراقب تحركات حماس عن كثب واتخذت قرارات تصعيدية في مواجهة تحركات حماس، فتم حظر إجراء صفقات تجارية مع السلطة الفلسطينية، أو مع الحكومة الجديدة. قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن حركة حماس تحصل على فوائد من الصفقات التي تبرم مع السلطة الفلسطينية، لكن إدارة الرئيس بوش استثنت من قرار الحظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، حيث سمحت لها بممارسة أنشطة ومعاملات مع الفلسطينيين. كما سمحت ببعض التبرعات بأدوية لوزارة الصحة الفلسطينية من قبل منظمات غير حكومية في الولايات المتحدة. وكان هذا القرار يضع السلطة الفلسطينية بشكل تلقائي ضمن قائمة الإرهاب التي تحظر الولايات المتحدة التعامل معها.

أظهرت الحكومة الجديدة تحديها لهذه القرارات، قال إسماعيل هنية إن الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس لن تنهار بسبب الضغوط المالية، من جانب ما وصفه بتحالف «شريك تقوده الولايات المتحدة». وحذر هنية من «أن عواقب انهيار الحكومة الحالية ستكون سيئة». وأبح إلى أن الحركة قادرة على منع تشكيل أى حكومة أخرى لتحل محل حماس. كان عشرات الآلاف من مؤيدي حماس قد خرجوا إلى شوارع غزة للمشاركة في مسيرات حاشدة نظمها حماس، احتجاجا على قطع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمساعدات.

بضغط من واشنطن وعواصم أخرى، رفضت مصارف العالم تحويل الأموال إلكترونيا إلى غزة. بحلول منتصف العام اشتكت حماس أن عدة مصارف عربية قد جمدت أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، قدمتها إيران، وعدة أنظمة عربية أخرى. كان على وزراء ومسؤولي حماس أن يتصرفوا بشكل مبدع. فكلما عادوا من الخارج حملوا حقائب مليئة بالنقود. كانت آخر عقبة

أمام إيصال الأموال إلى الأراضي المحتلة هي معبر رفح بين مصر وغزة الذي تحكمه اتفاق المعابر الموقع عام ٢٠٠٥. في منتصف مايو ٢٠٠٦ تم الكشف عن أن الناطق باسم حماس سامى أبو زهري كان يخفى ما يعادل ٨٠٠ ألف دولار في ملابسه لدى عودته إلى غزة من قطر. حيث كانت حماس طيلة سنوات تجمع الكثير من الهبات والتبرعات في الخليج، ولا تزال. وبعد أسابيع كان وزير الخارجية محمود الزهار أوفر حظا بعد رحلة إلى إيران والصين واندونيسيا وباكستان استطاع بعدها إدخال أربع حقائب تحتوى على ما يقدر بعشرين مليون دولار عبر مصر، لكن كل ذلك كان نثرات، مقارنة بدين الحكومة الجديدة المتراكم، آنذاك. كانت قيمة الرواتب المتأخرة، قد وصلت إلى ٣٠ مليون دولار، تم تسليم الموظفين ورقتين أو ثلاثة من فئة المائة دولار من الحقائق التي حملها الزهار. لم يكن تهريب حماس للمال ليسد الفجوة المتزايدة في هاتورة الأجور التي كان يعتمد عليها ثلث السكان في غزة تقريبا.

في كل الأحوال كانت حكومة حماس متأخرة في دفع الرواتب للموظفين، وكان هناك وعد بأن يتم دفع رواتب فبراير في منتصف مارس، لكن شهر مارس حل وانتضى من دون تحقيق انفراج. وعندما أدرك عشرات الآلاف من الفلسطينيين أنه لا توجد أموال لدفع رواتب فبراير في أبريل، كانت نسبة تعيب الموظفين عن العمل قد وصلت إلى أكثر من ٥٠ في المائة. وتعطلت المصالح الرسمية عن العمل، بل إن البعض خرج للمطالبة بمستحققاته تحت تهديد السلاح. بالتوازي كان هناك جدل بين حماس والسلطة الفلسطينية حول الطريقة التي يجب أن يتسلم بها الفلسطينيون الأموال القادمة من الخارج، فالمانحون اشترطوا في الأغلب أن تتسلم الرئاسة الفلسطينية المساعدات المالية، في حين أن حماس ترى أنها صاحبة الحق في ذلك لأنها صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي والحكومة القائمة مُشكلة منها.<sup>(١٦)</sup>

على خلفية ذلك، انفجر خالد مشعل وخرج إلى العلن، يمسك ميكروفونا في يده. كان قد قرر أن ينقل انتقاده لخصومه السياسيين للعلن هذه المرة دون أن يفكر في تبعات ذلك. خلال تجمع في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في دمشق لإحياء ذكرى اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، شكل خطاب رئيس حماس منعطفا خطيرا في العلاقة بين حماس وفتح. سخر مشعل من إسرائيل والولايات المتحدة كما كان جمهوره يتوقع. قال مكررا رفض حماس الالتزام بالشروط الثلاث لنيل قبول إسرائيل وواشنطن: «نفضل الموت جوعا

على الاستسلام» هذا من الإسرائيليين «إنهم يفتقدون الثقة بأنفسهم ويحتاجون إلى اعتراف حماس بهم». لكن إذا كان كل ذلك خطابا في وقت الأزمة، فإن سخرية مشعل من فتح عباس كان المقصود بها الاستفزاز والإهانة. كان أمرا مألوفًا لقائد حماس أن يواجه إهانات لأعداء قدامى مثل الأمريكيين والإسرائيليين، لكن من غير المألوف أن ينتقد علانية أخا فلسطينيا أو عربيا. سأل مشعل في خطابه: لماذا يتأمر قسم من شعبنا ضدنا، ويرسم خطه مدروسة ليعيق نجاح حكومة حماس، اليوم حان وقت إمالة اللثام عن هؤلاء الخونة. وأضاف: «ضحوا بمصالح وطننا.. لخدمة مصالح العدو. وساهموا في تجويع شعبنا وإقامة دولة لا تخضع لحكم القانون».<sup>(١٧)</sup>

وأخذ مشعل يتحدث عن الفرق بين نشاطات المعارضة في أي نظام ديمقراطي تكون فيه مخصصة لوطنها وبين ما وصفه بأنه محاولة فتح بانقلاب بدعم أمريكي إسرائيلي، أعلن مشعل «سيواجه الشعب الفلسطيني المؤامرة».<sup>(١٨)</sup>

واصل مشعل انتقاده وهجومه على الرئيس وعلى حركة فتح ووزع الاتهامات في كل اتجاه، «قال لي وزراء حماس إنهم دخلوا مقرات الحكومة الرسمية هوجدوا أن أسلافهم من فتح قد سرقوا كل شيء حتى الآرائك والمكاتب والقهوة والشاي ودفاتر الملاحظات، سرقوها، هل يمكن لوم شخص يفجر نفسه في تل أبيب، هل المار على من يفجر نفسه في تل أبيب أم على الشخص الذي يأكل ويشرب في تل أبيب؟»، وذلك في إشارة لموقف أبو مازن وإدانته للعملية الانتحارية التي نفذتها حركة الجهاد الإسلامي في مطعم بتل أبيب، آنذاك. أدت إلى مقتل ١١ شخصا وجرح سبعين آخرين.

بدا أن خطاب مشعل فيه الكثير من المبالغة والتجنى في آن معا. وفي رام الله أطلقت أعيرة نارية، تعبيرا عن الغضب من قبل عناصر في كتاب شهداء الأقصى الجناح المسلح لفتح الذي تحمل العبء الأكبر في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن أطلق شرارتها الأولى، وأغلب الذين استشهدوا في الانتفاضة الأخيرة كانوا من شهداء الأقصى.<sup>(١٩)</sup> وفي غزة تم إلقاء الحجارة وحصلت اشتباكات بالأيدى بين مئات الطلاب في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر. أدانت لجنة فتح المركزية خطاب مشعل ووصفته بأنه أحمق، وعبر قيادات من فتح عن اندهاشهم من

كلام مشعل وقال عزام الأحمد: «ليس هناك ما يبرره وعلى مشعل أن يقدم اعتذاراً». والحاصل أن مشعل اتهم بإثارة حرب أهلية والتعريض على الفتنة، محمد دحلان الذي كان يشغل، آنذاك، منصب رئيس جهاز الأمن الوقائي، والشوكة منذ أمد بعيد في ظهر الحركة الإسلامية في غزة، قال: «إن مشعل يفتعل الصدام ويسعى إليه». تكلم الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية أحمد عبد الرحمن مباشرة عن مشعل في قناة الجزيرة: «نريد منك تركنا نحل مشكلاتنا من دون تدخلك ومن دون خطابك». وعلق جبريل الرجوب: «دام الخطاب أكثر من خمس وخمسين دقيقة تضمن إهانات لفتح وتاريخها وقياداتها ورموزها، لم تكن تلك زلة لسان».<sup>(٥٠)</sup>

في الواقع كانت الخلافات بين الحركتين قد بدأت في وقت مبكر ومنذ اللحظة الأولى من إعلان نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. حيث اعترض مسئول في حركة فتح على إعلان حماس أنها ستعيد النظر في كل القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي الفلسطيني السابق. وقال صائب عريقات إن مثل هذه الخطوة «غير مقبولة وغير دستورية».

وكانت حماس قالت «إن المجلس التشريعي السابق لا يحق له إصدار قوانين جديدة بعد إجراء الانتخابات». في غضون ذلك أعلن إبراهيم خريشة وهو مسئول في المجلس التشريعي ينتمي إلى فتح، أن رئيس المجلس الجديد عزيز الدويك الذي ينتمي إلى حماس قام مع عشرة من أنصاره باقتحام مكتبه في رام الله. وقال إبراهيم خريشة، الذي تم تعيينه أميناً عاماً للمجلس خلال الجلسة الأخيرة للمجلس السابق، «لقد اقتحموا المكتب وأمروني بالإنصراف». وبعد ذلك بدأ محمود الرمحي الذي عينته حماس مكان خريشة، يمارس مهامه من المكتب. كانت هذه إشارة سيئة الدلالة على ما سيحدث مستقبلاً. أخذت عوامل الصدام تتجمع في الأفق وكان الرئيس عباس يلح على هنية وحماس بالالتزام بالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لكن حماس رفضت بشدة. قال هنية الذي يوصف بأنه قيادي «براغماتي» في حماس «إن الخلافات السياسية بين حماس والسلطة الفلسطينية سوف يتم حلها عن طريق الحوار، لكن بمرور الوقت تركت الخلافات بين الجانبين تتفاقم، وجاء خطاب مشعل ليصب الزيت على النار. ويضع الخلاف بينهما على أعتاب مرحلة جديدة من التوتر والصراع.

ولم يكن احتجاج كتائب الأقصى إلا مزيداً من المصاعب التي تواجه حكومة حماس منذ

توليها السلطة خاصة العراقل المالية التي تهدد بانهيار الاقتصاد الفلسطيني المتعثر أصلاً. كانت هناك جهود ومساع في الداخل لاحتواء الأزمة التي نشبت على خلفية خطاب مشعل، فعقد ممثلون عن فتح وحماس في غزة مباحثات لاحتواء التوتر بين أنصارهما. كان من بين الحاضرين رفيق الحسيني، رئيس مكتب محمود عباس، والأمين العام لمجلس الوزراء الفلسطيني. وقال «غازي حمد» أحد الناطقين باسم «حماس» إن الحكومة الفلسطينية ترفض استخدام القوة أو السلاح ضد المواطنين الفلسطينيين في الشوارع، وقال إن الحكومة تدعو إلى حل الخلافات من خلال الحوار، وترفض أي شكل من أشكال الاستقزاز من أي طرف كان.

وسعى محمود عباس للتهدئة حيث قال: «نفضل حل هذه القضية عبر القنوات السياسية بهدوء». وأضاف: من المهم ألا تسوء الأمور على الساحة الفلسطينية أكثر من ذلك، علينا التعاون لمنع التدهور. لكن أبو مازن قد رفض في الوقت ذاته طلباً لحكومة حماس بتشكيل قوة أمنية جديدة تكون صاحبة اليد الطولى في الأراضي المحتلة، وتخضع لها كافة الأجهزة الأمنية بما فيها الأمن الوقائي. لكن ذلك لم يمتنع نحو ألف من أنصار فتح من اقتحام مبنى المجلس التشريعي في غزة، في إطار احتجاجاتهم على تصريحات مشعل، كما نظم آلاف من أنصار فتح مظاهرات في عدة مدن وبلدات في الضفة الغربية. وقد استخدمت في الاشتباكات أسلحة نارية محلية الصنع وحجارة. وفي محاولة لتهدئة التوتر قال ناصر الدين الشاعر نائب رئيس حكومة حماس، إن تصريحات مشعل لا تمثل موقف الحكومة الفلسطينية.

بعد مرور ما يقرب من ٨ أشهر على تشكيل حكومة حماس أيدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اقتراحاً بعقد انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة وذلك في محاولة لكسر الجمود السياسي حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن حماس هاجمت هذا الاقتراح بشدة واعتبرت أن توصيات اللجنة التنفيذية للمنظمة «تعميق للأزمة». وفي تصريحات له من طهران نقلها التلفزيون الإيراني، قال إسماعيل هنية إن خطة الرئيس الفلسطيني ستعمق الأزمة الفلسطينية وإن مثل هذه الانتخابات لن تحظى بالاحترام من الشعب الفلسطيني الذي صوت لصالح حركة حماس قبل أقل من عام.

على صعيد آخر اقتحمت حشود من أفراد الشرطة وقوات الأمن الفلسطينية مقر البرلمان

الفلسطيني في مدينة غزة، احتجاجا على تأخر روايتهم. وأطلق المحتجون - ويقدر عددهم بأكثر من ألف - الناري في الهواء، عندما كانوا متوجهين إلى مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، كما اخترقوا صفوف الحرس الذين حاولوا التصدي لهم. وردد بعض المحتجين شعارات اتهموا فيها أعضاء البرلمان من حماس، بدفع أجور عناصر القوات التابعة لها، وتجاهل أفراد الشرطة الفلسطينية من الموالين لحركة فتح. وذكرت التقارير كذلك، أن عددا من أفراد قوات الأمن الفلسطينية قد نظموا مظاهرة احتجاج لنفس السبب في جنين بالضفة الغربية، «لا دمشق ولا طهران....». في اليوم ذاته، وحسب وكالة وفا للأنباء الفلسطينية، أطلقت قذيفتا هاون باتجاه مكتب محمود عباس في غزة. وسقطت إحدى القذفتين خلف المبنى، في حين سقطت الثانية في شارع قريب، مما أدى إلى جرح سيدة فلسطينية تبلغ من العمر ٤٥ عاما، كانت ذاهبة لطلب إمانة اعتادت الحصول عليها من مكتب عرفات منذ استشهد زوجها في الانتفاضة. كانت القذيفتان من تلك النوعية التي تقوم حماس بتصنيعها محليا وتقذف بها أحيانا فوق المستوطنات الإسرائيلية.

وقال محمود الزهار وزير الخارجية: إن استيلاء مسلحين تابعين لفتح على وزارتي الزراعة والصحة بمثابة «انقلاب عسكري». وطالب الزهار بانسحاب المسلحين من الوزارتين، وإلا سيتم اعتقالهم وتجريدتهم من السلاح. كما أصيب ثلاثة أشخاص بجروح عندما أطلق مسلحون تابعين لحماس النار على حشد من عشرات الألوف من أنصار الرئيس عباس في مدينة غزة، كانوا قد خرجوا تأييدا لدعوته إجراء انتخابات مبكرة. وتعرض موكب الزهار لإطلاق نار قرب مقر وزارة الخارجية في غزة أثناء دخوله إليها. ولم يصب الزهار بسوء، وجاء إطلاق النار على موكب الزهار بعد مقتل أحد عناصر حرس الرئاسة الفلسطينية (القوة ١٧) وجرح ثلاثة آخرين في هجوم شنه مسلحون على أحد معسكرات التدريب التابعة لهذا الجهاز في غزة. ووقع الهجوم قبيل الفجر عندما كان التيار الكهربائي مقطوعا، حيث اقتحم مسلحون المكان مستخدمين الرشاشات والقنابل وقذائف الـ «أر بي جي» واستغرقت المعركة عشرين دقيقة تقريبا. ونفت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس مسؤولياتها عن الهجوم. وقال الناطق باسم حماس «فوزي باهوم» في غزة «إن الحادث مؤسف وإن حماس لا علاقة لها به».

يذكر أن مركز التدريب يقع على مسافة قريبة من مسكن الرئيس محمود عباس في غزة، لكنه



لم يكن موجودا في المنزل. وقد أدان عباس الهجوم على مركز التدريب ومقتل أحد حراسه، بشدة. في غضون ذلك التقى عباس في اليوم ذاته بمسؤولين من لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية ليبحث الخطوة التالية لتقديم موعد الانتخابات كما قرر. كان أبو مازن يرى أن إجراء انتخابات جديدة خلال ٣ أشهر هو مفتاح الخروج من الأزمة الفلسطينية، وهو ما كانت ترفضه حماس تماما. وأكدت هذا الرفض في أكثر من مرة وأكثر من مناسبة.

وأثناء ذلك كانت هناك محاولات خارجية للتدخل لنزع هتيل الأزمة الفلسطينية بدأت من خلال وزارة الخارجية الروسية التي أعلنت في بيان «أن الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني هي الضمانة لحصوله على حقوقه المشروعة». وتعتبر روسيا أحد الأطراف في اللجنة الرباعية الدولية التي تشرف على عملية السلام المتوقفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما دعا الاتحاد الأوروبي إلى ضبط النفس وحث الفلسطينيين على حل خلافاتهم بالوسائل السلمية. وجدد مسئول السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا تأييده لمحمود عباس.

بالمقابل كانت هناك أدوار عربية غامضة وغير مفهومة في تلك الأزمة، حيث استقبلت القيادة السورية فاروق القدومي «أبو اللطف» الذي كان قد بدأ في قيادة تيار منشق عن القيادة الجديدة لفتح. وتعقبيا على دعوة عباس لانتخابات مبكرة، أكد رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر حركة فتح، على أهمية البيان الذي صدر عن الفصائل العشرة في دمشق، والذي حذر من إجراء انتخابات مبكرة. وحسب الموقع الرسمي لكتائب القسام التابعة لحماس قال القدومي في أعقاب لقائه بنائب الرئيس السوري للشؤون الخارجية فاروق الشرع في دمشق: «إن إجراء انتخابات مبكرة في فلسطين مسألة مستحيلة، لأنها ستزيد التوتر بين الفلسطينيين وتخدم مصالح إسرائيل». وأكد القدومي على أهمية استمرار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهو الكلام الذي دعت إليه بقوة القيادة السورية، في حين أنها كانت تتجه للمشاركة في مؤتمر آنا بوليس للسلام، كما أن القيادة السورية في الوقت الذي تدعوفيه للكتفاح المسلح في فلسطين قالت إن مشكلة الجولان لن تحل إلا بالتفاوض. والشاهد أن دمشق استطاعت أن تخلق جبهة معارضة لمحمود عباس تتكون من حركة حماس التي تتولى الحكومة والفصائل الفلسطينية العشرة المتمركزة في دمشق، فضلا عن أمين سر حركة فتح فاروق القدومي. لقد رفضوا جميعا دعوة عباس.

فى مؤتمر صحفى قرأ بيانه ماهر الطاهر المسئول فى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وبحضور كل من فاروق القدومى وخالد مشعل ورمضان شلح الأمين العام لـ «حركة الجهاد الإسلامى» فى فلسطين، وأحمد جبريل الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة»، دعا البيان القوى الفلسطينية فى دمشق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس وثيقة الوفاق الوطنى الفلسطينى. ودعا مشعل إلى التمسك بالوحدة الفلسطينية وحقن الدماء الفلسطينية وإعادة الاعتبار لوحدة الصف الفلسطينى والتوجه إلى معالجة الملفات الأساسية للفلسطينيين وعلى رأسها مقاومة الاحتلال. كان كلام مشعل مختلفا هذه المرة وبدا هادئا، لم يتناول فتح وقياداتها بالهجوم كما فعل فى خطابه الأخير.

ولدى دعوته لثلاث انتخابات المبكرة قال عباس إنه «باعتبار أن القانون الأساسى يقول إن الشعب هو مصدر السلطات فلنرجع إلى الشعب ليقول كلمته»، وانتقد عباس قيام المئات من المسلحين التابعين لحماس بتدمير معبر رفح الفلسطينى وسرقة محتوياته، وقال إن تعطّل دخول رئيس الوزراء إسماعيل هنية عبر المعبر جاء بعدما تردد عن حمله أموالا مهربة. وقال عباس «إن إداراته أجرت اتصالات مع الإسرائيليين والمصريين والأوروبيين بهدف تسهيل خروج ودخول هنية عبر المعبر، وإنه كلف صائب عريقات والطبيب عبد الرحيم ومحمد دحلان بإجراء الاتصالات اللازمة لتسهيل دخول وخروج هنية». أكد عباس أن اتهام حماس لحرس الرئاسة -المكلفين بحراسة هنية - بإطلاق النار على موكبه «أمر معيب». وتساءل: «أين هى المؤامرة؟ الكل كانوا بخدمته لتأمين دخول كريم له».

واستنكر عباس ما قاله هنية فى كلمته أمام حشود من أنصار حماس جاء فيها أن اقتحام المعبر كان تعبيرا عن السيادة الفلسطينية ضد الاحتلال. وأكد عباس على أنه «رغم المذابات والاصطدامات بغض النظر عن المسئول عنها، فإنه لن يسمح بانزلاق إلى حرب أهلية، وأكد أن الدم الفلسطينى سيبقى محرما، وأنه سيبقى متمسكا بخيار الديمقراطية». وقال الرئيس الفلسطينى: «علينا أن نتجاوب ونحترم الوساطة المصرية والجهد الذى يبذله الوفد المصرى».

كان هناك فريق أمني مصري رفيع يقوده اللواء حماد برهان، أحد مساعدي الوزير عمر سليمان، رئيس جهاز الاستخبارات المصرية، وكان اللواء برهان يتحرك طوال الوقت بطريقة مكوكية ويعمل بمنهج محايد، حتى لا يفقد ثقة المسؤولين في أحد الفريقين. كانت الأوامر التي تأتي للوفد من القاهرة تشدد على ذلك، لكن محاولات اللواء برهان التعامل بشفافية مع القنوات الإعلامية وإطلاعهم على جانب من تفاصيل الجهد المصري كان يسهل على المتربصين بهذا الدور أن يعرفوا تنفيذ الأفكار المصرية على الأرض.<sup>(٥١)</sup> وكان الاتفاق شفوياً على هدنة، قد سقط قبل ساعات، لكن مع تواصل العمل ونتيجة لجهد الفريق الأمني المصري، سبعت فتح وحماس المسلحين من شوارع غزة بعد ساعات من توقيع اتفاق خطى للهدنة.

ترجع الرئيس عباس نسبياً عن دعوته لانتخابات مبكرة بعد وساطة من ملك الأردن، نصحه بأن يعطى حماس فرصة لتشكيل حكومة جديدة. وكان الرئيس عباس أعلن أن تهدئة شاملة تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الساعة ١١ مساءً (بالتوقيت المحلي) ليلة ٢٠٠٦/١٢/١٩ على أمل توقف شامل لكافة الصدامات الداخلية الفلسطينية في شوارع قطاع غزة. وقال في مؤتمر صحفي إنه سيلبي دعوة وجهها له الملك الأردني عبد الله الثاني بهدف بحث تهدئة الوضع في الأراضي الفلسطينية، ومفاوضات السلام مع إسرائيل. وقال عباس إنه لا يعرف إن كان رئيس الوزراء إسماعيل هنية الذي وجهت إليه الدعوة، سيحضر أم لا. وأعاد عباس التأكيد على أن قراره بإجراء انتخابات مبكرة لم يكن ترفاً أو نزقاً سياسياً، بل كان الخيار الوحيد. وأضاف أن الباب سيبقى مفتوحاً أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على فك الحصار، وإن لم تنجح فإنه ليس أمامنا سوى انتخابات مباشرة نزيهة على غرار الانتخابات الماضية، وهذا أحد الحلول الذي يجب أن نفكر فيها.

وكان سعيد صيام قد أكد في مؤتمر صحفي أيضاً التوصل إلى اتفاق التهدئة وتشكيل غرفة عمليات من الأمن الوطني والمخابرات العامة ووزارة الداخلية لضبط الوضع الأمني. كما قال إن الاتفاق نص أيضاً على سحب القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية من شوارع غزة والسماح لقوات الأمن الداخلي فقط بحمل السلاح من الشوارع، وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث بدءاً من حادث معبر رفح والأحداث التي تلتها. وقال وزير الداخلية الفلسطيني إن الاتفاق تم بمباركة «أكمل الدين إحسان أوغلو» الأمين العام لـ «منظمة المؤتمر الإسلامي» ولم

يشير إلى الفريق الأمني المصري الذي لعب الدور الرئيسي في هذا الشأن. عقب اجتماع بين الرئيس عباس وإسماعيل هنية، كان قد تم التوصل إلى السعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس وفتح والفصائل المختلفة. وقال رئيس الوزراء الفلسطيني إن الحكومة الجديدة سوف تشكل على أساس ما يسمى بوثيقة الأسرى والتي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على أرض احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

بدأت غزة أكثر هدوءاً وكانت الاجتماعات تتوالى بينما تأخذ الحكومة الفلسطينية الجديدة شكلها شيئاً فشيئاً، هذه هي المحادثات الصعبة بين الفصائل التي تتفاوض بشأن توزيع المناصب. سيحتفظ رئيس الوزراء الحالي إسماعيل هنية بمنصبه، لكن يجول كل ما عدا ذلك، إلا أن حماس ستحتل بأكثر عدد من المناصب الوزارية، نظراً لأغليتها البرلمانية. وفي تقرير نقله آلن جونسون من «بي بي سي» في غزة قال، «سواء أراد الفلسطينيون أم كرهوا، فنجاح الحكومة الجديدة أو فشلها رهن بتقبل الغرب لها، فالحكومة الحالية بقيادة حماس تعرضت لضغط هائل بسبب حظر اقتصادي إسرائيلي وأمريكي وأوروبي». وقال فيفيد وولش نائب وزير الخارجية الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأدنى، إن واشنطن ستدرس برنامج الحكومة الجديدة بدقة، لكنه أضاف: «على ما يبدو لي حتى الآن، فإنها لا ترقى لما يتوقع منها».

وعلى الرغم من أن «هنية» قد اتفق مع «أبو مازن» على أن تكون وثيقة الأسرى، هي المرجع الأساسي لحكومة الوحدة، إلا أن قيادات حماس انتقدت هذا الاتفاق بشدة، خصوصاً قيادات الخارج المقيمة في دمشق، يقول إبراهيم غوشة المتحدث الرسمي السابق باسم الحركة: «لقد تعرض الأخوة في الداخل إلى ضغوط كبيرة، لذلك وافقوا عليها». كان غوشة من أوائل قيادات حماس المنتقدين للوثيقة، وكتب مقالاً لاذعاً في جريدة المجد الفلسطينية، قال فيه: «عندما قرأتها وجدت أنها لا تحمل من برنامج حماس ولا الجهاد الإسلامي شيئاً، كما أن مشاركة الأخ عبد الخالق النتشة، مع كل احترامنا له، كانت خطأ، علماً بأن أعداداً كبيرة من الأسرى في السجون الصهيونية، ومنهم قيادات كبيرة من حماس لم تطلع عليها، وذكر أن حماس تسير على تقليد، وهو أنه عندما يكون الأخ من حماس معتقلاً في السجن لا يجوز له أن يوقع اتفاقيات ولا أن يفاوض، لأنه لا يملك حريته ولا يعلم الأجواء الخارجية».<sup>(٥٧)</sup>

أعلن الرئيس محمود عباس أن الحكومة الفلسطينية المقبلة ستعترف بدولة إسرائيل وينبذ كل أعمال العنف وبعتماد المفاوضات كطريق يقود إلى قيام دولة فلسطين المستقلة إلى جانب إسرائيل. وفي بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والستين في نيويورك، أشار عباس إلى الجهود التي يبذلها مع كل الفصائل الفلسطينية، خصوصا مع حركة «حماس»، لإقامة حكومة وحدة وطنية. وقال في بيانه، بعد الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء «أود أن أؤكد أن كل حكومة فلسطينية قادمة سوف تلتزم بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية في الماضي، من اتفاقيات، وخاصة رسالتي الاعتراف المتبادل بين الراحلين الكبيرين ياسر عرفات وإسحق رابين». وأكد الرئيس الفلسطيني أن كل حكومة مقبلة سوف تلتزم بضرورة فرض الأمن والالتزام بسيادة القانون وإنهاء ظاهرة تعدد الميليشيات وقال: «إنها حاجة وطنية فلسطينية بالدرجة الأساسية».<sup>(٥٢)</sup>

وناشد المجتمع الدولي وإسرائيل برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وقال «إن ما حققناه ينبغي أن يكون كافيا لرفع الحصار الظالم المفروض على شعبنا والذي ألحق ضررا فادحا بمجتمعنا ومعيشته ووسائل نموه وتقدمه».

في المقابل أعلنت حركة حماس أنها لن تعترف بإسرائيل واقتрحت «هدنة لعشر سنوات» مع الدولة العبرية لإنهاء العنف، لكن إسرائيل ردت سريعا برفضها عرض حماس. وقال إسماعيل هنية إن أى حكومة تشارك فيها حركة حماس «لن تعترف بإسرائيل. كان ذلك تعليقا على ما جاء في خطاب الرئيس الفلسطيني أمام الأمم المتحدة. وقال هنية إن حركة «حماس» يمكنها أن توافق على هدنة مع إسرائيل، بعد موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الأراضي التي احتلت في العام ٦٧».

ذهبت حماس لما هو أبعد، فمن ناحية ثانية، قالت الحكومة الفلسطينية إن هنية سيطلب توضيحات من الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول ما جاء في خطابه. وقال غازي حمد الناطق بلسان الحكومة الفلسطينية: «إن هنية سيطلب توضيحات من عباس حول تأكيده أن حكومة الوحدة الوطنية القادمة ستعترف بإسرائيل، والاتفاقيات الموقعة معها».<sup>(٥١)</sup>

تفاقمت الخلافات مجدداً بين فتح وحماس على خلفية الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بسبب تعثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. فقد اتهم صلاح البردويل الناطق بلسان كتلة حماس النيابية في المجلس التشريعي، بعض المقربين من الرئيس عباس بـ «التوافق مع مخططات الاحتلال» لإسقاط الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية. وأضاف البردويل تعقيباً على تهديد نبيل عمرو الناطق الإعلامي باسم الرئيس عباس، بأنه ليس من المستبعد أن تقوم كتلة «فتح» البرلمانية بحجب الثقة عن الحكومة الفلسطينية عند التصويت على ذلك في المجلس التشريعي. وقال البردويل إن مثل هذه التهديدات تمثل «قمة الابتزاز السياسي القائم على محاولة مكشوفة لاستغلال الإجراءات التي قام بها الاحتلال ضد نواب ووزراء حركة حماس، من أجل تمرير مخطط سياسي يهدف إلى عزل حركة حماس وإبعادها عن لعب أي دور سياسي بما يتوافق مع الإرادة الإسرائيلية والأمريكية».<sup>(٥٥)</sup>

يذكر أن الجيش الإسرائيلي كان قد قام باعتقال تسعة وعشرين نائباً يمثلون «حماس» في المجلس التشريعي، وثمانية وزراء، في أعقاب قيام حركات المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عملية «الوهم المتبدد» التي أسر فيها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الأمر الذي أفقد حركة حماس أغلبيتها البرلمانية في المجلس التشريعي. وأضاف البردويل أنه على الرغم من خطورة التصريحات التي أدلى بها عمرو ودلالاتها السياسية الخطيرة، فإنه من ناحية قانونية لا يمكن لأي كتلة سياسية في المجلس التشريعي حجب الثقة عن الحكومة أو أي وزير فيها، على اعتبار أن ذلك يتطلب تصويت أكثر من نصف نواب المجلس التشريعي لحجب الثقة، الأمر الذي يعني أن أي مشروع قرار لحجب الثقة عن الحكومة يتطلب تأييد ٦٧ نائباً له، في حين أن عدد نواب حركة فتح وبقية الفصائل الأخرى الممثلة في المجلس التشريعي لا يتجاوز الواحد والخمسين. واعتبر البردويل أن هذه الدعوات تهدف إلى التخريب على فرص تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، موضحاً أن الرئيس عباس وعد بمواصلة جهود تشكيل حكومة الوحدة بعد عودته من جولته الخارجية.<sup>(٥٦)</sup>

وباستثناء التراسق الإعلامي، لم يحدث ما يخل بحالة التوازن بين المتنازعين. لكن دخول المجموعات المسلحة على خط الخلاف كان يشعل الصراع ويشيع الفوضى.<sup>(٥٧)</sup>

في تلك الأثناء هددت كتائب «عز الدين القسام» الجناح العسكري لحماس، بأنها ستضع حدا لمن سمّتهم «دعاة الفتنة». وقالت في بيان صادر عنها إن «حال الانحطاط السياسي والإعلامي، وعدم عودة البعض إلى رشدهم وعقلهم»، سوف يدفعانها لفتح «كل ما تملك من ملفات تتعلق بالجرائم وملفات الفساد والخيانة»، موضحة «أنها قد تضطر للخروج لوضع حد لكل المتطاولين ودعاة الفتنة والاقتتال والمبايئين بوحدة ودماء ومصير شعبنا الفلسطيني».

وقال البيان «أن تصدر مجموعة من قادة الأجهزة الأمنية والذين تطفح سيرتهم وملفاتهم بالفساد وخدمة أجندة ومخططات الاحتلال، لممارسة حرب قذرة ومكشوفة ضد الحركة وحكومتها يؤكد أن أصابع الصهانية بدأت تتحرك في ثنايا الواقع الفلسطيني لصالح مخططات مشبوهة وأدوار خبيثة وممارسات سوداء نقسم ألا تمر مطلقا مرور الكرام، وأن نتصدى لها بكل ما أوتينا من قوة وإيمان وعزم وإرادة وتصميم».<sup>(٩٨)</sup>

أعلن الرئيس محمود عباس أنه سيستأنف الحوار بعد عودته إلى الأراضي الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية، مستبعدا إقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية. وأكد خلال لقائه الرئيس المصري حسنى مبارك في القاهرة، في طريق عودته من نيويورك، أنه لا يوافق على تشكيل حكومة طوارئ، لأنها ليست حلا فمدهتها طبقا للقانون الأساسى شهر، تعود بعده الحكومة للمجلس التشريعى كى يجدد المدة شهرا آخر، مستبعدا هذا الحل تماما.

وأضاف عباس: «اتفقنا مع حماس قبل الذهاب إلى الولايات المتحدة على تشكيل حكومة وحدة، وعلى بنود كثيرة لكن عندما ذهب إلى أمريكا حاملا هذا الاتفاق سبقتنى عشرات التصريحات من إخواننا في حماس تنقض الاتفاق، لذلك سنعود مرة أخرى للحوار وسنتحدث لنبحث هذا الوضع ونرى ماذا نفعل».<sup>(٩٩)</sup>

ولم يكن اتجاه كتلة فتح النيابية، ومطلبها عقد جلسة خاصة لاستجواب وزير الداخلية سعيد صيام وطرح حجب الثقة عنه إلا محاولة لممارسة دور المعارضة، وقال جمال الطيراوى الناطق باسم كتلة فتح «إن الكتلة اتجذت هذا القرار، في ضوء الفلتان الأمنى المتفاقم فى جميع المجالات فى مناطق السلطة الوطنية».<sup>(١٠٠)</sup>

حاول أبو مازن أن يبقى خط الاتصال مع حماس مفتوحا ومباشرا بينه وبينهم وعقب عودته أرسل «روحي فتوح» مبعوثا خاصا له، للقاء «هنية» وقادة حماس في غزة، في محاولة لإنهاء الخلاف وتذليل العقبات أمام تشكيل حكومة الوحدة، وذلك في الوقت الذي توجه فيه «أبو مازن» للدوحة للتواصل بشكل غير مباشر مع قيادة حماس في الخارج، الذين تربطهم علاقات قوية مع المسئولين في قطر وطهران.

كانت هناك ترتيبات قطرية بدأت قبل مدة لإنجاح تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، حيث كان وزير الخارجية القطرية قد التقى خالد مشعل في مقر السفارة القطرية في دمشق، وقدم له مقترحات قطرية بخصوص تشكيل حكومة الوحدة، وقد طلب مشعل في حينه من الشيخ حمد بن جاسم أن يمهله ٥ أيام للرد.<sup>(٦١)</sup>

كانت المقترحات القطرية تتعلق بست نقاط أساسية وهي قبول حماس بحل الدولتين، والالتزام بالاتفاقات الموقعة من قبل منظمة التحرير، ووضع حد للانفلات الأمني وإطلاق جلعاد شاليط على أساس تبادل للأسرى، وإصلاح منظمة التحرير ونبذ الإرهاب. كان فشل الوساطة القطرية يعني تدهور الأوضاع في غزة، وفي المجمل كان الأمر باعثا على الإحباط.

في سابقة هي الأولى من نوعها، قام منتسبو الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشل الحياة في قطاع غزة، عن طريق إغلاق جميع الطرق، التي تربط محافظات القطاع، احتجاجا على عدم تلقيهم رواتبهم. وأعتبر النائب عن حماس مشير المصري أن ما قام به منتسبو الأجهزة الأمنية خطوة «غير مسئولة وممنهجة ومسيسة من قبل جهات مسئولة تسيورها»، في الوقت الذي كان فيه اضطراب الموظفين عن العمل مستمرا منذ فترة والمؤسسات الحكومية شبه خاوية.

كانت كافة الجهود السياسية تقشل عمليا على الأرض، وليس هناك، أي خطوة للأمام في حياة الفلسطينيين، أعلن ماهر مقداد المتحدث باسم فتح: «أن الحديث عن حكومة وحدة وطنية أصبح غير جدى الآن». مشيرا إلى أن المشاورات بين روجي فتوح المبعوث الخاص للرئيس وحماس في غزة لم تنجح في التوصل إلى قواسم مشتركة، وعلق أبو مازن «لا نستطيع القول إن هناك تقدما في أي اتجاه».<sup>(٦٢)</sup> لم تكن مشاورات المبعوث الخاص لأبو مازن وحدها هي التي وصلت إلى طريق مسدود، فالجهود الإقليمية لم تحقق هي الأخرى شيئا. وحذر أحمد أبو الغيط



وزير الخارجية المصري: «تيار التشدد في الأراضي المحتلة، سوف يتدم ندما شديدا»، واتهم أبو الفيط بعض الفلسطينيين بالتقريط في استقلالية القرار الفلسطيني، وتلقى النصيحة من هذه العاصمة أو تلك، وقال: «هناك من تسلّم القرار الفلسطيني من أصحابه وأعطاه لنفسه» لكنه رفض أن يسميه.<sup>(٦٣)</sup>

في الوقت الذي غادر فيه أبو مازن الدوحة بلا شيء، كان روجي فتوح يفادر غزة متجها إلى رام الله قال أبو مازن: «حماس عادت بنا إلى نقطة الصفر». كانت الفوضى تعود إلى شوارع غزة مرة أخرى، والمسلحون يعودون به إلى الساحة بعد إخفاق القيادات السياسية وانسحابها.

انطلقت عدة مسيرات ومظاهرات من مساجد غزة، حركتها حماس لتستعرض قوتها على الأرض وقال مشير المصري: «هذه التظاهرات رد على محاولات البعض الساعين للانقلاب على الشرعية»، ورفع المتظاهرون لافتات خضراء كتب عليها.. لا للتنازل عن الحقوق الثابتة، «وكلنا فدايك يا أبا العبد»، في إشارة لإسماعيل هنية.<sup>(٦٤)</sup>

وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل الفلسطينيين في الضفة الغربية، عادت الاشتباكات بين أنصار فتح وحماس، فقتل ٤ فلسطينيين وجرح أكثر من ٦ آخرين في يوم واحد.

كانت الاشتباكات بين عناصر من القوة التنفيذية التابعة لحكومة حماس وقد نزلت للشوارع بأوامر من سعيد صيام لمواجهة عناصر من الأجهزة خرجت تطالب الحكومة بصرف رواتبها المتأخرة. ووقعت أعنف هذه الاشتباكات بين عناصر القوة التنفيذية وعناصر أخرى من جهاز الأمن الوقائي.

وعلى خلفية عدم صرف الرواتب لآلاف الموظفين طوال أربعة أشهر، انتشرت حالة الفلتان الأمني، أشعل المتظاهرون الموالين لفتح النار في مقر الحكومة في رام الله. في غضون ذلك نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية تقريرا مفصلا نقلًا عن مصادر استخباراتية إسرائيلية يكشف استعدادات حماس وهذراتها الداخلية، وأكد التقرير أن «حماس» شكلت قوة عسكرية مسلحة ومدرية في قطاع غزة تضم حتى الآن ٧٥٠٠ مقاتل يمهّد إليها بعمليات

داخلية إلى جانب القوة التنفيذية. انعكست الأوضاع السياسية المعقدة على المسؤولين، بشكل واضح وخلال مهرجان نظمته حماس لدعم حكومة الحركة، أصيب هنية بإعياء شديد تسبب في توقفه عن إلقاء كلمته لمدة ربع ساعة.<sup>(٩٥)</sup>

وأثناء خطابه، بدت إشارات الوهن على هنية، ٤٣ عاماً، آنذاك، واستعان بحراسه الذين أبعدهم عن المنصة. وبعد أن ارتاح لبعض الوقت حيث قام مساعدوه بإنعاشه، عاد واستأنف إلقاء كلمته وسط حشود من مناصري حماس الذين صفقوا له طويلاً. وقال هنية أمام الآلاف من أنصار حماس «إن أى حكومة فى العالم لو تعرضت لما تعرضت له حكومته من حصار وضغط لسقطت من الشهر الأول أو الشهر الثانى». وشدد على أن كل محاولات إسقاط الحكومة ستبوء بالفشل. وقال: «لا تتعبوا أنفسكم كثيراً». وشارك عشرات الآلاف من أنصار حماس الذين تجمعوا فى الملعب الرياضى الرئيسى فى غزة بعد صلاة الجمعة ١٠/٦ فى مهرجان دعم للحكومة، وصف بأنه أكبر استعراض للقوة تنظمه الحركة منذ تأسيسها.<sup>(٩٦)</sup>

تفاوتت ردود الفعل على ما جاء فى خطاب هنية، فقد وصفته حنان شعراوى النائبة فى المجلس التشريعى، عن كتلة الطريق الثالث، «بالخطاب التبعوى الشعبوى، البعيد كل البعد عن التشخيص الحقيقى لألم ومعاناة الشعب الفلسطينى». فى حين وجه نبيل شعث، عضو المجلس التشريعى عن فتح، انتقاداً شديداً للهجة لهنية قائلاً «إن الخطاب غير لائق وبعيد عن الصدق فى تناول الحقائق ويصب الزيت على النار ويبعث لفتة تمت محاصرتها». وأوضح الأحمد أن الهدنة التى ينادى بها هنية هى «اعتراف غير مباشر بإسرائيل». وقال: «عندما نتحدث عن هدنة طويلة الأمد يعنى ذلك اعترافاً غير مباشر بإسرائيل، لذلك يجب ألا نخدع أنفسنا، الهدنة عادة تتم بين جيشين متحاربين فى لحظة، وتبقى الجيوش مستفجرة لا تستكين، وليس عرض هدنة للذهاب إلى بناء و تنمية واقتصاد».

من جانبها دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حركتى فتح وحماس لوقف الاشتباكات والترشق الإعلامى بينهما وتحكيم المصلحة الوطنية، كما دعت منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية لحقوق الإنسان قادة القصاص ومُسؤولى الحكومة إلى إيجاد نهاية فورية لحالة العنف ومحاسبة مرتكبيه.

قال الرئيس الفلسطيني، إنه قد يجري استفتاء على القرار الذي سيتخذه بشأن مستقبل حكومة حماس. وأكد عباس أنه إذا لم يكن هناك نص دستوري في قضية يسعى لتبنيها، فسيتم التوجه للشعب وإجراء استفتاء على هذه القضية. وأكد عباس في مؤتمر صحفي في رام الله، «أنه في المستقبل القريب هناك حاجة إلى التوصل إلى خيارات تسمح بالخروج من هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن، وأنه من المستحيل البقاء في هذا الموقف». في الوقت نفسه كانت القاهرة تحاول العمل على إيجاد مخرج جديد من خلال نقاشات مكثمة مع وفد أمني من حكومة حماس كان يرأسه سعيد صيام، سمحت له إسرائيل بالخروج من غزة، وعودته، ووافقت على الفور عندما طلب منها ذلك، وكأنها أرادت أن تبعث برسالة للمجتمع الدولي أن المشكلة ليست في الاحتلال ولكن المشكلة الأكبر في الأشقاء الفلسطينيين أنفسهم.

قال صيام: «وجدنا تجاوبا مرضيا من السوريين والإيرانيين، حيث أبدوا حماسهم لدعم الحكومة الفلسطينية بلا حدود»، وذلك في تعليقه على القوى التي تعمل من أجل مساعدة الفلسطينيين للخروج من الأزمة. كانت تصريحات صيام مقلقة للقاهرة، لكن لا بأس فإن عليها أن تتعامل معه ومع حكومته. ومن القاهرة أعلن صيام رفضه استخدام «أبو مازن» الاستفتاء الشعبي «كفرازة لحماس».

باءت الجهود جميعها بالفشل ومع مطلع فبراير ٢٠٠٧، وقعت أخطر انتكاسة لاتفاق وقف إطلاق النار بين فتح وحماس، قتل أربعة أشخاص وجرح حوالي ثلاثين في اشتباكات عنيفة دارت بين أفراد من حرس الرئيس الفلسطيني محمود عباس وعناصر من كتائب عز الدين القسام، نصبوا كمينا لقافلة قالوا إنها كانت تحمل سلاحا للحرس الرئاسي. جاء ذلك بينما تفجرت معركة كلامية بعد اتهام حماس لدولة عربية لم تسمها بإرسال شحنة سلاح إلى أمن الرئاسة الفلسطينية ومن أسمتهم بالانقلابيين في فتح عبر الحدود المصرية، وسارعت القاهرة إلى نفي هذه الأنباء واعتبرت أنها تهدف إلى توتير الأجواء الفلسطينية. وقد اندلعت الاشتباكات في وسط القطاع وامتدت إلى مدينة غزة وشمال القطاع في أخطر خرق للهدنة بين فتح وحماس منذ دخولها حيز التنفيذ قبل ثلاثة أيام، في ٢٨ يناير.

ونقلت وكالة رويترز عن سكان أن مسلحين من حماس نصبوا كمينا لما قالت الحركة إنها قافلة

تحمل أسلحة للحرس الرئاسى. إلا أن حركة فتح قالت إن القافلة المؤلفة من أربع شاحنات عبرت إلى قطاع غزة وكانت تحمل معدات طبية وخياما. واتهمت الأجهزة الأمنية كلا من حركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لحكومة حماس بالمسؤولية عن السيطرة على شاحنتين من العتاد. من ناحيته، قال ناطق باسم حرس الرئاسة الفلسطينية إن القوة التنفيذية هاجمت موكبا لحرس الرئاسة فى شارع صلاح بين مخيم النصيرات والبريج. وأضاف أن الموكب كان يحمل حافلات مخصصة لمبيت أفراد الحرس الرئاسى الذى يتولى مهمة إدارة معبر رفح، مشيرا إلى أنها تحتوى على معدات للمبيت من خيام وأمتعة من دون أى نوع من السلاح. ونفت حركة حماس والقوة التنفيذية أى علاقة لهما بالحادث. وقال إسلام شهبان الناطق بلسان القوة التنفيذية «إن الاشتباكات تأتى فى إطار حالة الاحتقان والفلتان الأمنى». لكن الحقيقة أن حماس حاولت التغطية على هذه العملية عندما اكتشفت أن الشاحنات الأربع لم تكن محملة بالأسلحة.

كانت اتهامات حماس موجّهة للقاهرة تحديدا. لكن اللواء برهان حماد رئيس الوفد الأمنى المصرى الموجود فى غزة، آنذاك، قال فى بيان له: «هذا الكلام كاذب جملة وتفصيلا، وأن من يردده يرغب فى إحداث توتر فى الساحة الداخلية الفلسطينية ودفع حركتى فتح وحماس للدخول فى سباق تسلح حتى تتفجر أعمال العنف مرة أخرى وهو شئ لن يستفيد منه أى طرف فلسطينى». وأضاف أن الرئيس المصرى حسنى مبارك «له سياسة عربية معروفة وثابتة وهى دعم وتعزيز الصف الفلسطينى، وليس المشاركة فى توتر الساحة الفلسطينية».

وشدد اللواء برهان على حرص الرئيس مبارك على وقوف مصر على مسافة متساوية من جميع الفصائل الفلسطينية وليس العمل مع طرف ضد آخر، لافتا إلى «الجهود الكبيرة التى بذلتها وتبذلها القيادة المصرية لتعزيز السلطة الفلسطينية منذ إنقامتها بشكل عام وجهود تعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية خلال العامين الأخيرين بشكل خاص». وقال معلقا «كل أبناء الشعب الفلسطينى سواسية بالنسبة للقيادة المصرية، والدم الفلسطينى كله محرم».

وأوضح أن الشاحنات التى دخلت إلى الأراضى الفلسطينية عبر الأراضى المصرية كانت عبارة عن قوافل للمساعدات والأغذية قادمة من مصر وبعض الدول كمنح غذائية وطبية وليس

كسلاح وعتاد، وأن أى سلاح مصرى وصل إلى الأراضي الفلسطينية كان قبل فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٩. إلى ذلك، وهى عضونه، كان الوفد الأمنى المصرى فى غزة يواصل المباحثات مع حركتى حماس وفتح من أجل التزام اتفاق وقف إطلاق النار الذى تم التوصل إليه بين الحركتين برعاية مصرية. كانت هناك أصوات فى القاهرة ترى أن ما فعلته حماس كان بإيماز من قوة إقليمية وهدفه إشغال جهد مصر فى التهدة من جانب وفى محاولة للاعتراض من جانب حماس على موقف القاهرة من اتفاق المعابر ٢٠٠٥ والتي تنظم الدخول والخروج من قطاع غزة رغم أن القاهرة ليست طرفا فى الاتفاقية.

فى تلك اللحظة بات المجتمع الفلسطينى على أبواب حرب أهلية حقيقية بعد أن تحولت شوارع غزة إلى ساحة معارك مفتوحة فى وقت نجحت فيه مساع تقوم بها فصائل فلسطينية برعاية مصرية فى التوصل لاتفاق فى مقر القنصلية المصرية فى غزة، ينص على تثبيت التهدة، واستئناف الحوار، لكن أعقبه إطلاق نار جديد.

وسيطرت قوات أمن الرئاسة على الجامعة الإسلامية بغزة التى تعتبر معقلا لحماس، بعد أن تم حرق عدة أقسام فيها، تلاها حرق جامعة القدس المفتوحة، كما سيطروا على مقر وزارة الداخلية فى منطقة «تل الهوى» جنوب غزة، وفى المقابل شنت «كتائب القسام» هجمات على عدد من مقر الأجهزة الأمنية وسيطرت على أربعة منها، وتعرض الوفد الأمنى المصرى إلى إطلاق نار فى غزة، مما أدى إلى إصابة ٢ فلسطينيين من المراقبين له.

كانت الإشاعات من أخطر الأسلحة فى تلك الظروف المأساوية التى تنتشر فى غزة، ولولا النفى الذى قدمه عزام أحمد بنفسه لما نسبته وسائل إعلام إسرائيلية، وقد تردد بقوة فى دوائر فتح وقواعدها بغزة، أن قوات حرس الرئاسة الفلسطينية ضبطت عددا من الضباط الإيرانيين أثناء اقتحامها للجامعة الإسلامية، وكانت تقارير نسبت لمصادر فلسطينية أن المعتقلين ٧ خبراء إيرانيين يعملون لإنتاج الوسائل القتالية فى خدمة حماس، وعثر فى المكان على أكثر من ألف بندقية وصاروخ، وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن الخبراء الإيرانيين يجرى التحقيق معهم فى منشأة تابعة للأمن الوقائى الفلسطينى.

بدأت المملكة العربية السعودية في استخدام نفوذها الروحي والمالي لإنقاذ غزة، وكانت قبل أيام قد تمكنت من إنجاح محادثات بين القوى العراقية استضافتها الرياض وخرجت بما عرف بوثيقة مكة، شجعها ذلك، بالإضافة لصلاتها القوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الإسلاميين في فلسطين على دعوة فتح وحماس لحوار جدى يقضى إلى اتفاق يعيد لحمة العلاقات بين الأشقاء ويوقف شلالات الدم في غزة.<sup>(٦٧)</sup> واستجابة لدعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز، صاحب «المبادرة العربية للسلام» التي تبنتها القمة العربية في بيروت ٢٠٠٢، ذهب الرئيس أبو مازن على رأس وفد من فتح، وخالد مشعل على رأس وفد من حماس، وكان ذلك أمرا يرضى حماس وقياداتها، أن يكون زعيم حماس في مقابل رئيس السلطة الفلسطينية.

أكد الرئيس أبو مازن ومشعل: «لن نغادر مكة قبل الاتفاق وحل الخلافات». هي الجلسة الافتتاحية قال الملك عبد الله «لن نفرض عليكم شيئا ولكن ما حدث شيء مخجل». شمل الملك الاجتماعات برعايته، كان الكرم السعودي المعهود زائداً عن الحد، فالملك لن يقبل بخروج الأخوة الأعداء دون اتفاق، حسبما روى لى أكثر من مسئول فلسطيني في وقت لاحق.

استمرت الاجتماعات على مدى ٣ أيام متواصلة من ٦ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٧. في البداية كانت هناك صعوبات أكبرها هو وجود محمود دحلان ضمن وفد فتح، لقد رفض الزهار مصافحته فيما صافحه باقي أعضاء وفد حماس وعلى رأسهم مشعل. حاول دحلان جاهدا ألا يكون عقبة في طريق الاتفاق وعمل طوال الوقت على تلميف الأجواء للتقرب من قادة حماس. كان دحلان قد نجح إلى حد ما في ذلك. خلال اليوم الأخير من الاجتماعات ناداه موسى أبو مرزوق، الرجل الثانى في المكتب السياسى لحماس «نريد أن نسمع كلمتك يا أبو فادى» وهو الاسم الذى يشتهر به دحلان بين الفلسطينيين.<sup>(٦٨)</sup> أثمرت جهود دحلان وحيله السياسية في كسر الجليد بينه وبين وفد حماس وهو ما أشعر الرئيس محمود عباس بالغبطة تجاهه، وقبل أن يوقع الاتفاق قال له مازحاً «شويا محمد أنت معنا ولا مع وفد حماس»، ومع ذلك انطلقت الشائعات في غزة أن دحلان منع من المشاركة في حفل التوقيع على الاتفاق النهائي الذى دعا له الملك عبد الله. محمود الزهار حضر ولكن دحلان جلس خلف الكاميرات. سئل الزهار لماذا لم تصافحه، قال: «دحلان يتحمل مسئولية دماء الفلسطينيين التى سالت في الاشتباكات الداخلية».<sup>(٦٩)</sup>

الاتفاق النهائي الذي جرى التوقيع عليه تمت صياغته بمشاركة من الطرفين، وكان الملك عبد الله يسمح لمستشاريه بالتدخل عند الحاجة وإزالة العراقيل أولا بأول. وبعد الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للاتفاق قرأها على الوفد «نبيل عمرو» من فتح ووافق الجميع. شمل الاتفاق أربعة نقاط أساسية، أولا: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك مع التأكيد على أهمية الوحدة الفلسطينية كأساس للمصمود الوطني والتصدي للاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية. «وفي هذا الإطار نقدم الشكر للوفد الأمني المصري في غزة الذين بذلوا جهودا كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة».

ثانيا: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ومعه اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثا: المضي قدما في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استنادا لتفاهات القاهرة ودمشق وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعا: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة سياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.<sup>(٧٠)</sup>

وقع الاتفاق الرئيس محمود عباس عن حركة فتح وخالد مشعل عن حماس. أحيط الاتفاق بهالة من التقديس، سواء في الأجواء المحيطة به أو في صياغته، فقد كانت الآية القرآنية: **سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ** هي مقدمة الصيغة النهائية للاتفاق. وخرج الوفدان لزيارة الأماكن المقدسة، كان هناك تركيزا شديدا من قبل الآلة الإعلامية السعودية الضخمة على إبراز هذه الصور ونشرها على الجمهور والتي كانت تخاطب المشاعر والقلوب لا العقول والحقائق على الأرض.

كل ذلك ساعد على تجاهل الأصوات المعارضة لاتفاق مكة، فثمة تيار داخل حماس يرفض هذا

الاتفاق، لكن المعارضة الأساسية كانت من قوى اليسار الفلسطيني، نايف حواتمة، الأمين العام للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يعتبر أن هذا الاتفاق هو «اتفاق محاصصة لتقسيم السلطة بين فتح وحماس». وبالمقابل رأى أن إعلان القاهرة كان أقوى وأهم، «لأنه بمثابة نقطة ارتكاز لتحقيق الوحدة الوطنية حيث جرى التوقيع عليه من كل الفصائل».<sup>(٧١)</sup> رد خليل الحية القيادى فى حماس عضو وفدها فى مباحثات مكة: «أين المحاصصة؟ لا توجد محاصصة» وفتح وحماس لن يستحوذا على الوزارات، مع أنه من حقهما. ما تم أن الحركتين حصلتا على ١٤ وزارة وبقيت حقائب وزارية للمستقلين وللصفائل الممثلة فى المجلس التشريعى.<sup>(٧٢)</sup>

كان الاتفاق هو حصيلة جهد سعودي مصرى أردنى وكذلك سورى، لذا لم ينطلق من نقطة الصفر، إنما من النقطة التى انتهت إليها الحوارات والاجتماعات السابقة بين الطرفين والتى امتدت من غزة إلى القاهرة، مروراً بدمشق وعمان، فقد راكمت نجاحات ونقاط جزئية تم تجميعها ووضع الإطار المناسب لها من قبل القيادة السعودية.<sup>(٧٣)</sup> توقع مشعل أن يصمد اتفاق مكة لفترة من الزمن، «يمكن للفلسطينيين أن يعيشوا تحت مظلته. وفى مرحلة تالية سيكونون فى حاجة لتفاهات أوسع واتفاق أشمل»، وأكد أن اتفاق مكة «إن لم يحقق كل ما نرجوه أو نطمح إليه يكفى أنه أوقف نزيف الدماء الفلسطينية».<sup>(٧٤)</sup>

وفى هذه اللحظة كان للاتفاق مفعول السحر فى النفوس. كلف الرئيس محمود عباس، إسماعيل هنية، بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بعد أن تقدم الأخير باستقالة حكومته. وخلال مؤتمر صحفى مشترك فى غزة غلبت عليه أجواء من البهجة والتفاؤل حيث تبادل عباس وهنية القبلات والتهنئة، تلا الرئيس الفلسطينى خطاب التكليف الذى نص على: «نكلفكم بتشكيل الحكومة، وبعد الانتهاء من تشكيل الحكومة يتم عرضها علينا للحصول على الموافقة، ثم تعرض على المجلس التشريعى لنيل الثقة». ويمنح القانون الفلسطينى لرئيس الوزراء المكلف ثلاثة أسابيع لتشكيل الحكومة، يضاف إليها أسبوعان فى حال تمذر تشكيلها خلال الأسابيع الثلاثة الأولى». وتابع الرئيس عباس: «على أساس ذلك أدعوكم لاحترام الاتفاقيات التى وقعتها السلطة الفلسطينية».

من جانبه قرأ هنية مرسوم التكليف بقوله: «الأخ أبو مازن أشكركم على الثقة بشأن تكليفى



بتشكيل حكومة الوحدة، ويسرنى قبول خطاب التكليف لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية».

وقبل خطاب التكليف تقدم هنية بقراءة مرسوم الاستقالة قائلا: «السيد الرئيس عباس، يطيب لى أن أعبر لكم عن الثقة التى أوليتموها إياى، رغم الظروف الصعبة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى، واستنادا لاتفاق مكة الذى نص على تشكيل الحكومة القادمة، فإننى أتقدم إليكم باستقالتي، وذلك حتى يتسنى الشروع فى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة».

وردا على طلب الاستقالة، قرأ عباس نص مرسوم آخر تضمن أربعة بنود تشمل استقالة الحكومة الفلسطينية التى يرأسها هنية، واعتبارها حكومة تسيير أعمال لحين تشكيل حكومة الوحدة الجديدة، وتكليف هنية رسميا بتشكيل حكومة وحدة وطنية بناء على ما اتفق عليه بمكة، وأخيرا أمر الرئيس الفلسطينى بقيام كافة الجهات المعنية والمختصة بتنفيذ المرسوم الرئاسى، والمساعدة على تنفيذه «كل فى مكانه ومنصبه».<sup>(٧٦)</sup>

وفى ختام المؤتمر تجنب عباس وهنية الإجابة على أسئلة الصحفيين الذين بادروهم عباس مزاحا بقوله: «نرجو أن يكون حضوركم حضور خير، ومعلوماتكم معلومات خير».

فى هذه المرة كان دحلان حاضرا وصافح هنية بحرارة وقبله هنية واحتضنه. كان ذلك لم يعجب بعض قادة حماس، علق الزهار: «إن السياسة تفرض على المرء أحيانا أشياء لا يريدونها».

كانت الشروط الأمريكية الإسرائيلية عقبة فى طريق تطبيق اتفاق مكة. فمن جهتها لم تكن واشنطن متحمسة لهذا الاتفاق. أكد صائب عريقات: «إن أجواء السياسة الأمريكية بعد اتفاق مكة غير إيجابية». كانت كونداليزا رايس فور إعلان اتفاق مكة قد سارعت إلى الاتصال بشركائها الدوليين فى اللجنة الرباعية لتصدر بيانا تكرر فيه شروطها التى تطالب أى حكومة فلسطينية بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام اتفاقات السلام، ومن دون ذلك فلن يحصل الفلسطينيون على المساعدات المالية وسيظل الحصار مفروضا.<sup>(٧٧)</sup>

روبرت ستالوف مدير معهد واشنطن لسياسة شرق الأدنى كتب يقول: «إن الأمن السياسى الذى كانت رايس تريد فتحه على المسار الفلسطينى بات مغلقا بعد اتفاق مكة وقد تهرب الفلسطينيون من الالتزامات الدولية». ولم تمر أيام على توقيع الاتفاق حتى قالت رايس

بنفسها: «إن مهمتى فى الشرق الأوسط، وتحديدًا فى عملية السلام أصبحت معقدة». كانت رؤية رايس النهائية هو شطب حماس تمامًا، إذا لم يتم تطويعها بالكامل<sup>(٧٧)</sup>. كانت هناك تحذيرات عربية وفلسطينية من سقوط اتفاق مكة فى تلك الظروف، كتب بلال الحسن يقول: «آن الأوان حتى تكون هناك وقفة فلسطينية عربية لمواجهة التعتن الأمريكى». وأشار الحسن وهو كاتب فلسطينى متخصص «لقد تبلورت الصورة أكثر بعد الاجتماع الثلاثى الذى ضم كونداليزا رايس وأبو مازن وأولمرت وتجاهلت فيه رايس اتفاق مكة تمامًا»<sup>(٧٨)</sup>.

جرى تشكيل الحكومة وتم عرضها على المجلس التشريعى وصوت ٨٣ نائبًا مع الحكومة مقابل ٢ نواب ضدها. وأدى وزراء الحكومة الجديدة اليمين القانونية بعد ساعات من التصويت. وشرح هنية فى خطابه برنامج حكومة الوحدة الذى تضمن «احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التى وقعتها منظمة التحرير». وبرز فى خطاب هنية مطالبته بإقامة دولة فلسطينية على الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وقال إن حكومته ستعمل على تثبيت التهدئة مع إسرائيل مقابل التزام الاحتلال «بوقف الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات والحفريات فى القدس ورفع القيود عن تنقل الفلسطينيين فى الضفة وغزة».

فى غضون ذلك سارعت إسرائيل إلى الإعلان أنها مستمرة فى مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة. واتهمت إسرائيل حكومة الوحدة بمساندة «الإرهاب» وطالبت بمقاطعتها. وقالت «ميرى آيسين» المتحدثة باسم رئيس الوزراء أيهود أولمرت: «تتضمن الخطوط السياسية العريضة التى شهدناها هذا الصباح بصفة خاصة ما يتعلق بأسلوب إقامة دولة فلسطينية وذلك من خلال المقاومة. المقاومة هى الإرهاب. لا ينبغى أن يسوء أحد فهم ذلك». وأكدت «لن نعمل مع هذه الحكومة. هذه الحكومة لا تعترف بوجودنا ولا تعترف بالاتفاقيات والأهم أنها لا تنبذ الإرهاب بأى شكل من الأشكال».

وقد أسندت مناصب وزراء المالية والداخلية والخارجية إلى أشخاص ليسوا أعضاء فى حركة حماس أو فتح. ووقع الاختيار على هانى القواسمى كوزير للداخلية. وهو المنصب الأكثر حساسية بسبب سيطرته على أجهزة الأمن الفلسطينية والقواسمى معروف كأكاديمى وليس له ارتباطات سياسية.

وبين أبرز الوزراء: نائب رئيس الوزراء عزام الأحمد (فتح). وزير الخارجية زياد أبو عمرو (مستقل). وزير المالية سلام فياض (مستقل). وزير الداخلية هانى القواسمى (مستقل). وزير النقل والمواصلات سعدى الكرنز (فتح). وزير التربية والتعليم العالى ناصر الدين الشاعر (حماس). وزير الإعلام مصطفى البرغوثى (مستقل). وزير السياحة خلود دعبس (مستقلة). وزيرة شؤون المرأة أمل محمد صيام (حماس). وأعلن الاتحاد الأوروبى التزامه بشروط الرباعية الدولية وأيد الموقف الأمريكى فى مقاطعة الحكومة الجديدة.

وكان الخلاف الأول بين حركتى فتح وحماس بعد تشكيل الحكومة قد برز بعد أن قررت الحكومة فى اجتماعها الأول إعادة تشكيل مجلس الأمن القومى الفلسطينى وأصدر عباس مرسوما بذلك الذى تضمن تعيين محمد دحلان مستشارا للأمن القومى الفلسطينى. وقال ناطق (فوزى برهوم) إن عباس لم يستشر أحدا من حماس حين أخذ القرار، وأمل أن يعيد نظره فيه. كما وصف صلاح البردويل القيادى فى حماس، دحلان بأنه شخص مستفز. وقال إنه لا يجب أن يتولى هذا المنصب بينما مازال عضوا بالبرلمان. من جهته أعرب دحلان فى مقابلة مع (بى. بى. سى العربية) عن «استغرابه» وما أسماه «الضجة» التى تسبب بها القرار من ناحية حماس، معتبرا أنه من صلاحية عباس تعيين الشخص الذى يريده لهذا المنصب الذى هو مستشار للرئيس وليس للحكومة. وعما قالتته حماس من أنه لا يجوز الجمع بين العضوية فى المجلس التشريعى وتولى هذا المنصب، قال دحلان إنه فى حال ثبوت ذلك قانونيا فهو سيختار بين الاثنين.

وردا على سؤال حول مسئوليات مجلس الأمن القومى، قال دحلان إن المجلس الجديد مهمته وضع السياسات أما السلطة التنفيذية بيد وزير الداخلية.

استمرت واشنطن على أى حال فى ممارسة الضغوط. تم إرسال القنصل العام الأمريكى فى القدس، جاكوب والز، إلى رام الله. كرر والز تحذيرات راييس من أنه إذا رفضت حماس الالتزام بقرارات الرباعية الدولية، سيكون على الحكومة أن تستقيل. ثم نصح والز عباس بعدم التخلّى عن شخصيات ذات مصداقية وتعزيز فريقه بها، وحدد دحلان بالاسم. طيلة شهر كان دحلان يستفيد من أنصار فتح لإزعاج حماس من حين لآخر. ولو أن «أبو مازن» فتش

الكرة الأرضية بحثا عن مرشح لمضايقة حماس لم يكن ليجد أحدا يكرهه الإسلاميون أكثر من دحلان. كان الرئيس الفلسطيني قد وضع خمسين ألفا أويزيد من رجال الأجهزة الأمنية تحت تصرف دحلان.<sup>(٨٧)</sup>

فى داخل فتح كان بعض قيادات الحركة منزعين من تفرده بالقرار، ومن الثقة الزائدة التى منحها له الرئيس محمود عباس. فى مقابلة مع صخر بسيسو عضو اللجنة المركزية فى حركة فتح قال: «دحلان عين أقاربه فى مناصب أمنية رفيعة، ولم يكن يعمل على أسس مهنية، وكان هناك اعتراض شديد داخل فتح». لم يكن صخر بسيسو يتحدث من فراغ، فقد كان أحد المسؤولين الفلسطينيين الذين رافقوا عرفات وانخرطوا فى العملية الأمنية، قد عمل مساعدا لصلاح خلف «أبو إياد» مؤسس جهاز الأمن الفلسطينى الموحد، وهذا الجهاز الذى كان منوطا به حماية وتأمين الثورة الفلسطينية قبل توقيع اتفاق أوسلو.<sup>(٨٨)</sup>

عقب تكليف هنية بتشكيل الحكومة الجديدة كان يمكن رؤية أن لحماس قيادتين، لقيادة واحدة. كانت قيادة الخارج قد استأنفت هجومها على دحلان، أدعى خالد مشعل أن دحلان يحرض على الفتنة والحرب الأهلية، وأن تعيينه كمستشار أمن للرئيس شئ مستفز وغير مقبول ولا يساعد الفلسطينيين على حل خلافاتهم. ربما كان الهجوم على دحلان عنوانا للموضوع هذه المرة، لأن الموضوع الأساسى هو عدم رضى قيادة حماس فى الخارج عن خطاب التكليف الذى سلمه الرئيس محمود عباس إلى هنية، فقد رأت فيه الكثير من الثغرات المخالفة لبرنامج حماس، أكد إبراهيم غوشة: «أهم النقاط التى تخالف برنامج وميثاق حماس ما نص على الالتزام بقرارات المجالس الوطنية وقرارات القمم العربية، واحترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية. هذا مناقض تماما لبرنامج حماس وسياستها طوال عقدين من الزمن».<sup>(٨٩)</sup>

وأضاف: سيقول قائل إن هذا موقف الحكومة وليس موقف حماس، ولكن هذا كلام ساذج، لأن رئيس الحكومة هو من حماس. اعترضت قيادة حماس الخارج أيضا بشدة على نص خطاب التكليف بحصر المقاومة والعمليات المسلحة فقط داخل أراضى ١٩٦٧. واعتبرت قيادة الخارج أن نصوص اتفاق مكة أسوأ فهمها، كانت هناك تباينات بين حماس الداخل وحماس الخارج

في قراءة الاتفاق الذي لم يكن خبره قد جف بعد، الأمر الذي دفع لانتقاد هنية من قبل قيادات حماس، قالوا صراحة: «إن برنامج حكومة الوحدة الوطنية والتي يرأسها هنية مخالف تماما لبرنامج حماس وميثاقها».<sup>(٨٢)</sup> في غضون ذلك كانت الأوضاع تتفاقم سوءا في غزة، فمعظم المتاجر والمحلات تبقى مغلقة طوال اليوم، وتكدست القمامة في الشوارع، وحركة السير راحت تنخفض بشات، لأن القليل من الفلسطينيين كانوا يستطيعون شراء الوقود لسياراتهم. شغل البعض مركباتهم على زيت الطهو. كان هناك رجال ونساء يقفون في حالة بكاء في طابور أمام ماكينات الصرف الآلي، بعضهم يبكي، لأن الرواتب لم توضع في موعدها، والبعض كان مضطرا لسحب آخر مدخراته من المصارف.

استمر الحصار الغربي مفروضا على الفلسطينيين، كانت حوالي ١٧٠ ألف عائلة على الأقل من دون دخل، ولم يكن هناك سوى القليل لدعم الاقتصاد المحلي. كان حوالي ٩٠ في المائة من أهل غزة يعيشون تحت خط الفقر، وقيل إن ٨٥٪ كانوا عاطلين عن العمل، وإن أكثر من مليون شخص يعتمدون على وكالات الأمم المتحدة في الحصول على مواد غذائية لأسرهم. كل ذلك لم يمنع استمرار الخلافات بين فتح وحماس. واستمر التراشق الإعلامي، خصوصا بين دمشق ورام الله، بطريقة أكثر حدة.

ولأن معظم النار من مستصغر الشرر، فقد كان هناك تقرير تتداوله قيادات حماس في الداخل عبارة، كما قالت حماس، عن وثائق حصلت عليها قياداتها في الخارج عن طريق صحفي أردني هو فهد الريماوي الذي كان يعتزم نشره في جريدة المجدة في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧. لكن الحكومة الأردنية صادرت العدد، فلم تر القصة النور.<sup>(٨٣)</sup> هذه القصة، ولم تكن سوى فحوى خطاب سيلقيه مشعل فيما بعد وسط جمهوره في دمشق، ومنعتها السلطات الأردنية حسب إدعاءات حماس، كانت تتطوى على خطة وضعت لإسقاط حماس عن طريق انتخابات جديدة يكون فيها فوز فتح مضمونا، وإن لم يحدث ذلك فلا مانع من إسقاط حماس بالقوة من خلال الحرس الرئاسي التابع لأبو مازن. وستقدم القاهرة وعمان الدعم والمساعدة في ذلك. القصة ذاتها تم تسريبها مدونة على شبكة الانترنت صاحبها محاسب فلسطيني يقيم في كندا، يستخدم الشبكة المنكيهوتية تحت اسم مستعار هو «الغريز». قال الغريز «إن هذه الخطة وضعها الجنرال الأمريكي دايتون وباركها راييس». وقد نشرت ذلك صحيفة ها آرتس

الإسرائيلية نقلا عن المدونة السالفة. وعليه كان طبيعيا أن تتجدد الاشتباكات وأعمال العنف في غزة بشكل أكثر سخونة ورعبا.

كان دحلان الرجل القوي في غزة مضطرا لإجراء جراحة في ركبته فنادر القطاع. لكن قبل مغادرته، قال محذرا: «من يحاول السيطرة بالقوة على غزة، بلا عقل سيتورط ويورط الشعب الفلسطيني برمته».<sup>(٨٦)</sup>

في نهاية أبريل حاولت القاهرة إنقاذ اتفاق مكة الذي أوشك على أن يفسد مفعوله للأبد. عباس أطلع مبارك على نتائج جولته بسبع دول أوروبية، اختتمها بجنيف، خاصة فيما يتعلق بكيفية تخفيف الخناق المفروض على الشعب الفلسطيني منذ مجيء حماس للسلطة أوائل ٢٠٠٩. وما تبعه من قيود على التدفقات المالية والمساعدات الخارجية للفلسطينيين، وكذلك حثه الأوروبيون على استئناف الحوار مع الحكومة الفلسطينية بصيغتها الجديدة.

كان مبارك يتلقى تقريرا يوميا من خلال وفده الأمنى المقيم بشكل شبه دائم في قطاع غزة، لمتابعة الوضع الفلسطيني والتوسط للتهدة مع إسرائيل وإنجاح صفقة تبادل الأسرى بين الجانبين. وقد دعت القاهرة «مشعل» أيضا ورتبت لقاءين بينه وبين عباس. دارت المناقشات الأساسية في الاجتماعين حول كيفية إنجاح اتفاق مكة والحفاظ على الوحدة.<sup>(٨٧)</sup>

ذهب وفد من فتح يضم أربع شخصيات، من بينهم صخر بسيسو الذي كان همزة وصل أساسية مع حماس على مدى أكثر من ١٠ سنوات. كانت مهمة الوفد استكمال مباحثات أبو مازن ومشعل التي جرت في القاهرة وإشراك جميع الفصائل في تلك المباحثات واستطلاع رأيها.

في دمشق التقى وفد فتح قيادات بالفصائل المختلفة وهي مقدمتها حماس. قال صخر بسيسو: «كان اللقاء وديا وساد خلاله جو من التفاهم ساهم في صنعه مشعل وموسى أبو مرزوق». كانت اتهامات فصائل اليسار الفلسطيني لفتح وحماس باستئثار السلطة وتفردا بالقرار هي القضية الرئيسية خلال الجلسة، فقد كان الهدف الأساسى من هذه المباحثات هو تنقية الأجواء وتوحيد الجبهة الداخلية، استعدادا للبدء في إصلاح منظمة التحرير لتكون الوعاء الحاضن لجميع الفلسطينيين. بعد مناقشات امتدت لساعات ذهب وفد فتح ليستريح بالفندق.

فى وقت متأخر رن جرس الهاتف كان على الخط خالد مشعل قال: «أخى صخر أريد أن تعمل مع الرئيس أبو مازن اتصالاً، لأنى سمعت أن هناك اشتباكات فى غزة بين شباب من حماس وفتح، وأخبر الرئيس أنتنى أريد أن أحكى معه». كانت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح نوعاً ما، لتطويق العنف والاشتباكات.<sup>(٨٦)</sup> لكن بعد اشتباكات تواصلت حتى فجر ١٠ يونيو أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة العشرات، أعلن فى رفح عن ثانى وقف إطلاق نار فى غضون ٤٨ ساعة بين حركتى فتح وحماس.

كان الاتفاق الجديد، الذى جاء إثر تدخل الوفد الأمنى المصرى وممثلى الفصائل الفلسطينية فى المدينة، يقضى بسحب المسلحين من الشوارع وإزالة الحواجز التى نصبت فى كل المدينة، بعد أن امتدت الاشتباكات إلى حى الشابورة شمال رفح وإلى محيط مستشفى «الشهيد أبو يوسف النجار» الذى وصل إليه الجرحى والمقتلى. وأسفرت الاشتباكات التى اندلعت بين الطرفين عن مقتل أحمد أبو حرب، جنرال الوحدة المدفعية فى كتائب القسام ومحمد النحال، أحد أفراد جهاز الأمن الوطنى الفلسطينى. ونقل عن شهود عيان القول إن جذوة الاشتباكات اشتعلت عندما كان الوسطاء يباشرون تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الأول. فى حى تل السلطان غرب المدينة، وازدادت الأمور حدة، عندما انتقلت المواجهات إلى قلب مخيم الشابورة الذى يتكدس فيه عشرات الآلاف من الناس فى مساحة ضيقة. وأكدت كتائب القسام أن أحد القتيلين اللذين سقطا فى رفح هو من قادتها الميدانيين. وفى بيان صادر عنها، قالت الكتائب «إن أحمد أبو حرب، ٢٥ عاماً، هو جنرال الوحدة المدفعية القسامية». وأكدت «أن مسلحين من فتح أطلقوا النار على أبو حرب فى مخيم الشابورة متهمه من سمتهم «جيش لحد المشبوه» (المسمى تنفيذية فتح) فى رفح قبل أيام، بإثارة الاقتتال من خلال إطلاق النار على مجموعة من كتائب القسام.

قال اللواء برهان حماد رئيس الوفد الأمنى المصرى «هناك أيد شيطانية تلعب فى الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت محترقة فى إشعال الاقتتال بين الأشقاء الفلسطينيين». وفى تصريح للصحفيين أكد أن «الفلسطينيين يعرفون أن حكومة الوحدة الوطنية هى الأمل الوحيد الباقى لهم لأن يعيشوا بسلام، موضحاً «أن فقدان هذا الأمل ستكون له عواقب وخيمة جداً، وعقبات على الشعب الفلسطينى كله، وبالتالي أنا أمل أن يستمر الحوار وتستمر حكومة الوحدة

الوطنية تؤدي مهماتها الوطنية حالياً. وأضاف: «أنهم يلعبون بالنار. والنار ستحرق أيديهم أولاً، وأرجو أن يعودوا إلى رشدهم». وتابع: «أنا لا أريد أن أزيد النار اشتعالاً ولكني أناشدهم وأناشد الجميع من أبناء الشعب الفلسطيني، عسكريين وسياسيين، أن يكونوا في الفترة القادمة أكثر حرصاً وتقاهماً للموقف الصعب الذي تمر به القضية الفلسطينية». وفي مقابلة مع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير وأمين سر فتح وأكثر قياداتها قرباً من حماس، قال: «إن هناك عناصر من حركة حماس تحاول تعطيل اتفاق مكة». وأكد أن «قيادة حماس المركزية في دمشق كانت مخلصه في تعهداتها، إلا أن القيادة في غزة وعلى رأسها محمود الزهار تسعى للسيطرة على القطاع من خلال الفتنة وإشاعة الفوضى». وفي الوقت ذاته استثنى إسماعيل هنية من ذلك، قال: «هنية يرفض مثل هذه الممارسات».<sup>(٨٧)</sup>

تبادلت فتح وحماس الاتهامات. وقالت الرئاسة الفلسطينية في بيان لها إن بعض القيادات السياسية والعسكرية في حركة حماس تخطط للانقلاب على الشرعية الفلسطينية ودفع «الوطن إلى أتون حرب أهلية». وأضاف الناطق: إن الرئاسة الفلسطينية تنظر بقلق بالغ لهذا المخطط التي تنفذها «بعض القيادات ضيقة الأفق، خاصة تلك التي تضررت من اتفاق مكة المكرمة الذي يدفع بالوطن إلى أتون حرب أهلية بشعة، على حد تعبير البيان. وتتمنى بالقيادات المتضررة من اتفاق مكة بعض المسؤولين في حماس الذين خرجوا من الحكومة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومنهم محمود الزهار وزير الخارجية السابق، وسعيد صيام وزير الداخلية السابق. في هذه الظروف وجد أبو مازن الدعم من بارونات فتح.

وأصدرت اللجنة المركزية بياناً اتهمت فيه من أسمتهم «بقيادة الجناح المتطرف والمربط» بـ«رفض وإصرار وعناد كل جهودنا وأعلن صراحة رفضه لاتفاق مكة ولحكومة الوحدة الوطنية». واتهمت مركزية فتح حماس بأنها أجبرت وزير الداخلية هاني القواسمي على الاستقالة.

بدأت الرئاسة وقيادة فتح تشعران بالخطر وأن هناك شيئاً ما غير طبيعي يجري في غزة، وكلما نجحوا في إطفاء حريق اشتعلت حرائق في مواقع أخرى. وأكدت اللجنة المركزية «أن كافة البيانات التي تصدر من هنا وهناك وبأسماء غير معروفة وباسم كتائب الأقصى هي بيانات مفسوسة للتشويش والتشويه وقلب وإيجاد الذرائع للاستمرار في مخطط الفتنة.



كما أكدت رفضها المطلق «لأية محاولة لنقل الفتنة إلى الضفة الغربية». فيما كانت القوات الأساسية لكتائب الأقصى تتمركز في الضفة الغربية.

وحمل أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، الرئيس مسئولية ما يجري من أحداث قتل واغتيالات في قطاع غزة، قائلا: «إن مؤامرة تحاك بداخل مقر رئاسة السلطة بحق أبناء الشعب الفلسطيني». وبعث بحر رسالة إلى الرئيس حذره فيها من «العيث الذي يجري على أيدي عناصره، خاصة أنه يتم داخل المنتدى التابع له، وهذا دليل على أن المؤامرة تحاك بداخل هذا المنتدى (مقر الرئيس في غزة)، لذلك فمن يتحمل المسئولية هو عباس». واعتبر سامي أبو زهري، الناطق باسم حماس، أن تصريحات نبيل أبو ردينه الناطق باسم الرئاسة «تمثل محاولة لقلب الحقائق وللتغطية على الجرائم التي ترتكبها ميليشيات رئيس السلطة محمود عباس والتيار الانقلابي العميل في شوارع غزة». وفي تصريح نقله عنه المركز الفلسطيني للإعلام قال أبو زهري: «عن أي شرعية يتحدث أبو ردينه. فإذا كانت حماس هي التي فازت بالانتخابات التشريعية والتي حظيت برئاسة الحكومة السابقة والحالية فكيف تكون غير شرعية». واعتبر «أن الذي ينقلب على الحكومة هو الذي ينفذ مخطط المنسق الألماني الأمريكي في الأراضي الفلسطينية كيث دايتون، العميل الخائن الذي يأخذ مئات الملايين من الدولارات من الأمريكيان وغيرهم لا لإطعام شعبنا، إنما لقتله عبر مجموعاته المأجورة والمنتشرة في شوارع غزة.

في ظل هذا التصعيد رأى أبو مازن أن عليه التحدث إلى مشعل مباشرة وبدون وسيط، قال لمشعل على الهاتف: «يجب أن توقف هذا الجنون». وطلب أبو مازن من رئيس المكتب السياسي لحماس أن يقدم له تفسيراً عما يجري. وعد مشعل بأنه سيفعل، وإن كان قد أكد: «لا نتحمل المسئولية عن ذلك وحدنا».

كانت الأجواء متوترة بدرجة غير مسبوقة، وهناك مسئولون كبار من حماس مثل الزهار وصيام يدعمون العنف والاشتباكات ويشجعون الفوضى بلا حدود. وقد كانا من المسئولين في الحكومة حتى أيام قليلة. وخرجا تاركين هنية وحده في الحكومة. كان سعيد صيام رجل أمن متمكنا، استطاع خلال الفترة التي تولى فيها وزارة الداخلية أن يطلع على أدق تفاصيل المخطط الأمنية

الخاصة بضبط القطاع والسيطرة عليه وتأمينه من الداخل. في المقابل لم تكن هناك قيادة أمنية كبيرة في القطاع تستطيع أن تتعامل معه. كان دحلان يخضع للعلاج في الخارج، ووزير الداخلية الجديد هاني القواسمي قد ترك منصبه. ليس هذا فحسب بل إن تعليمات أبو مازن المباشرة لحرسه وقواته الدفاع عن مقراتهم وأنفسهم فقط. وفي آخر رسالة وجهها إليهم «الدم الفلسطيني حرام حرام حرام». كررها ثلاث مرات. كان يخشى من انتصار القوضى وشيوع حرب أهلية.

بعد يوم رابع من قتال ١٥ يونيو سيطر فيه مسلحو حماس وكثائب القسام على المقرات الحكومية والأمنية، بما أثار قلق الجهات الدولية والتي كانت تتحدث سابقاً عن مخاوف تحول غزة إلى «غزستان»، على غرار أفغانستان أيام طالبان، أعلن الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم، يقضى الأول بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية والثاني بإعلان حالة الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة والثالث تشكيل حكومة طوارئ.

رفضت حماس قرار أبو مازن ووصفته بالمريدة القانونية. وقال يحيى موسى أحد مسؤولي حماس: «ليس من حقه أن يعلن حكومة طوارئ فهذا غير قانوني». ثم أضاف: «لقد حررنا أبو مازن مما كان يكبل يديه ويمنعه من اتخاذ القرار بإزاحة محمد دحلان». وفي غطرسة شديدة قال: «إذا أراد أبو مازن القرار الوطني فعليه أن يأتي إلى حماس للاتفاق على برنامج وطني».

اعتبرت حماس أن اللجنة التنفيذية للمنظمة لا تملك أية شرعية لتصدر أية قرارات، أكد أبو زهري أن الشرعية للحكومة التي جاءت عبر صناديق الاقتراع.

في تلك اللحظة كانت المحطات الفضائية تبث مشاهد بشعة تحت عنوان «الحرب الداخلية تشتمل في غزة». كان الجنون هو عنوان هذه الأيام فعلاً في غزة، قال صخر بسيسو: «غدرت بنا حماس». كان لمشعل تفسير مختلف، قال: صحيح لو كانت هناك معارضة استعملت العنف ضد السلطة، ولكن أريد أن أوضح هنا أن أي حكومة في الدنيا تدافع عن نفسها ضد من يريد الانقلاب عليها، فهل يكون دفاعها هذا مشروعاً أم لا؟ وأضاف مشعل: «في أي دولة عندما يأتي أحد وينقلب على الشرعية أو على السلطة الرسمية، وهذه السلطة تدافع عن نفسها، من تنهم؟ من استعمل العنف؟ من حمى الشرعية؟ حماس ليست مخطئة. بل كانت على رأس

الحكومة و كان موقفها دفاعا عن شرعية السلطة وبالتالي لسنا المتهمين». <sup>(٨٨)</sup> أدانت فصائل اليسار ما قامت به حماس ودعا جميل مجدلاوى القيادى فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى مقاطعة حماس بالعزل السياسى وعدم السماح لها بأن تجنى ثمار ما اقترفته. <sup>(٨٩)</sup>

بسطت حماس (١٦ / ٦) نفوذها المطلق على مجمل قطاع غزة من رفح جنوبا حتى بيت حانون شمالا، وتوقف إطلاق النار بالكامل فى القطاع بعد أن سيطرت كتائب القسام على مجمع السرايا الحكومى الواقع وسط غزة، آخر معاقل الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية، دون إطلاق رصاصة واحدة. واتهمت السلطة كتائب القسام والقوة التنفيذية التى شكلها وزير الداخلية السابق سعيد صيام، بنهب محتويات منزل الرئيس من أثاث ومقتنيات شخصية، وأنها تتعامل معها باعتبارها غنائم حرب. جرى ما جرى فى وقت كانت فيه حماس بأمرس الحاجة إلى إظهار وجه أقل عنفا للعالم. كانت قناة الجزيرة تبث صورا لأعضاء حماس وهم يمثلون بالجنث الفلسطينية بعد قتلها، وتهتف فى صراخ لما أسمته «تحرير غزة»، فى تلك اللحظة كانت القضية الفلسطينية تخسر جمهورا حقيقيا مساندا لها فى أرجاء الأرض.

ببعض الشجاعة، شرع من تبقى من أنصار فتح فى تنظيم احتجاجات خارج المساجد الكبيرة وفى بعض الميادين وسط عويل وصراخ النساء وأطفال اغتالت حماس أباءهم. خرج المئات من المواطنين الفلسطينيين فى تلك الاحتجاجات أيضا مستكرين ما ارتكبته حماس.

كان هذا هو أسبوع النكسة الفلسطينية بامتياز. لقد بدأ باشتباكات وانتهى بانقلاب عسكري. وفى أيام معاناة من العام ١٩٦٧، أى قبل ٤٠ عاما تقريبا، كانت الأرضى الفلسطينية قد احتلت كاملة من قبل القوات الإسرائيلية، واليوم خرجت قوات الاحتلال فى إطار خطة الانسحاب من غزة، ليقا تل الأشقاء بعضهم البعض، فبدأ الاحتلال أكثر رحمة من الأشقاء فى لحظات جنون. <sup>(٩٠)</sup>

القاهرة كانت أول المواسم التى سارعت لاستنكار الانقلاب واعتبرته خطرا يطولها. قال الرئيس مبارك: سيطرة حماس على غزة «انقلاب على الشرعية الفلسطينية». وأضاف: «نأسى لإراقة الدماء الفلسطينية بأيدى الفلسطينيين فى اقتتال تجاوز كل الخطوط الحمراء».

وأدانت مصر حماس بقوة وحثت كل الفلسطينيين على الالتفاف حول عباس. وقررت القاهرة

نقل سفيرها ودبلوماسيها لدى السلطة الفلسطينية من غزة إلى الضفة الغربية.

وكان سامى أبو زهري قد قال فى وقت سابق إن «الحركة تريد التفاوض مع فتح لجسر الهوية بين الجانبين». وتابع: «نعتقد أن التفاوض مع فتح هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة»، كان كلاما بلا قيمة فى محاولة من قيادات حماس لتخفيف وطأة ما حدث.

حاول القول «إن ما جرى فى غزة ليس انقلابا، وإن حماس ما تزال تعتبر محمود عباس الرئيس الشرعى للسلطة الفلسطينية، وتشمل صلاحياته الضفة الغربية وقطاع غزة». حسنا، ماذا نسمى ما فعله مقاتلو حماس، وهم يقتحمون مكتب الرئيس الفلسطينى ويدسون صورهم بالأقدام، ويجلسون على مقعده؟ ويقول أحد مقاتلى حماس، وهو على كرسي أبو مازن حاملا سماعة الهاتف: «أهلا يا ريس، من الآن عليك الاتصال بنا». كان هذا تعليق أحمد قريع عضو اللجنة المركزية بفتح. وتساءل: «وكيف نفهم وصف حماس لما جرى فى غزة على أنه «التحرير الثانى؟»، ناهيك عن القتل والتفكيك والإهانة وتدمير مبانى السلطة الشرعية؟ كيف نفهم ما فعله مقاتلو حماس فى منزل ياسر عرفات وتخريبهم له ووضع صورهم تحت أحذيتهم؟ أليس مشعل هو من قال إن ياسر عرفات شهيد، دفع حياته ثمنا للقضية الفلسطينية؟».

كان موقف مشعل متناقضا بالفعل، فقد دعا إلى حوار فلسطينى برعاية عربية. قال قريع: «حسنا، ماذا نسمى اتفاق مكة؟».

حاول مشعل أن يطمئن دول الجوار، وتحديدا مصر، بأن حماس لن تصدر الثورة وإن سياستها تقوم على أساس التعامل مع كل دولة عربية تعاملها رسميا، وعدم التدخل فى شؤون الآخرين. كان مشعل يحاول أن يفعل أى شئ لتحسين صورته، حين أعلن أنه يطالب قادة حماس بمضاعفة جهودهم لإطلاق سراح الصحفى البريطانى المختطف فى غزة، آنذاك، كان مثل هذا الكلام خارج الموضوع، بالتأكيد.

لم يكن هناك أحد من القادة العرب أكثر غضبا من ملك السعودية. ومن الآن فصاعدا ثمة قطيعة بينه وبين حماس. علق طارق الحميد رئيس تحرير جريدة الشرق الأوسط القريبة من القصر السعودى: «خالد مشعل شاطر لكنه غير مقنع ولن يقود أهل غزة إلا إلى كارثة».

وأكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في كلمة ألقاها خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة، أن الاقتتال الفلسطيني «حق حلم إسرائيل وهو زرع نار الفتنة بين الفلسطينيين وتأجيج نار الحرب في ما بينهم». وأضاف أن إسرائيل «تري في هذه الفتنة الوسيلة، لتعيش في هدوء وطمأنينة، واليوم يكاد يضع الفلسطينيون بأنفسهم المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينية». وتابع الفيصل: «لا نعتقد أن علينا أن نعرض حلولاً على المتصارعين، إنما نتوقع منهم أن يأتوا بحلول تطفئ الفتنة». كانت المملكة السعودية قررت رفع يدها في تلك اللحظة.

وكان المتحدث باسم الخارجية المصرية علاء الحديدي قد أكد بأن مصر والأردن والسعودية ولبنان اتفقوا على «ضرورة احترام المؤسسات الشرعية والدستورية وإدانة كل عمل يخرج عن إطار الشرعية أو ينقلب عليها، خدمة لأهداف خاصة أو إقليمية».

واستبق مسئولون عرب الاجتماع الطارئ، آنذاك، بتصريحات عكست تبايناً في وجهات النظر حول القرار الذي اتخذته الرئيس محمود عباس بحل حكومة الوحدة، وتشكيل حكومة طوارئ، رداً على سيطرة حماس على غزة. وقال عزام الأحمد نائب رئيس الوزراء بالحكومة الفلسطينية المقالة «الانقلابيون (حماس) سيطروا (على غزة) وانتهى الأمر».

ورفض عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، قبل الاجتماع تأكيد أو نفي ما إذا كان الوزراء سيبحثون دعم الشرعية في فلسطين. اكتفى بالقول: «هذا أمراً تقررره الدول الأعضاء».

في اتجاه آخر اعتبر عبد المنعم الهوني رئيس الوفد الليبي أن الوضع الحالي في غزة كانت له مقدمات. وأضاف أن «الشعب الفلسطيني هو الذي انقلب على حركة فتح وليس حماس. للأسف بعض الفتحاويين شاركوا في إضعاف الحكومة وتعطيل مهامها استجابة لبعض التضييمات أو تجاوباً لبعض البوادر من هنا أو هناك من خارج دول المنطقة». كانت سوريا من المؤيدين لهذا الموقف.

كانت هذه معركة بلا شرف، وفي هذا النوع من الممارك يكون المهزوم هو المنتصر. لقد

غسلت حماس أخطاء فتح وخطايا السلطة. وحماس لم تقدم دليلا واحدا دامغا على أن فتح كانت تخطط لإقصائها بالقوة ولم تكن تحركات دحلان «الغامضة» ذريعة كافية لتنفيذ هذا الانقلاب. كانت هناك مشكلات وتحديات قوية فرضت على حكومة حماس بالفعل وعلى حكومة الوحدة الوطنية، لكن جانبها كبيرا من هذه التحديات كان موجودا وقائما منذ تم استحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني، فأبو مازن نفسه عندما تولى منصب رئيس الوزراء، لم تصمد حكومته أكثر من مائة يوم. وكانت الفوضى في كل مكان، ولم يكن يستطيع أن يقبل موظفا أو يعين آخر بغير رضى ياسر عرفات. لم تكن أوامره تنفذ. أكثر من ذلك، تعرض أبو مازن لهجوم شرس واتهم بالعمالة والخيانة من داخل فتح ومن حماس ومن غيرها. ولم تكن حكومة قريب أفضل حالا من حكومة محمود عباس. صحيح أن حماس عندما تولت الحكومة، وجدت نفسها محاطة بعشرات الآلاف من موظفى فتح، لكن لم يكن جميعهم يرفض التعامل مع قياداته من وزراء حكومة حماس. كانت مشكلة حماس الأساسية تتمثل في موقفها السياسى وحكومة حماس دفعت ثمن هذا الموقف عندما تشددت ورفضت أن يكون لها برنامج أكثر مرونة من برنامج الحركة، وكان عليها أن تفرق بين الاثنين ولو أنها استجابت لشروط الرباعية الدولية لتمكنت من مواجهة الحصار، ولو أن ذلك كان صعبا عندما شكلت حكومتها الأولى، كان بإمكانها أن تفعله مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على اعتبار أن هذه حكومة ائتلافية وليست حكومة لحماس وحدها. كانت قيادات حماس الخارج ترى، ومعها قلة متشددة من قيادات الداخل، ضرورة تطابق برنامج الحكومة مع برنامج الحركة، بل إن بعضهم كان يريد من الحكومة أن تكون أكثر تشددا في برامجها من برنامج الحركة ذاتها.

## الهوامش

- (١) بول ماغور: اقلل خالد، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ترجمة مروان سعيد الدين، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣٦٣.
- (٢) المرجع السابق ص ٤٠١.
- (٣) الحياة (لندن)، ١ / ١ / ٢٠٠٥.
- (٤) لوتانت كونييل جوناثان ود. هاليفي: الأولويات الفلسطينية بعد عرفات، ورقة بحثية، مؤسسة الدراسات المعاصرة سلسلة ترجمات مركز الزيتونة، بيروت، يناير ٢٠٠٥.
- (٥) جريدة الأهرام (القاهرة)، ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٤ م.
- (٦) ناهف حواتمة: الانتفاضة، الاستصاء، «الطريق»، إلى أين؟ دار سندباد للنشر، دمشق ص ٣٧٠.
- (٧) طلال عوكل: قراءة في أحداث غزة.. أزمة عارضة أم أزمة بنيوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٥٩، صيف ٢٠٠٤، ص ٢٦.
- (٨) جبريل الرجوب في لقاء مع تليفزيون العربية (?/www.alarabiya.net/save-print.php)
- (٩) الموقع الرسمي لكتائب القسام، الجناح المعكروني لحركة حماس.
- (١٠) مجلة نيوزويك ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥.
- (١١) مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ٦، سبتمبر ٢٠٠٥ ص ٦٤.
- (١٢) مقابلة أجراها كيفين برانوم مع محمود الزهار نشرتها مجلة نيوزويك ٩ سبتمبر ٢٠٠٥.
- (١٣) جريدة الحياة (لندن)، ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٥.
- (١٤) بيسان عدوان، حماس، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة)، العدد ١٦٨ - أكتوبر ٢٠٠٦ ص ٩.
- (١٥) المرجع نفسه.
- (١٦) جورج جقمان: الانتخابات التشريعية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٦٥، شتاء ٢٠٠٦.
- (١٧) المرجع نفسه.
- (١٨) بول ماغور، مرجع سابق، ص ٤٠٤.
- (١٩) جريدة الحياة (لندن)، حوار مطول أجراه فسان شربل مع القيادي الفلسطيني ياسر عبد ربه، ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٨.
- (٢٠) مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٧، يناير ٢٠٠٦.
- (٢١) المرجع نفسه.

- (٢٢) مجلة نيوزويك، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٢٠ ~ ٢١.
- (٢٣) بول ماغور: مرجع سابق، ص ٤٠٩.
- (٢٤) المرجع نفسه.
- (٢٥) عبد الإله بلقزيز: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ٩٣.
- (٢٦) السابق، ص ٩٤.
- (٢٧) مقابلة صحفية مع الشيخ سعيد صيام، نشرها موقع الإسلام اليوم (<http://islamtoday.net>) (<http://nawafeth/services/printart-89-9201.htm>)
- (٢٨) المرجع نفسه.
- (٢٩) مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ٧ فبراير ٢٠٠٦، ص ١١.
- (٣٠) نيهل عمرو، الانتخابات الفلسطينية.. لماذا حدث ما حدث؟ جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٣ يناير ٢٠٠٦.
- (٣١) <http://www.bbc.co.uk/arabic/index> (٣١)
- (٣٢) الشرق الأوسط، ٢٠ يناير ٢٠٠٦.
- (٣٣) جريدة الأهرام (القاهرة)، ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.
- (٣٤) جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ٣١ يناير ٢٠٠٦.
- (٣٥) جريدة الحياة (لندن)، ٣١ يناير ٢٠٠٦ م.
- (٣٦) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٩ يناير ٢٠٠٩ العدد ٩٩٢٤.
- (٣٧) <http://www.alaph.com/arabic> (٣٧)
- (٣٨) بول ماغور: مرجع سابق ص ٤١١.
- (٣٩) جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ١٤ / ١ / ٢٠٠٦.
- (٤٠) المرجع نفسه.
- (٤١) بي بي سي العربية، ٢٨ / ١ / ٢٠٠٦.
- (٤٢) على الصالح: حكومة حماس في يومها الأول - جريدة الشرق الأوسط «لندن» - ١ أبريل ٢٠٠٦ م العدد ٩٩٨٦.
- (٤٣) [http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/news/newside\\_4879000/4879666.stm](http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/news/newside_4879000/4879666.stm) (2006/04/06)
- (٤٤) مجموعة الأزمات الدولية، إسرائيل، والأزمة الفلسطينية، اللجنة الرباعية. الموقع الرسمي لمجموعة على شبكة الانترنت.



- (٤٥) <http://www.aljazeera.net/arabic/artile>
- (٤٦) جريدة الأهرام: (القاهرة)، ٥ / ٦ / ٢٠٠٦ م.
- (٤٧) يمكن الرجوع لنص خطاب خالد مشعل على موقع كتائب القسام.
- (٤٨) المرجع نفسه.
- (٤٩) عماد سيد أحمد: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام لدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص ١٦٠.
- (٥٠) بول ماغور: مرجع سابق، ص ٤٢١
- (٥١) جريدة الأهرام (القاهرة)، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦ م.
- (٥٢) إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، سيرة ذاتية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص ٢٢٣.
- (٥٣) صلاح عواد: عباس يتعهد باعتراف حكومة الوحدة بإسرائيل، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٣/٩/٢٠٠٦.
- (٥٤) المرجع نفسه.
- (٥٥) نص لبيان على الموقع الرسمي لكتائب القسام (الجناح العسكري لحركة حماس).
- <http://www.alqassam.psarabic>
- (٥٦) المرجع نفسه.
- (٥٧) جريدة الأهرام، ٢٣ فبراير ٢٠٠٥.
- (٥٨) <http://www.alqassam.ps/arabic/search/bayan.php>
- (٥٩) الشرق الأوسط، ٢٤/٩/٢٠٠٦.
- (٦٠) جريدة الحياة (لندن)، ٢١/٩/٢٠٠٦.
- (٦١) <http://www.Aljazeera.net/NR/exces>
- (٦٢) جريدة الحياة، (لندن)، ٣٠/٩/٢٠٠٦.
- (٦٣) جريدة الأهرام (القاهرة) ٢ أكتوبر ٢٠٠٦.
- (٦٤) <http://www.alqassam.ps/arabic/news.php>
- (٦٥) المرجع نفسه.
- (٦٦) الشرق الأوسط، ٣ أكتوبر ٢٠٠٦.
- (٦٧) مجلة خالد العسكرية (الرياض) ١ مارس ٢٠٠٧
- <http://www.kkmaq.gov.sa/jetail.asp?lnnewstem/P>
- (٦٨) [http://www.fath\\_voice.com](http://www.fath_voice.com)

(٦٩) حوار مع محمود الزهار لواقع المسلم نت: <http://www.muslim.net/vb/printthread.php>

(٧٠) يمكن الرجوع لنص الاتفاق الأساسي «اتفاق مكة» على الموقع الرسمي لحركة فتح.

(٧١) مقابلة أجريتها مع نايف حواتمة في القاهرة ( فتدق مريدان مصر الجديدة يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٧ ) ونشرت أجزاء منها في روز اليوسف، الطبعة اليومية في ٢٢/٢/٢٠٠٧.

<http://www.al-qudasonline.com/print.asp?id=3529> (٧٢)

(٧٣) محمد جمعة: اتفاق مكة: قراءة في التذاعيات السياسية وحدود الشراكة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، فصلية، العدد ١٦٨، أبريل، ٢٠٠٧، ص ١٥٨.

<http://www.alqassam.ps/arabic/jidouge.php> (٧٤)

<http://www.islamonline.net/sevlet/satellite> (٧٥)

<http://www.alakhbar.com/ar/node/22552> (٧٦) موقع جريدة الأخبار اللبنانية

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) الشرق الأوسط، (لندن)، ٤٠ مارس ٢٠٠٧.

(٧٩) بول ماغور: اقتل خالد - م، ص، ص ٤٥٠.

(٨٠) جريدة المصري اليوم (القاهرة) ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٨١) إبراهيم غوشة، المثلثة الحمراء، م، ص، ص ٣٣٩.

(٨٢) المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

(٨٣) بول ماغور: اقتل خالد، م، ص، ص ٤٥٣.

(٨٤) الحياة، ٢ / ٩ / ٢٠٠٨ م.

<http://www.newsvote.bbc.co.uk/mapapps/pagetools/print/news.bbs.co.uk> (٨٥)

(٨٦) المصري اليوم (القاهرة) ٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٨٧) مقابلة صحفية مع فاروق القدومي ( أبو اللطف ) أمين سر اللجنة المركزية في حركة فتح، آنذاك، ونشرتها جريدة الخليج في ٥ يونيو ٢٠٠٧.

(٨٨) مقابلة مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس نشرت في جريدة الوطن القطرية ويمكن الرجوع لنصها على الموقع التالي: (<http://www.alwatanvoice.com/arabic>)

(٨٩) جريدة الحياة (لندن) ٢٢/٧/٢٠٠٧ م.

(٩٠) عبد المنعم سمعيد: أسبوع النكسة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٢ يونيو ٢٠٠٧.

## غزة تحت حكم حماس

منذ وضعت حماس برنامجها السياسى فى العام ١٩٨٨، وحتى الآن لم يشهد أى تعديل أو تطوير.<sup>(١)</sup> جرت محاولة وحيدة فى هذا الشأن إلا أنها لم تكتمل، حيث عكفت عليه لجنة داخلية خلال ٢٠٠٥ بهدف تنقيحه، وانتهت إلى توصيات عدة، تم وضعها على الرف بعد انتصار حماس الانتخابى، غير المتوقع فى الأراضى المحتلة.<sup>(٢)</sup>

بدا أن حماس غير قادرة على مراجعة نفسها، ففى احتفالها بالذكرى ٢٢ لتأسيسها، ألقى إسماعيل هنية، خطابا ناريا وسط حشود كبيرة من أنصار حركته، قال: «إن إنجازات حماس تمثل تحولا تاريخيا فى مسار الشعب الفلسطينى، وقضيته. وحماس أعادت القوة للمقاومة التى تضرب أين ومتى شاءت». وأشار إلى أن «أحدا لم يتوقع خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، أن تخرج حماس بهذه الجماهير الغفيرة، فالله صب على غزة الثبات والقوة وحفها برعايته، وملائكته، وهامهم يحتفلون بالذكرى انطلاق حماس»، وأضاف: «إن جماهيرنا وجهت إلى أولمرت صفقة، فقالت له.. سقطت يا أولمرت وعاشت حماس». وأكد هنية، «نحن انتصرنا ونؤمن بذلك، أما من يتساءل: هل انتصرت غزة فى الحرب الأخيرة أم لا، فهو يجادل جدلا سفسطائيا، أما نحن فنؤمن بنصرنا الربانى».<sup>(٣)</sup>

كان هنية يتكلم بشكل فيه الكثير من المبالغة، وكان خطابه بعيدا كل البعد عن الواقعية السياسية، وربما حاول التغطية على الواقع الذى تعيشه غزة. فكلامه عن المقاومة لم يكن فى محله على الأقل منذ دخلت الهدنة بين حماس وإسرائيل حيز التنفيذ، وحافظت عليها وحماتها حماس بكل ما أوتيت من قوة. ولم يكن كلامه عن إنجازات سجلتها حماس فى حياة الشعب الفلسطينى واقعا بلا شك، بعد أن دمرت إسرائيل قطاع غزة فى أعقاب الحرب التى ورطت فيها حماس الفلسطينيين.

لم يكن هذا هو خط هنية وحده، مشعل أيضاً لا يزال يحافظ على التزام حماس المتشدد، وإن كان في تلك الأثناء يتلقى نصائح من الداخل والخارج بالعدول عن الانقلاب الذي قامت به حماس في غزة، فكان شقيقه الأصغر «ماهر» يتكلم معه على الهاتف من عمان، ويصر على أن حماس أخطأت، ومن ثم عليها أن تراجع نفسها، وتتخلى عن سيطرتها بالقوة على غزة.<sup>(١)</sup>

غازي حمد القيادي في حماس والمتحدث الرسمي باسمها في وقت سابق أكد: سيطرة حماس على غزة كان خطأً استراتيجياً ذريعاً، لكن من الصعب الاعتراف به.<sup>(٢)</sup> وقال في خطاب أرسله لمشعل: «لقد تسبب ذلك الخطأ في خلق آلاف المشاكل السياسية الكبيرة غير المرغوب فيها».<sup>(٣)</sup> انتقاد آخر تلقاه رئيس مكتب حماس السياسي، جاء من الأستاذ القديم لمشعل في الجامعة أسد عبد الرحمن، المقيم في عمان، فقد حذر تلميذه السابق بأن عليه الاختيار: «لا يمكنكك حكم بلد بمواعظ ومؤسسات خيرية وأسلحة. لا يمكن أن تكون مسلماً متشدداً، وفي الوقت نفسه سياسياً».<sup>(٤)</sup> في غضون ذلك كانت هناك أصوات من داخل إسرائيل وفي الغرب تطالب بضرورة التحاور مع حماس.<sup>(٥)</sup> وقال أسد عبد الرحمن لمشعل: «ينبغي أن تقرر إما أنك تريد الاشتراك في العملية السلمية أم لا، فهناك فرصة لذلك، وإذا كان لا، فهناك ثمن يجب أن تدفعه». كان أستاذ مشعل القديم في ضيافته بدمشق. والوقت ليل ومتأخر، فرد مشعل باقتضاب: «عندما يحين الوقت».

كانت هناك، ولا تزال، دعوات أن تكثف حماس بدورها كمعارضة وحركة مقاومة في آن واحد. لا أن تكون هي كل شيء... حكومة ومعارضة، ومقاومة في وقت واحد. هذا مستحيل.<sup>(٦)</sup>

في كل الأحوال حماس كانت ماضية إلى حيث تقودها النزعات المتشددة. وكانت مسألة مراجعتها للذات أبعد ما تكون عن الواقع.

وفي المرة الوحيدة التي حاولت أن تقف فيها حماس على أبعاد ما جرى في غزة، وأرادت أن تفكر في ترو، بعيداً عن الأراضي المحتلة، نظمت في بيروت مائدة حوار واسعة من خلال مركز الزيتونة للدراسات، لتقييم تجربة حماس وحكومتها. وذلك في ٢٥ يوليو ٢٠٠٧ أي بعد مرور ٥٥ يوماً على انقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>(٧)</sup>

كان الأمر أشبه باجتماع لحماس وأنصارها ليس إلا. ومن ثم فإن هذه المحاولة كانت ناقصة، وكان يجب استكمالها بإتاحة المجال لمشاركين يمثلون الرأي الآخر، أى من الذين يتابعون حماس من خارجها، ولديهم وجهات نظر نقدية فى تجربتها، بدلا من الاستغراق فى شرح مبادئها وتبرير مواقفها وأفعالها مهما تكن.

حماس أرادت أن تحاكم نفسها بنفسها فكتب غالبية أوراق العمل التى طرحت للنقاش مسئولون من حماس، وبقية المشاركات كانت من المتعاطفين مع حماس أو المادحين لها، كان هناك من بين المشاركين سامى خاطر عضو المكتب السياسى لحماس، وأسامة حمدان ممثل حماس فى لبنان وهما من التيار المتشدد فى الحركة، لذا كان طبيعيا أن تخلو أكثرية أوراق العمل، والمداخلات من الرؤية النقدية وغلب عليها التفسير والتبرير والشرح، لأسباب مشاركة حماس فى الانتخابات وتحولها من المعارضة إلى السلطة ومن المقاومة إلى تأليف حكومة بدعى أنها أرادت «وضع حد للتنازلات السياسية واستشراء الفساد وحماية المقاومة»<sup>(١١)</sup>

فى الإطار ذاته، أصدرت حكومة حماس الكتاب الأبيض، تحت عنوان: «عملية الحسم فى قطاع غزة اضطرار لا اختيار». كان من أشرف على وضع هذا الكتاب شاب فلسطينى يدعى أسامة عامر عرفته بشكل شخصى أثناء إقامته فى القاهرة، كان يستكمل دراسته العليا فى معهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية، تعرفت عليه عقب وصوله القاهرة فى أواخر العام ٢٠٠١، بدايات ٢٠٠٢، فى إطار ورشة العمل التى أسسها الكاتب السياسى الفلسطينى عبد القادر ياسين، وهذه الورشة تؤرخ للحركة الوطنية الفلسطينية، وكانت قد تأسست فى دمشق ثم نقلها الكاتب اليسارى الفلسطينى للقاهرة. وتخرج منها عشرات من الباحثين العرب على مدى سنوات.

كنت أتناقش مع أسامة فى العديد من القضايا، واعترف أنه كان شابا مهذبا دمث الخلق، ثم يكن قد انضم لحماس، آنذاك، وإن كان قد تم ترحيله من القاهرة بهذه التهمة، وغادر إلى دمشق عندما عجز عن العودة للأراضى المحتلة. وفى تلك الفترة انضم لصقوف حماس.

لكن رغم معرفتى السابقة بحرص «أسامة» على التفكير المنطقى، وطرح القضايا بطريقة عقلانية. رغم ذلك لم يكن من السهل قبول ما ورد فى «الكتاب الأبيض» أو اللاحق عليه

«الكتاب الأسود»، الذى ترصد فيه حماس سلبيات فتح والسلطة الفلسطينية وما أسمته بجرائم الأجهزة الأمنية. يتصدر الكتابان الآيات القرآنية فى محاولة من جانب من أدهما لإضفاء قدسية على العمل، وبالتالي تعد مناقشة العملين أمرا غير ذى جدوى.<sup>(١٣)</sup> فضلا عن أن الكتابين يتناولان العديد من الوقائع ويكيلان الاتهامات لفتح دون أدلة، ويحملان السلطة مسئولية كل شئ حتى فى الفترة التى كانت فيها الحكومة من حماس. والأهم من ذلك فإن شهادة صديقى السابق فى حماس مجروحة بلا شك. كانت حماس تستطيع أن تكلف جهة مستقلة لإنجاز تقرير محايد عما جرى فى غزة، فمنطق الكتاب الأبيض يصلح فى الظروف العادية، هكذا قلت له فى مكالمة هاتفية جرت بيننا.

عمليا ورغم كل ما جاء فى تصريحات قادة حماس وبياناتهم السياسية عن إنجازات حكومتهم، إلا أنها تظل بعيدة عن الواقع، الذى كان يزداد سوءا وتدهورا فى غزة. فى غضون ذلك صدر بيان للحكومة الإسرائيلية يعتبر حماس تنظيمًا إرهابيا سيطر على غزة وحوله إلى منطقة معادية، وأعلن البيان أن الحكومة الإسرائيلية اعتمدت التوصيات. التى طرحتها الدوائر الأمنية للتعامل مع غزة سواء على الصعيد العسكرى أو بفرض المزيد من القيود على حكم حماس فى غزة وتقييد نقل البضائع والمنتجات وتقليص إمداد الوقود والكهرباء وتقييد تنقلات الأفراد من القطاع وإليه.<sup>(١٤)</sup> وكان القرار الإسرائيلى يتماشى تماما مع سياسة شارون. الذى قال عند تنفيذ خطة فك الارتباط: «عندما نغادر غزة سيكون ردنا عنيفا للغاية إذا استمر الإرهاب».<sup>(١٥)</sup>

كان الانسحاب الإسرائيلى من غزة فى نهايات عام ٢٠٠٥ مكسبا للفلسطينيين بكل المقاييس، لكن حماس حولته إلى هزيمة وعيب جديدين على الشعب الفلسطينى فى صيف ٢٠٠٧. وهذا ما كان يعنيه شارون بالتحديد عندما فكر فى الانسحاب الأحادى، «الفوضى»، وليس شيئا آخر. كان رفض شارون التنسيق مع الفلسطينيين أو مع القيادة المصرية لتأمين خطة الانسحاب مقصودا، لأن شارون كان يراهن على أن الفلسطينيين غير قادرين على إدارة شئونهم، هذا من جانب. ومن الجانب الآخر كان هدف شارون أن يتخلص من غزة بكل أعيانها ومشكلاتها دون التزام إسرائيلى كقوة احتلال. وهو ما أغضب القيادة المصرية التى كلفت سفيرها فى واشنطن، آنذاك، نبيل فهمى الاحتجاج على سياسة شارون، والتحذير من المضى قدما فى

تنفيذ خطة فك الارتباط بهذا الشكل.<sup>(١٥)</sup> كان شارون يهدف إلى تحقيق عدة مكاسب للجانب الإسرائيلي من بينها شطب خريطة الطريق من الأجندة الدولية واستبدالها بخطة، وإضفاء الشرعية على بناء جدار الفصل العنصرى. وكسب التأييد الأمريكى للموقف الإسرائيلى فيما يتعلق بالحدود الدائمة، وقضية القدس واللاجئين، وأيضاً الاستمرار فى السيطرة الخارجية على قطاع غزة وجعله منطقة منزوعة السلاح، وتحفظ إسرائيل لنفسها فى الوقت ذاته بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس، بما فى ذلك استخدام العمليات الوقائية، وتعزيز الاستيطان وضم الكتل الاستيطانية الكبيرة فى الضفة إلى حدود مدينة القدس.<sup>(١٦)</sup>

وبفض النظر عن أهداف شارون، كانت الحسابات الفلسطينية تنحصر فى ثلاث سيناريوهات متوقعة لفترة ما بعد الانسحاب: الأول، أن يشهد القطاع فترة هدوء وإعادة ترتيب الأوراق وبناء المؤسسات الفلسطينية على أسس مهنية، وترميم ما دمره الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة الثانية. والثانى اندلاع المواجهة مجدداً بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية من خلال المناطق القريبة واستئناف المقاومة نشاطها المسلح فى الضفة الغربية. أما السيناريو الأخير، تهاقم ظاهرة الفلتان الأمنى وحدوث صدام بين السلطة والفصائل، وقد يصل إلى حرب أهلية.<sup>(١٧)</sup>

بعد ضغوط قوية من واشنطن استجاب شارون لتبادل الرأى مع القيادة المصرية وللتسويق الأمنى، وإن كانت مصر قد أوضحت موقفها منذ البداية، أنها مع استعدادها لبذل أقصى جهد من أجل العمل على إنجاح الانسحاب الإسرائيلى، فإنها ترفض، فى الوقت نفسه، القيام بدور الشرطى فى قطاع غزة.<sup>(١٨)</sup>

وفى هذا الإطار تم توقيع الاتفاق بين مصر وإسرائيل المعروف (ببروتوكول فيلادلفيا)، ومنع للقااهرة الحق فى نشر ٧٥٠ جندياً، من قوات حرس الحدود داخل الشريط الحدودى بين مصر وغزة، وفى الوقت ذاته رفضت القاهرة أى كلام عن إرسال جنود مصريين للقيام بدور أمنى مباشر فى غزة، مؤكدة أن هذا هو دور الفلسطينيين ومسئوليتهم، وكل ما يمكن أن تفعله مصر هو مساعدة السلطة الفلسطينية فى القيام بهذا الدور، وفى ظل هذه الظروف جاء العرض المصرى بتدريب قوات الشرطة الفلسطينية، والحرس الرئاسى الفلسطينى، وذلك لمنع حدوث فراغ أمنى قد يستغله أى طرف لبسط سيطرته على القطاع، خصوصاً بعد التدمير الذى ألحقه شارون بالبنية التحتية للأجهزة الأمنية خلال الانتفاضة الثانية.<sup>(١٩)</sup>

كانت تفاصيل الخطة المصرية لمنع حدوث فراغ في غزة بعد الخروج الإسرائيلي معلنة، حيث نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط تلك التفاصيل وأعلنتها على لسان الوزير عمر سليمان، مدير الاستخبارات المصرية.<sup>(٢٠)</sup>

ورغم ذلك اتهمت حماس مصر وادعت أنها تدعم السلطة الفلسطينية للقضاء على حماس، لذلك هاجمت كتائب القسام سيارات جنود الحرس الرئاسي الفلسطيني وهي عائدة من مصر بعد أن تلقوا تدريبات على مدى ٦ أشهر.<sup>(٢١)</sup>

في جميع الأحوال كان على حماس أن تتحمل مسؤولية غزة. ومساحة قطاع غزة ألف و ١١١ كم مربع، وبه ست مدن، غزة والجدول ورفع وخان يونس ودير البلح وإسدود، هذا بالإضافة إلى ٥٣ قرية استولت إسرائيل على ٤٥ منها، وعلى مدينتي المجدل وإسدود، وما تبقى كان قطاع غزة المعروف الآن، ومساحته ٣٦ كم مربع، أي ٢٢٪ من مساحة قطاع غزة الأصلية. وقع قطاع غزة تحت سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ ليُدوم الاحتلال ٣٨ عاما، لكنها لم تكن المرة الأولى، حيث دخلت إسرائيل غزة خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ورغم أن مساحة قطاع غزة صغيرة، إلا أنه من أهم المناطق الفلسطينية من الناحية السياسية والنضالية، ففي الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ خضع القطاع للإدارة المصرية بعد توقيع اتفاق روس ١٩٤٩. وقد شهد القطاع بدايات أعمال المقاومة، وعدوان ١٩٥٦. وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ عانى سكان القطاع من قهر واستبداد قوات الاحتلال، فهناك تقديرات توضح أن السنوات الأولى من الاحتلال شهدت نصف وتدمير ٢٥٠٠ منزل و ١٥٠٠ وحدة سكنية، وفي الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٨ تم اعتقال ٧٠ ألف فلسطيني، وفي ٨ ديسمبر ١٩٨٧، دهمت شاحنة إسرائيلية عربية فلسطينية تنقل بعض العمال، وأدى الحادث إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح سبعة آخرين فخرجت المظاهرات التي توسعت بعد ذلك في كافة الأراضي الفلسطينية لتتدخل الانتفاضة، ودفع قطاع غزة ثمنا غاليا من دماء وحرية أبنائه حيث استشهد ٨١٧ مواطنا فلسطينيا من القطاع ووصل عدد الجرحى إلى أكثر من ٧٧ مواطنا واعتقل نحو ٩٠ ألف فلسطيني.<sup>(٢٢)</sup>

ويصل عدد السكان الحالي في غزة إلى ما يقرب من مليون ونصف المليون فلسطيني طبقا



لترتير هيئة الاستعلامات الفلسطينية، الأمر الذي يمثل المعب الكبير لأى حكومة فلسطينية خصوصا فى ظل الحصار وقلة الموارد.<sup>(٣٢)</sup>

كانت هناك دعوات منذ اللحظة الأولى لفوز حماس بالانتخابات، أن تترك لتتحمل المسئولية كاملة عن القطاع، بعد انقلابها على السلطة الفلسطينية. لذا واجه أبو مازن انتقادات شديدة عندما أبلغ الإسرائيليين أنه مستعد لتحمل نفقات الغاز والكهرباء والخدمات الأخرى التى تصل إلى غزة، كانت إسرائيل على وشك قطعها بعد ما أعلنت أن قطاع غزة بالنسبة لها منطقة معادية، وعلق أحد رجالات فتح قائلا: «بالفعل حيرنا هذا الرجل، فرغم أن أعضاء حماس انقلبوا عليه وداسوا صورته وقتلوا حراسه واستولوا على مكتبه، إلا أن الرجل كظم غيظه وحفظ لسانه ولم يرد عليهم الشتمية، بل ترك الباب مفتوحا لمودتهم للسلطة. والآن يتوسط لساعتهم فى غزة بإيصال المواد والخدمات الضرورية للقطاع».

كان هذا الرجل هو نبيل عمرو، المستشار الإعلامى للرئيس محمود عباس، وأضاف «أنتهم أن أبو مازن يتصرف بوصفه مسئولا ورئيسا لجميع الفلسطينيين، لكن ما فعلته حماس كان كثيرا فعلا وفاق كل حد».<sup>(٣٣)</sup>

كان كلام نبيل عمرو صحيحا عندما قال إن «أبو مازن» ترك الباب مواربا لعودة حماس. وفى غضون ذلك، كشف أحمد يوسف المستشار السياسى لإسماعيل هنية، أن الرئيس محمود عباس أذن لبعض الشخصيات من داخل فتح وغيرها بالتوسط بينه وبين حماس بشكل غير رسمى. قال يوسف: «إن جهود الوساطة هذه لم تسفر حتى الآن عن انطلاقة فيما يتعلق بجسر الهوة بين الجانبين». وأضاف أن أبو مازن يتعرض إلى ضغوط كبيرة من قبل إسرائيل وأمريكا لمنع من التفاوض مع حماس.<sup>(٣٤)</sup> مشيرا إلى أن المصلحة الوطنية تستدعى منه أن يقدم استقالته حتى تحين الفرصة لانتخاب قائد آخر قادر على إعادة توحيد الشعب الفلسطينى تحت راية واحدة.

كانت تصريحات مستشار هنية متناقضة بقدر ما فيها من إدانة لحماس، فإذا كان أبو مازن يبعث رسالا لاحتواء الأزمة ومنع الفصل بين الضفة وغزة فمن عطلها إذن. ما لم يقله مستشار هنية أن حماس رفضت العدول عن انقلابها وأفشلت جهودا مضنية بذلها نبيل شعث عضو اللجنة المركزية فى فتح لإعادة الأمور إلى وضعها الصحيح.<sup>(٣٥)</sup>

بعد حوالى شهر من سيطرة حماس على غزة كان نصف القطاع يفرق فى ظلام دامس ولم يكن أمام حماس إلا أن تحمل المسؤولية لغيرها. وفى هذا الإطار اتهمت كتلة حماس البرلمانية الحكومة فى رام الله بالتقصير والتخلى عن مسؤولياتها. وادعى نائب من حماس أنه بتحريض الاتحاد الأوروبى أمرت السلطة وقف تمويل شحنات الوقود اللازمة لتشغيل محطة الكهرباء فى غزة لتوليد الطاقة. وأعلن ضرار أبو سيسى، مدير تشغيل محطة الكهرباء، عن توقف المحطة عن العمل بشكل تام،<sup>(٢٧)</sup> بعد التأكد «من أنه لا نية لدى إسرائيل لإدخال كمية الوقود اللازمة لتشغيل المحطة». وواصل النائب يحيى موسى مسئول لجنة الرقابة فى المجلس التشريعى هجومه على حكومة سلام فياض، وقال إن «حكومة دايتون فى رام الله ترتكب جريمة أخرى بحق شعب غزة، عبر تحريض الاتحاد الأوروبى لإغراق القطاع فى الظلام»، كما نفى موسى أن تكون حماس سيطرت على شركة الكهرباء، واتهم مديرها السابق بسرقة أموال الشعب، بتواطؤ مع موظفى الاتحاد الأوروبى، وجاءت تصريحات موسى بعد قليل من إعلان مكتب الارتباط الإسرائيلى فى معبر إيريز أنه «لم يتم طلب السولار لمحطات الوقود».

وقال دور ألون، مسئول شركة الوقود الإسرائيلية: «إن وقف الشحنات كان نتيجة قرار من الاتحاد الأوروبى الذى أبغى الشركة أنه لن يدفع تكلفة شحنة الوقود المقررة إلى محطة الكهرباء بعد سيطرة حماس على القطاع».<sup>(٢٨)</sup>

وقالت شركة دور ألون فى بيان «إذا التزم الاتحاد الأوروبى أو أى مصدر آخر حسن السمعة بأن يدفع لنا ثمن الوقود لمحطة الكهرباء فستستأنف الإمدادات متى تم ذلك». وكانت إسرائيل قد أوقفت نقل شحنات الوقود عبر معبر نحال عوز، استنادا إلى بواعث قلق أمنية، حيث إن إسرائيل تزود قطاع غزة بمعظم الكهرباء التى يستهلكها بموجب اتفاقات السلام المؤقتة السابقة.<sup>(٢٩)</sup>

كانت حماس تعمل على تبرير ما قامت به فى غزة، إلا أن تصرفاتها كانت تعزز القطيعة وتكرس للانفصال بين الضفة والقطاع.<sup>(٣٠)</sup> فى غضون ذلك عرض محمود الزهار ما قال «إنها وثائق تدلل على حجم الفساد والاختلاسات التى كان يقوم بها كبار مسئولى السلطة وقادة أجهزتها الأمنية»، على حد زعمه، بالإضافة إلى وثائق تدلل على فساد عدد من قيادات

حركة «فتح» بالخارج، كما قال. وكان الزهار قد دعا لمؤتمر صحفى عقده فى غزة. وعرض الزهار الذى حرص على إبراز الوثائق على لوحة عرض كبيرة أمام الصحفيين، زعم أنها تثبت تورط شخصيات بارزة فى السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية سعى عددا منهم، فى عمليات فساد، إلى جانب شخصيات فلسطينية فى الخارج. وعرض وثيقة صادرة عن جهاز الأمن الوقائى قال إنها تدلل على أن الجهاز قام بصرف مئات الآلاف من الدولارات لتسديد ديون عن مسئول أمنى. وأشار إلى أن إحدى الوثائق تشير إلى أن جهاز الأمن الوقائى طالب بدفع مبلغ ١١٠ آلاف دولار لمنتجع «الواحة»، الذى يقع شمال قطاع غزة، والذى قال الزهار إن محمد دحلان مستشار الأمن القومى السابق يملكه، لكنه لم يوضح رابطا مباشرا لإثبات المزاعم.<sup>(٢١)</sup>

وعرض الزهار العديد من الوثائق الموقعة من رئيس الوزراء الحالى سلام فياض عندما كان وزيرا للمالية فى حكومة محمود عباس الأولى فى منتصف العام ٢٠٠٣، تشير إلى تحويل مئات الآلاف من الدولارات لجهاز الأمن الوقائى خلال تلك الفترة. ولم يوضح الزهار كيف يثبت ذلك اتهامات الفساد. وعرض أيضا وثيقة صادرة عن وزارة المالية تدلل على أن موازنة الأجهزة الأمنية تبلغ ٧٧٧ مليون دولار، فى حين أن الموازنة العامة للسلطة تبلغ ١,٣ مليار دولار، أى أن ٥٢٪ من موازنة السلطة تخصص للأجهزة الأمنية، منوها إلى أنه يتم تخصيص ٧٠١ مليون دولار لدفع رواتب منسبى الأجهزة الأمنية.<sup>(٢٢)</sup>

وعرض كذلك وثائق قال إنها تدلل على توصيات رفعتها دائرة «أمن المؤسسات» فى جهاز الأمن الوقائى توصى بعدم السماح بتعيين بعض الأشخاص، لأنهم ينتمون إلى حركة حماس. وحذرت الوثيقة من خطورة تغلغل حركة حماس فى سلك التعليم. وحول ملف وفاة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، قال الزهار «إن حماس عثرت على رسالتين بعث بهما بسام أبو الشريف المستشار السابق للرئيس عرفات حذره فيه من أن هناك من يخطط لتسميمه، وحثه على توخى أقصى درجات الحذر لدى تناوله الطعام والشراب».

وعرض أبو شريف على عرفات أن تقوم زوجته بإعداد الطعام له، خوفا من تسميمه. وطالبه بألا يشرب ماء إلا من زجاجة تكون مغلقة ويقوم هو بفتحها. ودعا الزهار أبو شريف للقدم

إلى غزة للكشف عن أسماء الذين اتهمهم بالتخطيط لتسميم عرفات. من ناحيته انتقد حازم أبو شنب، الناطق الرسمي لفتح ما جاء على لسان الزهار، قائلاً إن «مثل هذه اللغة لا تساعد على خلق الأجواء الكفيلة برأب الصدع في الساحة الفلسطينية». وفي تصريحاته، أوضح أبو شنب أن ما جاء على لسان الزهار لا يمكن أن يؤسس لحوار فلسطيني داخلي، ويصور الشعب الفلسطيني كما لو كان مجموعة من الفاسدين. وأشار إلى أن القرارات والمراسيم التي أصدرها الرئيس محمود عباس واضحة وجلية، حيث تعمل هذه القرارات على إعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية جديدة.<sup>(٣٧)</sup>

كان الآلاف من أعضاء فتح وأنصارها خرجوا بعد صلاة يوم الجمعة في ساحة الجندي المجهول، في مسيرة تعد الأكبر لفتح منذ سيطرة حماس على غزة، ورفع المتظاهرون أعلام فتح، وكتائب شهداء الأقصى، وسط هتافات للحركة وقادتها وعلى رأسهم محمود عباس. كان أعضاء فتح يواجهون عنف حماس بصلوات المراء، وهي الطريقة التي ابتدعتها حماس في الماضي.<sup>(٣٨)</sup>

وحاولت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية المقالة فض المظاهرة فاشتبك المتظاهرون معها، قرب تجمع الأجهزة الأمنية المعروف بالسرايا. وقذف عشرات المتظاهرين بالحجارة مقر التنفيذية وأعضاءها الذين كانوا يطلقوا النار في الهواء لتفريق المسيرة، كما قاموا بالاعتداء على عدد من المتظاهرين واعتقالهم.

ولم تكن حماس تحتل أن تنقل هذه المشاهد للعالم، خاصة في تلك الظروف. وتطورت ملاسنة بين القوة التنفيذية والصحفيين إلى اشتباك بالأيدي، حين حاولت التنفيذية مصادرة كاميرات الصحفيين، وحسب صخر أبو عون، عضو نقابة الصحفيين في غزة، فقد ضربت عناصر القوة التنفيذية عددا من الصحفيين واحتجزت آخرين. وفي وقت لاحق نظمت نقابة الصحفيين في غزة اعتصاما يطالب بالإفراج عن الصحفيين المعتقلين.<sup>(٣٩)</sup>

وقال جميل المجدلاوي عضو المجلس التشريعي وأحد قيادات اليسار الفلسطيني: «نحن جميعا في هذا الاعتصام جئنا كي نوصل صرخة احتجاج قوية على ممارسات لم يعد بالإمكان السكوت عليها من قبل القوة التنفيذية بحق الصحفيين، ولقد تكررت الأحداث ولم يعد يكفي الاعتذار، بل المطلوب من حماس مراجعة شاملة لكل ما يجري ووقف هذه الممارسات والبدء في

حوار جدى يقود إلى حكومة انتقالية تنهى الانقسام. واستنكر الاعتداء أيضا التجمع الإعلامى الشبابى الفلسطينى». (٢٦)

نقلت وسائل الإعلام القصة التى تسربت من غزة بما تفعله القوة التنفيذية فى المواطنين، قالت: حماس هى التى ضربت المصلين، وفرقتهم بالقوة، وفتح هى التى نددت وطالبت بحقهم فى أن يؤدوا الصلاة فى الساحات العامة. قال مفتى حكومة حماس الشيخ مروان أبو راس، رئيس رابطة علماء فلسطين، إن «من يصلّى فى الساحات أثم، لأن فيه استخداما للصلاة خارج نطاق العبادة». تيسير التمييز، قاضى قضاة فلسطين، أكد جواز صلاة الساحات العامة، وأنه يوافق السنة النبوية، واستنكر قيام شرطة حماس بضرب المصلين فى غزة، أى أنه مع أن يجمع الناس وراء خطيب ينتقد الحكومة. (٢٧)

انقلب المشهد سياسيا لينقلب دينيا، فالذى كان يستخدم الساحات العامة للصلوات المعارضة للحكومة هى حماس على مدى ١٥ عاما، استخدمت صلاة الجمعة فى أغراض سياسية، من خلالها باحت بمعارضتها، ومواقفها، وقدمت شخصياتها، وقادت تحريضها. وفتح، عندما كانت فى السلطة فى غزة، كانت تعتبر صلوات الساحات ومساجد المعارضة استخداما سيئا للدين، لأن ورائه غرضا سياسيا. (٢٨)

خليل أبو شمالة مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان الفلسطينى قال: «غزة تتجه نحو المجهول». كانت مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى طالبت بعودة النائب العام والنيابة العامة والجهاز القضائى والشرطة المدنية، لأن ما تفعله القوة التنفيذية غير قانونى ولا يحق لها. (٢٩) كما انتقد إبراهيم أبو النجا مسئول لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، ممارسات القوة التنفيذية، ووصف تصريحات خالد مشعل بأن الاعتقالات والملاحقات التى تقوم بها حماس فى غزة مجملها لمجرمين وتجار مخدرات. وقال: «ها هو خالد مشعل يعرف بأن حماس تقوم بمثل هذه الأعمال، ولكن إذا كانوا يقومون بها بدافع أن هناك جواسيس وتجار مخدرات، لماذا لم نسمع عن محاكمات، لماذا لم يأتوا ولو بشخص واحد ويحاكموه حتى نقول إن هناك حالة موضوعية واحدة». (٣٠)

فى تلك الأثناء كانت حالة من التوتر تسود العلاقة بين حماس والجبهة الشعبية، عقب اتهام عبد الرحيم ملوح نائب أمين عام الجبهة لحركة حماس باستهداف الجبهة وقيادتها فى قطاع

غزة. قال ملوح إن قيادات الجبهة فى غزة تعرضت «لتهجمات بذيئة وممنهجة»، مضيفاً أن الإذاعة الخاصة بالجبهة تعرضت للمداهمة وما زالت مغلقة وصودرت كل محتوياتها وأجهزتها. وطالب ملوح حماس بالتراجع «سياسياً إلى موقع الشراكة مع حركة فتح والرئيس محمود عباس»، مشيراً إلى جهود تبذلها الجبهة للخروج من المأزق الذى وضع فيه الشعب الفلسطينى. وقال ملوح إن الجهود التى تبذل لرأب الصدع بين حماس وفتح لم تصل إلى نتيجة، مقررًا «لم تتضح لدى الطرفين بعد ظروف ومتطلبات معالجة نتائج ما حدث من صراع ومن حسم عسكرى أقدمت عليه حماس فى غزة». وعزا ملوح فشل جهود الوساطة إلى «عقلية المحاصصة وعقلية عدم الشراكة» فى النظام السياسى الفلسطينى، مشيراً إلى أن «هذه العقلية جُربت وكانت نتيجتها ما حصل»، على حد تعبيره. وأدان ملوح «التعذيب وحملة الاختطاف السياسية والتعدى على المواطن الفلسطينى وعلى الصحفيين من أى طرف كان» سواء من قبل أجهزة الأمن الرسمية أو القوة التنفيذية التابعة لحكومة إسماعيل هنية المقالة، مطالباً باحترام قيم الحرية وقيم الإنسانية. من ناحيته، رفض سامى أبو زهرى الناطق باسم حماس، انتقادات ملوح، واعتبر أنها تتدرج فى إطار «انحياز» الجبهة الواضح لصالح فتح، معتبراً أن هذه الانتقادات «لا أساس لها من الصحة ولا تستند إلى دليل».<sup>(١١)</sup> وقال أبو زهرى إن هناك العديد من مظاهر الانحياز الذى تبديه الجبهة لصالح فتح ويتمثل فى الدعوة للإضراب الفاشل، مستهجنًا عدم تحرك الجبهة للاحتجاج ضد ما تقوم به أجهزة الأمن التابعة لأبو مازن فى الضفة الغربية ضد قادة ونشطاء حماس ومؤسساتها. واعتبر أبو زهرى أن «هذه الخطوات والتصريحات لا تخدم العلاقات الوطنية، وتعكس الانحياز الكبير للسيد ملوح وغيره من فصائل المنظمة لصالح فتح، مما يضعف دورها فى الساحة الفلسطينية ويجعلها طرفاً مباشراً فى الخلاف بين حماس وفتح».<sup>(١٢)</sup>

كانت خلافات حماس مع بقية الفصائل تتفاقم حتى مع أقرب حليف لها وهو تنظيم الجهاد الإسلامى، حيث رفضت سرايا القدس، الجناح العسكرى للجهاد، دعوة إسماعيل هنية بوقف استهداف المعابر الإسرائيلية، وقالت السرايا إنها لن توقف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون تجاه المعابر المحيطة بقطاع غزة، طالما استخدمها الجيش الإسرائيلى لتنفيذ اعتداءاته. أبو حمزة، الناطق باسم سرايا القدس أكد أن «كل المعابر والحدود ستكون أهدافاً للصواريخ

المقاومة الفلسطينية، ولن توقفها دعوات هنا أو هناك (في إشارة إلى دعوة هنية) في ظل ما تقوم به إسرائيل وجيشها من اعتداءات بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.<sup>(١٣)</sup>

في الوقت ذاته، كانت كتائب القسام تستعرض قوتها شمال غزة عبر عروض ومناورات عسكرية في إطار ما قالت إنه استعدادات الكتائب لصد أي اجتياح إسرائيلي واسع محتمل في المستقبل القريب. وشملت المناورة استخدام أساليب التمويه والإخفاء في حروب الشوارع، وكيفية مهاجمة بنايات أو آليات حربية، إضافة إلى طريقة التحرك داخل الخنادق والأنفاق، ولأول مرة تعرض الكتائب سلاحا متوسطا وثقيلًا كسلاح المضادات الجوية، والقصف الثقيل المعروف بـ ١٤,٥ ملم، حسب مواقع الكترونية محسوبة على حماس. وأجرت الكتائب مناورات حيّة بالرصاص والقذائف، وشملت انتشارا محكما للمرابطين على الحدود وتوزيعا لوحدات الدروع والقناصة.<sup>(١٤)</sup>

كانت حماس في الواقع تستعد للسيطرة على الحدود من أجل منع عمليات المقاومة لتثبت هدنة كان هنية يتفاوض عليها مع إسرائيل، على أن تستمر ١٠ سنوات، لكن إسرائيل كانت تضع شروطها قبل أي شيء. كانت حماس تعمل جاهدة على إخفاء أية معلومات بشأن تفاصيل اتصالاتها مع الحكومة الإسرائيلية. اعتاد قياداتها إنكار ذلك.

في الواقع كانت حماس تكرر السيناريو الذي اعتادت السلطة الفلسطينية القيام به حينما تتجه لهدنة مع إسرائيل. كانت هناك اتصالات سرية يقوم بها عدد من الحاخامات اليهود يتوسطون بين حماس والحكومة الإسرائيلية من أجل التوصل لهدنة شاملة تضمن وقف العمليات العسكرية لكل من الجيش الإسرائيلي والمقاومة في قطاع غزة. كان الحاخام مناحيم فرومن قد بادر بالاتصال بحكومة إسماعيل هنية المقالة، واقترح عليه أن ينقل اقتراحات متبادلة للهدنة، بشرط أن تتجح حماس بإلزام حركات المقاومة باحترام أي اتفاق للهدنة في غزة.<sup>(١٥)</sup>

«فرومن» اتصل بالفعل بنائب وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال متان فيلنای وعرض عليه جهود الوساطة، حيث أبدى الأخير حماسا للفكرة. وكشفت الصحافة الإسرائيلية تفاصيل الاتفاق في وقت لاحق. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتوسط فيها الحاخام «فرومن» بين حماس

وإسرائيل، لأن «فرومن» كان قد أجرى اتصالات سابقة بمسؤولين في حكومة هنية وحماس وعرض عليهم التوسط في صفقة لتبادل الأسرى لإطلاق سراح الجندي الأسير جلعاد شاليط. لكن حركات المقاومة التي تأسر شاليط رفضت اقتراحا من «فرومن» يقضى بأن يأتى إلى غزة ترافقه أربع حافلات من الأسرى الفلسطينيين تفرج عنهم إسرائيل، بحيث يعود إلى إسرائيل بصحبة شاليط، غير أن حماس أصرت على أنها هي التي ستحدد هوية الأسرى المفرج عنهم، إلى جانب أنها تطالب بالإفراج عن عدد أكبر بكثير مما عرضه «فرومن». معروف أن الحاخام «فرومن» هو الحاخام الرئيسى لمستوطنة «الكناء» القريبة من بيت لحم، ويوصف بأنه من الحاخامات «الحماثم» المنتمين إلى تيار الصهيونية الدينية، ويبدى استعدادا لتفكيك المستوطنات مقابل التوصل لتسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني.<sup>(١٦)</sup>

بالتوازي مع ذلك، كانت هناك وساطة ألمانية ونرويجية للتوصل لاتفاق تهدئة متبادلة. وكانت حماس تنتظر ردا إسرائيليا، آنذاك، على اقتراح للتهدة تقدمت به عبر الوسطاء الألمان والنرويجيين، الاقتراح يقوم على التزام إسرائيل بوقف عملياتها في الضفة وغزة، ورفع الحصار عن القطاع، مقابل التزام المقاومة بوقف عملياتها ضد إسرائيل. كان القنصل النرويجي العام في القدس الشرقية قد التقى محمود الزهار أكثر من مرة، آنذاك. ولم يستبعد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي «متان فيلنای» التوصل إلى اتفاق تهدئة شرط أن تظهر حماس مسبقا قدرتها على وقف إطلاق الصواريخ. وقال فيلنای في تصريح للإذاعة الإسرائيلية «يجب درس أى اقتراح لوقف إطلاق النار لكن ذلك غير ممكن طالما أن حماس لا توقف إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل وهي لا تفعل ذلك». واعتبر فيلنای أن من الضروري اعتماد «فترة اختبار من أسبوع أو ١٥ يوما» لتوقف خلالها عمليات الإطلاق، للحكم على جدية اقتراح التهدئة.<sup>(١٧)</sup>

مع تقدم مفاوضات إعلان هدنة بين حماس وإسرائيل، سعى هنية لإقناع المقاومة بفائدة هذه الهدنة في تلك الظروف. وعقد اجتماعات مكثفة في غزة مع عدد من تلك الفصائل، لكنه لم يتلق ردا مباشرا. كانت قيادات الفصائل غاضبة من أسلوب حماس وترى في سلوكها براجماتية شديدة وتخلها عن تهدياتها السابقة بحماية المقاومة واستمرارها تحت أى ظرف وليس ملاحقاتها. وفي لقاء هنية مع ممثلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية عرضت قيادات لها مشروع بيان يدعو حماس للتراجع عن انقلابها، فوعده هنية بأن حماس ستدرس ذلك وأكد:



«التهدئة مع إسرائيل مهمة الآن لنا جميعاء». ومن جانبها تمسكت حركة الجهاد الإسلامي بموقفها. وأكد الشيخ نافذ عزام على ضرورة استمرار عمليات المقاومة.

في المقابل كشفت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن قرار الحكومة اعتبار قطاع غزة كيانا معاديا يلقي انتقادات من داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها، وليس صحيحا القول إن كل قادة الجيش وكل كبار المسؤولين في الوزارة يؤيدون موقف وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس أركان الجيش، جابي اشكنازي. ونقلت الصحيفة على لسان إثنين من كبار المسؤولين في وزارة الدفاع قولهما، إن قرار الحكومة المذكور كان خاطئا.<sup>(١٨)</sup>

كانت هناك خدعة كبرى روجت لها إسرائيل وواشتملن من خلال وسائل الإعلام، وهي أن تل أبيب سعت لدعم السلطة الفلسطينية وعملت على إضعاف حماس. كانت كافة التقارير المنشورة في هذا الشأن خصوصا في الصحافة الإسرائيلية محض خيال، يريد البعض تصديقه في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فالدافع وما كان يجرى على الأرض، كان غير ذلك تماما.<sup>(١٩)</sup>

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس محمود عباس يعقد اجتماعات مع إيهود أولمرت بحجة البحث عن طريقة لاستئناف مفاوضات السلام، وكانت اجتماعات بلا هدف وبلا نتيجة. في هذا الوقت كانت هناك إشارات ورسائل هوية متبادلة بين حماس وإسرائيل بدأت بإعلان هدنة بين الجانبين ووضعت إسرائيل شروطها مسبقا. وأقر طاهر النونو الناطق باسم الحكومة المقالة في غزة، بالحديث الهاتفي بين إسماعيل هنية، ومراسل القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، مؤكدا أن «الاتصال لم يتضمن أى جديد في موقف حكومته من التهدئة». وحسب النونو، فإن هنية قال لمراسل التلفزيون إن حكومته «مع التهدئة المتبادلة، بما يضمن وقف العدوان الإسرائيلي». وكانت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي قد قالت إن هنية قد اتصل شخصيا بمراسلها في غزة سليمان الشافعي، بعد دقائق معدودة، من تعرض أحد مراكز شرطة حماس، لغارة إسرائيلية، طالبا توجيه رسالة لإسرائيل، لبدء حوار معها، من أجل وقف إطلاق الصواريخ من القطاع، باتجاه البلدات والمستوطنات الإسرائيلية. ونفى النونو أن يكون هنية قد اتصل، قائلا إن «نجل هنية كان يتحدث إلى الشافعي قبل أن يطلب الأخير

الحديث إلى هنية شخصياً لتهنئته بالعيد». ونقل التلفزيون الإسرائيلي عن هنية، قوله «نريد بقدرتنا وقف إطلاق الصواريخ، لكن الاغتيالات عميق جهودنا لوقفها». وحسب التلفزيون، فإن هنية طلب وقف الاغتيالات لتمكين حكومته من تحقيق وقف لإطلاق الصواريخ، وأن لا مشكلة لدى هنية في مفاوضة إسرائيل في هذا المجال. واعتبر النونو أن هناك نقلاً غير دقيق وقال إن حكومته لن تقبل بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وتابع التلفزيون الإسرائيلي القول: «إن هنية أبدى استعداد حركته للتوصل إلى اتفاقية وقف لإطلاق الصواريخ مع حركة الجهاد الإسلامي شريطة وقف الاغتيالات». ووفق النونو، فإن هذا ممكن مع كل الفصائل، وليس الجهاد فقط، لكن الشرط هو وقف العدوان. كان الاتصال يعكس حجم الضائقة التي تمر بها حماس، جراء إعلان إسرائيل عن البدء بسلسلة عمليات اغتيال تستهدف قادة فصائل المقاومة بغزة، بمن فيهم قادة حماس.<sup>(٥٠)</sup>

وفي إسرائيل، رد شاؤول موفاز وزير الدفاع السابق، ووزير المواصلات لاحقاً، على دعوة هنية سريعاً، فدعا حكومته للبدء في مفاوضات «غير مباشرة» مع حماس، بهدف التوصل إلى اتفاقات سياسية، تفضي أخيراً إلى الهدنة. وقال موفاز لإذاعة الجيش الإسرائيلي: «أنا لا استبعد مفاوضات غير مباشرة مع حماس لوقف إطلاق نار في غزة، ولكننا لن نفاوض حماس بشكل مباشر، لأنهم لم يعترفوا بعد بإسرائيل، وبالتالي فإن وجود وسيط، أمر يجب أن يبقى في تفكيرنا».<sup>(٥١)</sup>

في غضون ذلك وافقت النيابة العامة الإسرائيلية على تشكيل «لجنة موضوعية محايدة» لدراسة ظروف عملية اغتيال صلاح شحادة قائد الجناح العسكري لحماس في يوليو ٢٠٠٢، في غزة. وأشارت التقارير إلى أن اللجنة الجديدة ستبحث إمكانية فتح تحقيق جنائي ضد المتورطين في اتخاذ القرار بإلقاء القنبلة، زنة طن، التي دمرت المنزل الذي كان يقطن فيه شحادة بحي الدرج بمدينة غزة وأدت لمقتل ١٩ فلسطينياً بينهم أطفال رضع وإصابة أكثر من ٧٠ آخرين.<sup>(٥٢)</sup>

وفي سابقة منذ فوز حماس بالانتخابات، سمحت إسرائيل للمزارعين في قطاع غزة بتصدير كميات كبيرة من منتجاتهم إلى عدد من الدول العربية عبر معبر «كرم أبو سالم»، الذي يقع على

مثلت الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية. وفي بيان صادر عنه، قال علاء الدين الأعرج المستشار الاقتصادي لإسماعيل هنية، إن هذه الخطوة تمثل «أول خرق للحصار المفروض على قطاع غزة».<sup>(٩٧)</sup> وقال الأعرج، إنه تم تصدير معظم المنتجات الزراعية إلى الأردن ومنها إلى العديد من الدول العربية، موضحاً أن إسرائيل سمحت بتصدير هذه المنتجات إثر اتصالات أجرتها مع مؤسسات في القطاع الخاص وموظفين سابقين في الوزارات المختلفة توافق على الاتصال بهم في ما يتعلق بشؤون الاستيراد والتصدير. في الواقع كانت مواقف حماس المرنة تجاه إسرائيل بدأت تؤتي ثمارها. وقد نشرت صحيفتا معاريف وها آرتس في إسرائيل بياناً لحماس، نفت فيه أن تكون القوة البحرية التابعة للقوة تخطط لضرب السفن الحربية الإسرائيلية. وردا على التقارير التي نشرتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية حول تسليم القوة الجديدة وتخطيطها لاستهداف سلاح البحرية الإسرائيلية، قال قائد القوة الرائد جميل دهشان إن هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة، مشيراً إلى أن هذه القوة لا تملك أصلاً عتادا عسكريا بحريا، وفي تصريح له، أضاف الدهشان أن عدد أفراد القوة لا يتجاوز ١٥٠ عنصرا، مهمتهم «الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين ومتابعة مشاكل الصيادين وتوفير الحماية لقواربهم وممتلكاتهم من السرقة، بالإضافة إلى محاربة أوكار الرذيلة التي كانت منتشرة على شاطئ غزة ومحاربة عمليات تهريب المخدرات». وشدد على أن القوة أنشأت للحفاظ على الأمن الداخلي وليس لها أى علاقة بمواجهة الجيش الإسرائيلي وزوارقه الحربية.<sup>(٩٨)</sup>

كانت حكومة هنية المقالة شكلت آنذاك ثلاثة أجهزة أمنية، هي جهاز الأمن العام والشرطة النسائية والقوة البحرية. وأعلن إسلام شهبان الناطق بلسان القوة التنفيذية، أنه سيتم دمج جميع أفراد القوة في جهاز الشرطة. في غضون ذلك أعلن خالد مشعل أن حماس لن تقف في طريق حل قائم على انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧. أكد مشعل في مقابلة أجراها في دمشق مع الصحفي الفرنسي ذى الأصول المصرية «آلان جريش» نشرتها جريدة لوموند ديبلوماتيك: «إذا كان هذا هو الحل، فلا بأس به». كان هذا الإعلان مفاجأة، لأنه ببساطة يتناقض مع كل ما كان يقوله مشعل، واعتادت على ترديده قيادات حماس المتعاقبة ويتناقض أيضا مع برنامجها الذي يرى في الكفاح المسلح السبيل الوحيد لتحرير الأرض. الكثيرون لم ينتبهوا إلى كلام مشعل، والذي سيكرره في وقت لاحق ويؤكد عليك مجددا خلال مؤتمر صحفي في القاهرة.<sup>(٩٩)</sup>

في المقابل كانت تصريحات أيهود أولمرت مفاجأة لكثيرين في الوسط السياسي الإسرائيلي، إضافة إلى الجانب الفلسطيني عندما أعلن أن الاتصالات التي يجريها مع الرئيس محمود عباس تهدف فقط إلى التوصل إلى «إعلان نوايا غير ملزم» وليس إلى «اتفاق مبادئ» بشأن التسوية الدائمة.<sup>(٥٦)</sup>

في غزة، خرجت مظاهرة حركتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تندد باتصالات هنية وعباس مع الإسرائيليين، كان ذلك عاديا لكن الغريب أن حكومة هنية المقالة وجهت انتقادات شديدة لمواصلة الرئيس محمود عباس عقد اللقاءات مع أيهود أولمرت، ووصف سامي أبو زهري الناطق باسم حماس هذه اللقاءات بأنها «عبثية وتهدف للتغطية على الجرائم التي يرتكبها الاحتلال، ومواصلته الاستيطان في الأراضي الفلسطينية».<sup>(٥٧)</sup>

لم يكن موقف حماس متسقا مع السياسة التكتيكية التي بدأت تنتهجها تجاه إسرائيل منذ بدأت في إرسال إشارات إيجابية للعدو وتلقت بدورها إشارات جديدة تساعدها على تحمل مسؤولياتها في غزة. في الوقت نفسه كان الجهاد الإسلامي يواصل انتقاده لموقف حماس من الهدنة، وإن ظلت هذه الانتقادات في أغلبها غير معلنة ولم تخرج لوسائل الإعلام، حتى خرج رمضان عبد الله شلح الأمين العام للجهاد الإسلامي، وهو الرجل المعروف بقرية الشديد من طهران، وانتقد علانية فتح وكان هذا أمرا معتادا، قال شلح: «أقول لإخواني في فتح إذا كان التصلب والتشدد مع حماس في مساعي إنهاء الانقسام هو وجود رهان على مستقبل التسوية، أقول لكم إنه رهان خاسر وإن خيار المفاوضات لن يأتي بدولة».

وانتقد حماس، وكان انتقاده مفاجأة: «وأقول لأخواني في حماس إذا كنتم تظنون أن إدارة غزة في ظل الحصار والانقسام هي إنجاز للمشروع الإسلامي فهذا أيضا وهم يجب أن نتحرر منه. وعلى حماس أن تغير سلوكها لا مبادئها وثوابتها».<sup>(٥٨)</sup>

وفي هذا الإطار أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري للجهاد مسؤولياتها عن قتل جندي إسرائيلي كان يتمركز على بوابة «سيريج» الواقعة شرق بلدة القرارة جنوب غزة. وأكد زياد الحالة نائب الأمين للجهاد الإسلامي: «هذا رد على مؤتمر «أنا بوليس» الذي دعا له بوش وسيفشل بلا شك ورد على ملاحقة إسرائيل لأبناء المقاومة». كانت حركة الجهاد الإسلامي

والشعبية تتصدران مشهد المقاومة آنذاك في الأراضي المحتلة، وكانت إسرائيل اغتالت كوادراً عسكرياً في الجهاد والشعبية في وقت سابق.<sup>(٩٩)</sup>

كانت عمليات الجهاد تضر بحماس وليس بفتح. وفي دمشق رتبت الجهاد مع حماس لانتماء المؤتمر الوطني الفلسطيني للتمسك بحق المقاومة رداً على مؤتمر «أنا بوليس». شارك في المؤتمر قادة كل الفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق باستثناء الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد رفضنا الاشتراك في هذه المسرحية الهزلية، كما لم تشارك فيها فتح.

رغم الهدنة التي اتفقت عليها حماس مع إسرائيل إلا أن الأوضاع في غزة كانت تزداد سوءاً، وفي بيان له قال تجمع النقابات المهنية الفلسطينية بقطاع غزة إن حكومة سلام فياض قطعت رواتب ٤ آلاف موظف. وفي مؤتمر عقده ممثلو التجمع بغزة في وقت لاحق أعربوا عن استهجانهم لتزامن سياسة قطع الرواتب مع استمرار الحصار الخانق الذي يشهد على قطاع غزة. وناشدوا الدول المانحة للتدخل لوقف هذه السياسة، لاسيما دولة قطر التي تتكفل بدفع جميع رواتب المعلمين، والاتحاد الأوروبي الذي يصرف (٣٥٠ دولاراً) لكل موظف في وزارة الصحة الفلسطينية. وتساءل عن مصير هذه المساعدات التي تأتي للموظفين بعد قطع رواتبهم. وطالب التجمع حكومة فياض بالتراجع عن سياسة قطع الرواتب، وأن تقف إلى جانب الموظفين، بدلا من أن تكون شريكا للاحتلال. كانت الحكومة في رام الله ترفض تخصيص رواتب للموظفين الجدد الذين عينتهم حماس بعد انقراضها بإدارة غزة.<sup>(١٠٠)</sup>

في غضون ذلك كانت إسرائيل تشن هجوماً على مصر. واتهم وزير الأمن القومي الإسرائيلي «أفي ديختر» مصر بالسماح بتسرب أسلحة والمتفجرات إلى قطاع غزة، «وبأنها تريد رؤية حماس قوية». وقال الوزير الإسرائيلي لإذاعة الجيش إن المصريين بإمكانهم وقف هذا التهريب فوراً وبشكل حاسم، لكنهم اختاروا ألا يفعلوا ذلك خلال السنتين السبع الماضيتين. وجاءت تصريحات نائب مدير الشن بيت خلال اجتماع للحكومة. ونقل مسئول أممي عنه قوله إن ٤٠ طناً من الأسلحة والمتفجرات هربت من مصر إلى غزة خلال شهرين فقط. وأكد ديختر الذي كان هو الآخر مديراً للشين بيت: «كل من يفكر في الموضوع، سواء كان مصرياً أو إسرائيلياً أو فلسطينياً، سيستخلص أن مصر لا تمانع وجود حماس قوية في غزة، بل أنا أؤمن بأن لمصر مصلحة في أن تكون حماس قوية».<sup>(١٠١)</sup>

وقالت الاستخبارات الإسرائيلية إن ١٣ طناً من المتفجرات وحوالى ١٥٠ قاذفة آر بى جى مضادة للدبابات هربت إلى قطاع غزة فى شهر أغسطس آب فقط، وإن ٣٣ طناً دخلت من مصر إلى غزة هى ٢٠٠٦، بينما لم تتعد الكمية ٦ أطنان فى ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ١٤ ألف بندقية رشاشة و١٥٠ قاذفة آر بى جى و٢٠ صاروخاً.<sup>(٦٧)</sup>

كان السبب الحقيقى وراء الهجوم الإسرائيلى على القاهرة أن السلطات المصرية قد سمحت لحوالى ٨٥ من عناصر حماس المعتجزين بمطار العريش الدخول إلى غزة عبر فتحة على الحدود المصرية مع القطاع، تقع غرب معبر رفح بناء على المفاوضات التى جريت آنذاك، بين المخابرات المصرية وحملتى لجان المقاومة الشعبية فى غزة.<sup>(٦٨)</sup> ورغم ذلك شنت حماس هجوماً على الحكومة المصرية، اتهمتها بالاشتراك فى حصار غزة وبإغلاق معبر رفح.<sup>(٦٩)</sup>

وجه سعيد صيام انتقادات لاذعة لأجهزة الأمن المصرية. وفى تصريحات للصحفيين، قال صيام إن العشرات من عناصر الحركة وقيادات القسم الذين اعتقلوا فى سيناء أثناء فتح الحدود، يتمرضون للتحقيق والتعذيب الشديد. وتساءل صيام مستهجنًا «كيف يمكن لأجهزة الأمن المصرية أن تكيل بمكيالين عندما تسمح لـ «الهاربين من أتباع التيار الخيائى من حركة فتح بالتحرر فى الأراضى المصرية يحيكون المؤامرات من هناك، فى حين تتعقب الشباب الذين لم يسيئوا لمصر وليست لديهم تهمة سوى أنهم دخلوا الأراضى المصرية كغيرهم»، مطالباً بوقف التحقيق والتعذيب الممارس ضدهم. وأكد صيام أن أجهزة الأمن المصرية تحقق مع نشطاء حماس حول قضايا لا علاقة لها بالشأن المصرى، موضحاً أن المحققين المصريين يحاولون أن يحصلوا على معلومات حول مكان وجود الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليط، إلى جانب استفسارهم حول مكان وجود رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية عندما تكون هناك تهديدات ضده. وعبر صيام عن خشيته من أن يؤدى هذا السلوك إلى «توسيع الهوة وردت فعل قد تكون غير مقبولة، خاصة حينما يسمع الأهالى ما يحدث لأبنائهم هناك».<sup>(٧٠)</sup>

كانت حماس تحاول الالتفاف على الدور المصرى. أعلن سعيد صيام أن وفد الحركة برئاسة نائب رئيس المكتب السياسى موسى أبو مرزوق الذى يزور اليمن شدد على إجراء حوارات مع فتح من دون شروط مسبقة، وأعلن قبول حماس المبادرة اليمنية. التى حاولت حماس أن

تمنحها زخما سياسيا، وقوة من خلال هذه الزيارة التي قام بها وفد رفيع من حماس لليمن الذي كان على شفا حرب داخلية بين الحكومة المركزية في صنعاء والحوثيين.

ما قامت به حماس كان جزءا من خطة تعاملها مع ضغوط القاهرة في محاولة لتعزيز وترميم علاقاتها العربية والإسلامية لم يكن هدفا في ذاته بقدر ما كان محاولة لتوظيف هذه العلاقات لموازنة القطعية مع مصر من جانب، والضغط على القيادة المصرية - بشكل غير مباشر - لإحداث تغيير في موقفها من الحركة من جانب آخر.<sup>(٣٧)</sup>

وفي كلمته خلال الاحتفال بعيد الشرطة المصرية في القاهرة، هاجم الرئيس مبارك حماس بشكل واضح، ردا على هنية الذي قال في وقت سابق إن التوتر على الحدود مع مصر «ليس أكثر من سحابة صيف» فرد الرئيس مبارك: ما أكثر سحابات الصيف في تعاملكم معنا وما أكثر مانلافيه من مراوغة ومماطلات وأقوال لا تصدقها الأفعال وتصريحات ومواقف متضاربة». <sup>(٣٨)</sup>

لا شك أن مصر تربطها بقطاع غزة علاقة خاصة جدا من النوع الذي لا يمكن الفكك من آثاره المباشرة أو تجنب تداعياته اليومية. إنها علاقة جغرافيا وحدود. <sup>(٣٩)</sup>

بدا موقف مصر، في تلك اللحظة، تجاه ما آل إليه وضع قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع، في ظل وجود منهجين رئيسيين في تقدير الأخطار الناجمة عن هذا الوضع. يركز المنهج الأول على خطر هيمنة حركة «إخوانية» على غزة، خصوصا في لحظة يتصاعد فيها الصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان الأم في القاهرة، ومؤدى هذا المنهج هو إنهاء تلك الهيمنة في أسرع وقت عبر إفشال حكم حماس. أما المنهج الثانى، فيركز على الخطر الذي يمكن أن يترتب على فشل حماس في إدارة غزة، وحدث فوضى تدفع أعدادا كبيرة إلى التدفق إلى المدن المصرية عبر الحدود، ومؤدى هذا المنهج هو تجنب ما يؤدي إلى فوضى في القطاع عبر المساعدة في نجاح حكم حماس.

اعتباران متعارضان إذن يؤثران على الموقف المصرى نتيجة وجود منهجين يمكن القول إنهما مختلفان أكثر منهما متوازيين. <sup>(٤٠)</sup> ولذلك اختارت مصر أن تصوغ سيادتها بطريقة تجمع بين الاعتبارين من خلال البرهان على تغيير الواقع القائم في غزة، ولكن عن طريق استئناف الحوار لا من خلال السعى لإفشال حكم حماس. <sup>(٤١)</sup>

مصر الرسمية بالتأكيد مع منطق الدولة بما فيها من سيادة لا يحدد نطاقها وصلاحياتها إلا النظام الحاكم، والحكومة الشرعية، أما حركة حماس ومن يواليها فهي على الجانب الآخر مع منطقة الأمة الافتراضية الذي يتيح تجييش المشاعر من أجل هدف واحد هو إدانة مصر ووضعها في خانة الأعداء والخونة بكل بساطة، وكأن المائة ألف شهيد مصري الذين قضا من أجل فلسطين في مواجهات عسكرية ضروس من ١٩٤٨ كانوا مجرد ذكرى عابرة لا تستحق التبريل.<sup>(٧١)</sup>

كانت علاقة حماس بمصر تختزل في شيء واحد، آنذاك، اسمه الأنفاق، فيقدر ما كانت هذه الأنفاق بمثابة شرايين لغزة ولحكوماتها المقالة، كانت هي التجسيد الحقيقي للعلاقة التي يمكن أن تقيهما مصر مع حماس في ظل هذه الأوضاع. بمعنى آخر، كانت الأنفاق هي الشكل الأكثر تعبيراً عن العلاقة بين الجانبين.

الأنفاق ليست من اكتشاف حماس، بل كانت موجودة في فلسطين في عهود سابقة لكن حماس أجادت استغلالها وإدارتها من خلال قسم في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة. وقد حاولت مصر العمل على أن يظل معبر رفح مفتوحاً، كبديل شرعي للأنفاق، إلا أن الفلسطينيين أجهضوا هذه المحاولة، حيث دعت القاهرة بعد سيطرة حماس على غزة كلا من السلطة الفلسطينية وحكومة حماس المقالة للاجتماع في العاصمة المصرية للوصول إلى صيغة فلسطينية يمكن أن تساعد على إدارة المعبر بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، في ضوء اتفاق ٢٠٠٥ لكن حماس رفضت أي وجود للحرس الرئاسي الفلسطيني على المعبر.<sup>(٧٢)</sup>

كانت حماس قد قامت بطرد قوات الحرس الرئاسي المستولة عن إدارة المعبر في وقت سابق. وهو ما دفع عناصر الاتحاد الأوروبي للانسحاب من المعبر وجعل إسرائيل تسيطر عليه، ومن ثم عطل العمل باتفاق المعابر، في حين أن الحكومة المصرية أبدت حرصها على هذه الأنفاق، أكد وزير الخارجية المصري أن حكومته «باعتبار أنها أول من بادر بإطلاق عملية السلام في المنطقة ترى أنها غير قادرة على كسر التزاماتها الدولية، خصوصاً إذا كان هذا التجاوز لصالح حماس، وهو الأمر الذي لم تفعله حتى من أجل فتح أو السلطة الوطنية الفلسطينية».<sup>(٧٣)</sup>

لم تكن الأنفاق أكثر من حل اضطراري، لكنه كان يساعد حماس على الاستمرار في السيطرة على غزة، فهو يدر عليها ملايين الدولارات سنوياً. ولقد أنعشت تجارة الأنفاق الوضع



الاقتصادي هي رفح المصرية والفلسطينية، رغم ما تشكله من هاجس أمنى للحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية. هذه الأنفاق لا تبنى في العراء، بل تعتمد بين منزلين في الأغلب على جانبي الحدود. وحفر النفق للوصول إلى مدينة رفح المصرية، يتم بطريقة يدائية، لكنه كان ممكنا مع توافر الإرادة والتصميم. إلا أن إنجاز عملية الحفر يتطلب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. ويسمى الشباب المتخصص بالحفر المنطقة بالسوق الحرة، وهم يبدأون بالحفر عموديا إلى أسفل، ثم بشكل أفقى وصولا إلى الجانب المصرى. وفى هذا المكان الذى لا يخضع لشئ ولا أى نظام أو قانون، سوى النظام الذى فرضته حماس.

والأنفاق فى غزة بأبعادها المختلفة قضية شائكة، ففى حين تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة وسيلة إمداد لوجستى حيوية لحركة «حماس» والفصائل الفلسطينية الأخرى، وتتهم مصر كما «حماس» باستخدامها - عند الحاجة - كورقة ضغط وفقا لتوازناتها وحساباتها السياسية، فإن أهالى غزة يعتبرونها منفذا مهما لتزويدهم بسلع أساسية يحتاجون إليها. والأنفاق هى بالنسبة إلى أصحابها ومن يعمل عليها مهنة ووسيلة كسب عيش، لكنها أيضا طريقة مناسبة لكسب المال، وليس عن طريق احتكار استيراد السلع الاستهلاكية للمواطنين فى القطاع فحسب، بل كذلك بتهرب سلع ممنوعة عادة كالخمر والوقود وحتى المخدرات.<sup>(٧١)</sup>

ويعود تاريخ حفر الأنفاق إلى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، بعد ترسيم الحدود بين مصر وإسرائيل عقب اتفاقية «كامب ديفيد». وكانت فى تلك المرحلة تستخدم لتهريب السجائر والذهب والسلع وبعض العملات الأجنبية. ومع بدء الانتفاضة الأولى فى العام ١٩٨٧، استخدمت الأنفاق لتهريب الأسلحة، وكان طول النفق، آنذاك، لا يتعدى ٣٠ مترا، يحفر من الجانبين، بحيث يربط كل نفق بين منزلين متقابلين على جانبي الحدود.

ومع وصول السلطة الوطنية فى أواخر العام ١٩٩٤، وشروعها فى محاربة الأنفاق فى إطار التنسيق الأمنى مع إسرائيل، قامت قوات الاحتلال بتدمير آلاف المنازل المحاذية للشرط الحدودى، الأمر الذى زاد فى طول هذه الأنفاق، حيث يبلغ طولها الحالى ما بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ متر، بعمق يصل إلى ما بين ١٥ و ٤٠ قدما. ونشطت تلك الظاهرة مع اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث استخدمتها فصائل المقاومة لتهريب الأسلحة والذخائر.

ومع اشتداد وطأة الحصار المفروض على غزة، وتصاعد وتيرته، لم يجد الفلسطينيون أمامهم من خيار سوى اللجوء إلى الأنفاق لسد حاجاتهم وتهريب الأدوية والأغذية والدواء وقطع غيار السيارات والأجهزة الإلكترونية، وحتى كميات من البنزين والسيولار، والذي يباع للتر الواحد منه في السوق السوداء في قطاع غزة بحوالى ٦ دولارات.<sup>(٧٥)</sup> ولأن حفر الأنفاق هو في الأساس تجارة، ونظرا إلى طبيعة المنطقة العشائرية، فإنه يرتبط بعائلات بعينها، وتتحصص الأنفاق بين منطقتي تل زعرب وحى البرازيل، أى في مسافة تبلغ ٢ كيلومترات تقريبا، ويتراوح عددها بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ نفق، ومنذ بدء التفاوض حول التهدئة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية، منعت «حماس» حفر أى نفق جديد، كما أن السلطات المصرية كثفت جهودها لهدم الأنفاق في الجانب المصري، لكن الأنفاق موجودة من دون أن تتنامى بزيادة عددية لافتة. ويستفيد من الأنفاق أصحابها وعائلاتهم المباشرة، ومن يعمل لمصلحتهم فقط، من دون إغفال المشاركة من قبل الأفرع والأجهزة الأمنية لحماس. والوقت الذى يستغرقه حفر النفق يحسب بالمسافة التى تبعد عن الحدود المصرية، ويمكن أن يستغرق بناء نفق واحد خمسة أشهر، ويبلغ عدد الأفراد العاملين في حفر النفق عادة ثمانية عشر فردا، من فئة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٧-٢٥ سنة، وهم يتقاضون أجرا عن الحفر والتجهيز على أساس المتر الواحد. ويراوح عمق النفق ما بين ١٢-١٤ مترا، وتكلفة النفق الإجمالية تعتمد على المسافة بين الحدود المصرية ونقطة البدء في النفق، إذ تبلغ تكلفة النفق القريب من منطقة الحدود حوالى ١٥٠٠٠ دولار أمريكى، وتكلفة النفق البعيد عن الحدود ما يقارب ٤٠٠٠٠ دولار.<sup>(٧٦)</sup>

وتستخدم لحفر الأنفاق أدوات الحفر التقليدية، إضافة إلى محركات توليد كهرباء وكابل كهرباء يمتد على طول النفق، مع إضاءة لكل ثلاثة أمتار، وبإيلات (براميل مقصوفة) وعددها ستة إلى ثمانية. ولا تخلو العملية من مخاطر وأهمها التسقيف، ويعنى ذلك:

أولا: تساقط الرمال على النفق من الأعلى، مما يؤدي إلى تدممه واختناق العاملين فيه.

ثانيا: هطول المطر الكثير والمفاجئ، وفي حال تسربه إلى داخل النفق، يساهم في هدمه.

ثالثا: قطع الكهرباء، وذلك يؤثر في كمية الهواء الداخلة إلى النفق، حيث يتم ضخ الهواء إلى داخل النفق للتنفس، وفي حال انقطاعه يؤدي إلى اختناق العاملين فيه.

رابعا: دخول نفق على نفق أثناء عملية الحفر، وذلك بقيام آخرين ببناء نفق في المسار نفسه، مما يضعف الأرض فيؤدي إلى هدمه نتيجة عدم تماسك الرمال.<sup>(٧٧)</sup>

ولم يعد الفلسطينيون، أخيرا، يعتمدون على الأدوات البدائية والبسيطة في حفر الأنفاق، بل لجئوا إلى التقنيات الحديثة والمعدات الآلية ليصبح احتمال انهيار النفق متدنيا وعمره أطول، بحيث لا يتطلب إنجازه أكثر من ثلاثة أشهر. كما أنه أصبح لحفر النفق مصممون يرسمون خرائط واضحة، وحفاريون متخصصون، ومهندسون يشرفون على عمليات الحفر، ويقومون بإصلاح ما يتم هدمه من أنفاق، وتطويرها بزيادة عدد فتحاتها تحسبا لأي طارئ، حتى يتسنى استمرار عمليات التهريب في حال إغلاق إسرائيل أو مصر إحدى الفتحات، لتتحول بذلك الأنفاق إلى متاهات لا يمكن معرفة مداخلها ومخارجها إلا من قبل من أشرف على حفرها. وعندما يصل الحفر إلى مسافة مترين من الحدود المصرية، يقوم صاحب النفق بالاتصال مع الأمين ليخبره بانتهاء التجهيزات، ويخبره الأمين أن عليه أن يدق سيخا حديديا في الرمال في اتجاه البيت المصري الموجودة فيه العيين (الحفرة الثانية) أي المدخل من الجانب المصري. وبعد أن يصل السيخ الحديدي يتم الاتصال من جهة الأمين بأنه تم الانتهاء من العمل وهو جاهز، ويقوم الأمين بالبداية بالحفر حيث انتهى السيخ. بهذا الشكل تكون دورة العمل في الأنفاق.

وشنت الصحف الرسمية في القاهرة هجوما عنيفا على حماس واتهمتها بالمعجز عن إدارة الأنفاق، ونشرت جريدة الأهرام المصرية تحقيقا موسعا لمراسلها في غزة، أكد أن هناك ما يقرب من ألف نفق بين غزة ومصر جعل معظمها يخرج عن السيطرة. وأضاف أنه لا توجد جماعة في غزة ليس بها عناصر أجنبية تسلك إلى الداخل من الأنفاق،<sup>(٧٨)</sup> وكان يقصد وجود عناصر من القاعدة.

كانت القاهرة قد قامت بحملة تمشيط على حدودها ودمرت العديد من الأنفاق وهو ما انتقده خالد مشعل بشدة، وقال: «لا أتفهم هذه الخطوة ومن حق الشعب الفلسطيني أن يحصل على حاجاته بكل الوسائل بما فيها الأنفاق» ورد محمود الزهار، بأنه «عندما تفلق المعابر فليس أمامنا سوى الأنفاق». لكنه عاد وأكد أن «غزة لم يتسرب إليها أحد من القاعدة أو غيرها، فلنسنا بحاجة إلى الزرقاوى أو القاعدة أو آخرين، لدينا أسلونا الخاص».<sup>(٧٩)</sup>

فى الواقع كانت المخاوف المصرية أكبر من كل تطمينات حماس، فبعد غروب شمس يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٦ وقعت بشكل متزامن ثلاثة انفجارات دمرت مطعم «آل كابونى» والمركز التجارى «غزالة» وجسرا خشبيا يرتاده المتزهون عند حلول المساء، فى منتجع دهب البحرى فى جنوب سيناء. انهمرت قطع الركام والأثاث وشظايا الزجاج القاتلة على السياح المذعورين الجائسين لتناول العشاء أو المتجولين بين محال بيع التذاكر والهدايا فى أسواق دهب، كانت تلك نهاية ذلك اليوم الهادئ الذى أمضوه فى السياحة والقطس بين الصخور المرجانية التى يزدان بها خليج العقبة واستحال مساؤه عنفا وإرهاقا ورعبا.<sup>(٨٠)</sup>

فى ٢٧ مايو ٢٠٠٦ وفى المكتب الخاص بممر سليمان كان هناك وفد من حماس على رأسه سعيد صيام، واجه الوزير سليمان رئيس وفد حماس بوثائق مفصلة، وأدلة دامغة عن المؤامرة الكامنة وراء هجمات سيناء. بين الأدلة وردت اعترافات ثلاثة أعضاء من حماس اعتقلتهم قوات الأمن المصرية، قال الوزير سليمان لصيام «من جهة أنتم تطلبون منا أن نساعدكم، بينما من جهة أخرى، أنتم تتدخلون فى شئوننا الداخلية».

كان سليمان مزودا بملف حافل بالأدلة التى لا يرقى إليها الشك، يفصل بدقة كيفية تورط أعضاء من حماس، معددا أسماءهم ومحددا تحركاتهم، أصيب صيام بالارتباك والخجل. أكدت مصر أنه فى أعقاب التفجيرات الثلاثة تم توقيف ثلاثة أعضاء من حماس اعترفوا بارتباطهم بالتنظيم المتطرف المعروف بالتوحيد والجهاد، وذكر سليمان يسرى محارب بالاسم على أنه أحد الأشخاص وراء تلك الهجمات. كان يسرى قد دخل القطاع عبر شبكة الأنفاق بمساعدة أفراد من حماس من بينهم مجيد الديرى، وتلقى تدريبات على استخدام المتفجرات والأسلحة، وأعلنت قوات الأمن المصرية أن يسرى وأخويه منير وأيمن محارب جميعهم على علاقة مباشرة مع الإسلاميين المتطرفين فى غزة. وصدر بيان عن وزير الداخلية المصرى يفيد بأن قائد المجموعة نصر خميس الملاحي أرسل بعضا من معاونيه إلى غزة لتلقى تدريبات على المتفجرات.<sup>(٨١)</sup>

عدم الارتياح الذى تبديه الدبلوماسية المصرية إزاء حماس لم يكن سببه هذه التفجيرات فحسب، بل العلاقات التى تربط حماس بإيران، وطريقة تدفق الأموال من طهران إلى غزة.

وكانت قوات الشرطة المصرية قد ألقت القبض على عدد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بينهم الدكتور عبد الحى الفرمأوى، وكيل كلية أصول الدين بجامعة الأزهر والقيادى البارز فى الجماعة، ووجهت لهم تهما بتمويل حماس، والسفر إلى غزة، وتوصيل أموال للفلسطينيين بطرق غير شرعية.<sup>(٨٢)</sup>

وفى وقت لاحق من الحرب التى شنتها إسرائيل على غزة، اكتشفت الأجهزة الأمنية المصرية خلية تابعة لحزب الله اللبنانى، تسللت للأراضى المصرية بقيادة سامى شهاب الذى كلفه حزبه بمساعدة حماس ودعمها. وبالطبع كانت الوسيلة الوحيدة لذلك هى الأنفاق.<sup>(٨٣)</sup>

كانت الهوة بين حماس والقاهرة تتسع مع تواصل الهجوم الإيرانى السورى على مصر، بتصور لدى الحكومة المصرية أن سوريا مع طهران تحاولان صنع محور ضد القاهرة، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يرفض المشاركة فى القمة العربية بدمشق.

كشف وزير الخارجية الليبى عبد الرحمن شلقم، آنذاك، أن معمر القذافى بذل محاولات لإقناع الرئيس المصرى لاصطحابه معه فى طائرته إلى دمشق لحضور اجتماعات القمة العربية. قال شلقم إنه شخصيا اتصل بنظيره المصرى أحمد أبو الفيط فى نفس الإطار، مشيرا إلى أن بلاده طرحت أفكارا لمعالجة الأوضاع العربية الراهنة. لم تكن التحركات الليبية أكثر من محاولة لحفظ ماء الوجه، كانت هى الأخرى بشكل أو بآخر تعمل ضد القاهرة، ظهر ذلك بوضوح حينما قال شلقم: «إنه علينا كمرب أن نتمسك وندعم المبادرة اليمنية لحل الخلاف الفلسطينى الداخلى»، معتبرا أنها تمثل محاولة أخيرة للحل لإنقاذ الأوضاع الفلسطينية من المزيد من التدهور وأن على القمة العربية أن تتبنى هذه المبادرة.

وتساءل شلقم: «هل الدول العربية مستعدة لتحمل تبعاتها إزاء القضية الفلسطينية أم أن كل واحدة منها تقول وتطبق مبدأ «نفسى نفسى» وتغليب مصالحها الشخصية على المصالح القومية؟». وخلص شلقم إلى أن العرب لا يملكون «حاليا» القوة لمواجهة إسرائيل ولا يملكون أوراق لعب رابحة حتى تحولت الصورة الحالية إلى «المزيد من الإذلال والانتكاس والحصار» فوق رأس الشعب الفلسطينى.<sup>(٨٤)</sup>

رحبت حماس بتصريحات المسئول الليبى، وأكد محمود الزهار أن المبادرة اليمنية قد تحق

المصالحة وتجاهل الزهار الجهد المصرى الطويل والممتد، بل إن الزهار عاير القاهرة حينما سأل: «كم تحصل القاهرة على أموال من المعونة الأمريكية، يمكنهم أن يفتحوا الحدود بيننا وبينهم وسوف نتفهم بأكثر مما تدفعه أمريكا سنويا».

كانت الكثير من الأموال الإيرانية أودعت لدى حماس، وكان الزهار يتكلم بثقة وغباء فى الوقت ذاته، عن قدرات مالية كبيرة لحركته، فى ظل الحصار. أكد مشعل: حماس تقدر الدعم الإيرانى والمساعدات المستمرة بلا حدود.<sup>(٨٥)</sup>

وعلى غرار معظم المنظمات المماثلة كانت قدرة حماس على الاستمرار والتطور تعتمد على أفعال الدول الأخرى، ومن سخرية الأقدار أن سياسة الترحيل التى اعتمدتها إسرائيل هى أول ما دفع بحماس إلى تعزيز قاعدتها خارج الأراضى المحتلة، وتوطيد علاقاتها مع أكثر من قوة إقليمية، واليوم ليس هناك أهم هى علاقات حماس أفضل من تلك التى تقيمها مع سوريا وإيران. والعلاقة المثيرة للاهتمام هى تلك التى تقيمها مع طهران، لقد استفادت حماس من موقفين أساسيين الأول: الموقف العدائى الذى برهنت عليه بعض الحكومات فى المنطقة حيال عرفات، ومنظمة فتح لدعمه اجتياح العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، وقدم السعوديون والكويتيون المال لحماس بسخاء شديد.<sup>(٨٦)</sup>

والثانى: إدراج وزارة الخارجية الأمريكية حماس على لائحة الإرهاب فى ٢٤ يناير ١٩٩٥ واستخدمت واشتغلن قنواتها الدبلوماسية لتطلب من دول الخليج اتخاذ إجراءات حاسمة، وأصدر الرئيس كلينتون أمرا تنفيذيا رقم ١٢٩٤٧، يميز بموجبه نقل أو جمع الأموال إلى المجموعات الإرهابية أو المنظمات التى تشكل وأجهزتها تهمة يعاقب عليها القانون. الأمر الذى دفع طهران لانتقاد ذلك علانية وبشدة. باختصار كانت كل خطوة ضد حماس يقوم بها الغرب تقرب بينها وبين طهران.<sup>(٨٧)</sup>

عندما جرى تجميد المساعدات والتمويل عن حماس بعد انتصارها الانتخابى فى يناير ٢٠٠٦، تعهدت طهران علنا بتقديم ١٥٠ مليون دولار. وبعد اتفاق مكة المكرمة قدرت إسرائيل أن الأموال التى تأتى من طهران لحماس تبلغ ١٥ مليون دولارا شهريا، والتى كانت تتجه مباشرة إلى قوات حماس مباشرة ولا تذهب لشئ آخر.<sup>(٨٨)</sup>

كانت الأزمة الفلسطينية خطة عمل مركزية في جهود طهران لتقديم نفسها من فوق رؤوس القادة العرب إلى شعوبهم أو ما يسمى بالشوارع العربي، وهذا ما جعل حماس أداة في السياسة الإيرانية. وفي الوقت الذي يحاول فيه القادة العرب تسويق المبادرة العربية للسلام، تتواصل الانتقادات الإيرانية لإسرائيل وتشجع حماس وهجماتها «المسرحية» على المستوطنات الإسرائيلية وفي كل الأحوال، استفادت طهران من النزاع لمصلحتها الخاصة.

أثار الاتهام المباشر أو المبطن بأن حماس دمية في يد النظام الإيراني لغطا سياسيا كبيرا، لكن وجهة نظر أكثر اتزاناً لخبراء قدامى في الاستخبارات مثل رئيس الموساد السابق إفرام هاليفي، الذي رفض ذلك التصور وأكد: «تتلقى حماس أموالاً ودعمًا وتدريبًا من إيران لكنها ليست تابعة لطهران».<sup>(٨٩)</sup>

نادراً ما كشف قادة حماس أي معلومات عن المساعدة العسكرية التي تتلقاها الحركة من إيران، أعترف مشعل بخضوعه لتدريب عسكري، لكنه رفض الكشف عن البلد التي يتم فيه ذلك. كانت إيران إحدى الدول القليلة جداً التي يمكن أن يكون قد تلقى تدريبه فيها، أصر مشعل عن عدم الإفصاح، «لا يمكننا الكشف عن الموقع: كان تدريباً، هذا كاف».

في الواقع كانت قوات الثورة الإيرانية تلقت تدريباتها في مواقع لفتح في بلدان مختلفة في السبعينيات من القرن الماضي، لكن اليوم تعمل طهران على تدريب قوات حماس تدعمها في مقابل قوات فتح، فهذه هي حقيقة التبدلات والتحولات في المنطقة التي أثرت على القضية الفلسطينية برمتها لعقود طويلة، وما زالت تؤثر. في النهاية قال مشعل: «لو أننا خاضعون لطهران ما كنا ذهبنا لمكة، وما كنا انتقدنا سياسة طهران في العراق، نحن رفضنا إعدام صدام حسين، وإيران رحبت، ودعمنا السنة هناك بقوة».<sup>(٩٠)</sup>

في المحصلة النهائية لهذه العلاقة بين طهران وحماس كانت علاقات الأخيرة المباشرة بجيرانها تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، سواء مع القاهرة أو عمان.

في مطلع ١٩٩٣ شرعت الحكومة الأردنية في حوار مع الجناح العسكري لحماس يبحث عن إليه لإدارة العلاقات فيما بينهما، واتفق لقاء في مكتب رئيس الوزراء الأردني في زيد بن

شاكر حضره من قادة حماس، موسى أبو مروان، وإبراهيم غوشة ومحمد نزال وعماد العلمي، لحق بهذا الاجتماع لقاء آخر في مقر قيادة الاستخبارات العامة، من أجل تحديد طبيعة العلاقة وإبلاغ الحركة بما هو مسموح القيام به وما هو ممنوع عليها، فقد تم إبلاغ حماس بكل وضوح بأنه يحق لها فقط ممارسة النشاطات الإعلامية والسياسية التي لا تتعارض والمصالح الأردنية، وبالتالي كانت النشاطات العسكرية ممنوعة.

كانت حماس قادرة على التحرك في الأردن، آنذاك، وأكثر من أي وقت مضى، لكنها لم تلتزم بالاتفاق حيث اتخذت من الأراضي الأردنية مسرحاً لشن هجمات على إسرائيل وتدريب كوادرها وتهريب السلاح وهو ما عجل بالصدام مع الحكومة الأردنية، وأغضب الملك حسين بشدة وألقت السلطات الأردنية القبض على عدد من قيادات حماس على رأسهم خالد مشعل وإبراهيم غوشة وآخرين، وجرى ترحيل موسى أبو مرزوق على أول طائرة، فقد كان يحمل الجنسية اليمنية.

زار الشيخ حمد بن جاسم آل ثان، وزير الخارجية القطري، الأردن، وعقد لقاء خاصاً مع الملك حسين بحضور رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة، وطلب إذن الملك لكي يتم ترحيل قيادات حماس إلى قطر. وعلى سبيل المزاح علق الملك حسين: «لما تحتاج إليهم؟»، فرد الشيخ حمد بأن حماس ستوفر للدولة القطرية غطاء مقبولا بما أن قطر تنوي إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.<sup>(٩١)</sup>

عشية فوز حماس بالانتخابات التشريعية سعى الأردن لتأسيس علاقة جديدة معها وجرى اتصالات عدة بين الحكومة الأردنية والمسؤولين في حماس، وقال موسى أبو مرزوق: إن الأردن هو الذي يادر بالاتصال ونحن تجاوزنا، لكن سرعان ما انهارت الاتصالات بعد اكتشاف الحكومة الأردنية قيام عناصر من حماس بتخزين الأسلحة على أراضيها وأن هذه هي المرة الثالثة التي تكشف فيها الحكومة الأردنية محاولة لحماس في هذا الشأن. رفضت حماس اتهامات الأردن لها بتخزين أسلحة على أراضيها واتهمته «بالتلفيق». وقال سامي أبو زهري الناطق باسمها «نرفض وندين الاتهامات بحق الحركة ونؤكد أن لا أساس لها»، كما قال محمود الزهار، خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، آنذاك: «إن حماس لا تخزن السلاح في أي دولة عربية».<sup>(٩٢)</sup>



إلى ذلك، شككت جماعة «الإخوان المسلمين» الأردنية بـ «الرواية الأمنية» واعتبرتها تبريرا لإلقاء زيارة وفد من حماس بقيادة «الزهار» إلى عمان التي كانت مقررة في نفس اليوم. على أية حال كانت الحكومة الأردنية ترى في تصرفات حماس انتهاكا للاتفاق الموقع بين الجانبين منذ نحو عشر سنوات، والذي ينص على عدم استخدام «حماس» الأردن وأراضيه ممرا أو مقرا لعملياتها العسكرية. وقال رئيس الوزراء الأردني معروف بخيت أمام كتلة نواب الحركة الإسلامية التي يبلغ عددها ١٧ نائبا معظمهم من المحسوبين والمتعاطفين مع حماس ليخبرهم أن هذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها اكتشاف محاولات لعمليات عسكرية لحماس على الساحة الأردنية. أكد «لا نهم أحدا دون دليل قاطع».<sup>(٩٣)</sup>

مع مطلع العام ٢٠٠٨ كان الحصار المفروض على غزة يزداد والأهالي تزداد معاناتهم يوما بعد يوم، ونشر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسليم» تقريرا عن حالة الحصار ومعاناة الفلسطينيين، قال: إن إسرائيل أغلقت المعابر الحدودية بينها وبين القطاع وأحكمت السيطرة عليها، حيث لا توجد اليوم أي إمكانية للخروج من القطاع أو الدخول إليه.

وأضاف التقرير وقد تم إغلاق معبر المسافرين «إيريز» بصورة تامة، وبعد تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا من قبل جمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان وجمعية «جيشاء» تم رفضها من قبل المحكمة، وقررت إسرائيل السماح فقط بمرور الحالات الإنسانية، لكن هذا كان مجرد كلام وتدل التجربة على أنه في الحالات الإنسانية، الصارخة فإن إسرائيل تمنع المرور.<sup>(٩٤)</sup>

في غضون ذلك أعلن خالد مشعل استعداد حماس للتنازل عن السلطة في حالة وجود ضمانات كأن تكون هناك سلطة تحمي المقاومة، ولا تكون عبئا على المواطن الفلسطيني بسبب القتل والفساد. ولا شك أن مشعل كان يناقض نفسه مثله مثل حركته، فقد كانت عمليا تلتق الصحف، وتمنع الفدائيين من شن هجمات على إسرائيل من حين لآخر وتلاحق الإعلاميين والصحفيين حتى لا يفضحوا ما يجري في غزة. ولقد سجلت «هيومان رايتس ووتش» المنظمة الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ممارسات حماس القمعية في غزة، ووجهت المنظمة لإسماعيل هنية أكثر من خطاب تطلب فيه توضيحات بشأن العديد من القضايا والممارسات القمعية، لكن حماس لم ترد.<sup>(٩٥)</sup>

وفى دراسة عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن سياسة حماس فى غزة، أكدت أن معظم السكان أصبحوا يعتمدون فى معيشتهم على المساعدات الإنسانية من وكالة الفوث وعلى التبرعات من الخارج، الأمر الذى خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازى أو اقتصاد الإغاثة والتوكل، جنبا إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين والمافيات المتنوعة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

يواجه قطاع غزة مأزقا اقتصاديا، يتمثل فى مجموعة من المؤشرات منها:

(١) انخفاض الدخل الحقيقى للفرد إلى أكثر من ٥٠% عما كان عليه عام ١٩٩٩، إذ أنه بلغ فى ذلك العام حوالى ١٧٥٠ دولار للفرد فى السنة، هبط فى قطاع غزة إلى حوالى ٨٥٠ دولار فقط عام ٢٠٠٨، وهذا يعنى انخفاض الناتج المحلى بما يزيد عن ٤٠% قياسا بعام ١٩٩٩، علما بأن الأسعار فى أسواق الضفة والقطاع أعلى من الأسعار السائدة فى السوق الإسرائيلى، الذى بلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومى الإجمالى ٢١ ألف دولار، أى أكثر بـ ٢ ضعف من الناتج الفردى للضفة والقطاع، إلى جانب انخفاض المدخرات وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى بصورة ملحوظة بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادى المشدد، مما يعنى أن هناك تراجعا حادا فى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب فقدان الدخل وانخفاض الإنفاق الأسرى، ارتباطا بالتراجع الحاد فى القوة الشرائية الناجم عن الفلاء الفاحش فى الأسعار، مما أدى إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية الذى تزامن مع التراجع فى الدخل وانتشار ظاهرتى البطالة والفقر فى الأراضى الفلسطينية.

(٢) الانهيار المتواصل فى البنية الاقتصادية لقطاع غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخيا، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التى توقف أكثر من ٩٠% منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذى توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور الكبير فى قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات فى سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوق، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات فى قطاع غزة، حيث هبط عدد المؤسسات من ١٧٧٩٦ مؤسسة عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٤٨٣ مؤسسة بنسبة انخفاض ١٣ فى المائة.

٣) الارتفاع المتوالى للأسعار (أدى إلى تغير إكراهى مريض ومذل فى أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصعاب الدخل المحدود). وفى هذا السياق فلا السلطة فى رام الله ولا حركة حماس فى غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة.

٤) اتساع حجم البطالة والفقر، وارتفاع نسبة الإعاقة ٦-١ تقريبا (البطالة فى قطاع غزة - منتصف عام ٢٠٠٩- تصل إلى ٦,٣٥٪، من مجموع القوى العاملة البالغة حوالى ٣٤٨ ألف منهم ١٠٥ ألف فى القطاع العام (منهم ٧٥ ألف يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و ٣٠ ألف من حكومة غزة)، إلى جانب ١١٩ ألف يعملون فى القطاع الخاص منهم حوالى ٢٠ ألف عامل فى الأونروا والمؤسسات غير الحكومية، أما العاطلون عن العمل فيقدر عددهم بحوالى ١٢٤ ألف عاطل، وهؤلاء يعيشون ما يقرب من ٦١٥ ألف نسمة (بمعدل إعالة ١-٥) (ما يماثل ٤١٪ من مجموع سكان القطاع البالغ ١,٥ مليون نسمة) يعيشون تحت مستوى خط الفقر أو فى حالة من الفقر المدقع فى ظروف لا يعرفها إلا من يكتوى بنارها.

٥) ثبات الأجور وانخفاض الدخل لمعظم العاملين فى قطاع غزة بالنسبة إلى العاملين فى الضفة، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين فى قطاع غزة ٦٠,٩ شيكل مقابل ٨٥,٥ شيكل فى الضفة الغربية، مع العلم أن متوسط الأجر اليومى فى القطاع الخاص نحو ٤٠ شيكل، أما فى القطاع الحكومى فقد بلغ ٧٨ شيكل، بينما بلغ هذا المتوسط نحو ٨٩ شيكل فى الأونروا والمنظمات غير الحكومية. وفى هذا الجانب فإن الدخل الأكثر انخفاضا نجده فى قطاع الزراعة الذى لا يتجاوز فيه متوسط الأجر اليومى للعامل ٢٩ شيكل فقط. وفى هذا السياق فإن أعلى معدلات الفقر فى القطاع تنتشر فى مخيماته أولا وفى شرق وشمال محافظة غزة ومدينتى رفح وخان يونس.

والشاهد، أن حجم الخسائر المباشرة قدر بحوالى ٤٨ مليون دولار شهريا (منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧)، تتوزع على قطاع الصناعة بمعدل ١٦ مليون دولار بنسبة ٣٣٪ وعلى قطاع الزراعة بمعدل ١٢ مليون دولار بنسبة ٢٥٪ وعلى القطاعات الأخرى، التجارة والإنشاءات والخدمات والصيد، بمعدل ٢٠ مليون دولار بنسبة ٤ فى المائة.<sup>(٩٦)</sup>

كان هناك مشهد شبه يومي لتجمهر الفلسطينيين يطالبون بالحصول على رواتبهم ومستحقاتهم. استطاعت حماس أن توظف ذلك لصالحها، وجهت ذلك الغضب نحو مبرر رفح، وشجعت الأهالي على اقتحام الحدود مع مصر في وقت سابق.

كانت هناك أصوات في إسرائيل تدعو إلى ضرب غزة واحتلالها مرة أخرى كلما سقط صاروخ على أي مستوطنة، لكن كانت هناك أصوات أخرى في إسرائيل تدعو للمواقعة على طلب حماس بمقد هدنة طويلة. وكان رئيس الموساد السابق أفرام هاليفي كشف أن حماس طلبت من إسرائيل عقد هدنة ٣٠ عاما أواخر تسعينيات القرن الماضي، وردت إسرائيل بمحاولة لاغتيال خالد مشعل في عمان في ١٧ سبتمبر ١٩٩٧. وفي ٢٠٠٨ طلبت حماس هدنة ١٠ سنوات لكن إسرائيل كانت تتحدث عن هدنة ٦ أشهر، لأن الحكومة الإسرائيلية كانت ترى أن أي مدة أطول من ذلك سوف يساعد حماس على تقوية بنيته العسكرية.<sup>(١٧)</sup>

في تلك الأثناء نجحت القاهرة في إتمام اتفاق هدنة بين حماس وإسرائيل. وأعلنت مصر يوم ١٨ يونيو أن الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي) وافقا على المرحلة الأولى للهدنة، على أن يبدأ تنفيذها اعتبارا من الساعة السادسة من صباح ١٩ يونيو. ودعت القاهرة إلى التزام الجانبين ببذل كل الجهد لإنجاح الهدنة، وتؤكد مواصلة جهودها مع الأطراف المعنية حتى يتم تنفيذ باقى مراحل الرؤية المصرية.

وكان وفد حماس عقد اجتماعا مطولا في دمشق مع خالد مشعل وباقي أعضاء المكتب السياسي انتهوا فيه إلى الموافقة على العرض الإسرائيلي للهدنة الذي نقله لهم الوزير عمر سليمان. من جانبه أكد المتحدث باسم حماس، سامي أبو زهري، أن اتفاق الهدنة يتضمن وقفًا متبادلا لإطلاق النار ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وفتح المعابر وفق آليات محددة، فيما شدد على أن مشروع الاتفاق بشكل عام يفصل بين قضيتي الهدنة، والجندی الإسرائيلي الأسير في غزة جلعدا شاليط. على أن تشمل المرحلة الأولى وقف إطلاق النار بين الجانبين، يعقبه يوم أو يومين فتح المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة لمدة أسبوع، على أن يتزامن تنفيذ المرحلة الأولى مع بدء حوار غير مباشر بالقاهرة حول جلعدا شاليط، وإذا حدث تقدم في هذه المفاوضات تبدأ المرحلة الثانية من الهدنة وتشمل فتحا جزئيا لمبر رفح (يوما أو يومين من كل أسبوع)،

وزيادة المواد الغذائية والسلع التي ستدخل إلى قطاع غزة. وإذا تم التوصل لاتفاق نهائي في قضية شاليط، فسبداً تنفيذ المرحلة الثالثة والنهائية من التهدئة التي تشمل فتح معبر رفح على مدار الساعة، وفقاً لاتفاق المعابر ٢٠٠٥، «ورفع الحصار تماماً عن غزة».<sup>(٩٨)</sup>

واجه اتفاق التهدئة في قطاع غزة في يومه السادس أول اختبار له بعد اغتيال إسرائيل، في مدينة نابلس، أحد أبرز قادة سرايا القدس - الجناح العسكري للجihad الإسلامي، وطالباً كان برفقته. وعلى الفور ردت سرايا القدس بإطلاق صاروخين على بلدة سديروت وهددت بمزيد من الرد في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن حماس طالبت الفصائل بضبط النفس، وأكد سامي أبو زهري الناطق باسمها «استمرار التزام حماس بالتهدئة». لكن مع استمرار خرق الهدنة من قبل إسرائيل والجihad الإسلامي. نشبت خلافات بين حكومة حماس المقالة وتنظيم الجهاد، وإن كان البعض قد حاول تعليق الفشل على شماعة القاهرة.

أكد الدكتور يونس الأسطل، أحد قادة حماس في جنوب غزة، ما نقله موقع «فلسطين اليوم» على لسانه بأن مصر تمارس «الخداع والنفاق» مع حماس.<sup>(٩٩)</sup>

وردت مصر على تصريحاته هذه بالقول إن حماس تحاول من خلالها تلبية سقف مطالبها. وقالت الصحف المصرية «هذا النائب أباح في تصريحات سابقة دم المصريين واليوم يهاجم مصر ونحن لن نلتفت إلى مثل هذه الصفائر. ما يهمنا هو المصلحة العليا للشعب الفلسطيني».<sup>(١٠٠)</sup>

كانت حركة حماس تحاول سواء من خلال تصريحات الأسطل أو غيره تلبية سقف مطالبها والتشدد قبل اللقاء الذي سيعقد في القاهرة في ٨ أكتوبر ٢٠٠٩، مع الوزير عمر سليمان، من أجل المصالحة الفلسطينية. فضلاً عن أنها كانت تريد الحصول على مكاسب من دون تقديم شئ في المقابل. في مقابلة مع الأسطل، قال: «إن مصر اتفقت مع إسرائيل على شئ وأبلغتنا شيئاً آخر. إن مصر تخدعنا، فقد اتفقت مع اليهود على أن يكون الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد ضمن اتفاق التهدئة، وهذا ما رفضناه، بعدها بأسبوع أبلغنا المصريين أن إسرائيل وافقت على أن تكون التهدئة مقابل رفع الحصار وفتح المعابر على ثلاث مراحل. وقبلنا بذلك بشرط أن تكون مدته محددة بستة أشهر على أن ينسحب ذلك على الضفة الغربية لاحقاً، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١٩ يونيو الماضي، لكنهم بعد فترة دعوا حماس إلى

التفاوض حول ملف الأسرى قبل إكمال المراحل الثلاث ليظهر كما لو أن الإفراج عن شاليط كان جزءاً من اتفاق التهدئة، وقلنا لهم إنه لا بد أولاً من رفع الحصار وفتح المعابر قبل الخوض في موضوع شاليط، وفي هذا الموقف مخادعة». ورداً على سؤال إن كان موقفه هذا يعكس مواقف العديد من كواد وقواعد حماس قال الأسطل: «هذا هو موقفى الشخصى» مضيفاً أن ما قاله ليس «زلة لسان» وأنه مستعد لقوله فى أوسع الفضائيات انتشاراً.<sup>(١٠١)</sup>

كانت حماس قد اتخذت من التصعيد منهجاً، بعد فشل اتفاق التهدئة واشتعلت المقاومة فى غزة، وبذلك ألقت بالكرة فى الملعب الإسرائيلى تتصرف فيها كيفما شاءت. وفى مقابلة مع محمد عاصم سفير مصر السابق فى تل أبيب أجريتها معه فى منزله بالمعادى عقب عودته من هناك قال: حماس لم تجهد إسرائيل فى العثور على سبب لدخول الحرب، فحماس رفضت الجهود المصرية فى الحوار الفلسطينى الشامل واعتذرت عن عدم المشاركة فى اجتماع الفصائل فى القاهرة قبل ٨ ساعة من اندلاع الحرب، وذلك رغم استمرار الدبلوماسية الأمنية المصرية فى هذا العمل والتحضير ليل نهار، كما رفضت تجديد التهدئة، كما أن حماس صعدت مواقفها، وبدلاً من إلقاء صاروخ واحد كل عدة أيام هنا أو هناك بدأت فى إطلاق ٢٠ صاروخاً على الأقل فى كل مرة، وكثفت من ذلك، وبالتالي لم ترهق إسرائيل نفسها فى إقناع الرأى العام العالمى بأن حماس هى التى بدأت بالعدوان وتعمل على استنزافها لدخول الحرب.<sup>(١٠٢)</sup>

كانت إسرائيل قد أهملت «حماس» والفصائل المسلحة الأخرى فى غزة ٤٨ ساعة لتجنب عملية عسكرية إسرائيلية فى القطاع وذلك بوقف الصواريخ. وعقد وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك اجتماعاً للتشاور بمشاركة كبار قادة الجبهة الداخلية لبحث امتصاص الضربات الصاروخية فى حال تنفيذ عملية عسكرية فى قطاع غزة، وذكرت الإذاعة الإسرائيلىة أن تل أبيب تخطط لعملية ستلحق أقصى قدر من الدمار بقدرات حماس، وليس بالضرورة أن توقف إطلاق الصواريخ.

وفى الوقت الذى أمرت فيه إسرائيل جيشها بالاستعداد لشن حملة عسكرية على غزة، حددت كتائب القسم بإغراق «المستوطنات المحيطة بالقطاع فى بقعة الزيت (الاسم الذى أطلقته

القسام على عمليات إطلاق الصواريخ) وإدخال آلاف الصهاينة في دائرة النار». وفي بيان شددت كتائب القسام على أن حماس «أكبر من أن تخضع لمنطق التهديد والوعيد».<sup>(١٠٣)</sup>

وهدد أيهود باراك، بإجبار حماس على دفع ثمن كبير لمواصلة إطلاق الصواريخ. وفي مقابلة مقتضبة مع القناة التلفزيونية الثانية، توعد باراك بوضع حد لصواريخ غزة، رافضا التحدث عن طبيعة العمليات العسكرية، «حتى لا يؤدي ذلك إلى المس بالخطط والجنود». وتوجه باراك للجمهور الإسرائيلي طالبا منهم الاعتماد عليه قائلا «عليكم الاعتماد على ٣٦ عاما قضيتها في الجيش، والأيام القادمة ستثبت لحماس من سيخضع من». وطالب نائبه السابق، أفرايم سنيه، بضرب مقرات قيادة حماس بدمشق، في حال تواصل إطلاق الصواريخ.

في غضون ذلك بحث مبارك، مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبيبي ليفني في ٢٦ ديسمبر الوضع المتفجر في غزة. كانت مصر قد اتصلت بقيادة حماس وطلبت منها تهدئة الأوضاع، حتى تجنب الشعب الفلسطيني عواقب عملية عسكرية إسرائيلية واسعة. وقال وزير الخارجية المصري في مؤتمر صحفي مشترك مع ليفني عقب اللقاء «إن مصر تأمل بضبط النفس وعدم التصعيد العسكري بين الجانبين، وكذلك تسهيل الوضع الإنساني المحيط بالقطاع». وأضاف أن الرئيس مبارك كان واضحا للغاية من أن هناك حاجة للابتعاد عن العقاب الجماعي. وأضاف أبو الغيط أن «القيادة المصرية والسيد الرئيس أوضحوا الأمل المصري في ضبط النفس وعدم التصعيد العسكري بين الجانبين وكذلك تسهيل الوضع الإنساني في القطاع».<sup>(١٠٤)</sup>

وبينما انتقد رئيس مجلس الشورى الإسلامي على لاريجاني مجددا مصر بسبب استقبالها تسبيبي ليفني، ردت القاهرة بعنف على كلام لاريجاني، معتبرة أنه «أمر عجيب أن يقابل تدخل مصر النبيل بعبارات وشعارات لا تخدم الشعب الفلسطيني». وقال مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية المصري: إن الرئيس مبارك عندما وجد أن هناك أمرا خطيرا يتمثل في دلائل حول قيام إسرائيل بعملية عنيفة ضد غزة، وأن الأمر ليس مجرد تهديد شعر بأنه ينبغي استدعاؤها (ليفني) للضغط على إسرائيل بكافة الوسائل لحماية سكان القطاع. دخلت إيران على الخط، وجدها فرصة لكسب مساحة في الشارع العربي على حساب مصر. على لاريجاني أشار خلال كلمة ألقاها في اليوم التالي لزيارة ليفني القاهرة في ملتقى أئمة

الجماعات بمحافظة طهران، إلى الحصار المفروض على أهالي غزة من قبل إسرائيل، مخاطبا بعض الدول الإسلامية وخاصة مصر: إن المشكلات التي تعاني منها غزة هي بسبب الوحشية الجديدة، متسائلا: «هل من الكرامة الإسلامية وبينما غزة محاصرة، أن تقسحوا المجال لوزيرة خارجية الكيان الصهيوني لتأتي وتحدث؟» وأكد رئيس السلطة التشريعية أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تراقب بدقة أداء الحكومات الإسلامية، محذرا هذه الحكومات من المساس بسمعتها من خلال ربط مصيرها بأشخاص مهزومين.<sup>(١٠٥)</sup>

ما أسهل أن ينقد المسئول الإيراني مصر، فليست حدود بلاده مشتركة مع حدود غزة وما أسهل أن يرسل بعض الملايين من الدولارات لحماس في غزة، والمكاسب من وراء تلك المسرحية الاستعراضية لا تقدر بثمن.

من جانبه، رد مفيد شهاب، وهو أحد مهندسي المعركة القانونية لاستعادة طابا من إسرائيل: نحن لا نستقبلها لتبادل الأحاديث الودية أو فتح مجالات تعاون ومن يتحدثون عن الكرامة أولى بهم أن يتحدثوا عن المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني. وأضاف شهاب: من حيث الشكل هناك اتفاقية موقعة مع إسرائيل وبمقتضاها انسحبت من الأراضي المصرية المحتلة، وتبادلنا معها التمثيل الدبلوماسي، إلا أن ما كان متوقعا من إجراءات تطبيع لم تتم بسبب المواقف الإسرائيلية، التي تصيب الرأي العام بالسخط الشديد. واستطرد قائلا «إننا نستقبلها إذا كان اللقاء يحقق مصلحة». كانت دفاعات شهاب عن النظام المصري ضعيفة في الغالب، لا تحقق الغرض منها، طريقته لا تجذب أحدا إليه حتى لو كان الموقف المصري سليما، فإخراجه كان ضعيفا مرتبكا يوحي لك بالعكس. قلة تلك هي القادرة عن الدفاع عن الموقف المصري، لكن هؤلاء لم يكونوا يوما من صلب النظام، بل على هامشه كمتقنين يعدون على أصبع اليد الواحدة من الحزب الوطني «الحاكم».

كان التراشق الإعلامي يمتد من طهران لدمشق، ومن الدوحة للقاهرة وبالعكس، حتى شنت إسرائيل بعد ساعات وفي ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حربها على غزة. وأطلقت عليها تل أبيب اسم «الرصاص المصبوب» وجاءت بعد أسبوع من انهيار التهذئة المتفق عليها بين حماس وإسرائيل. بدأتها إسرائيل بسلسلة من الغارات الجوية على غزة، مستهدفة منشآت أمنية وأشخاصا



تابعين لحماس مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٢٠ فلسطينيا عدد كبير منهم من شرطة حماس وإصابة أكثر من ٧٠٠ آخرين في عملية وصفت بأنها الأكبر منذ ٦٠ عاما في القطاع، وتقول إسرائيل إنها جاءت بعد إطلاق ١٨٠ صاروخا من القطاع على إسرائيل خلال أسبوع واحد. وفي أول رد فعل أكد إسماعيل هنية أن الهجمات الإسرائيلية لن تجعل حركته تتراجع «حتى لو أبادت إسرائيل غزة».<sup>(١٠٦)</sup>

أوقعت غارات اليوم الأول خسائر ملموسة في الجانب الفلسطيني، سواء بين صفوف خريجين جدد لقوات الشرطة، كانوا يحتفلون بتخرجهم، أو في مواقع أخرى للشرطة والقوة التنفيذية. إن كان الإسرائيليون أرادوا في ضربة الحرب الأولى إصابة عناصر قيادية وكواد بارزة من حماس وقوى المقاومة، فإنهم لم يحققوا ذلك الهدف. ثم تصاعدت الهجمة لتتال كافة مقار الحكم، ومساجد ينشط فيها الإسلاميون أو يعتقد بأنها تستخدم كمخازن للسلاح أو أطلقت صواريخ من جوارها أو أسطحها. كما تعرضت منطقة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر لقصف شديد.

عمد باراك إلى استهداف عدد من منازل قيادات المقاومة، من خلال الغارات الجوية، ونجح في اغتيال نزار ريان، أحد قادة حماس الرئيسيين، الذي رفض مفادرة منزله، وفي اغتيال قيادي حماس ووزير داخلية حكومتها المقالة، سعيد صيام، في غارة على منزل شقيق له، كان في زيارته، ويعتقد أنها شنت بمساعدة من عملاء على الأرض.<sup>(١٠٧)</sup>

لكن كافة قيادات حماس كانت قد اختفت تماما عن الأنظار حتى للفلسطينيين أنفسهم، ولم يكن من السهل الوصول إليهم إلا من خلال عدد محدود جدا من قيادات حماس الأمنيين الذين يقودون المعركة على الأرض. كانت الهوافظ مقطوعة والاتصالات ممنوعة بالأساس كي لا ترصد لهم الأجهزة الإسرائيلية. ولم يظهر من قيادات حماس أحد، طوال الحرب، غالبيتهم كانوا يلجئون للاختباء في الأنفاق، متحركين بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية. كان هنية أحد الذين فعلوا ذلك، أيضا الزهار الذي كان يختبئ عند أقاربه طوال أيام الحرب في مدينة العريش المصرية.<sup>(١٠٨)</sup>

وتطور الهجوم الإسرائيلي خلال الأسبوع الأول من الحرب إلى اختراقات برية محدودة، بهدف تقطيع أوصال القطاع، من ناحية، والتمركز في المناطق الخالية من السكان، حول المدن

الرئيسية، لا سيما مدينة غزة والمنطقة الشمالية من القطاع، من ناحية أخرى. في المرحلة الثانية من الهجمة (٣ يناير)، بدأت القوات الإسرائيلية في تنفيذ اختراقات أكبر للمناطق السكانية الرئيسية من مواقع تمركزها السابقة، بهدف تدمير قواعد عسكرية ومراكز تحكم لقوى المقاومة، وجذب أكبر عدد ممكن من المقاومين إلى مواجهة غير متكافئة. وقد استخدم الإسرائيليون في هذه الاختراقات الطائرات النفاثة والمروحية بكثافة.

ولتجنب الطرق الرئيسية التي قامت المقاومة بتفخيخها، قامت القوات الإسرائيلية بشق طرقها وسط الأحياء والمنازل، مستخدمة معدات تدمير وشق طرق ثقيلة. فأدت الهجمات الإسرائيلية إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، لا سيما أن قطاع غزة من أكثر المناطق في العالم اكتظاظا بالسكان، وإلى تهجير عشرات الآلاف من السكان الذين دمرت منازلهم.<sup>(١٠٩)</sup>

نجح الإسرائيليون في شق قطاع غزة عند محور نتساريم إلى نصفين، كما نجحوا في محاصرة مدينة غزة في شكل جزئي. وفي الأسبوع الأخير من الحرب، كانوا قد حققوا اختراقات في جبالها وبيت لاهيا وهي شرقي مدينتي رفح وخان يونس (وهي المناطق التي اعتقد الإسرائيليون أنها مراكز إطلاق الصواريخ)، كما دخلت الوحدات الإسرائيلية المدرعة أحياء الزيتون وتل الهوى وأطراف الشيخ عجلين في مدينة غزة. وبالرغم من أن تل الهوى لا يبعد كثيرا عن وسط المدينة ومراكزها الرسمية، إلا أن القوات الإسرائيلية لم تتقدم أبعد من ذلك. وربما كان السبب خلف ذلك القرار الخوف من وقوع خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي وفي صفوف المدنيين، ما قد ساهم في انقلاب الرأي العام الإسرائيلي، وفي تعميق واتساع ردة الفعل العالمية؛ أو أن السيطرة الكاملة على المدينة كان يعنى إطالة مدة احتلال القطاع، وهو الأمر الذي لم ترغب القيادة الإسرائيلية السياسية في العودة إليه.

قبل ثلاثة أيام من اندلاع الحرب عقدت قيادة حماس اجتماعا بحضور قيادات من فصائل أخرى، وكان تقديرهم للموقف السياسي أن إسرائيل لن تثنى حربها على غزة، لكن هاجأت إسرائيل حماس بهجوم مباغت، وقال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إنه حان وقت مقاتلة حماس، وإن العملية ستتواصل. وقال بيان عسكري إسرائيلي، «الأهداف التي استهدفت اختيرت على ي. الاستخبارات خلال الشهور الأخيرة، وهي تشمل نشاط إرهاب ومقرات قيادة، ومعسكرات تدريب، ومخازن سلاح».<sup>(١١٠)</sup>

عندما بدأت الحرب، أخذت وسائل الإعلام فى بث مشاهد الضحايا والدمار وكانت الحكومة الإسرائيلية قد شكلت عددا كبيرا من طواقم العلاقات العامة، التى كلفت بالاتصال بكافة وسائل الإعلام الغربية، لتقديم وجهة النظر الإسرائيلية وتبرير الحرب، باعتبارها خيارا اضطرت إليه الدولة العبرية للدفاع عن مواطنيها ضد صواريخ المنظمات الإرهابية التى تتحكم بقطاع غزة. لم يكن الخطاب الذى وجهه الإسرائيليون لأهالى القطاع مختلفا كثيرا؛ فقد قيل للفلسطينيين إن الحرب التى يتعرضون لها جاءت نتيجة لسياسات حماس.

رفض الإسرائيليون، خلال زيارة ليفنى لباريس (١ يناير)، الاستجابة لدعوة الرئيس الفرنسى ساركوزى إعلان هدنة مؤقتة، للسماح بمرور قوافل الإغاثة والمعونات الطبية للقطاع؛ الواضح أن الإسرائيليين كانوا مطمئنين لموقف الدول الأوروبية الرئيسية، على الأقل إن لم تستمر الحرب طويلا.

ولكن الإسرائيليين، الذين هوجئوا فيما يبدو برد فعل الرأى العام العربى والعالمى، سرعان ما سمحوا بالفعل بمرور بعض العون الطبى من الجانب المصرى. كما أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية معارضتها وجود قوات رقابة دولية فى قطاع غزة، تماما كما كانت قيادة حماس والجهاد وهوى المقاومة الأخرى أعلنت رفضها لوجود كهذه قوات.

الغموض الذى شاب الأهداف المباشرة للحملة على القطاع، شاب أيضا الإدارة السياسية الإسرائيلية لمحريات الحرب. فما أن أعلن الرئيس المصرى الخطوط العامة للمبادرة المصرية، حتى أظهر الإسرائيليون استعدادا للتعامل مع المبادرة، بدون أن يحددوا موقفا صريحا منها، وما إذا كانوا ينتظرون تحقيق أهداف بعينها، عسكرية أو من خلال التفاوض.

وقد كلفت الحكومة الإسرائيلية عاموس جلماد، مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية، بإدارة المفاوضات مع القاهرة. ولكن ما إن اتضحت ملامح التحرك المصرى حتى بدأ الخلاف بين أعضاء القيادة الإسرائيلية الثلاثية حول ما إن كان من الأفضل للدولة العبرية الوصول إلى اتفاق تهدئة طويلة ومفتوحة زمنيا (باراك)، أو عدم السعى لاتفاق تهدئة وإبقاء القطاع تحت تهديد الرد الإسرائيلى المستمر على كل إطلاق للصواريخ (ليفنى).<sup>(١١١)</sup>

وخلال شهر من نهاية الحرب، وبعد جهود مصرية كبيرة للتوصل مع حماس إلى اتفاق تهدئة مُرضٍ للجانب الإسرائيلي، أعلن أولمرت ربط المفاوضات حول التهدئة بالإفراج عن الأسير الإسرائيلي لدى حماس، موجهاً باستعداده ترك الملف بكامله للحكومة الإسرائيلية القادمة. وقد لجأ الإسرائيليون إلى الولايات المتحدة وأوروبا لتوفير الإطار السياسي لوقف الحرب.

من ناحيته، كان تقدير مشعل أن الرد الإسرائيلي سيكون فقط ليومين أو ثلاثة على الأكثر، قال مشعل، لم نتوقع حجم هذا الدمار.<sup>(١١٢)</sup>

كان هناك تفسير لدى القاهرة لأسباب اندلاع الحرب ومن يتحمل مسؤولية ما جرى، السفير محمد عاصم، المسئول المصري الذي لعب الدور المباشر في تحقيق التهدئة التي أدى انهيارها لاندلاع الحرب، حمل مسؤولية وقوع الحرب للطرفين حماس وإسرائيل، قال: الحرب هي أي مكان لها مبرراتها، ووقوعها ليس معناه أن هناك ضرورة، لأنها عملية قذرة جداً، وخسائرها المادية والبشرية ذات كلفة عالية. وفي هذا الإطار، فإن الضرورة الوحيدة المشروعة للحرب هي الدفاع عن النفس، وفي الحالة التي نحن أمامها، سيقول كل طرف إنه كان يدافع عن نفسه، وسوف يحاول أن يجد المبرر الأخلاقي لكسر الهدنة وعدم تجديدها ثم بدء العمليات العسكرية والدخول في المعركة. ودافع السفير عاصم عن الهدنة: كان هناك توازن في التهدئة، وهذا التوازن أفاد الطرفين، لكن في الوقت نفسه لم يكن مريحاً بالكامل لأي منهما.

وأكد: «أن طرفي الصراع كانا في مأزق وفي حالة تشنج، وغضب، وهذا الغضب يوزعانه على جميع الأطراف، ونحن في مصر، ننال الجانب الأكبر من هذا الغضب». وأضاف أن حماس استفادت أكثر من التهدئة.

أثناء الحرب تجددت مخاوف مصرية قديمة بأن تتخلى إسرائيل عن مسؤولياتها في غزة وتلقى بالمشكلة برمتها في حجر مصر. بل ذهب المخاوف إلى أبعد، ففي حفل عشاء قال شارون للسفير المصري في تل أبيب متسائلاً: لماذا لا تمنحون الشعب الفلسطيني أرضاً في سيناء يقيم عليها دولته؟، لم تكن هذه المرة الأولى والأخيرة التي يطرح فيها مسئول إسرائيلي هذا السؤال.<sup>(١١٣)</sup>

لذا أكد أبو مازن عقب لقاء بالرئيس مبارك في القاهرة: «إن إسرائيل تريد أن تتخلص من مسؤولياتها تجاه غزة والقاء المسؤولية كلها على مصر، وهذا لا نقبله ولن نقبله وسنمنع ذلك بأي شكل».

كان الخراب والدمار الذي خلفته الحرب في غزة كبيراً ويفوق كل التصورات، والأهالي والأبرياء هم من دفعوا الثمن في هذه الحرب. بعد أن وضعت الحرب أوزارها، اعتبرت حماس أنها من انتصر. وأخيراً ظهر هنية لأول مرة منذ اندلاع الحرب، وقال بطريقة مسرحية: انتصرنا.. انتصرنا. وتحدث خالد مشعل من دمشق عن النصر الإلهي الذي حققته حماس في غزة.

وفي مقابلة تليفزيونية قال أسامة حمدان عضو المكتب السياسي لحماس: «إن انتصار غزة كان مفاجئاً للكثيرين ممن راهنوا على انهيار المقاومة وسقوطها ونجاح الاحتلال، لكن أملهم قد خاب». لم يمنع شيء قيادات حماس من تمثيل دور الضحية، وعددوا جرائم الاحتلال والخراب الذي خلفته الحرب. والجمع بين دور البطولة والضحية في وقت واحد أمر لا يمكن قبوله إلا في المجتمع العربي.<sup>(١١٤)</sup>

في المقابل قال يهود باراك: إن هدفنا من الحرب على غزة قد تحقق. لم يكن من السهل الاقتناع بما يقوله الطرفان، فغزة تشهد مأساة بكل معنى الكلمة تتحمل حماس جانباً كبيراً منها، وأهداف إسرائيل من الحرب كانت غامضة ولم يتم الإعلان عنها.

الواقع أن غزة كانت تشهد حربين، الحرب الأولى شنتها إسرائيل وحرب أخرى كانت تشنها حماس ضد أهالي غزة ولم يكن أحد يستطيع أن يرصدها سوى المنظمات الحقوقية التي كانت موجودة على الأرض أثناء الحرب.

ووضعت منظمة «هيومان رايتس ووتش» بالتعاون مع منظمات محلية في الأرض المحتلة تقريراً موسعاً بعنوان: «تحت غطاء الحرب.. العنف السياسي لحركة حماس في غزة». ذكر التقرير أنه «بعد أن بادرت إسرائيل بحملتها العسكرية الموسعة على غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت سلطات حركة حماس في القطاع إجراءات فائقة للعادة ترمي إلى الرقابة والتهديد والعقاب وفي بعض الأحيان إزالة الخصوم السياسيين الداخليين، ومن يُشتبه في تعاونهم مع إسرائيل.

واستمرت الهجمات طيلة الحملة الإسرائيلية، وقد تراجعت بعض الشئ، لكنها لم تتوقف، منذ توقف أعمال القتال الأساسية في ١٨ يناير ٢٠٠٩.<sup>(١١٥)</sup>

وأثناء فوضى الهجوم الإسرائيلي، الذي أسفر عن مقتل نحو ١٣٥٠ من الفلسطينيين، مدنيا ومقاتلا، وألحق الإصابات بنحو ٥٠٠٠ آخرين، قامت قوات الأمن التابعة لحماس أو رجال مسلحين مُتَمَنِّين يُعتقد أنهم يتبعون حماس، بإجراء عمليات إعدام بلا محاكمة بحق ١٨ شخصا، وهم بالأساس المتهمون بالتعاون مع إسرائيل حسب ادعاءات حماس. كما قام رجال مسلحون بضرب وتشويه خصوم سياسيين بإطلاق النار عليهم، بالأخص أعضاء ومؤيدي الخصم السياسي لحماس، وهو حركة فتح.

وقد استمر العنف الداخلي في غزة منذ سحب إسرائيل لقواتها. وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان في غزة بوقوع ١٤ عملية قتل أخرى في الفترة ما بين ١٨ يناير و ٣١ مارس، وكانت حماس تكتم الأفواه وتقتل المعارضين بالجملة وتقتحم المنازل وترفع الآمنين وتخطف الشباب.

أنهم محمد دحلان حماس بالغياء، وقال: لقد تركت المعتقلين الفلسطينيين في السجون حتى ماتوا من جراء القصف الإسرائيلي. وأضاف: كانت قيادات حماس تسخر منا عندما نطلق سراح السجناء الفلسطينيين أو ننقلهم في حالة أي هجوم إسرائيلي. ثم قال: الزهار كان يقول أننا قوات إخلاء. وتعليقا على اتهامات المنظمة الحقوقية الدولية، قال إيهاب الفصين متحدث باسم الخارجية في حكومة حماس المقالة: حماس تحقق في ذلك وسوف تُحاسب أي طرف يثبت تورطه. وأكد غازي حمد القيادي في الحركة حماس لمحنة الجزيرة: «لا أنكر وقوع بعض الأخطاء على أيدي أعضاء من حماس، لكن أعتقد أنها ليست سياسة تتبناها القيادة هنا».

لم يكن هناك دليل أكبر على تجاوزات حماس في التعامل مع معارضيهما أكثر من لجوء أبو ماهر جلس أحد قيادات فتح في غزة للهرب من حماس وتسليم نفسه لقوات الاحتلال الإسرائيلي وهو المطلوب لديها. لم تشفع له صداقته القديمة لغالبية قيادات حماس وعلاقاته القوية معهم. لم تكن حماس تحتمل أن يكون هناك رأى معارض لها في غزة.

على الجانب الآخر، كانت هناك قراءة فلسطينية لأسباب وقوع هذه الحرب وللنتائج المترتبة

عليها. أكد محمد دحلان أن ما حدث كان مسرحية إسرائيلية كاملة من طرف واحد أوقعت فيها حماس ببساطة شديدة «ولم يكن الهدف هو إزاحة حماس من غزة ومساندة أبو مازن في الضفة، بل كان الهدف هو إدخال الشعب الفلسطيني في متاهة جديدة ليتحول الأمر بدلا من البحث عن دولة فلسطينية إلى البحث عن مساعدات للإعاشة مع تكريس فكرة الانقسام بين الضفة وغزة».

وقال حسن عصفور الوزير السابق وأحد قيادات اليسار الفلسطيني، «حرب غزة ولدت تغييرا في الأجندة السياسية الفلسطينية، فبعد أن كان الهدف الرئيسي تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال أصبح إعادة إعمار غزة هو الهم الأول بالدرجة الأساسية، وفتح المعبر، وأضاف: حماس تناضل اليوم من أجل فتح ما كان مفتوحا بالأساس. أي معبر رفح.

في غضون ذلك واصلت قيادات اليسار الفلسطيني انتقادها لحماس واتهمتها بسعيها لتكريس الانفصال بين الضفة وغزة من خلال عملية واسعة أطلقت عليها «حمسة القطاع»، وفي الوقت الذي انتقد فيه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مواهف حماس في غزة ووصفها بأنها «الفصيل الوحيد الذي يقف بمفرده على الشجرة، ويضع شروطا مسبقة للحوار»، مشيرا إلى أن «حماس تقوم بعملية حمسة بجهز التعليم وجهاز الصحة والقضاء إضافة للإدارة والقوة التنفيذية مع نفى الآخر على قاعدة التطهير، وصولا لفصل كامل بين غزة والضفة الغربية».

وقال حواتمة، «إن جميع الفصائل الفلسطينية الآن، ما عدا الإخوة في حماس، يدعون إلى حوار وطني فلسطيني شامل بدون شروط مسبقة، بمن فيهم الأخ محمود عباس الذي كان يشترط تراجع حماس فورا عن انقلاها وتسليم كل مؤسسات السلطة الفلسطينية بقطاع غزة سياسية وأمنية للسلطة الفلسطينية، لكن الأخوة في فتح تنازلوا بعد الحوار الذي جرى بيننا وبينهم عن هذه الشروط المسبقة».

لم تكن الحرب كلها شرا، بل إن حماس استطاعت أن تستفيد من أجواء الحرب ومن حرية تنقلها من خلال الأنفاق وكانت حماس قد تسلمت مساعدات مالية كبيرة من عدد من الدول العربية الإسلامية، فضلا عن التبرعات الشعبية، التي تدفقت عليها من خلال مؤسسات أهلية،

ولجان شعبية للمحد الذي جعل مسئولا أمنيا مصريا يدعى أن «حماس أصبحت مصابة بتخمة مالية وتمثل يوما بعد يوم على توطيد سلطتها أكثر فأكثر في غزة، على أساس سلطة طويلة الأمد في القطاع». في أعقاب الحرب كان هناك تقرير مفصل أمام إسماعيل هنية يتحدث عن انتهاء حماس من تفكيك كل الأجهزة الأمنية ومكنت فقط الأجهزة الحمساوية التي تضم ١٨ ألف جندي ما بين القوى التنفيذية (الأمنية) وغيرها. كانت حماس لا تمطى لغزة ولورغيف خبز واحد، ماعدا الصرف على هؤلاء الـ ١٨ ألفا، حيث تصرف عليهم شهريا ١٦ مليون دولار. بينما الحياة المعيشية لأهالي القطاع أصبحت المهمة الأساسية لوكالات الإغاثة.<sup>(١١٦)</sup>

في تلك الأثناء اتهمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» الشرطة التابعة لحكومة حماس المقالة في غزة بالاستيلاء على مساعدات عينية مخصصة للتوزيع على سكان منكوبين في القطاع. وقالت «الأونروا» في بيان رسمي، إنه «في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الثالث من فبراير تم الاستيلاء على أكثر من ٣٥٠٠ بطانية و ٤٠٦ طرود من مخازن الأونروا في مخيم الشاطئ في غزة من قبل طواقم تابعة للشرطة المقالة». وأشارت الوكالة، إلى أن المساعدات كان مخصصا لها أن توزع على ٥٠٠ عائلة في المنطقة.

وأشارت «الأونروا» إلى أن عملية الاستيلاء تمت بعد أن رفض موظفو «الأونروا» تسليم المواد المتبرع بها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة المقالة، حيث اقتطعت الشرطة المقالة المخازن وصادرت المساعدات عنوة وبالقوة. كان جون غينغ مدير «الأونروا» في غزة أكد أن الوكالة وسعت قوائم مساعداتها لتشمل موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية لأنهم بحاجة إلى المساعدة، لأن إسرائيل تمنع تحويل الأموال إلى غزة لدفع مرتبات موظفي السلطة.<sup>(١١٧)</sup>

كان هناك سؤال لا تريد حماس الإجابة عليه. هل تريد حماس دولة فلسطينية في غزة فقط. في النهاية وصف «جان هولز» مبعوث الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، غزة بالسجن المفتوح. وقال في تقرير قدمه في مجلس الأمن بعد زيارة للمنطقة شملت قطاع غزة: «ما زال سكان غزة يواصلون العيش بطريقة غير طبيعية ودون كرامة في سجن مفتوح، وحصار من الداخل والخارج».



## المواهب

- (١) د/ عماد جاد: حماس وقضايا التسوية، بحث في كتاب، القضايا الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة (المحرر - ميسم عسيلة)، إصدارات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٢.
- (٢) بول ماغور: اقتل خالد - الدار العربية للمعلوم، ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ٥١٦.
- (٣) جريدة الحياة اليومية «لندن»، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.
- (٤) بول ماغور: م، ص، ٥١٧.
- (٥) مجلة مختارات إسرائيلية: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة) - العدد ١٠٥، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ٥١.
- (٦) المرجع نفسه.
- (٧) جريمى غريستوك (سفير بريطانيا في الأمم المتحدة): دعم فتح ليس مفتاح الحل، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٤ أغسطس ٢٠٠٤.
- (٨) بول ماغور: م، ص، ٥١٧.
- (٩) عزمى بشارة: فلسطين إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، العدد ٣٢٩، يونيو ٢٠٠٦.
- (١٠) مجلة الدراسات الفلسطينية، إصدارات مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، خريف ٢٠٠٧، ص ١٦٣.
- (١١) يمكن الرجوع لأوراق الممل والمناقشات التي جرت حولها، أنظر كتاب: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- (١٢) يمكن الرجوع لنص الكتابين: عملية الحسم في غزة اضطرار لا اختيار، والكتاب الأسود، إصدارات المركز الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).
- (١٣) موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية (باللغة العربية) <http://www.PM.gov.lipmoar>
- (١٤) مقابلة لشارون أجرتها لالي ويموث، نشرتها مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥م.
- (١٥) مقابلة مع السفير نبيل فهمي أجريتها معه في القاهرة بعد عودته من واشنطن ونشرت في جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨م.
- (١٦) رياض على العيلة: خطة الانفصال الشارونية.. رؤية فلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٠٢.
- (١٧) المرجع نفسه ص ١٠٢، نقلا عن تقرير لمركز أبحاث المستقبل بعنوان: سيناريوهات ما بعد الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة، غزة، يوليو ٢٠٠٥.
- (١٨) زئيف شيف: لن تكون مصر شرقيا، ما أرتس ١٦/٦/٢٠٠٤، دراسات الترجمة العربية في المجلة مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١١٥، يوليو ٢٠٠٤، ص ٦٥.

(١٩) محمد جمعة، الدور المصري في خطة الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) <http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp>

(٢٢) يمكن الرجوع إلى محمد خالد الأذكري في قطاع غزة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥ - دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٧، مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية.

(٢٣) المركز الفلسطيني للإعلام.

(٢٤) مقابلة مع نبيل عمرو في القاهرة بعد أن تم تعيينه سفيراً للفلسطين ودعوته لندوة استضافتها ونشرتها جريدة روزا اليوسف.

(٢٥) جريدة الشرق الأوسط، ١٢ أغسطس ٢٠٠٧.

(٢٦) <http://www.elaph.com/arabic>

(٢٧) جريدة الشرق الأوسط، العدد ن - ٢٠٠٧/٨/٢٠م.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) جريدة الحياة الدولية، ١/٨/٢٠٠٧م.

(٣١) يمكن الرجوع إلى: <http://www.algasam.com>

(٣٢) الشرق الأوسط، ١/٨/٢٠٠٧م.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) <http://newsvote.bbc.uk>

(٣٥) جريدة الحياة ٢٥/٨/٢٠٠٧.

(٣٦) مقابلة مع جميل المجدلاوي على موقع أمد الفلسطيني للإعلام [www.amad.com](http://www.amad.com)

(٣٧) عبد الله الراشد، هل يجتمع دينان في غزة، الشرق الأوسط، ١٠/٩/٢٠٠٧.

(٣٨) أمد للإعلام، ٢٥/٧/٢٠٠٧.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) أمد للإعلام، ٣١/٧/٢٠٠٧.

(٤١) الشرق الأوسط، ١٦/٩/٢٠٠٧.

(٤٢) الشرق الأوسط، ١٦/٩/٢٠٠٧.

(٤٣) المرجع نفسه.

- (٤٤) المرجع نفسه.
- (٤٥) جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٧/٩/١٩.
- (٤٦) المرجع نفسه.
- (٤٧) الموقع الرسمي لحركة فتح.
- (٤٨) جريدة الحياة الدولية ٢٠٠٧/٩/٢١.
- (٤٩) المرجع نفسه.
- (٥٠) المرجع نفسه.
- (٥١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٢/٢٠.
- (٥٢) المرجع نفسه.
- (٥٣) جريدة الأهرام ٢٠٠٧/٩/١٩.
- (٥٤) جريدة الأهرام ٢٠٠٧/٩/٢١.
- (٥٥) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٩/١٦.
- (٥٦) المرجع نفسه.
- (٥٧) جريدة الحياة ٢٠٠٧/٩/١٩.
- (٥٨) [bbcarabic.com](http://bbcarabic.com) ٢٠٠٩/٩/١٠.
- (٥٩) جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٢٠.
- (٦٠) [www.swissinfo.ch/raa/detail](http://www.swissinfo.ch/raa/detail)
- (٦١) المرجع نفسه.
- (٦٢) جريدة الحياة ٢٠٠٩/١/٣١.
- (٦٣) المرجع نفسه.
- (٦٤) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٢/٢٨.
- (٦٥) [www.samanews.com](http://www.samanews.com)
- (٦٦) جريدة الحياة ٢٠٠٧/٨/٢٢.
- (٦٧) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/١/٣٦.
- (٦٨) بشير نافع، مصر وحماس، علاقة شائكة تزداد تعاقماً، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، «أبحاث، يمكن الرجوع للموقع الرسمي للمركز»
- (٦٩) د/ وحيد عبد المجيد، مصر وقطاع غزة، معضلة علاقة خاصة جداً، مجلة السياسة الدولية، فصلية، تصدر عن مركز

الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٠ أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١١٤.

(٧٠) المرجع نفسه.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) حسن أبو طالب: الإشكاليات الست في علاقة مصر والقطاع، جريدة الحياة ١/١٠/٢٠١٠

(٧٣) دعاء حسين علام: المعابر الفلسطينية، أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص ١٤١.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) عبد العليم محمد وآخرون: دور مصر الإقليمي وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٢٠٠٩، ص ٢٤.

(٧٦) مجلة المشاهد السياسي، لندن، اتفاق رفع حكايات ملهئة بالأضرار، ٢٤/١/٢٠٠٩

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) جريدة الأهرام ١٠/١٢/٢٠٠٧

(٧٩) [www.newsvote.bbc.co.uk/1/health/2007/12/071212\\_uk\\_iraq\\_iraq.html](http://www.newsvote.bbc.co.uk/1/health/2007/12/071212_uk_iraq_iraq.html)

(٨٠) المرجع نفسه

(٨١) زكي شهاب: حماس من الداخل، الدار العربية للمعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.

(٨٢) المرجع نفسه

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) جريدة الأهرام ٥/٣/٢٠٠٩

(٨٥) الشرق الأوسط ١٠/١٠/٢٠٠٧

(٨٦) [www.ikhwanonline.com](http://www.ikhwanonline.com)

(٨٧) الشرق الأوسط ٢٠/٣/٢٠٠٨

(٨٨) المرجع نفسه

(٨٩) بشير ناخ، المرجع سابق.

(٩٠) جريدة الأهرام ١٠/١/٢٠١٠.

(٩١) [www.alwatanvoice.com/arabic](http://www.alwatanvoice.com/arabic)

(٩٢) المرجع نفسه.

(٩٣) المرجع نفسه.

- (٩٤) الموقع الرسمي لكتائب القسام.
- (٩٥) مجلة نيوزويك، ٦/٩/٢٠٠٥.
- (٩٦) جريدة الأهرام ٢٥/٥/٢٠٠٩.
- (٩٧) الشرق الأوسط، ٢٩/٣/٢٠٠٨.
- (٩٨) المرجع نفسه.
- (٩٩) المرجع نفسه.
- (١٠٠) الموقع الرسمي لكتائب القسام.
- (١٠١) المرجع نفسه.
- (١٠٢) المرجع نفسه.
- (١٠٣) المصري اليوم ١٥/١/٢٠٠٩.
- (١٠٤) الشرق الأوسط، ٢٧/١٢/٢٠٠٨.
- (١٠٥) المرجع نفسه.
- (١٠٦) المرجع نفسه.
- (١٠٧) جريدة الحياة ٢٨/١٢/٢٠٠٨.
- (١٠٨) [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- (١٠٩) المصري اليوم ١٥/١/٢٠٠٩.
- (١١٠) بشير موسى نافع: الحرب على غزة، موقع الجزيرة نت.
- (١١١) الموقع الرسمي لكتائب القسام.
- (١١٢) جريدة الحياة ٢٨/١/٢٠٠٩.
- (١١٣) جريدة الأهرام ٢٥/١/٢٠٠٩.
- (١١٤) المرجع نفسه.
- (١١٥) الموقع الرسمي لكتائب القسام.
- (١١٦) تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش، أبريل ٢٠٠٩.
- (١١٧) المرجع نفسه.



## الضفة الغربية ومشروع أبو مازن/ فياض

كانت الفوضى وسيلة حكم بالنسبة لياسر عرفات. ولقد استطاع هذا الزعيم الماكر المنظمة التحرير الفلسطينية أن يحافظ على بقائه ٤٠ عاما كقائد لشعبه، من خلال صب الوقود على نار الخصومات بين حلفائه، الأمر الذى عزز العنف، وعندما تحقق له ما أراد، تخلى كما هو معروف، عن القليل جدا من السلطة لبعض الجماعات المتنافسة. وسائر المجتمع الدولى على هواه، والذي كان يرى فى عرفات العقبة الرئيسية فى طريق السلام.

لكن إن كان عرفات هو المشكلة، فلماذا لم تتحسن الحياة فى الضفة الغربية وغزة منذ وفاته؟<sup>(١)</sup> قد يحتاج الأمر لسنوات أخرى لتقييم إرث عرفات. الفلسطينيون مازالوا بعد سنوات من رحيله يواجهون المشكلات ذاتها بدرجة أكثر حدة، فضلا عن الانفصال بين غزة والضفة والاستيطان الإسرائيلى.

نظريا، كان أبو مازن الذى تولى رئاسة منظمة التحرير خلفا لعرفات قد حدد مساره الخاص. ففى الحملة التى قادها ملأ الفراغ الذى تركه سلفه، بإنهاء فوضى السلاح، وفرض حكم القانون على المناطق التى أصبح فيها مسلحو الانتفاضة زعماء عصابات فى الأحياء. ووعد أيضا بالعمل من أجل تحسين حياة الفلسطينيين، والتخفيف من معاناتهم اليومية، وبالسعى من أجل العمل المتواصل للمضى قدما فى العملية التفاوضية لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.<sup>(٢)</sup>

فى البداية ربما سارت الأمور فى الاتجاه الذى رسمه أبو مازن، فقد تحسنت حياة الفلسطينيين من بعض النواحي البسيطة. وشارك سكان الضفة الغربية وغزة فى انتخابات رئاسية حرة

بعد وفاة عرفات مباشرة. كذلك انتعش الاقتصاد بمعدل ٦٪ تقريباً، طوال العام ٢٠٠٥، ولم يكن هناك تطور يزجج الرئيس الفلسطينى الجديد، آنذاك، أكثر من الاستيطان الإسرائيلى، وانتشار العنف فى المناطق الفلسطينية.

أعتقد أبو مازن أن الانتخابات التشريعية والمعلية سوف تمتص العنف الداخلى وأن إشراك حماس فى العملية السياسية، سيضعها أمام مسؤولياتها، حتى يتمكن من الدخول فى عملية تفاوضية جادة كان يتوقع تقدمها ومن ثم جنى ثمارها، وهو ما لم يحدث. ما جرى فى غزة بعد فوز حماس وانقلابها على السلطة الفلسطينية كان أسوأ من كافة السيناريوهات التى تخيلها أكثر المتشائمين.

قال أبو مازن «ومنذ ذلك الوقت، ونحن نمضى آلاف الساعات فى حوار يتقدم خطوة إلى الأمام ويتراجع خطوتين إلى الوراء، وهكذا دخلنا دوامة حوار لا ينتهى للوصول إلى اتفاق، ولقد قدمت باسم فتح وباسم منظمة التحرير المبادرات المختلفة من أجل التوصل لاتفاق يضع حداً للانقسام»، وقال فى تجمع لحركة فتح فى رام الله: «وها نحن مازلنا ندور فى الحلقة المفرغة من تأجيل إلى آخر من شرط تعجيزى إلى آخر، من مساومة إلى أخرى حتى وصلنا إلى حالة مأساوية، أضحت حماس بمقتضاها تتعامل بالحوار مع فتح كمشروع ابتزاز ومساومة»<sup>(٢)</sup> كان الرئيس قد بذل محاولات متعددة، وهى أكثر من اتجاه فى هذا الشأن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

أرسل وفداً يمثل حركة فتح لزيارة غزة، كانت الزيارة الأولى من نوعها لوفد من الضفة الغربية، منذ سيطرة حماس على القطاع. ضم الوفد حكمت زيد مستشار الرئيس لشؤون المحافظات ومروان عبد الحميد مستشار الرئيس للتنمية والنائب فى المجلس التشريعى محب الله عبد الله. ورافق الوفد شخصية مستقلة قريبة من حماس وهو وزير الخارجية السابق زياد أبو عمرو، والذى فاز فى انتخابات ٢٠٠٦، بدعم حماس وقد لعب دور الوسيط فى الاتفاقات السابقة بينها وبين فتح.

وقال زيد لدى وصوله لغزة: «أنقل إليكم تحيات الرئيس أبو مازن، وهو متشوق للمجئء إليكم وإلى غزة قريباً، وهو أطلق المبادرة الأخيرة التى تهدف إلى توحيد الوطن، وإعادة الوحدة



الوطنية، وتأكيدا على حسن النوايا من جانبه ومن قيادة فتح والسلطة الوطنية التي يمثل شرعيتها». وأكد على أن الرئيس محمود عباس أرسلهم إلى غزة لتابعة وتوضيح هذه المبادرة، تعبيراً عن حسن النوايا والجدية، ودعا الفصائل إلى التكاتف من أجل إنهاء الانقسام.<sup>(٤)</sup>

كان من بين تصورات «أبو مازن» أنه يمكن أن يحقق تقدماً على صعيد الوحدة من خلال جهود وطنية، ومبادرات من الداخل، إلا أن جميع المبادرات التي بذلت في هذا الإطار لم يكتب لها النجاح.<sup>(٥)</sup>

ولما وصلت كافة محاولات أبو مازن لاحتواء حماس إلى طريق مسدود، مضى باتجاه اختبار مشروعه في الضفة الغربية. كان المهندس الحقيقي للمشروع رجلاً براجماتياً صاحب نظرية «دولة الأمر الواقع».. سلام فياض الذي وصفه الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريس بأنه «بن جورويون الفلسطيني».<sup>(٦)</sup>

وقال بيريس الذي كان يتكلم في مؤتمر هرتسليا: «إن بن غوريون بنى دولة إسرائيل أولاً على الأرض» فقد أقام المؤسسات البنيوية: زراعة وصناعة ودوائر صحية ودبلوماسية ومصارف ونقابات وفرقا فنية ورياضية وحتى جهاز مخابرات، قبل عشرات السنين من قيام إسرائيل. وهكذا، عندما حان الوقت وأعلن عن إقامة الدولة كان كل شيء جاهزاً، وهذا ما يفعله فياض للشعب الفلسطيني اليوم، يبني مدينة جديدة ويبني اقتصاداً ناجحاً ويثبت للمواطنين حياة آمنة. إنه بن غوريون الفلسطيني، «وأقول ذلك بكل الاحترام».

لكن نتنياهو، ووزير خارجيته ليبرمان، لم يرق لهما ذلك وهاجما فياض وكذلك الرئيس محمود عباس على مشروع بناء مؤسسات الدولة، واعتبراه «مشروعاً خطيراً لإعلان دولة فلسطينية رغماً عن أنف إسرائيل».<sup>(٧)</sup>

كان سلام فياض قد دعا الفلسطينيين إلى الخروج من السلبية والاستسلام للواقع الذي فرضه الاحتلال إلى العمل والتفكير الإيجابي وتوفير الإمكانات للمواطن الفلسطيني للصمود في أرضه. وقال: «باختصار علينا أن نبادر ونبادر وننتقدم للأمام حتى لو لم تتحقق الدولة في حينه نكون أيضاً قد حسنا قدرات السلطة على تقديم الخدمات للمواطنين، بما يعزز صمودهم وثباتهم على الأرض وهو المربع الأول في إنهاء الاحتلال».<sup>(٨)</sup>

كان صوت سلام فياض قادما من بعيد، وطريقته مختلفة في التعامل مع الاحتلال. ومن ثم لم يكن من السهل قبوله، خصوصا أن هذا الرجل الذي جاء من خارج التركيبة الأساسية لحركة فتح، وقضى أغلب سنوات حياته في الخارج، وعمل في مناصب دولية رفيعة، وفي مؤسسات اقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك العربي وغيرها، كان يستطيع أن يرى المشكلة من زاوية أخرى، ويتخيل لها حولا مختلفة، لذلك أسس كتلة الطريق الثالث كحزب مستقل، شارك في انتخابات ٢٠٠٦، وحصل على مقعدين في المجلس التشريعي.

سخر منه مشعل ذات مرة: «أوهام يحاول أن يخدع بها شعبنا الفلسطيني، لكنه لن يخدع ويعرف أن خلاصه في المقاومة».<sup>(٩)</sup>

كان أمرا عاديا أن يواجه «فياض» عاصفة من النقد والتشهير لكنه أعلن تمسكه بمشروعه، ورد على منتقديه: «نحن ندرك أن النجاح ممكن والفشل ممكن، ولكن إذا فشلنا يجب ألا يكون سبب الفشل هو عدم المحاولة أو قلة الجهد، نريد أن نتجاوز عوامل الإفشال الذاتي».

في غضون ذلك حاولت حماس تحدي سلطة أبو مازن في الضفة الغربية وإفشال جهود فياض. كان ظهور مقاتلي حماس في الضفة وفي منطقة حكم السلطة الفلسطينية ينذر بخطر ويعمل الحكومة الجديدة التي كلف أبو مازن، مرة ثانية، سلام فياض بترؤسها، وهو ما رفضته حماس بشدة، وأعلن إسماعيل هنية: «هذه حكومة غير شرعية، ولا يؤيدها أحد»<sup>(١٠)</sup> وأكد الزهار: «يجب إسقاطها».<sup>(١١)</sup>

على مدى أكثر من يومين دار قتال متقطع بين رجال حماس المسلحين وأفراد من قوات السلطة الفلسطينية في مدينة قلقيلية في الضفة<sup>(١٢)</sup> ولم تكن هذه محاولة حماس الوحيدة، بل سعت بطريقة أخرى لنزع أي شرعية عن حكومة فياض من خلال هز شرعية الرئيس محمود عباس.

أكد خالد مشعل الذي كان يحتقل في الدوحة «بانتصار غزة» أن حركته تعمل جاهدة على إيجاد بديل للنظمة التحرير الفلسطينية، أدعى مشعل أن المنظمة لم يعد لها فائدة ولا تمثل الشعب الفلسطيني.<sup>(١٣)</sup>

يبدو أنه لم يكن يعي تماما ما يقول، فقد كانت تصريحاته محاولة انقلابية من نوع آخر. بعد ساعات كان مشعل في طهران وعلى موعد مع المرشد الأعلى «على خامنئي» الذي نصح مشعل بالعدول عن فكرته.

ونشرت صحيفة «كليهان» الإيرانية، التي يتولى رئاسة تحريرها «شريعت مداري» المقرب من خامنئي تقريرا موسعا عن اللقاء الذي جمعه بزعيم حماس تحت عنوان «خالد مشعل يقدم تقريراً حول غزة إلى ولي أمر المسلمين».<sup>(١٤)</sup>

عاد مشعل من طهران وقد تراجع تماما عن فكرته التي لم يؤيده فيها أحد من خارج حماس. خليل الحية القيادي بالحركة، قاد مسيرة في غزة دعت إليها حماس تأييدا لخالد مشعل ومبايعته على خطابه الأخير الذي دعا فيه إلى تشكيل مرجعية قيادية موحدة علنيا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.<sup>(١٥)</sup>

رد الرئيس محمود عباس على دعوة خالد مشعل وقال: «إنه يلعب في الوقت الضائع»، بمحاولته إنشاء مرجعية جديدة بدل منظمة التحرير الفلسطينية. وقال عباس، في رام الله في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس السلوفيني دانيلو تورك: «عندما يتحدث عن إنشاء منظمة فإنه يريد تدمير صرح عمره ٤٤ عاما، ومعتز به من قبل العرب والمسلمين والعالم و١٢٠ دولة معترفة بمنظمة التحرير، وإذا أراد أن يهدم هذا المبدى فلن يستطيع، لأن أحدا لن يكون معه لا من شعبنا ولا من غيره».<sup>(١٦)</sup>

وشن عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية هجوما شديدا على مشعل لمحاولاته التي وصفها «بالانشقاقية والانقلابية» ضد منظمة التحرير، واعتبر الأحمد أن مشعل «يعيش في وهم أنه حقق نصرا عظيما في غزة»، وأضاف «مشعل ينجح هذه المرة».<sup>(١٧)</sup>

واعتبر نبيل عمرو سفير فلسطين في القاهرة، آنذاك، تصريح مشعل محاولة انقلابية فاشلة. وقال عمرو «إن مشعل عرف من خلالها وزنه الضعيف، ووزن منظمة التحرير الثقيل». من جهته قال نائب رئيس حركة الجهاد الإسلامي في غزة زياد نخالة إن فصائل المقاومة ملتزمة باتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥، والذي ينص على تفعيل منظمة التحرير.

وأضاف أن تصريح مشعل لا يجب أن يأخذ كل هذه الضجة، خصوصا أن حركة حماس أصدرت بيانا فور تصريح مشعل توضح فيه موقفها، وتؤكد بأنها في حاجة لمرجعية قوية للشعب الفلسطيني، واستبعد نخالة أن يكون تصريح مشعل بمثابة انقلاب ثان على السلطة.<sup>(١٨)</sup>

وردا على هذا الهجوم الذي خلفته دعوة مشعل أكد محمد نزال القيادي بحماس «كلام مشعل لم يكن يعنى إلغاء منظمة التحرير، ولا إلى إيجاد بديل عنها وإنما هو طرح يؤكد أن هناك توجهها لدى الفصائل المستبعدة من دخول المنظمة».<sup>(١٩)</sup>

قال أيمن طه أحد المفوضين باسم حماس في القاهرة «إن موقفنا واضح. مطلبنا إعادة بناء أو إصلاح منظمة التحرير، ولكن إذا أصر الجانب الآخر على عدم إصلاح المنظمة أو إعادة بنائها فإن من حقنا النظر في خيارات أخرى».

وقال أسامة حمدان ممثل حماس في لبنان: «إن حركته لا ترفض الانضواء تحت لواء المنظمة، ولكنها تحتفظ لنفسها بحق اختيار التصرف الذي يتواءم مع المصلحة الوطنية الفلسطينية». وبذلك تراجعت حماس عن دعوتها، ولم يكن هذا إخراجا لمشعل بقدر ما كان محاولة للردول عن هذه الفكرة.<sup>(٢٠)</sup>

وسط هذا الجدل اعتقلت الأجهزة الأمنية في رام الله مصورا صحفيا يعمل في وكالة الأنباء الفلسطينية المعروفة باسم «وفا»، التي تخضع مباشرة لمكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس. كان الريماوى الذى واجه اتهامات بنقل معلومات لحماس تتعلق بالرئيس، الصحفى المكلف بتغطية نشاطات أبو مازن.<sup>(٢١)</sup>

في الواقع تم اعتقال الريماوى لاتصاله الدائم بأحد أقاربه المنتمين للإخوان المسلمين، (من كوادر حركة حماس). كان قريبه هذا صحفيا يقيم في عمان، وهو الذى أدعى في وقت سابق قبل وقوع الانقلاب أنه حاول نشر وثيقة حصل عليها من مكتب الرئيس محمود عباس وهى عبارة عن خطة أعدتها السلطة للإطاحة بحكومة حماس، واتخذتها الأخيرة مبررا لانقلابها على السلطة.<sup>(٢٢)</sup>

كانت هناك موجة اعتقالات في الضفة وقد سجلت المنظمات الحقوقية عشرات من الحالات

في هذا الشأن. وأصبح الموضوع الأمني يمثل حالة من «الفوبيا» لدى الرئيس ومعاونيه، فلم يكن أحد منهم قادراً على تخيل تكرار ما جرى في غزة، بالضفة الغربية.<sup>(٢٣)</sup> وكان لدى سلام فياض خطة أمنية جاهزة، كانت جزءاً من مشروعه للدولة المؤسسية، سمح له الرئيس بتنفيذها دون تردد ووعده بالدعم.

نجح سلام فياض في اختبار تحقيق وفرض الأمن. فعندما صار رئيساً للوزراء في عام ٢٠٠٧ كان المسلحون يطوفون الشوارع كما يحلو لهم تقريباً. وأصر فياض على أن الحكومة سوف ترسخ احتكار القوة، وبمساعدة أمريكا وإسرائيل حقق النتائج. فقد مولت أمريكا تدريب ما يزيد على ٢٠٠٠ من عناصر الشرطة جيدة الانضباط، والتي تعمل بطريقة مهنية، غير حزبية أو فصائلية، وكانت لديه خطة بشأن عدة آلاف أخرى ستكون موجودة على الأرض عام ٢٠١١. ومنحهم الإسرائيليون بعد تردد في البداية المسؤولية في مدن الضفة الغربية، عندما أزيلت تل أبيب الكثير من الحواجز الأمنية، فقد قاموا بإلغاء ٢٨ نقطة تفتيش من بين ٤٢ نقطة.<sup>(٢٤)</sup>

شجع الرئيس الأمريكي باراك أوباما ذلك حينما كان يخطب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال: «لقد عزز الفلسطينيون جهودهم في مجال الأمن، والإسرائيليون سهّلوا مزيداً من حرية الحركة لهم. ونتيجة لتلك الجهود من الجانبين فإن الاقتصاد في الضفة الغربية بدأ في النمو لكن هناك حاجة لمزيد من التقدم».<sup>(٢٥)</sup>

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٢ وحتى سبتمبر ٢٠٠٤ أجرت مؤسسة «راند» دراستين ركزتاً على السؤال حول كيفية التمكن من إنجاح دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل.<sup>(٢٦)</sup>

وفي مقابلة مع الرئيس محمود عباس على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، قال: «هنا الأساسى الآن في الضفة الغربية يتركز على أمرين، الأول هو استتباب الأمن وأعتقد أن الأمن مستتب بنسبة أكثر من ٩٠٪ في الضفة، الأمر الثانى هو التطور الاقتصادى الذى يتوقف على ثلاثة عوامل الأولى فلسطين ونحن نعمل ونبذل كل جهد لتطوير مؤسساتنا، مستذكرين أننا في السبع سنوات دمر كل شيء لدينا وأعدنا بناء الكثير، والعامل الثانى هو المساعدات التى يفترض أن تأتى نتيجة لمؤتمر باريس، والعامل الثالث هو الحواجز والعقبات التى تضعها إسرائيل وتحول دون أى تقدم».<sup>(٢٧)</sup>

يجزم تقرير البنك الدولي الذي صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول المانحة في باريس، أنه إذا حصلت السلطة على كامل التبرعات التي تطمح إليها فإن النمو سيكون سلبيا طالما يتم إزالة القيود التي تفرضها إسرائيل.<sup>(٢٨)</sup>

كانت السلطة قد عقدت مؤتمرين لإنعاش اقتصاد الضفة وزيادة النمو، عقد الأول في رام الله وكان صغيرا مقارنة بالمؤتمر الثاني الذي عقد في بيت لحم وحضره أربعة آلاف رجل أعمال من جميع أقطار العالم، حضروا بهدف الاطمئنان إلى قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ مشاريعها.<sup>(٢٩)</sup>

دفع الفلسطينيون ثمنا باهظا في الانتفاضة الثانية وما زالوا يدفعون، هكذا قال سلام فياض، «والحواجز التي وضعت في أثناء الانتفاضة تكافح الآن من أجل رفعها أو على الأقل تخفيفها».

دافيد هير وهو كاتب وصحفي أمريكي قضى أوقاتا طويلة متنقلا ما بين مدن الضفة الغربية، وخاض تجربة الحياة اليومية هناك، يقول: «رجاء، رجاء، انظروا إلى سير الأحوال، انظروا إلى حالة اليأس العميق. لقد وصلت دولة إلى النقطة التي أجمع ٨٤٪ من شعبها على بناء جدار على طول حدودها، هل سمعتم أبدا عن شيء أجمع عليه ٨٤٪ من الناس؟ ومع ذلك فهي هو أكثر من أربعة أخماس أمة يقولون شيئا في منتهى الفرية، هل يمكن أن تتخيلوا الرقم؟ لقد بنى حائط برلين لإبقاء الناس بالداخل. وهم يقولون إن الجدار الذي نحن بصدده يبنى لإبقاء الناس بالخارج. يمكننا أن نسمى ذلك حالة غير طبيعية للأحوال. إنها بالكاد لا تعد حالة طبيعية. وتلك هي الكلمة التي نسميها طوال الوقت في الشرق الأوسط، «طبيعية». يسأل الفلسطينيون «متى سنعيش حياة طبيعية؟». وكذلك يسأل الإسرائيليون. في الحقيقة أن الدولة الإسرائيلية نشأت عام ١٩٤٨ بطموح أن تكون طبيعية، أن تكون مكانا طبيعيا كأي مكان آخر. إن الفلسطينين يطلقون على إقامه الدولة الإسرائيلية «النكبة» والآن بعد مرور ستين عاما فإن إسرائيل تؤمن بأنها حسب الرأي المعبر عنه دائما من قبل الأغلبية في حاجة إلى جدار: إلا أنهم بالطبع لا يسمونه جدارا بل سياجا. إنها أحد تلك الأشياء، يبدو أن هناك الكثير منها، أليس كذلك؟ أنا أفكر في الإجهاض، أو التمرد المسلح - حيث الكلمات التي نستخدمها

(مناصر للاختيار) (إرهابي/ مناضل في سبيل الحرية) - تخير العالم عن طريقة تفكيرك. إن الكلمات تتحول إلى رايات تعلن عن الجانب الذي تنتمي إليه. وفي حالتنا هذه، فإن ذلك يجري بصورة حرفية. إن الإسرائيليين يطلقون عليه «السياج المازل» ولكن الفلسطينيين لا يطلقون عليه ذلك على الإطلاق. إنهم يسمونه «جدار الفصل العنصري».<sup>(٢٠)</sup>

كان دافيد يحاول فهم ما يجري على الأرض... «حسنًا، فلنناقش الأمر بترو. لو أنى استخدمت كلمة أو غيرها فسامحوني، إن ذلك لا يوحى بأنى متحيز. إن لدى معارف على جانبي السياج وعلى جانبي الجدار. يقول أسدقائى الإسرائيليين «إننا نكره الجدار. إننا أسفون لذلك إننا نشعر بالعار بسببه. إننا نقود لأميال كي نتجنب رؤيته ولكن الجدار نجح». لقد توقفت ٨٠٪ من الهجمات ضد إسرائيل. تم إيقافها. ألا يفترض أن نكون سعداء بذلك؟»<sup>(٢١)</sup>

في الأول من يونيو عام ٢٠٠١ بعد تسعة أشهر من الانتفاضة الثانية، قام انتحاري فلسطيني يدعى «سعيد الحوتري» بالعبور إلى إسرائيل من الضفة الغربية وفجر نفسه في مدخل ملهى الدلافين المائية الليلي على شاطئ تل أبيب مما أدى إلى مقتل ٢١ مدنيًا معظمهم من طلاب المرحلة الثانوية وأصيب ١٢٢ شخصًا آخرين. وكرد فعل على المذبحة نشأت حركة محلية في جميع أنحاء إسرائيل تطلق على نفسها «سياج الحياة» وهم يجادلون كما جادل رئيس الوزراء إسحاق رابين قبل ذلك بعشر سنوات بأن السبيل الوحيد لحماية البلاد من تسلل الإرهابيين هو أن تمزل نفسها بإحكام عن المناطق الفلسطينية من خلال إزالة نقاط التصادم بين المجتمعين. ولكن الفصل لا يمكن أن يكون تكتيكا عسكريا محضا كلا، فقبل إغتياله من قبل مواطن إسرائيلي كان رابين ينادى بشئ أكثر تطرفا بكثير.. «يجب أن نتبنى الفصل كفلسفة». ها هو ليس مجرد جدار. الجدار الآن أمر واقع بل وأكثر، هذا الجدار هو فلسفة أو كما أطلق عليه أحد المراقبين شفرة سياسية لإغلاق الحانوت».

بدأ البناء عام ٢٠٠٢ وكانت الخطة الأصلية تقضى بأن يمتد السياج لمسافة ٤٨٦ ميلا كاملة وهى كامل طول حدود إسرائيل الشرقية. وتتكلف تلك المجموعة من الخنادق والأسيجة الالكترونية الخرسانية ونقاط التفتيش وطرق الدورية واللفائف الشفوية الحادة والتي تبلغ تكلفتها مليارى دولار ويتراوح عرضها ما بين ٣٠ إلى ١٥٠ مترا وتتكلف مليونى دولار تقريبا لكل

كيلو متر وقد جرى بالفعل على الجانب الفلسطيني تدمير ٧٥ هكتاراً من الصوبات الزراعية و٢٥ ميلاً من أنابيب الري كما تمت مصادرة أكثر من ٣٧٧٠٠ هكتار من الأراضي الفلسطينية، البعض منها كى يمر الجدار على بعد أمتار من الضياع والقرى الفلسطينية، كما تم بالفعل قطع ١٠٢ ألف شجرة لفتح الطريق أمام الجدار.<sup>(٢٣)</sup>

تقول قلة في المجتمع الإسرائيلي إن هذا الجدار يعد اعترافاً بالفشل «إن التاريخ لم يتبع المسار الذى كنا نتمناه»، كان المسار المحدد للجدار مثيراً للجدل منذ البداية والمسار الأكثر وضوحاً الذى كان يمكن للجدار أن يتبعه هو الحدود الدولية المرسمة عام ١٩٤٩ بين إسرائيل والأردن والمعروفة لجميع الأطراف باسم الخط الأخضر، ولكن الواقع فإن ٨٥٪ من المسار المخطط للجدار يمر داخل الضفة الغربية. إن السياج يتولى ويلتف منحرفاً للشرق من الخط الأخضر بمسافة مائتى متر فقط فى بعض المناطق وحوالى ٢٢ كيلو متراً فى مناطق أخرى، حيث ينحرف إلى الداخل فى سبيل ضم وحماية المستوطنات الإسرائيلية المقامة بعيداً داخل المناطق المحتلة، وفى بعض الأحيان يستولى الجدار على الأراضي الزراعية الفلسطينية الخصبة وآبار المياه تاركاً المزارعين الفلسطينيين بدون إمكانية الوصول إلى حقولهم. وسوف يعيش حوالى ٢٠٠ أو ١٤٠ مستوطن إسرائيلي فى المسافة بين السياج والخط الأخضر وسوف يعلق ٩٣ ألف فلسطيني على الجانب الخطأ من الجدار.

ولهذا السبب فإن معارضى السياج لا يرونه فى صورته المزعومة إجراء أمنياً، بل كتهب للأرض والتخطيط للمطالبة بتبادل الأرض وفرضه كأمر واقع ومحاولة التوسع المنتظم فى الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية فى القدس لتحقيق ما يعرف بـ «تغيير الحقائق على الأرض»، فى مستهل حملتهم أصراً مؤيدو حركة «سياج الحياة» أن الجدار سيكون حاجزاً وليس حدوداً ولن يستخدم كتكتيك للمساومة فى أى مفاوضات مستقبلية لاتفاق الوضع النهائي. ولكن حتى الإسرائيليون يجدون تلك النية وأهية المصادقية، وقبل مفادرتة منصبه أعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بأنه لو كان قد بقى فى منصبه فإنه كان سيسعى لترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل بحلول عام ٢٠١٠ وأن الحدود «كانت ستتم على الحاجز أو بالقرب منه». بل إن أشد المتحمسين للسياج يعترفون أنه، مثل حصار غزة، مصدر كبير للشقاء بالنسبة للفلسطينيين، ولكنهم يجادلون من خلال كلمات أحد المدافعين عنه بأنه يحمى الإسرائيليين



ويمنع «الإرهاب» وأصبح واقعا لا يمكن التراجع عنه. بينما المعاناة التي يواجهها الفلسطينيون مؤقتة ويمكن التراجع عنها. أما محكمة العدل الدولية في لاهاي فكان لها رأى آخر حيث أصدرت في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤ حكمها رقم ١-١٤ والذي ينص على أن عملية إنشاء الجدار التي تقوم بها إسرائيل كسلطة احتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة هي مخالفة للقانون الدولي. وعلى إسرائيل أن تلتزم بإيقاف أعمال البناء فورا وإزالة الإنشاءات المقامة والقيام بإصلاح كافة التلفيات التي نتجت عن بناء الجدار.

ويوضح البروفيسور سارى نسيبة من جامعة القدس الأمر في كلمات بليغة: «كأنك تؤخر شخصا محبوبا في قفص، وعندما يبدأ في الصراخ كما سيفعل أى شخص طبيعي في مثل هذا الموقف فإنك تستغل مزاجه العنيف كمبرر لوضعه في القفص في المقام الأول. إن الجدار هو الجريمة الكاملة لأنه يولد العنف الذي أقيم ظاهريا لمنع».<sup>(٢٢)</sup>

بات الجدار جزءا من سلسلة إجراءات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتتالية في أعقاب اندلاع انتفاضة الفلسطينيين الثانية وتجاوز هذه الإجراءات ليس بالأمر السهل، بل شديد الصعوبة.

كانت الإجراءات اليومية التي تتخذها حكومة فياض من شأنها أن تخفف العبء عن المواطنين في بعض مناطق الضفة، ليس أكثر من ذلك. وقال مارتن أنديل رئيس مركز سابان في معهد بروكينجس الذي نظم مؤتمرا لمدة ثلاثة أيام في القدس لمناقشة القضايا الأمريكية الإسرائيلية، ومستقبل الحل: «فياض هو الخيار الوحيد ولكن خطته غير قابلة للاستمرار دون عملية سياسية».<sup>(٢٣)</sup>

يرفض الإسرائيليون بعض جوانب خطة فياض لبناء الدولة ولكن هذا ما تجرى المفاوضات من أجله، إذ يعتبر هذا بديلا أفضل عن المشروع الأخير الذي تتبناه بعض قيادات فتح من أجل إعلان الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية، بتحريك دبلوماسي كان قد سبق لعرفات وأن طرحه قبل وفاته.

في غضون ذلك تصاعدت حدة الخلافات بين حركة فتح وحكومة تسيير الأعمال التي يرأسها سلام فياض باتهام فياض بالعمل على استقطاب الأقاليم المنتخبة، في فتح، عبر توظيف

المال. ولم يخف أحمد قريع مفوض التعبئة والتنظيم في فتح، غضبه من فياض بعد اجتماعه عدة مرات بأقاليم الحركة التي طلبت منه مساعدات مالية واستجاب.

قال قريع لأعضاء الأقاليم المنتخبين في اجتماع موسع، إن هناك شعورا بأن أبناء فتح مستهترون من قبل الحكومة، متهمًا حكومة فياض بأنها «لا تحفظ حقوقهم ولا تصونها لا في الأجهزة الأمنية ولا في المؤسسات».

كانت قيادات في فتح قد شددت على أن أى حكومة مستقلة أو توافقية عليها أن تتعامل مع فتح على أنها الحاضنة الأساسية لها والعمق الجماهيرى الذى يمكنها من النجاح. وقال قريع غاضبا إن فتح هي الطريق الأول والثاني والثالث والرابع والخامس في إشارة إلى حزب سلام فياض الطريق الثالث. وتابع: إن الحكومة مطالبة بعدم التعرض لأبناء الحركة ولحقوقهم الوظيفية إداريا وماليا. كانت الخلافات قد تفجرت بين قريع وفياض بعد عدة زيارات قام بها الأخير لمدن الضفة الغربية واجتماعه بأقاليم فتح المنتخبة واستقبالهم كذلك في مكتبه، واتهمت قيادات في فتح فياض بأنه يحاول أن يكون مرجعية لهذه الأقاليم ويقدم لهم المال، ويدفع قريع مؤخرا بإتجاه تغيير في حكومة فياض كانت قيادة فتح ذاتها مستاءة أيضا من عدم استجابة أبو مازن لمطالبها بإجراء تغيير في حكومة فياض، وقال قريع: «الرئيس لا يستجيب». كان قريع وقيادات أخرى من فتح قرروا الضغط بشكل جدى لإحداث تغيير وزارى، وتخشى فتح من أن تجد نفسها قد خسرت الكثير مع أى تغيير قادم. وقال أبو علاء «إن منظمة التحرير التي دفعت فتح ثمنا باهظا وغاليا من أجل الدفاع عن وحدتها وشرعيتها واستقلالية قرارها وهياكلها ما زالت تتعرض لمؤامرات أساسها اختطاف كلى لهذه المؤسسة الوطنية الجامعة»<sup>(٢٥)</sup> وطالب أبو علاء «الكل الفتاوى بالعمل على حماية المنظمة وتقويتها والدفع لتجديد هياكلها ومؤسساتها على مستوى اللجنة التنفيذية أو تفعيل مؤسساتها».

كانت الخلافات ما زالت قائمة داخل فتح حول مكان وآليات انعقاد المؤتمر السادس. وشدد أبو علاء على أهمية المصالحات الداخلية بين قيادات الأطر الفتاوى المختلفة لضمان نجاح المؤتمر والخروج بأفضل النتائج.

والخلاف لم يكن يتركز حول الخلاف بشأن آليات انعقاد المؤتمر السادس فقط، بل أحيانا حول مرشح الحركة للانتخابات الرئاسية المقبلة، إذ تتباين الآراء في النقاشات الداخلية حول هوية

الشخص الذى يمكن له أن يقود فتح. وكانت أوساط فتحاوية تردد ذلك، وكان رئيس وزراء إسرائيل أيهود أولمرت قد أظهر خلال لقائه مع وزير الخارجية الأسباني ميغال موراتينوس قلقه حيال محاولات بعض قادة السلطة الضغط على الرئيس عباس لرفض التوقيع على اتفاق مبادئ مع إسرائيل. وقال أولمرت: «هناك جهات فلسطينية عشت المفاوضات ولا يستهويها لحظة التواصل لاتفاق». وقالت صحيفة «ها آرتس» إن أولمرت كان يغمز إلى قريب.<sup>(٣٦)</sup>

يحدث ذلك فى الوقت الذى يتحدث فيه قادة عرب عن ضرورة دعم فتح فى مقابلة مع الملك عبد الله الثانى الماهل الأردنى الذى قال: الجميع يتكلمون عن كيفية عزل حماس لكننا لم نتكلم بما يكفى عن كيفية دعم فتح وتساءل: كيف يمكننا تقوية الطرف الآخر؟.<sup>(٣٧)</sup>

بعد الانقلاب الذى تعرض له أبو مازن فى غزة مؤخراً بدأ يستعين بأساليب ياسر عرفات التى كان أبو مازن قد سجل عليها عشرات التحفظات، كما أنه تعلم الدروس من تجربته عندما كان رئيساً للحكومة، لذا سعى للسيطرة على أجهزة فتح وقواعدها بالمال الذى يدفعه سلام فياض باسم أبو مازن. فسلام فياض لم يكن يدفع المال لحسابه، وإن كان على دراية بكل دولار يتم إنفاقه ويعرف جيداً من أين يأتى وإلى أين يذهب.<sup>(٣٨)</sup>

بمكس عرفات الذى كان يقدم دعماً مالياً لمختلف شرائح الفلسطينيين، بغير حساب، وبدون تدقيق ودفاتر، فأغدى المال على نقابات ومؤسسات وفصائل وشخصيات وأحزاب وتنظيمات وصحف وكان ذلك بهدف السيطرة، كما أنه دفع لكل محتاج من المرضى والفقرى والجرحى وعائلات الشهداء. وكما أكد ياسر عبد ربه.. لم يكن يرد أحداً على الإطلاق.<sup>(٣٩)</sup>

فى إحدى الجلسات المغلقة، قال القيادى الفتحاوى محمد دحلان إن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات قال له ذات مرة: من أراد أن يعمل بالسياسة فى فلسطين يجب أن يملك القدرة على الإقناع والقوة على الإقناع، وأضاف دحلان «سألته طيب القدرة مفهومه، لكن كيف القوة على الإقناع؟ فقال لى: «العصا».

لم تكن عصا عرفات بالضرورة القوة المسلحة، لكنه كان يوظف المال فى أغلب الأحيان كمصا. فبالمال استمرت فتح عدة عقود، وظلت تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها فى كل مكان قبل أن تنشأ السلطة الوطنية وتترأسها.

مسألتان لم يساوم حولهما عرفات في أثناء معركة الإصلاح التي حاولت جهات دولية فرضها عليه.. المال والسلطة، فقد ظل يمسك بمفاتيح خزائن فتح والمنظمة والسلطة ويتبعية الأجهزة الأمنية له.

واليوم وبعد سنوات على رحيل عرفات فقدت فتح «العصا» وسيطرت حماس على القطاع وأحكمت قبضتها على كل شيء هناك، السلاح والمال. وسيطر سلام فياض، المدعوم من العالم، على الضفة الغربية، وأحكم قبضته هو الآخر على الأجهزة الأمنية والمال.

لم يبق لفتح سوى مالها الخاص، بعدما فقدت مال السلطة ومال المنظمة ومال عرفات وأصبحت تحصل على ميزانية محددة من الصندوق القومي لمنظمة التحرير الذي يدفع كذلك ميزانية الفصائل الأخرى.<sup>(١٠)</sup>

وأوضح أمين مقبول، القيادي في فتح وعضو المجلس الثوري بها، أن اللجنة المالية لفتح كانت تضم أبو عمار وأبو مازن وأبو علاء وفي مؤسسات الحركة، تاريخيا لم يعرض أى تقرير مالى يوضح عن أملاك وموجودات ومصاريف وموازنة الحركة. وتابع: «طالبنا في المجلس الثوري بأن تعرض موازنة الحركة، لأننا نريد أن نعرف ما هو وضع الحركة، إذ يبلغوننا دائما بأن الحركة تمر بأزمة كبيرة».

ووصف مقبول وضع الحركة بالمتدهور وقال: «إن احتياجاتها في العمل التنظيمي ومصاريفها تشكل ١ على ١٠٠ مما يصرف عند حماس والمعنون دائما أنه لا توجد أموال». مثل هذه الأزمة في فتح استغلها فياض ليأخذ من صلاحيات أحمد قريع مفوض التعبئة والتنظيم في فتح وذلك من خلال المال. كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس شكل في وقت سابق لجنة لحصر ملكية فتح، لسببين: الأول معرفة مصير أملاك الحركة، والثاني الكشف عن أى عمليات سرقة أو اختلاس تمت لبعض هذه الأملاك مستغلين وفاة عرفات».

ويثير المفتاحيون دائما نقاشات حول مصير أملاك الحركة ومؤسساتها الكبيرة. وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قالت إن وزير المالية الفلسطيني سلام فياض بعد وفاة عرفات طلب من الموساد، جهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلى، مساعدته في البحث عن أموال عرفات

وحساباته البنكية. وقالت يديعوت، آنذاك، إنه بعد أربعة أشهر فقط من رحيل رئيس السلطة ياسر عرفات وصلت رسالة مفاجئة لمصادر الاستخبارات العسكرية تحمل طلباً من وزير المالية سلام فياض لجهاز الموساد الإسرائيلي يقول فيها ساعدونا في العثور على أموال عرفات وحساباته السرية. ورد في الرسالة عبارة مفاجئة تقول إن فياض يعتمد على جهاز الموساد في العثور على الملايين وورد أيضاً « لا نستطيع أن نقيم مؤسسات دولة من دونها، يقصد أموال عرفات.

وبعد هذه الرسالة وصلت رسالتان من قادة فلسطينيين كبار يقولون فيهما «لا يضرنا أن المخابرات الإسرائيلية تبحث معنا والمهم أن نعتز على الأموال».<sup>(11)</sup>

فياض أوضح في رسالته أن التحديث يدور عن ٦٠٠ مليون دولار اختفت بعد رحيل عرفات ولكن شخصيات أخرى وفي رسائل أخرى تحدثت عن مبلغ ٩٠٠ مليون دولار وأكثر. وفي أوساط المخابرات الإسرائيلية فوجئوا من تسريب النبا للصحافة واضطروا بعدها إلى الاعتراف: نعم، «نحن لا نزال نبحث عن الأموال» وهمس مصدر استخباري إسرائيلي رسمي «ولكن الاستخبارات الأمريكية وأجهزة استخبارات أوروبية أخرى وأفريقية انضموا إلى المهمة، وهناك تنسيق استخباري عالمي».

وعملنا فشلت هذه المحاولات في كشف شيء ما، ولم تثمر. وفي أوساط الاستخبارات الإسرائيلية هناك من يقول إن مئات الملايين لن ينجح أحد في الكشف عنها إلى يوم الدين. وحتى عندما أثارت الشرطة الإسرائيلية في عام ٢٠٠٢ شبهات حول أحد مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، من أنه أشرف على استثمار أموال للسلطة الفلسطينية لصالح عرفات، لم تصل إلى نتيجة.

قالت صحيفة «معاريف»، آنذاك، أن «يوسى غينوسار»، وهو موظف كبير سابق في المخابرات الإسرائيلية وضابط آخر سابق في شعبة الاستخبارات العسكرية أدار استثمارات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في أحد بنوك سويسرا باسم الرئيس ياسر عرفات. وتقرر فتح التحقيق بعد أن اختفى مبلغ ٦٥ مليون دولار منها، زعمت إسرائيل أنها ذهبت إلى عناصر فلسطينية تعمل في النشاط العسكري المعادي لها. وقد نفى غينوسار ذلك، وقال إن نشاطاته الاقتصادية مع

الفلسطينيين وغيرهم من العرب مكشوفة ومعروفة للمخابرات وكلها شرعية. وكل ما فى الأمر أن إسرائيل مصابة بالعمى ضد كل ما هو فلسطينى.

استثمرت فتح جيدا فى كل شىء، وأقامت مؤسسات عملاقة، حتى مصانع الأسلحة فى دول مثل اليمن، لكن كل ذلك كان يتبخر سريعا. وتوقفت كثير من المشاريع حتى داخل أراضى السلطة الفلسطينية.

ومع تأسيس السلطة، كان أبرز ما استثمرته فتح أنها تخلصت من عبء كبير بتوظيف معظم أفرادها فى المؤسسات والوزارات والأجهزة الأمنية، ويتم اليوم انتداب موظفين فى السلطة يتلقون راتباً من الحكومة التى تعادىها فتح ليدبروا مكاتب فتح الحركية.

ويسجل أبناء فتح لعرفات أنه كان يمول حتى نشاطات الحركة عسكريا، وقال أحد عناصر كتائب الأقصى التابعة لفتح: «عرفات كان يرسل إلينا أموالا بطريقته ويدفع كل ما نريد، وبعد وفاته توقف كل شىء». وتابع باختصار: كان عرفات يوظف كل سلطاته كيفما يشاء بما يخدم مصالح فتح. ويقول مناصرو عرفات «إنه كان يقوى فتح وقتما يشاء على حساب السلطة والمنظمة ويقوى السلطة وقتما يشاء على حساب فتح وعندما يريد، يعيد إلى المنظمة قوتها وهكذا».

لكن بعد وفاته لم يعد هناك من يمسك بالخيط معا، فأخذت حماس جزءا من السلطة وأخذت فياض جزءا آخر وكان على فتح أن تعود من سلطة إلى حركة.

ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية تطارد الاتهامات حركة فتح فى مسألة «الخلط» بين حقها وحق الآخرين. وكان صندوق النقد الدولى قال إن نحو ٩٠٠ مليون دولار عائدة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية من مشاريع تجارية عدة «اختفت ولم يعد لها أثر خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠».<sup>(٤٢)</sup>

وفى وقت سابق نفى فياض وجود أموال لياسر عرفات فى أماكن متفرقة لم يعلن عنها إلا بعد رحيله. وقال فياض إن ما ينشر من تقارير صحفية حول وجود أموال للرئيس الراحل ياسر عرفات مبعثرة هنا وهناك غير صحيح، خصوصا بعد أن تم تجميع استثمارات السلطة

الفلسطينية وعملياتها التجارية هي صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد البدء بعملية الإصلاح المالي في عام ٢٠٠٢. أكد فياض إن صندوق الاستثمار الفلسطيني كان قد تأسس بمرسوم رئاسي من عرفات في أغسطس ٢٠٠٢ ضمن خطة الإصلاح. التي بدأت وانتهت في حياة عرفات. وأضاف ومنذ ذلك اليوم لم يأت أى شخص بأى معلومات لها مصداقية، حول وجود أموال غير معروفة هنا أو هناك ومن لديه أى معلومة أخرى فليأت بها. تسببت الإشاعات التي أطلقها البعض بشأن الكشف عن أموال بعد رحيل عرفات في الإضرار بالمصالح الفلسطينية والفئات الأكثر فقرا، لأنه أثر سلبا على تدفق المساعدات الدولية.

لم تكن الأزمة المالية التي تمر بها فتح دليلا على الفقر. لأنه لن يأتى أحد من فتح ليقول لفياض «عدو الحركة اللدود» إن هناك أموالا لفتح أو لعرفات عليك أن تطلع عليها. ويكفى مطالعة توضيح أصدره قريع قبل انعقاد المؤتمر العام للحركة بعد اتهامات له من أشخاص هي فتح بأنه حول ملايين الدولارات من حساب فتح إلى حسابه الخاص، ليتضح أن الحركة مازالت فعلا تملك الكثير.

قال قريع: «أود أن أوضح بكل مسئولية وشفافية وأمانة أن هذا المبلغ هو جزء من خمسة ملايين دولار لصالح كل من حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية لدى البنك العربي- عمان، وأن الحساب رقم ٥١٠/٢١٢٥٠ الذي أشير إليه كذلك هو حساب لحركة (فتح) لدى البنك العربي- عمان، وهو حساب مفتوح بأسماء أشخاص معروفين لدى الحركة، وبقرار من قيادتها منذ أواسط الثمانينيات، علما أن حسابات حركة فتح منذ البدء تسجل بأسماء من قياداتها وتخضع لكافة أشكال الرقابة والتدقيق الحركي.

وأكد: أما عن طبيعة هذا المبلغ فهو عبارة عن حصة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح هي بنك بيروت للتجارة - لبنان، هذا البنك الذي أسسه المرحوم رفعت النمر، وكانت هذه الحصة قد بيعت بمعرفة السيد صبيح المصري بمبلغ خمسة ملايين دولار أودعت باسم الشهيد الخالد ياسر عرفات في حينه تحت مسمى ( أمانات لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركة فتح ) ، حصة فتح فيها مبلغ ثلاثة ملايين دولار.

بالفعل كان قريع قد حول حصة فتح البالغة ثلاثة ملايين دولار بعد وفاة ياسر عرفات من

حساب أمانات المسجل باسمه، إلى حساب حركة فتح رقم ٥١٢/٢١٢٥٠ بينما ظل المبلغ المتبقى وقدره مليوناً دولار حصة منظمة التحرير الفلسطينية في حساب الصندوق القومي الفلسطيني رقم ٧١٣/١١١٤٤٤ المذكور آنفاً.<sup>(١٧)</sup>

في وقت لاحق دفع أحمد قريع - أحد أكبر المستفيدين من النظام القديم - ثمن موقفه وخلافه مع سلام فياض ومحمد دحلان، فقد خرج من اللجنة المركزية عندما تحالف ضده الخصوم، وسقط في الانتخابات الأخيرة، وبذلك لم يعد ممثلاً في المجلس القيادي لفتح بعد عقود طويلة من وجوده فيه. واللجنة المركزية هي أعلى هيئة قيادية في فتح، وأعضاؤها يتمتعون بنفوذ كبير. وقد شهدت الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٩ فوز ١٢ عضواً جديداً بمقاعد اللجنة المركزية لأول مرة أبرزهم مروان البرغوثي والمسئولان الأمنيان السابقان محمد دحلان، وجبريل الرجوب. الأول يعد المسئول عما جرى في غزة عندما تقلبت حماس على السلطة الفلسطينية. أما الرجوب فقد سقط سقوطاً مدوياً في انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية.<sup>(١٨)</sup>

وأعتبر ناصر القدوة أن هذه النتيجة تمثل تغييراً كبيراً وهائلاً. وانتقد القيادي بفتح هشام خضر نتائج الانتخابات، وقال: «كنت أتمنى أن نكون أفضل من ذلك، وهناك بعض الأشخاص ما كان يجب أن يكونوا في المركزية».<sup>(١٩)</sup>

كانت الخلافات داخل فتح تتصاعد في اللحظة التي بدأ فيها الرئيس محمود عباس مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة موسعة يرأسها سلام فياض، وذلك بعد أن عرقلت قيادات فتححاوية تشكيل هذه الحكومة.<sup>(٢٠)</sup> لكن الرئيس كان يصبر على تكليف فياض بتشكيل هذه الحكومة برغم كل شيء.<sup>(٢١)</sup> كان الرئيس عباس، وما زال، يرى أن فياض هو رجل المرحلة وأنه الأنسب في تلك الظروف. أبلغ ذلك لكل منتقدي الحكومة من قادة فتح في أكثر من اجتماع، قال أبو مازن بوضوح «هذه حكومتى».

في تلك الأثناء كان فياض قد فشل في إقناع بعض الشخصيات المحسوبة على فتح أو فصائل منضوية تحت مظلة منظمة التحرير، مثل الجبهة الشعبية وحزب الشعب، خصوصاً أن ذلك توافق مع استمرار حملة من قادة فتح لإحباط تشكيل الحكومة.



كانت الحركة منقسمة على ذاتها بشأن المشاركة وليس لديها موقف موحد، أعلن عزام الأحمد مقاطعة كتلة فتح في المجلس التشريعي لحكومة فياض. في المقابل قال حكم بلعوى: «الرئيس هو الذي يقرر إذا كانت فتح ستشارك أم لا». (١٨)

في الواقع كانت فتح تشهد حالة من الاستقطاب والمواجهة الحادة بين تيار يقوده الرئيس محمود عباس ويدعمه معظم قادة فتح في الداخل، وتيار يقوده أغلبية في اللجنة المركزية للحركة التي تمثل إلى حد كبير الخارج وعلى رأسهم أبو ماهر غنيم وفاروق القدومي. (١٩)

كانت اللجنة المركزية لفتح، دخلت في مواجهة مع عباس عقب قراره بحل اللجنة التحضيرية لمؤتمر فتح السادس. التي كان يرأسها غنيم وإعلانه عن عقد المؤتمر في الداخل في أول يوليو بخلاف ما أعلنته اللجنة التحضيرية بأنها ستعقد المؤتمر في الخارج، فردت المركزية على عباس بإصرارها على عقد المؤتمر في الخارج، ومن ثم دعت اللجنة التحضيرية لاجتماع للمركزية في عمان بحضور أبو مازن وكان حكم بلعوى أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح المحسوب على عباس شن هجوما على قرارات اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس لفتح، وأعتبرها تجاوزا لصلاحيات اللجنة. وأضاف أن هذه اللجنة ليس من صلاحياتها إصدار هذه الدعوة وإنما الدعوة لهذا الاجتماع تصدر عن القائد العام أبو مازن «ولذلك من الأفضل توخي الدقة والأمانة والمسئولية عند اتخاذ أي قرار وفق الأصول والمسئولية».

كان غنيم يحظى بدعم كبير من أحمد قريع مفوض الحركة في الداخل والجنرال نصر يوسف الذي يمثل مجموعة كبيرة من العسكريين. لذا حضر أبو مازن الاجتماع خوفا من أن تتخذ قرارات في غيابه قد توحى بوجود انقسام في الحركة بين الداخل والخارج. بعد نقاشات مطولة كظم فيها أبو مازن غيظه توصل قادة فتح لصيغة لحسم «الخلاف» فيما بينهم. (٢٠)

كانت الحياة السياسية الفلسطينية قد شهدت في أغسطس ٢٠٠٩ حدثين بارزين هما عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح. وعقد دورة طارئة واستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد عشرين عاما على المؤتمر العام الخامس للحركة الذي عقد في تونس في سنة ١٩٨٩ وبعد ستة عشر عاما على الموعد المفترض لعقده. أفتتح المؤتمر السادس جدول أعماله في مدرسة «تيراسنطا» (الأرض المقدسة) في بيت لحم، في ٤/٨/٢٠٠٩، أي في يوم ميلاد ياسر عرفات

(١٩٢٩). وكان هذا المؤتمر هو الوحيد بين جميع مؤتمرات حركة «فتح» الذى لم يحضره المؤسسون الثلاثة ياسر عرفات «أبو عمار» و خليل الوزير «أبو جهاد» وصلاح خلف «أبو إياد». وقد وصلت قائمة العضوية فيه إلى نحو ٢٢٠٠ عضو تقاطرت أغليبيتهم الساحقة على مدينة بيت لحم، وتخلّف قليلون لأسباب شتى، وهذا أمر طبيعى، فالمؤتمر السادس لم يكن الوحيد الذى لم يتمكن جميع الأعضاء من حضوره، بل كان هناك دائما أعضاء لا يتمكنون من المشاركة.<sup>(٥١)</sup>

المهم فى هذا المؤتمر هو أن بعض قادة الانتفاضة الأولى صاروا قادة للحركة التى أشعلت هذه الانتفاضة «مروان البرغوثى على سبيل المثال»، وأن بعض قادة الخلايا الأساسية فى أراضى ٤٨ صار فى عداد قادة الحركة «محمد المدنى»، لكن اللافت أن مروان البرغوثى لم يحصد فى انتخابات اللجنة المركزية أعلى الأصوات، كما توقع كثيرون، وإنما حاز الموقع الثالث فى قائمة المنتخبين، بعد محمد راتب غنيم «أبو ماهر» ومحمد العالول. وأن حسام خضر، النائب الأسير سابقا فشل فى الانتخابات، مع أنه يحظى باحترام خاص فى صفوف حركة فتح كما فشل بين قادة فتح البارزين كل من، انتصار الوزير أم جهاد، وحكم بلماوى ونصر يوسف، وأحمد قريع «أبو علاء» وعزف عن الترشيح هانى الحسن وصخر حيش «أبو نزار» لأسباب صحية وفاروق القدومى «أبو اللطف» ومحمد العمودى «محمد جهاد» وعبد الله الإفرنجى وصخر بسيسو وزكريا الأغا، لأسباب مختلفة. ولم يبق فى اللجنة المركزية من القيادة التاريخية إلا محمود عباس «أبو مازن» ومحمد غنيم «أبو ماهر» وسليم الزعنون «أبو الأديب» ومن اللجنة المركزية السابقة نبيل شعث وعباس زكى «أبو مشعل». واللافت أيضا أن المؤتمر لم ينتخب أى امرأة لعضوية اللجنة المركزية مع أن اللجنة المركزية السابقة ضمت امرأة واحدة هى انتصار الوزير، لكنه أنتخب ثلاث عشرة امرأة لعضوية المجلس الثورى وأربعة مسيحيين ويهوديا واحدا هو أورى ديفيس.<sup>(٥٢)</sup>

من جهة أخرى منح المؤتمر العام السادس للجنة المركزية الجديدة الحق فى تعيين ثلاثة أشخاص فى اللجنة المركزية. كى يصبح العدد الكلى ٢٢ عضوا شرط موافقة المجلس الثورى على هذا التعيين. واختارت اللجنة المركزية كلا من: زكريا الأغا وصخر بسيسو وفى الاجتماعات اللاحقة للجنة المركزية جرى توزيع المهمات كالتالى: محمد راتب غنيم نائبا لرئيس الحركة وأميننا للسر والمشرّف العام على مكتب التعبئة والتنظيم؛ جبريل الرجوب نائبا لأمين السر؛

عزام الأحمد «مكتب العلاقات الوطنية»، نبيل شعث «مكتب العلاقات الدولية»، عباس زكي «مكتب العلاقات العربية»، محمد دحلان «الإعلام»، محمود العالول وعثمان أبو غربية وسلطان أبو العينين وجمال محيسن وصخر بسيسو» لجنة قيادة التعبئة والتنظيم.<sup>(٥٢)</sup>

كان أكثر المنتصرين في هذا المؤتمر العام لفتح هو الرئيس أبو مازن الذي استطاع تياره أن يحصد نتائج مكنته من السيطرة على الجانب الأكبر من الحركة. بينما استبعدت العديد من القيادات التاريخية وعلى رأسها فاروق القدومي. وبرز تيار الداخل على حساب الخارج. كما حصل التيار الأمني والتيار المؤيد لمسار المفاوضات والتسوية على مكاسب لا بأس بها.<sup>(٥٣)</sup>

لكن هذا الانتصار لم يكن معناه أن العقبات الأساسية قد أزيلت من أمام الرئيس محمود عباس وأن الطريق بات ممهدا ليمضى في تنفيذ مشروعه.

الجدار والحواجز والاستيطان. إنها ثلاث أسلحة قوية، لا مجرد ثلاث كلمات عادية. اعتاد منتقدو عباس وسلام فياض توجيهها إليهما.<sup>(٥٤)</sup>

نعم نجح عباس مع رئيس وزرائه في فرض أمن نسبي. لكن القوة الثالثة التي أقامها بمنأى عن فوضى فتح وفي مواجهة تمرد حماس لا تكفى. فهي بلا قاعدة شعبية تدعم الموقف التفاوضي، قاعدة يمكن أن يؤمنها قائد أسير كمروان البرغوثي.<sup>(٥٥)</sup> كما أن أبو مازن لن يستطيع صنع السلام المنشود بنفسه، لأنه الطرف الأضعف في معادلة صعبة طرفها الآخر يعتمد على المراوغة. وقد خدع الرئيس محمود عباس في أكثر من مناسبة.

«تواجه إسرائيل اليوم منعطفا مصيريا في مستقبلها وأعتقد أن مواطني دولة إسرائيل سوف يختارون إنهاء الضعف وبدء تعاظم عصر القوة». كانت هذه كلمات بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود أمام مؤتمر هرزل التاسع قبل أسابيع قليلة من الانتخابات العامة التي أجريت في شهر فبراير ٢٠٠٩.<sup>(٥٦)</sup> وعلى الرغم من اختلاف تصورات الأحزاب الكبرى في إسرائيل عن شكل التسوية التي يمكن التوصل إليها سواء مع الفلسطينيين أو مع سوريا، إلا أن هناك إجماعا أخذ في التبلور بين أعضاء النخبة السياسية والرأي العام الإسرائيلي مفاده أن التفاوض مع العرب لن يقود إلى سلام مستقر حتى لو وقعت اتفاقيات سلام، قدمت فيها إسرائيل تنازلات كبرى.<sup>(٥٨)</sup>

لأكثر من ١٥ عاما وباحثان في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب بالتعاون مع خبراء استطلاع الرأي، يسألان الإسرائيليين السؤال نفسه تقريبا كل شهر.. هل تؤيد التفاوض مع الفلسطينيين؟ وهل تعتقد أن المحادثات ستؤدي إلى السلام بين الطرفين في المستقبل القريب؟ مشروعهما، الذي بدأ تحت شعار مؤشر السلام، وأعيدت تسميته عام ٢٠٠٨ ليصبح مؤشر الحرب والسلام، يستهدف تتبع آراء الإسرائيليين في عملية بدأت بعد التوقيع على اتفاق أوسلو للسلام عام ١٩٩٣. التفاؤل شهد فترات مد وجزر على مدى السنوات الماضية، إذ بلغ ذروته بعد هولة قصيرة، من اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام ١٩٩٥، على يد متطرف يميني، حين أعرب أكثر من ٦٠ بالمائة من الذين شاركوا في الاستطلاع عن شعور متقاتل حيال عملية السلام، وأنخفض إلى أدنى مستوياته خلال موجة الهجمات الانتحارية في الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

ولكن نادرا ما كانت الأرقام التي أظهرها هذا الاستطلاع بهذا الانخفاض - وهو انخفاض ثابت - كما هي عليه الحال في السنوات القليلة الماضية. وحاليا ليس هناك أكثر من ٤٠ في المائة من الإسرائيليين يتوقعون إلى عملية سلام يعاد إحيائها مع الفلسطينيين، بل إن رقما أدنى نحو ٢٠ في المائة يعتقدون أن هذه المحادثات ستؤدي إلى شيء ما، ولكن هذا لا يعني أن الإسرائيليين هم دعاة حرب، هكذا علق رئيس الوزراء اليميني بنيامين نتنياهو، الذي يشكو عادة من أنه يتم تصوير حكومته على هذه الشاكلة. المفاوضون الفلسطينيون استشاطوا غضبا في مطلع يناير ٢٠١٠، حين وافق الإسرائيليون على بناء ٧٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية، على الرغم من التجميد الذي فرض على البناء في مستوطنات الضفة الغربية. وهم يقولون إن رغبة نتنياهو المعلن عنها في الجلوس والتفاوض معهم ليست رغبة صادقة.

ما تغير هو أن عددا من الإسرائيليين أكبر من أي وقت مضى بات يشعر، الآن، أنه لن يكون هناك حل مهما طال الزمن إلا في إطار حل الدولتين (إسرائيلية وفلسطينية)، إلا أنهم في الوقت نفسه لا يشعرون إلا بقدر ضئيل من الاستعجال والإلحاح تجاه تحقيق هذا الهدف. إن هذا بالتحديد ما يمثل العقبة الكبرى أمام جهود إدارة أوباما للتوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين. إن مزيجا من العوامل في السنوات القليلة الماضية - مثل تحسن الوضع الأمني والشعور بأن القبول من جانب العرب لم يعد مهما بتلك الدرجة وازدياد الابتعاد عن السياسة

بصورة عامة لدى الإسرائيليين- أثار لدى الكثير من الإسرائيليين شكوكا حول الحسابات الأساسية لعملية السلام نفسها، فبدلا من التوق للسلام، فإنهم يسألون الآن من يريد.<sup>(٥٩)</sup>

عدد قليل من الإسرائيليين كانوا يسألون مثل هذا السؤال قبل بضع سنوات في أثناء حياة عرفات، والآن يكررون السؤال نفسه، في وجود أبو مازن. إذن لا شيء تغير في الموقف الإسرائيلي، حتى غياب العمليات الانتحارية إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٦ من ناحية الضفة الغربية لم يغير المواقف، على الأقل من رئيس السلطة الذي يمد ذراعيه على مدار الساعة للسلام.<sup>(٦٠)</sup>

وبالمثل تمت كذلك تهدة غزة في عام ٢٠٠٨، أطلق الفلسطينيون نحو ٣٠٠٠ صاروخ على جنوب إسرائيل، أي بمعدل نحو ٢٥٠ صاروخا شهريا حسب إحصاء رسمي (الصواريخ تسببت في عدد قليل من الإصابات البشرية ولكنها تسببت في أثر نفسي واقتصادي) ثم قامت إسرائيل بشن حرب مثيرة للجدل على غزة.

وركز منتقدو تلك الحملة أنظارهم، وهو أمر له ما يبرره، على العدد المرتفع من الضحايا المدنيين والاستخدام غير المناسب للقوة ولكن النتائج واضحة لا طعن فيها. منذ تلك الحرب أنخفض عدد الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل بنسبة ٩٠ بالمائة.

الاستقرار الناتج عن هذا بدوره ساعد الاقتصاد الإسرائيلي، فحيما أدى الركود العالمي إلى دخول دول أخرى في أزمت اقتصادية في العام الماضي، فإن كل المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية تقريبا ظلت ثابتة. السياحة، التي تعتبر عادة مؤشرا جيدا لعافية الاقتصاد الإسرائيلي الكلية، حققت أعلى أرقام لها منذ ١٠ سنوات عام ٢٠٠٨ وبصورة مذهلة توقع صندوق النقد الدولي أخيرا أن ينمو الناتج القومي الإسرائيلي بصورة أسرع في عام ٢٠١٠ منه في معظم الدول المتطورة الأخرى.

وباختصار فإن الإسرائيليين يتمتعون بمناخ السلام من دون اتفاق سلام. ولكن الواضح أن هذا لن يدوم، فمن دون حل لنزاعها، فإن إسرائيل ستواجه دائما احتمال العزلة الدولية والتحديات لشرعيتها بالذات. ولكن الميل نحو التفكير قصير الأمد يعزز تحليل منح للنفقات مقابل

الفوائد، ينزع الإسرائيليون إلى استعماله وهو أنه فيما يؤدي غياب السلام إلى ثمن منخفض جدا، فإن محاولة إسرائيل التوصل إلى اتفاق سلام أدت إلى ثمن باهظ. غالبية الإسرائيليين، بحسب هذا التحليل، لا يربطون اتفاق أوسلو بالمصافحة التاريخية في الساحة الجنوبية للبيت الأبيض فحسب، بل بأول عملية انتحارية أيضا يقوم بها الفلسطينيون ضدهم. أسأل الإسرائيليين عما حصلوا عليه مقابل عرضهم في كامب ديفيد قبل عقد من الزمن تقريبا الذي تمثل في التخلي عن معظم الضفة الغربية، سيشرحون عليك بالانتفاضة الفلسطينية الثانية في أذهان الإسرائيليين، ينبغي على الفلسطينيين أن يكونوا ممتنين لانسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥ من قطاع غزة، بدلا من شن هجمات بالصواريخ منه على إسرائيل.

وبطبيعة الحال فإن هذه النسخة من الرواية تتجاهل تحرشات وانتهاكات إسرائيل نفسها، بما في ذلك استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية، والنمو الهائل في المستوطنات الإسرائيلية والحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، والحوادث التي تقطع بها أوصال الضفة. ولكن هذه رواية تاريخية، يقبلها الإسرائيليون عبر الطيف السياسي كله بصورة لا تثير أى تساؤلات بالنسبة إليهم، كما أنها تترجم إلى تردد عميق في الدفع قدما بصورة أبعد مما يجب وأسرع مما يجب باتجاه السلام. وكما يقول تامار هيرمان، وهو أحد الباحثين السياسيين اللذين يشرفان على إعداد مؤشر الحرب والسلام، أخيرا، «فإن الإسرائيليين بصورة ما ينظرون حولهم ويقولون لقد حققنا الوضع الطبيعي. لم نعد نمانى من التفجيرات. سوق الأسهم لدينا في وضع جيد لماذا نقوم بإطلاق عملية سلام فوضوية يمكنها أن تضرب القارب ثانية؟»<sup>(٦١)</sup>

ويستنتج هيرمان أن الإسرائيليين انسحبوا فكريا من عملية صنع السلام وقد يكون انسلاخهم العاطفي عنها حتى أكثر عمقا. ففي الفترة التي أنشئت بالتنازل بعد توقيع أوسلو، ابتكر الإسرائيليون عبارة: «أكل الحمص في دمشق». كانت تلك العبارة ترمز إلى التعايش في الشرق الأوسط الجديد الذي بدا حينئذ أنه يتحقق، ولكن تلك العبارة أيضا كانت لها أهمية حرفية، هبالنسبة إلى سكان إسرائيل «فإن سلاما يعنى أنه سيكون بوسع الإسرائيليين قيادة سياراتهم عبر الحدود الدولية والتسوق في أسواق الدول العربية والقيام برحلات برية في تل أبيب عبر تركيا وصولا إلى أوروبا. وكان النقاش الوطني بين اليسار واليمين يتمحور حول ما إذا كان ذلك التصور ممكن التحقيق أو أنه تصور وهمي، ولكن المناهض الممكنة كانت واضحة أمامهم. أما اليوم فقد هددت عبارة «أكل الحمص في دمشق» إغراءها.»<sup>(٦٢)</sup>

أما بالنسبة للفلسطينيين، كان الشئ الوحيد الذى تفرزه المفاوضات هو المزيد والمزيد من المستوطنات. وحقيقة الأمر أن الوضع الحالى بات أسوأ بكثير من أى وقت مضى فى هذا الشأن. كان واضحا للمفاوض الفلسطينى أن ضعف الموقف العربى وتمزقه يشجع الإسرائيليين على فعل ما يحلو لهم. أكد أبو مازن «بدون ضغط على إسرائيل لن يتحقق شئ».

ويقول «غيرشون غوربنغ» مؤلف كتاب الإمبراطورية العنيفة «The Accidental Empire» الذى يروى تاريخ الحركة الاستيطانية فى إسرائيل: «إذا قمت بالمفاوضات من دون تصميم قاطع على التوصل إلى اتفاق سلام فإنها ستنتهى بالمزيد من المستوطنات. هذا كان نمطا ثابتا على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية».<sup>(٦٧)</sup>

لا شك أن استمرار وانتشار المستوطنات يجعل مهمة الرئيس محمود عباس أكثر صعوبة، لكن نتياهو لا يبالى لذلك، ومن هنا كانت صعوبة المباحثات التى بدأها جورج ميتشل بمبعوث الرئيس الأمريكى «أوباما» لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط.

طرح جورج ميتشل فكرة للخروج من مأزق تعطل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية للتسوية الدائمة، اتضح منها أنه يؤيد الانتقال إلى مفاوضات إقليمية للسلام الشامل بين إسرائيل والعرب، وأنه معنى باستثمار مبادرة السلام العربية، لتكون أحد الأسس الجوهرية للتسوية، وطرح ميشيل هذه الفكرة خلال لقاءات عدة فى القدس وتل أبيب ولكنه أسهب فيها خلال لقاءه مع الرئيس شيمون بيريس، المعروف بأنه صاحب الاقتراح الأول ببنى مبادرة السلام العربية فى إسرائيل وتأييده لأن تكون أساسا للتسوية الدائمة.

ونقلت القناة التلفزيونية الثانية فى إسرائيل عن نتياهو قوله لميتشل، إنه يضع شرطين لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، الأول الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والثانى إسقاط حق العودة بموجب قرار مجلس الأمن الدولى ١٩٤ لعام ١٩٤٩.

وكان ميتشل قد أوضح بحزم أن إدارة الرئيس أوباما متمسكة بالتسوية الدائمة على أساس مبدأ دولتين لشعبين وفقا لخطة خريطة الطريق وفى مزيد من إظهار الحزم، قال: إن هذا السلام هو مصلحة أمريكية تدرج فى إطار مشروع تعزيز الأمن القومى للولايات المتحدة ورد

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بأن إسرائيل تعزز بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، وترى مصالحهما مشتركة وأن حكومته ستحرص على تعزيز هذه المصالح باستمرار. ولكنه أمتنع عن تأييد مبدأ الدولتين بشكل صريح، قائلاً إن حكومته ملتزمة بخريطة الطريق، ولكنها لم تعد برنامجاً تفصيلياً حول سبل التقدم في المفاوضات على هذا المسار وطلب مهلة بضعة أسابيع حتى تبلور الحكومة خطة عمل سياسية مفصلة.<sup>(٩٦)</sup>

كان نتنياهو يحاول أن يلتف على الخطة الأمريكية، كان يستعين في ذلك بتكتيكات شارون، في مواجهة الضغوط الأمريكية من أجل عملية السلام.

واختلفت لهجة وزير الدفاع، أيهود باراك عن لهجة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في تناول هذه القضية، فقال إنه يعتقد أن التسوية على أساس مبدأ الدولتين ليست مشكلة، في هذه الحكومة وأن الموافقة على خريطة الطريق هي موافقة على مبدأ الدولتين، ولكن حكومة نتنياهو تريد السير في هذا المسار بثقة حتى لا تقشل المفاوضات كما فشلت سابقاتها. وعرض باراك على ميتشل تقريراً يشير إلى الإجراءات التي اتخذها جيشه في الضفة الغربية لتخفيف معاناة الفلسطينيين، مثل إزالة عدد من الحواجز العسكرية وتوفير الأمن ودعم أجهزة الأمن الفلسطينية كما قدم تقريراً عن إدخال المواد الغذائية لقطاع غزة أدعى فيه أنه لم يمد هناك نقص في هذه المواد. وأما ليبرمان، فقد عاد ليتحدث بلهجة العنيفة التحريضية، فقال إن المفاوضات «منذ اتفاقيات أوسلو تنتقل من فشل إلى فشل» وإن التنازلات التي قدمتها إسرائيل قولت دائماً بنتيجة عكسية، فمئذما انسحبت إسرائيل من لبنان في سنة ٢٠٠٠، حل مكانها حزب الله وتسلح بالصواريخ وراح يهدد أمن إسرائيل، فاضطرت إلى إعلان الحرب.<sup>(٩٧)</sup>

كان الموقف الإسرائيلي متمنتاً، ولم يكن هناك أحد أكثر تمنناً وتطرفاً في آن واحد من ليبرمان. إنه قادر على إشعال الحرائق في المنطقة برمتها، ونسف أية خطوة للأمام وإحراج الجميع، يستطيع أن يفعل ذلك وهو جالس في مكتبه.<sup>(٩٨)</sup>

«أنتم بالتأكيد أصبتم بالجفون»، بهذه الكلمات تحدث ميتشل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، تعقيباً على تصريحات ليبرمان، التي قال فيها، إن مؤتمر آنا بوليس مات، وإن على إسرائيل أن تستعد للحرب لكي تصنع السلام.



وكان هذا واحدا فقط من ردود الفعل الغاضبة التي صدرت في العالم وحتى في إسرائيل نفسها، على حديث ليبرمان، فقد سارعت الإدارة الأمريكية لتعلن أنها متمسكة بمبدأ «دولتين للشعبين». وتلقت إسرائيل عبر مكتب الرئيس شيمون بيريس والسفارات الإسرائيلية في أوروبا اتصالات عديدة تحتج على هذه التصريحات وتساءل عن مدى تعبيرها عن موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وتتساءل عن رأي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه أيهود باراك، فيها. قال المدير العام لديوان رئيس الوزراء في زمن حكومة إسحق رابين إيتان هابر، إن ليبرمان تكلم بصفاقة لا تلاءم موقفا صغيرا في وزارة الخارجية. وبهذه الروح ظهرت عدة مقالات في الصحافة الإسرائيلية. وقالت وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، إن تصريحات ليبرمان وصمت نتياهو وباراك يعنيان شيئا واحدا، هو أن ما كان يقال في الماضي عن ياسر عرفات يصلح أن يقال عن إسرائيل الآن. فنحن لسنا مناسبين لعملية السلام وفقدنا دورنا كشریک فيها، وعلينا أن نستمع لمواجهة عزلة خطيرة في العالم إذا لم تتغير هذه اللهجة الفظة وغير المسؤولة.<sup>(٦٧)</sup>

كان نتياهو يمارس اللعبة ذاتها «مع أوباما» التي مارسها شارون مع «بوش الابن» لقد تلاعب رئيس الوزراء الإسرائيلي بدعوة «أوباما» الصريحة في القاهرة يونيو ٢٠٠٩، من أجل وقف المستوطنات الإسرائيلية، سمح في تحد واضح للسياسة الأمريكية، بالإعلان عن الاتجاه لبناء ١٦٠٠ وحدة سكنية لليهود في القدس الشرقية، ثم بدلا من أن يتراجع، اكتفى بحركة مسرحية وأعلن من اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة: «القدس ليست مستوطنة».<sup>(٦٨)</sup>

كان أوباما غاضبا، لذا حول زيارة «نتياهو» للبيت الأبيض إلى حدث باهت لا قيمة له وكانت الرسالة واضحة وهي الرسالة نفسها التي نقلها «جورج ميتشل» من قبل: الوضع الراهن في الشرق الأوسط لا يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل وعندما يقول أوباما توقفوا لايعنى، «ابنوا قليلا».

ويقول الكاتب الأمريكي المعروف «روجر كوين»: إن ضم إسرائيل للقدس الشرقية مرفوض من سائر العالم، وأن اتفاق سلام سوف يتضمن صفقة خلاقة حول وضعها، ومن ثم فالبناء في القدس الشرقية يمثل استقرازا.

وأكد روجر كوين «لا أستطيع التنبؤ بمواقف خلاف أوياما وبنيتها. ولكنه ربما يعجل بقيام حكومة إسرائيلية أكثر وسطية تضم حزب كاديما».<sup>(٧٨)</sup>

فى غضون ذلك كان هناك سؤال مطروح بقوة.. ما الذى يجعل أبو مازن متمسكا بمسار المفاوضات؟

كان هذا تحديا ما يحفز أبو مازن على الاستمرار فى طريق التسوية. موقف أوياما واكتساب مساحات من التأييد الدولى للموقف الفلسطينى، ووجود المبادرة العربية للسلام. لذا لم يكن أبو مازن يشعر باليأس عندما ذهب لاجتماع الجامعة العربية فى القاهرة، وقال لوزراء الخارجية المجتمعين: «أنا أنتم بقراركم فإذا وافقتم سأذهب إلى المفاوضات غير المباشرة وسنطيهم فرصة، وإذا رفضتم فإننى سألتزم بقرار رفضكم ولن أذهب».

وتابع القول: «إذا كان هناك بديل فأتوئى به، وإذا كان البديل هو الحرب فأعدكم بأن أكون فى المقدمة». فرد رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى على أبو مازن مازحا «إحنا يا أبو مازن نحارب بالفلوس فقط». وتدخل أحمد أبو الفيط «يذهب للعرب من لم يوقع اتفاق سلام».<sup>(٧٩)</sup>

وافق على قرار بدء المفاوضات غير المباشرة جميع أعضاء اللجنة باستثناء سوريا التى تحفظت على القرار. قال وليد المعلم، وزير الخارجية السورى، «إن إعطاء مثل هذا التفويض يعد شكلا من أشكال الشرعية، للإجراءات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، بدءا من تهويد القدس إلى الخطر الداهم على المسجد الأقصى، وصولا إلى ضم الحرم الإبراهيمى ناهيك عن الحصار الظالم لفزة بالإضافة إلى سياسة الاستيطان التى لم تتوقف إطلاقا». وأضاف، «إذا كانت اللجنة تتجه هذا الاتجاه فإن سورية ليست طرفا فى هذا، فالقرار شأن فلسطينى وعلى القيادة الفلسطينية أن تتحمل مسئوليتها التاريخية تجاه ذلك».<sup>(٨٠)</sup>

كان هناك تقريراً مفصلاً عن مسار الاتصالات الفلسطينية المتبادلة مع الأطراف المختلفة بشأن عملية السلام، أعده الدكتور صائب عريقات رئيس شؤون دائرة المفاوضات فى منظمة التحرير الفلسطينية. عكس التقرير حرص السلطة الفلسطينية على وضع الحقائق أمام الجميع

على الطاولة، فهذا ما حدث في الاجتماع الأخير الذى عقدته لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية، وكذلك في الاجتماع الطارئ الذى عقدته بناء على طلب من السلطة الفلسطينية يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩.<sup>(٧٢)</sup>

فى غضون ذلك، عقد سلام فياض مؤتمرا صحفيا قال فيه: «ما نركز عليه الآن هو أن نكون مستعدين لوضع الدولة».

إذن هذه هى الخطة الفلسطينية التى وضعها «أبو مازن» مع فريقه، بعدما تراجع عن تقديم استقالته،<sup>(٧٣)</sup> بعد ضغوط من قبل مصر والسعودية والبيت الأبيض. وقال الدكتور بركات الفراء سفير فلسطين بالقاهرة: «لم يكن الرئيس يناور فهو صادق دائما فيما يفعل، وقد تمرض لضغوط كبيرة حتى تراجع عن الاستقالة». أما ملخص الخطة فهو العمل الدبلوماسى المكثف لاستئناف المفاوضات المشروطة بوقف النشاط الاستيطاني أو إعلان الدولة من جانب واحد، على أن تكون كافة التحركات مدعومة عربيا، وتحظى بتعاطف دولى على الأقل. ومن ثم فإن مهمة سلام فياض التى أوكلها إليه الرئيس هى الاستمرار فى بناء المؤسسات المختلفة وفرض حكم القانون استعدادا لخطة إعلان الدولة.

فى المقابل كانت الفصائل الفلسطينية تعترض على خطة الرئيس محمود عباس، لكنها فى الوقت ذاته ليس لديها بديل حقيقى بخلاف شعارات لا يمكن الاعتماد عليها على الأقل فى الأفق المنظور.

أعلن رمضان عبد الله شلح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى، أن هناك ثلاثة بدائل يمكن للفلسطينيين أن يتخيروا بينها، الأول طرح مبادرة سلام بديلة لمبادرة السلام العربية، «وهذا بنظرى ليس فى مصلحة العرب وفلسطين». لأنه يعنى إرضاء إسرائيل وتقصيل السلام على مقاسها ورغباتها وحاجاتها. أما الخيار الثانى وهو ما ابتعد عنه العرب رسميا منذ قمة فاس عام ١٩٨٢ وهو المواجهة، والخيار الثالث هو اللا سلم واللا حرب.<sup>(٧٤)</sup>

وأضاف شلح، «بالنسبة لرأينا فى الخيارات الثلاثة نقول، إن واجب العرب أن يدافعوا عن شعوبهم ومقدساتهم ويذهبوا إلى الحرب وإن كان ميزان القوة كما يقولون لا يسمح، وهذا

غير صحيح بنظري فليذهبوا رسميا للخيار الثالث، لا نريدهم أن يوقعوا سلاما يفرض بالأرض والحقوق والمقدسات ولا نريدهم أن يحاربوا إن كانوا لا يستطيعون.

ودعا شلح الحكومات العربية أن تبارك المقاومة الشعبية في فلسطين ولا تدعمها عسكريا، فإيران تملأ الفراغ العربي في هذا الجانب.<sup>(٧٥)</sup>

بالمقارنة فإن مشروع ( عباس / فياض ) وهو الأكثر جاذبية وقوة لما يتمتع به من قبول دولي واسع سواء من قبل الإدارة الأمريكية أو من قبل الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الزعماء العرب. فهو، إلى حد ما، متماسك، حاول رئيس الوزراء الفلسطيني شرحه في أكثر من مناسبة، وكان السؤال المطروح عليه دائما: كيف يمكن إقامة الدولة تحت الاحتلال؟، صحيح أن إجابته لم تكن مفاجئة بقدر ما كانت صعبة على القبول ومن ثم الترحيب.

قال سلام فياض: هذا التوجه موجود لدى شخصا منذ سنين، وهو ينطلق من ضرورة التعامل مع المعطيات ليس كقدر، بل كمحاولة للتأثير فيها بإيجابية من أجل المستقبل وليس بسلبية تميدنا إلى المربع الأول.

أضاف فياض أن الجوهر في الخطة هو البناء من أجل التعجيل في إنهاء الاحتلال، البناء على الرغم من الاحتلال، لإنهاء الاحتلال. وأوضح أكثر، في مقولة دالة سبق أن أوردناها منذ صفحات: فمن غير المقبول ألا نعمل في الأمور التي نستطيع إعاقتها فيها، كما أنه لا يجوز التعامل مع وجود الاحتلال كمبرر للعجز أو الفشل أو الإفشال أو الإفشال الذاتي<sup>(٧٦)</sup> يرى فياض أن التنمية شكل من أشكال المقاومة على الأرض، وأنها أفضل من استدراج الفلسطينيين - من قبل الاحتلال - في دائرة جهنمية من العنف في ظل الظروف الحالية. وكان يرى أن الفرق بين الشكل الأول للمقاومة الذي يراه يحظى بإجماع وترحيب دولي وعربي حتى في داخل بعض الأوساط الإسرائيلية نفسها.

أكد فياض: « كان واضحا لي تماما أننا سنصل إلى نقطة يحدث فيها إصرار دولي وشيء من الإقرار الإسرائيلي بحق سياسى للشعب الفلسطيني، وبانسانية كان شارون في خطاب العقبة سنة ٢٠٠٣ أقل غموضا من خطاب نتياهو في سنة ٢٠٠٩ فيما يتعلق بقبول رؤية حل الدولتين.<sup>(٧٧)</sup>

رأى نتنياهو أن الخطة الفلسطينية تعتبر تحركاً منفرداً، غير مقبول بالنسبة للحكومة الإسرائيلية.<sup>(٧٨)</sup> ليس مفهوماً ما المقبول بالنسبة لحكومة نتنياهو؛ ترفض استئناف مباحثات السلام، تستمر في بناء المستوطنات ونشر المستوطنين، تمارس أعمالاً استفزازية في الأماكن المقدسة. في كل الأحوال، اعتادت حكومة نتنياهو عدم المبالاة بالموقف الدولي الذي يعتبر مشروع (عباس/ فياض) حلاً عاقلاً لتنفيذ خطة الدولتين.

رصد التقرير الإستراتيجي الفلسطيني تزايد بناء المستوطنات خصوصاً في مدينة القدس، فمنذ وصول نتنياهو إلى سدة رئاسة الحكومة في نهاية مارس ٢٠٠٩ أقر بناء أكثر من ١٩ ألف و ١٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات، ٨١٪ منها في مستوطنات القدس والباقي في مستوطنات أخرى بالضفة الغربية.<sup>(٧٩)</sup>

الحى الاستيطاني E1 الواقع شرقي القدس بدأت بتنفيذ مشروع البناء من زمن، ويشمل المخطط ٣٩٠٠ وحدة استيطانية جديدة لاستيعاب أراضى قرى الطور والعيسوية وعناتا والعيزرية. بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ١٩٩ مستوطنة بما في ذلك ٣٤ مستوطنة إسرائيلية شرق القدس، بالإضافة إلى ٢٣٢ بؤرة استيطانية إسرائيلية غير رسمية منتشرة في مختلف أرجاء الضفة الغربية، علماً بأن مساحات البناء الاستيطاني قد زادت منذ بدء عملية السلام في سنة ١٩٩٣ من ٦٩ كم (٢، ١٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية) إلى ١٨٩ كم (٣، ٣٪ من مساحة الضفة) في سنة ٢٠٠٩.<sup>(٨٠)</sup>

في ظل هذا الواقع، فإن السلطة الفلسطينية لا تستبعد احتمالات الفشل. أكد سلام فياض في حالة عدم استجابة إسرائيل، ووصولنا لطريق مسدود يكون العالم كله مسئولاً عن إنهاء الاحتلال، لا أن تترك إسرائيل لتعمل ما تشاء.

قال الرئيس محمود عباس: سنضع العالم أمام أمر واقع. كان هذا كل شيء في خطة الرئيس أبو مازن.

ويبقى أنه في حالة الفشل فإنه ليس لدى السلطة بديل آخر، وستكون الساحة جاهزة أمام حماس وستكون شعوب المنطقة مستعدة تماماً للسير خلف المشروع الإيراني ولن يكون أمام الحكومات العربية سوى إعلان فشل مبادرة السلام العربية.

## الهوامش

- ١- دان إيفرون: إعادة النظر في عرفات، مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥.
- ٢- جريدة الحياة اللبنانية، ٢٩ يناير ٢٠٠٥.
- ٣- مجلة الدراسات الفلسطينية - فصلية تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٧٩ صيف ٢٠٠٩.
- ٤- الشرق الأوسط الدولية، (لندن)، ١٨ يونيو ٢٠٠٨.
- ٥- [http://www.rtarabic.com/in\\_focus\\_arc](http://www.rtarabic.com/in_focus_arc)
- ٦- [www.bbcnews.arabic](http://www.bbcnews.arabic)
- ٧- جريدة الشرق الأوسط الدولية، لندن ٢٠١٠/٢/٤م
- ٨- لقاء أجرته مع سلام فياض على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بمنتجع شرم الشيخ، ٢٠ مايو ٢٠٠٨. ونشر جانب منه في روز اليوسف «الطبعة اليومية».
- ٩- جريدة الأخبار اللبنانية ٢٠٠٩/٩/٨.
- ١٠- جريدة الحياة اللبنانية ٢٠٠٩/٢/٤.
- ١١- موقع أمد الفلسطيني للإعلام.
- ١٢- الموقع الرسمي لكثائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس.
- ١٣- الشرق الأوسط (لندن)، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.
- ١٤- الموقع الرسمي للقسام.
- ١٥- [www.alarabiyy.net/Save\\_print](http://www.alarabiyy.net/Save_print)
- ١٦- [www.arabsvip.com/LvbL72879.html](http://www.arabsvip.com/LvbL72879.html)
- ١٧- موقع صوت فتح الإخباري [www.fateh-voice-psLarabic](http://www.fateh-voice-psLarabic)
- ١٨- الحياة اللبنانية ٢٠٠٩/١/٣١م
- ١٩- الشرق الأوسط، ٣١ يناير ٢٠٠٩.
- ٢٠- المرجع نفسه.
- ٢١- [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- ٢٢- [www.fatehmedia.net](http://www.fatehmedia.net)
- ٢٣- المرجع نفسه.
- ٢٤- ديفيد إجناسيوس: دروس من رام الله، جريدة الشروق الجديد، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.
- ٢٥- جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩.
- ٢٦- مساعدة دولة فلسطينية على النجاح: إعداد مؤسسة راند، تعليق د. محمد خالد الأزعر، ترجمات وإصدارات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية العدد الأول يوليو ٢٠٠٥.
- ٢٧- مقابلة أجرتها راغدة درغام مع الرئيس محمود عباس ونشرتها جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٠٠٨/٩/٢٥.
- ٢٨- مجلة مختبرات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد يناير ٢٠٠٨، ص ٧٤، نقلا عن جريدة ها آرتس الإسرائيلية، (افتتاحية ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧).

- ٢٩- [www.alzaytona.netarabic.prin.php](http://www.alzaytona.netarabic.prin.php)
- ٣٠- دافيد هير: الجدار.. حوار من طرف واحد، مجلة وجهات نظر، دار الشروق بالتسويق مع خدمة
- ٣١- The Newyork review of books، القاهرة، العدد ٢٥ يونيو ٢٠٠٩.
- ٣٢- المرجع نفسه.
- ٣٣- المرجع نفسه.
- ٣٤- المرجع نفسه.
- ٣٥- ديفيد إجناسيوس: دروس من رام الله- الشروق الجديدة ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.
- ٣٦- جريدة الشرق الأوسط (لندن) ١٧/٩/٢٠٠٨م.
- ٣٧- المرجع نفسه.
- ٣٨- [www.manbarabaralrai.com](http://www.manbarabaralrai.com)
- ٣٩- جريدة الحياة اللندنية ١٩/٢/٢٠٠٦.
- ٤٠- جريدة الشرق الأوسط ٢٩ مايو ٢٠٠٩م.
- ٤١- المرجع نفسه.
- ٤٢- المرجع نفسه.
- ٤٣- المرجع نفسه.
- ٤٤- جريدة الأخبار اللبنانية ١/٨/٢٠٠٩.
- ٤٥- [www.aljazeera.net/LnRLexeres](http://www.aljazeera.net/LnRLexeres)
- ٤٦- [www.palestine-info.infoLar](http://www.palestine-info.infoLar)
- ٤٧- المرجع نفسه.
- ٤٨- جريدة الحياة اللندنية ١٩/٥/٢٠٠٩.
- ٤٩- المرجع نفسه.
- ٥٠- المرجع نفسه.
- ٥١- أسمة الحقبى مصطفى الشيتاوى وهو مؤسس القواعد العسكرية الأولى في جنوب لبنان ويحمل رتبة الفريق.
- ٥٢- صقر أبو فخر: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ترميم الجبانى المتصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧٩ صيف ٢٠٠٩.
- ٥٣- المرجع نفسه.
- ٥٤- التقرير الإستراتيجى الفلسطينى لسنة ٢٠٠٩ مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات، بيروت ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.
- ٥٥- [www.bbcarabic.com](http://www.bbcarabic.com)
- ٥٦- غسان الإمام: خطوة.. خطوة مع أوباما الفلسطينى، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ٢ يونيو ٢٠٠٩.
- ٥٧- التقرير الإستراتيجى العربى: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ القاهرة، ص ٣٢٧، ط ٢٠١٠.

- ٥٨- المرجع نفسه.
- ٥٩- دان إيفرون: «من يحتاج إلى السلام والتفاهم والحب أصلاً؟» مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، ١٢ يناير ٢٠١٠.
- ٦٠- المرجع نفسه.
- ٦١- جريدة الحياة اللبنانية ٢٥ يناير ٢٠٠٨.
- ٦٢- جريدة الأخبار اللبنانية، بيروت ٥ مارس ٢٠٠٩.
- ٦٣- دان إيفرون: مرجع سابق.
- ٦٤- المرجع نفسه.
- ٦٥- كهلن بيرايو: الثمن الفادح للسلام، مجلة نيوزويك، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨.
- ٦٦- الشرق الأوسط، لندن، ٤ مارس ٢٠١٠.
- ٦٧- المرجع نفسه.
- ٦٨- تقرير خاص بدائرة شئون المفاوضات: الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس.
- ٦٩- الموقع الرسمي لحركة فتح.
- ٧٠- المرجع نفسه.
- ٧١- مقابلة مع السفير الفلسطيني وممثل حركة فتح في القاهرة د. بركات الفراعنة عقب إعلان الرئيس محمود عباس عن اتجاهه لتقديم استقالته.
- ٧٢- جريدة الحياة الدولية، لندن، ١١ فبراير ٢٠١٠.
- ٧٣- المرجع نفسه.
- ٧٤- المرجع نفسه.
- ٧٥- مقابلة أجراها إبراهيم الحميد مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، من دمشق ونشرتها جريدة الحياة (لندن)، في ٢٥/٢/٢٠١٠.
- ٧٦- المرجع نفسه.
- ٧٧- سليم تمّار وكييل منصور وخالد فراج: سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على الانتقادات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، صيف ٢٠٠٩.
- ٧٨- المرجع نفسه.
- ٧٩- جريدة الشروق الجديدة (القاهرة)، ١١ فبراير ٢٠١٠.
- ٨٠- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، مرجع سابق، ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- ٨١- المرجع نفسه.



# خاتمة

واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ ثورة ١٩٢٦ وحتى الآن، اختبارات قوية في محطات عديدة على مسار تقدمها. رسبت في بعضها ونجحت في البعض الآخر. وتحولت من الحالة العائلية التي كانت تقودها وتتزعّمها شخصيات أمثال الحاج أمين الحسيني وأحمد الشقيري وغيرهما، إلى الحالة التنظيمية مع بزوغ حركة فتح على الساحة، وتصديها لقيادة الثورة. ورغم كل الانتقادات التي توجه لفتح، إلا أنها حققت مكاسب حقيقية للشعب الفلسطيني في ظل ظروف بالغة التعقيد. وعندما كانت فتح هي القوة الرئيسية التي تتصدى للاحتلال في الداخل والخارج، دفعت ثمنا باهظا في مقابل ذلك من أرواح قياداتها وأبنائها، واستطاعت أن تقاوم الضغوط الخارجية الواقعة عليها، ولم ترفع فتح ولا أي حركة فلسطينية أخرى من حركات الثورة في أي يوم ولا في أي لحظة علما آخر غير العلم الفلسطيني، ولم تتعامل مع الأشياء بقسوة تقوّل معاملة العدو، بعكس حماس التي أنزلت العلم الفلسطيني ورفعت مكانه العلم الخاص بها. وأقدمت على عملية تصفية لفصيل فلسطيني في غزة، ونقلت الفضائيات مشاهد عنف غير مسبوقه هنا وهناك ترتكبها حماس، في وقت كانت تريد أن تظهر فيه أمام العالم بمظهر أكثر تحضرا.

حماس وقعت في الخطأ الذي تجنبته كافة الفصائل والقوى الفلسطينية على مدى عقود طويلة من تاريخ الثورة.

وحدث، مثلا، أنه عقب دخول قوة الردع العربية إلى لبنان في خريف عام ١٩٧٦ أن حاولت سوريا إقناع قيادة فتح بالتصدي لفصائل الرفض وتصفياتها، وكان بعضها مرتبطا بالنظام العراقي آنذاك، وكان قوام الاقتراح تحديدا أن تتولى عملية التصفية فتح أو الصاعقة أو أن تتولى المنظمات معا القيام بهذه العملية مشتركتين، فرفضت فتح الصيغ الثلاث المقترحة جميعها. وقال عرفات وقتها، لن أتورط في ذلك أبدا، ولا في أي عملية لتصفية الحسابات بين الأنظمة العربية المتنافسة. والفلسطينيين «انكوا بنار» ذلك عشرات بل مئات المرات. ~~والنفسمة~~

إثر نزاع وقع بين الرئيس عبد الناصر وبين الملك سعود عام ١٩٥٧، قطب الرئيس المصرى من المجلس التشريعى الفلسطينى فى غزة، والذي لم يكن سوى زائدة ملحقة بالسلطة المصرية، قرارا ينتقد العامل السعودى، فكان أن رد ملك السعودية على الفور بطرد المعلمين الفلستينيين العاملين فى المملكة. وهكذا فإن ٧٠ ألف شخص بينهم أطفال ونساء فقدوا بيوتهم ومواردهم مجددا.

وبعد كل هذه السنوات وكل هذه التجارب والخبرات التى مرت بها الثورة الفلسطينىة تورطت حماس فيما تورطت فيه، لأنها أرادت أن تبدأ من الصفر، وأن تهدم كل شئ لتعيد بناء كل شئ، وهذا مستحيل، وأن تهيل التراب على الجميع وعلى مكتسبات الثورة التى مهما اختلفنا فى تقديرها فإنها موجودة، وذلك عندما جعلت من نفسها فى لحظة من اللحظات أداة لصالح إيران، ولم تفرق بين عداوتها لإسرائيل ومواقف الآخرين فى شتى أرجاء الأرض، وأصبح كل عدو لإيران عدوا لها وكل صديق لإيران صديقا لها، باستثناء تناقض مواقفهما فى العراق، حيث أبدت حماس اعتراضا على سلوك الحرس الثورى الإيرانى هناك. وحماس بعد أن شكلت الحكومة انطلقت من موقف شديد البراجماتية، حيث قدمت مصلحة التنظيم على مصلحة الوطن، وأرادت أن تجعل من برنامج الحركة الإسلامية برنامجا لفلسطين وهو ما لا يمكن أن يكون، أبدا. وقد انعكس هذا بشكل سلبي على المواطن الفلسطينى الذى لا يطمع فى ظل هذه الظروف وقبل كل شئ فى أكثر من ملاذ آمن مهما بلغ صفه، وإلى قنصلية وكيان شرعى يمتدح به المجتمع الدولى يستطيع اللجوء إليه إذا ما أودى أو هدد.

وإذا كانت فتح قد بالفت فى تقدير ذاتها وتعاملت بعد أو سلو بمنطق الدولة وليست «سلطة الحكم الإدارى الذاتى المحدوده»، فإن حماس بعد نجاحها فى الانتخابات تعاملت بمنطق الإمبراطورية، وبدا أن برنامجها أوسع وأكبر من فلسطين وهذا ما يؤخذ عليها، كما أنها تتعلق بأوهام لا أول لها من آخر، مضت فى ذلك معرضة عن المصالحة الفلسطينىة وعن أى تحالف على برنامج وطنى، وهذا ليس كلامى لكنها شهادة رجل مخضرم فى ساحة العمل الفلسطينى هو لىحماس اليوم أقرب من فتح، أقصد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وهذه الشهادة تدفعنا إلى ضرورة مراجعة منطلقات وثوابت حركة الإخوان المسلمين داخل فلسطين وخارج فلسطين. وفى ذلك ما يتفق مع حركة حماس ومواقفها ويعززها،

مثلاً قال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين السابق في مصر، مهدي عاكف، حينما قال إنه يفضل أن يكون رئيس مصر مسلماً من ماليزيا أفضل من مسيحي مصري. وربما يفسر لنا هذا جانباً من تصرفات حماس في الساحة الفلسطينية.

مشكلة حماس اليوم أنها لا تريد أن تتخلى عن السلطة رغم الظروف المساوية لأهل غزة، بل إن حماس تحاول كسب الوقت من أجل اكتساب المزيد من السلطة، والحصول على مساحات أكبر للنفوذ، فبعد تشكيلها تسعى الحكومة لإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي السيطرة عليها، ولا أعلم لماذا، ولا أفهم كيف تكون معارضة لاتفاق أوسلو بعد ذلك، وكل طموح حماس الزائد وأطماعها في السلطة يستند إلى نتيجة انتخابات واحدة حصلت فيها على أغلبية، وتعلم حماس جيداً أن الناس اختاروها لمعاقبة فتح على الفساد الذي استشرى في مؤسسات السلطة. ولم يختاروا حماس في حد ذاتها، ويا ليتها استجابت للدعوات الكثيرة التي انهارت عليها منذ البداية واكتفت بدور المعارضة في المجلس التشريعي، تراقب وتحاسب لا أكثر ولا أقل. لكن حماس أرادت أن تكون كل شيء، (حكومة ومعارضة ومقاومة). ويا ليت مشعل استجاب لنصيحة أستاذه أسد عبد الرحمن، الذي نصحه في أكثر من مناسبة بأن تكتفي حماس بالمقاومة وبالعامل على خدمة الشعب الفلسطيني، وقال له «إنك لا تستطيع أن تحكم الناس بمواعظ وجمعيات خيرية وبنادق طوال الوقت».

حكومة حماس لم تؤد أفضل من حكومة فتح، بل إن أول حكومة شكلها أبو مازن عام ٢٠٠٣ كانت أفضل من الحكومات التي تعاقبت بعدها بما فيها حكومة حماس. رغم أن حكومة أبو مازن استمرت مائة يوم فقط. الآن لا بديل سوى الاحتكام لصناديق الاقتراع، وإجراء انتخابات في الضفة وغزة. وهو ما ترفضه حماس بشدة. لأنها صعدت على سلم الديمقراطية ثم أرادت أن تزيج به قدميها، حتى لا يصعد خلفها أحد. الانتخابات هي مفتاح الحل بعدها يقرر الحزب الفائز أي طريق يسلك.. «المقاومة» أم «المفاوضات»، أو سيجمع بين الخيارين مثلاً؟ فعل عرفات، ومع ذلك دفع الثمن. ولا أظن أن أي فصيل فلسطيني يستطيع الذهاب إلى خيار من هذه الخيارات بدون غطاء عربي أو عمق استراتيجي يمكنه التحرك في إطاره. وأرى أن موقف الرئيس محمود عباس واضح وصريح ويحكمه جدول زمني، عندما قال للعرب في مقر الجامعة العربية في القاهرة، إذا أردتم الذهاب للحرب فسأكون في المقدمة، وإذا أردتم الاستمرار في طرح مبادرة السلام، فإنني ملتزم بها لحين إشعار آخر.



## أحدث إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

المؤلف	اسم الكتاب	م
عزت السعدنى	سفر العشاق	(١)
مصطفى الضمرانى	حكايات وراء الأغاني - زمن الفن الجميل	(٢)
د/ عبد الملك عودة	أفريقيا تتحول - كلام فى الديمقراطية	(٣)
د/ مصطفى عبد الغنى	المتقنون وثورة يوليو	(٤)
إبراهيم الخضرى	مدخل إلى احتراف الترجمة	(٥)
محمود السعدنى	رحلات بن عطوطة	(٦)
محمود السعدنى	مسافر على الرصيف	(٧)
	تقرير النمو استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة	(٨)
طلعت رميح	مازق الحركة الشيوعية المصرية	(٩)
د/ شريف قنديل	كنتم عايشين أزاى؟	(١٠)
هانى خلاف	الدبلوماسية المصرية والهموم العربية	(١١)
د/ وليد عبد الناصر	من بوش إلى أوباما	(١٢)
أحمد سيد أحمد	مجلس الأمن فشل مزمّن وإصلاح ممكن	(١٣)
	مقننات الأهرام (شعبى - بورترية - مناظر)	(١٤)
ممدوح عبد المنعم	شخصيات بين الأسطورة والواقع	(١٥)
محمد عبد المجيد الفقى	المرأة من السياسة إلى الرئاسة	(١٦)
مجموعة من المؤلفين	صحيفة الاتحاد وموقعها فى الصحافة العربية	(١٧)
شريف الشوباشى	ثورة المرأة	(١٨)
مجموعة من المؤلفين	إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟	(١٩)
محمد الأنور	الفتنة الكبرى الجديدة	(٢٠)

## منافذ توزيع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

### ■ القاهرة

- ١٦٥ شارع محمد فريد ت : ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الأوبرا - ميدان الأوبرا - العتبة ت : ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام - أركاديا مول ت : ٢٥٧٧٥٤٤٨

### ■ الفنادق السياحية

- شيراتون القاهرة ٨٨ ت : ٢٧٧٠٤٥٧٤ - ٢٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة - داخلي ٦٣١٥ ت : ٢٣٦٢١٧١٧ - ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجاري) ت : ٢٧٧٠٤٦٤٦ - ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال ت : ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر ت : ٢٤٨٠٠١٠٠

### ■ بنها

- شارع الشهيد فريد ندى ت : ١٣/٢٢٣٣٨٤٨

### ■ الإسكندرية

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر ت : ٣/٤٨٤٨٥٦٣

### ■ الزقازيق

- شارع ٢٢ يوليو - عمارة الأوقاف ت : ٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

### ■ أسيوط

- مبنى جامعة أسيوط ت : ٨٨/٢٣٣١٠٦٥



# هذا الكتاب

سقطت المحرمات عندما أسقط مبدأ "حرمة  
الدم الفلسطيني" الذي سفك بأيدي مقاتلي  
"فتح" و "حماس". وأصبح الشعب الفلسطيني  
محصوراً بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام.  
الذي بدأ سياسياً ثم صار جغرافياً.  
وهكذا تضيع القضية الآن بين فريق يدعو  
للمقاومة المسلحة ولا يقاوم، وثان يدعو  
للسلام مع عدو لا يمكن أن يسالم. والأبرياء في  
غزة والضفة يعانون ويقتلون. فما الذي حدث؟  
وكيف؟ ولماذا؟

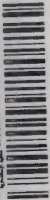
يروي الكاتب الصحفي عماد سيد أحمد في  
هذا الكتاب قصة الانقسام الفلسطيني، كما  
تابع فصولها بدقة وعن قرب، منذ أن بدأت  
عملية التخلص من ياسر عرفات.  
ويقدم قراءة جديدة لمعركة غزة  
وتداعياتها حتى العام ٢٠١٠.

## الناشر

مركز الأهرام للنشر و  
مؤسسة الأهرام

توزيع الأهرام  
الطباعة، مطابع الأهرام  
قليوب / مصر

Bibliotheca Alexandrina



0916869



0103000000019032